نقولاي هـ . هوفهانسيان

تعريب : بسام اندويان

النِضَال التّحرُّري الوَطني في لبنان (١٩٣٩ - ١٩٥٨)

دار الفارابي - بيروت

نقولاي هـ. هوفهانسيان

تعريب: بسام اندويان

النضال التحرري الوطني في لبنان
(١٩٣٩-١٩٥٨)

دار الفارابي - بيروت

بيروت — تشرين الاول ١٩٧٤

يتطرق المؤلف الى الدور الايجابي الذي أداه الارمن اللبنانيون في أحداث الحقبة التي يتناولها في كتابه هذا . وبالفعل يحتل الارمن حيزا متميزا في تاريخ النضال الوطني التحرري في لبنان .

وانصافا للحقائق التاريخية ، لا بد من التذكير بأن سلطات الانتداب التي شجعت ويسرت اقامة الارمن واستيطانهم في لبنان ، كانت في الواقع تخطط في واد بعيد كل البعد عن أي دافع انساني ، مستهدفة بالدرجة الاولى تحقيق غاياتها السياسية الآنية ، بغية استغلال ذاك الوجود الجماهيري ودفعه طابورا خامسا في وجه الحركة الوطنية والشعبية في البلاد . وتنفيذا لمخططهم ذاك روج المستعمرون وأزلامهم في الاوساط الارمنية ، مزاعم تدعي ان ضمان أمن الارمن في لبنان وسوريا مرهون ببقاء واستمرارية سلطة الاستعمار الفرنسي فيهما .

وفي الواقع كان لموقف اللبنانيين الارمن الى جانب الحركة الوطنية والشعبية والتزامهم بالخط النضالي الفعلي ، أثره الايجابي على النضال الوطني التحرري في لبنان .

ففي تلك الفترة قام الحزب الشيوعي اللبناني — وبواسطة أعضائه الارمن بصورة خاصة — بحملة واسعة لنشر التوعية السياسية في صفوف الجماهير الارمنية . لقد اتحدت جهود الشيوعيين والديمقراطيين ، واعلنت الجماهير الارمنية ان أمنها في لبنان منوط بمصير الحركة الوطنية اللبنانية .

وبذلك ساهمت الجماهير الارمنية في تحقيق الانتصارات الوطنية استقلالا ، وجلاء ومقارعة لمخططات الامبريالية في لبنان .

أرتين مادويان

مقدمة

لعل من اصعب الامور واشقها على كاتب ان يؤرخ لحقبة من الزمن لما تزل تتفاعل عناصرها وقواها الاجتماعية في حاضرنا اليومي المعاش ، وخاصة حين تخرج تلك القوى من حالتها الجنينية ، وتمزق اغلفة التقاليد ورواسب الافكار القديمة التي كانت تخفي جوهر مصالحها الطبقية ، وحرارة نضالها ، اي حين يتخذ صراعها بصورة متزايدة الوضوح وجهته الطبيعية كصراع بين طبقات يفنى ويتبدد مركزها ، تاريخيا وماديا ، وبين طبقات ثورية تحمل في جوانحها امال المستقبل والقدرة المادية لتحقيق تلكم الامال .

ليست مهمة المؤرخ أن يحصر نفسه ليغرق أبحاثه في خضم من الاحداث الجزئية ، يسردها في تتابع زمني رتيب لا يحمل دلالة ولا حرارة التفاعل التاريخي ، بل ان مهمته الحقيقية هي ان ينفذ الى روح التاريخ عبر احداثه الكبرى ، وان يكتشف قوانين تفاعل الاحداث المحدد لمجراها الموضوعي . حينذاك ، فقط ، يصبح لعلم التاريخ دور وللمؤرخ رسالة . وبذلك تصبح دراسة التاريخ وكتابته ليس فهما للماضي بصورة علمية وبدقة موضوعية وحسب ، بل تغدو هذه الدراسة وسيلة لصنع التاريخ حاضرا ومستقبلا ، من حيث هي تندرج في جبهة الصراع الايديولوجي الدائر بين قوى التقدم وقوى الرجعية ، لصالح استمرار خط التاريخ التقدمي المتواصل .

بهذا الفهم ، وبالاستناد على الماركسية اللينينية ، بوصفها اداة الكشف العلمي للتاريخ وتغيير المجتمع ، يقدم لنا المستشرق الارمني السوفياتي نيقولاي هوفهانيسيان كتابه « النضال التحرري الوطني في لبنان » .

يكتسب كتاب البروفسور هوفهانيسيان كذلك اهميته من مصدر اخر، هو تركيزه البحث على فترة هامة من التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي لوطننا الصغير لبنان ، فترة ١٩٣٩ — ١٩٥٨ ؛ ، حيث تحدد في هذه الفترة الكثير من معالم الوضع اللبناني الحديث . ففي بدء هذه الحقبة كانت الحركة الوطنية الاستقلالية المعادية للامبريالية وللسلطة الفرنسية المنتدبة ، قد بلغت مستويات متقدمة في تطورها، جارفة في تيارها جماهير شعبية واسعة تجاوزت انقساماتها الطائفية ، عدا فئة ضئيلة ظلت اسيرة الافكار الطائفية والمفاهيم الكوسموبوليتية . ولقد تمكن الشعب اللبناني في خضم الصراع ضد الانتداب ان يبني جبهته الوطنية التي ضمت القوى الوطنية والديمقراطية والتقدمية بما فيها الحزب الشيوعي في اطار « المؤتمر الوطني » ، مما ضاعف من قوة ضغط الحركة الشعبية، واسهم في احباط جميع المساومات الانكلو — فرنسية لمنح الشعب اللبناني استقلالا مشروطا ، وأفشل جميع المساعي لتكبيل لبنان باتفاقات وروابط تعاقدية تمنح مراكز عسكرية وسياسية للمستعمرين .

واذا كان من الصحيح الاشارة الى ان « المؤتمر الوطني » لم يكن الصيغة الجبهوية المثلى ، سواء من حيث الطابع المحدود لبرنامجه السياسي ، ام من حيث الدور البارز الذي كانت تحتله البرجوازية اللبنانية في تقرير توجهاته ، وانعكاسات تذبذب البرجوازية على خطه السياسي ، فان ذلك لا يمكن ان ينتقص من أهمية ودور هذا « المؤتمر الوطني » كمرحلة معينة متقدمة من تطور النضال الوطني في لبنان . ولعل التنويه بالتوجهات التي رسمها « المؤتمر الوطني » عن علاقة لبنان بالعالم العربي ، شاهد ايجابي آخر يؤكد النضج الذي بلغته الجماهير الشعبية في تلك الحقبة ، هذا النضج الذي عزل انصار الطائفية ودعاتها .

وحين كان النضال الوطني في اوجه من اجل الاستقلال ، من اجل اجتثاث السيطرة الاستعمارية الفرنسية ، مارست القوى الديمقراطية والطبقة العاملة ، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي اللبناني ، تأثيرا كبيرا على الرأي العام الشعبي والسياسي ، في اتجاه عدم تجاهل الخطر الاخر ، خطر الفاشية والحرب البربرية التي شنتها لفرض العبودية على العالم جميعا . وبهذه الصورة تعمق الطابع الوطني والديمقراطي لمسار حركة التحرر الوطني ، وبرز وجهها الاممي في الممارسة ، باعتبار نضال الشعب اللبناني جزءا من نضال جميع الشعوب الواقفة في جبهة الحرية ضد همجية

البربرية الفاشيستية التي ارادت فرض لواء العبودية على الكرة الارضية .

واذا كان الشيوعيون اللبنانيون قد قيموا ايجابيا حصول لبنان على استقلاله السياسي بفضل نضال شعبه وبفضل انتصار قوى الحرية ، وعلى رأسها الاتحاد السوفياتي ، على البربرية الفاشية ، فانهم قد اكدوا انفتاح مرحلة جديدة في النضال تطرح مهام جديدة ، مهام توطيد الاستقلال والسير في طريق التنمية الاجتماعية لصالح الاكثرية الساحقة من الشعب ، لصالح شغيلة المدينة والريف والفئات المتوسطة . بيد ان هيمنة البرجوازية الكبرى على مقاليد السلطة ، وتبعيتها الاقتصادية والسياسية والفكرية للاستعمار الجديد ، والاساليب الجديدة التي لجأت اليها الامبريالية العالمية ، وبخاصة الامبريالية الاميركية ، للتسرب الى البلدان التي انحسرت عنها السيطرة الاستعمارية المباشرة ، والغزوة الصهيونية في المنطقة ، واغتصابها للارض الفلسطينية ، كانت عوامل رئيسية في تحديد توجهات لبنان الاقتصادية والسياسية داخليا واقليميا وعالميا . وكان من مقتضيات هذا التوجه الجديد ، وخاصة في ظروف الحرب الباردة على الصعيد العالمي ، انبعاث حملات العداء للشيوعية ومساعي تفكيك وتفتيت وحدة الطبقة العاملة التي قامت خلال سنوات النضال الوطني . وكان من مقتضيات هذا التوجه الرأسمالي في لبنان ، في اطار التبعية والدور الوسيط المتجدد للبرجوازية اللبنانية ، احياء وتحريك نظرية التميز اللبناني والعزلة اللبنانية والتيارات القومية المفتعلة ، كالقومية الفينيقية والقومية اللبنانية التي تهدف الى تقليص وقطع الروابط التي تشد لبنان بالعالم العربي . وقد زادت هذه الاتجاهات حدة واتساعا بصورة متوازية مع نهوض حركة التحرر الوطني العربية المعادية للامبريالية والصهيونية في سوريا ومصر والعراق والجزائر والاردن . وحين بلغت حركة التحرر الوطني العربية درجة من القوة باتت فيه مهددة لمصالح الامبريالية ومراكزها الاستراتيجية والبترولية والسياسية في المنطقة ، لم تتورع البرجوازية اللبنانية الحاكمة عن ان تطلب، هي بنفسها ، دوس السيادة والاستقلال اللبنانيين والقبول بتدنيس الارض اللبنانية بقوات الاحتلال الاميركية . فهبت جماهير الشعب اللبناني تحت تأثير تضافر العوامل الوطنية والقومية والاجتماعية لترد الخطر بالسلاح ، عن لبنانها .

ويبين مؤلف الكتاب استنادا الى الوقائع والاحداث بان انتفاضة عام ١٩٥٨ كان يمكن أن يكون لها آثار اجتماعية وسياسية أعمق لو لم تكن تحت قيادة اجنحة معينة من البرجوازية نفسها ، لو لم

تنجح البرجوازية بمجموعها باضفاء طابع طائفي عليها ، خاصة في ملابسات الوضع العربي الذي كان سائدا انذاك .

ان هذا الكتاب بما يحويه من معلومات ، وما يتضمنه من تحليلات للاحداث ومدلولاتها ، يمكن ان يكون عونا لكل مناضل تقدمي وثوري . لا من أجل اكتساب معرفة عن حقبة مضت ، بل كذلك لنيل خبرة نضالية نوضع في خدمة الممارسة العملية الراهنة.

من هذه الزاوية كان تقديم هذا الكتاب ، في هذه السنة ، سنة الذكرى الخمسين لميلاد الحزب الشيوعي اللبناني ، حزب الطبقة العاملة وجميع الشغيلة ، حزب الديمقراطية والتحويل الاجتماعي والاشتراكية ، اسهاما نضاليا في الصراع الايديولوجي المحتدم في الساحة اللبنانية ، بكل ابعادها العربية والدولية ، وعلى جميع الاصعدة الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

في ٢٢ اب ١٩٧٤

ابراهيم مصطفى

مدخل

يتناول هذا الكتاب فترة هامة من تاريخ لبنان . ففي سنة ١٩٤٣ برز كيان لبنان — ولأول مرة في التاريخ — على شكل دولة مستقلة ذات سيادة ، وكان هذا الاستقلال ثمرة للنضال المتواصل الذي خاضته جماهير الشغيلة مع القوى الديمقراطية في لبنان من جهة ، ونتيجة لبروز علاقات دولية جديدة على المسرح العالمي من جهة ثانية ، وذلك في الاربعينات من هذا القرن .

لقد مُني النظام الاستعماري ، في سوريا ولبنان ، بأولى هزائمه الخطيرة على المستوى العالمي ، نظرا لكونهما أول قطرين في الوطن العربي حطما نير الاستعمار ونهضا للسير في خط سياسي مُستقل . ولا شك ان انهاء الانتداب واندحار الاستعمار الفرنسي في لبنان ليس الا مظهرا من مظاهر أزمة النظام الكولونيالي العالمي وحلقة أساسية في طريق انهيار هذا النظام .

الا أن النضال التحرري الوطني المعادي للامبريالية ، لا ينتهي بمجرد تحقيق الاستقلال السياسي ، وانما بعد هذا الانتصار بالذات تجد الجماهير الشعبية وكل القوى الديمقراطية والمعادية للامبريالية ، تجد نفسها مضطرة لمواصلة النضال الطويل في سبيل توطيد الاستقلال أولا ، وفي سبيل التحرر الاقتصادي والخروج بالبلاد من التبعية الامبريالية ، توصلا الى حل القضايا الحيوية المطروحة أمام النهوض الوطني .

لقد أثبتت التجربة اللبنانية ما جاء أعلاه ، فانبرت القوى التقدمية ، بعد اعلان الاستقلال السياسي ، لخوض نضال شاق طويل ضد الامبريالية الدخيلة في سبيل توطيد الاستقلال الذي تحقق وتوصلا الى التحرر الاقتصادي .

ونحن نبتغي من هذا الكتاب القاء ضوء على نهاية الانتداب في لبنان ، وتحقيق هذا البلد لاستقلاله السياسي ، كما ونستعرض النضالات التي خيضت لهذه الغاية . كما اننا نتناول بالبحث الواقع الاجتماعي — الاقتصادي في البلاد ، وفي الوقت نفسه نبين دور مختلف الفئات والطبقات والاحزاب السياسية والاقليات القومية — وخاصة الارمن — في الحياة الاجتماعية — الاقتصادية

وفي النضال الوطني ضد الامبريالية . لم نتطرق الى أبحاث المؤرخين البرجوازيين ومواقفهم من المسائل التي تناولناها هنا ، حتى نبين — بقدر الامكان — مدى تجني هؤلاء وبعدهم عن المعالجة الموضوعية للنضال المعادي للامبريالية ، بحيث لا يخجل بعض هؤلاء من اللجوء الى تزييف الوقائع والبراهين الموضوعية .

وموضوع بحثنا هذا : « النضال التحرري في لبنان (١٩٣٩ — ١٩٥٨) » لم يعالج بشكل واف وشامل حتى الآن . وهناك عدة قضايا من جوانب الموضوع لم تجر حولها أقلام المؤرخين اطلاقا . أي لا نجد بحثا حول موضوعنا هذا لا عند المؤرخين العرب ولا السوفيات ولا عند المؤرخين الغربيين البرجوازيين ، وكل ما هنالك بعض المقالات والابحاث الصغيرة المختصة بناحية معينة حيث يستطرد مؤلفوها الى النضال التحرري الوطني في سياق بحثهم العام والموجز عن لبنان . ولا شك ان هذه الدراسات السريعة غير الوافية لا تستطيع أن تلم بجميع نواحي الموضوع ، وليس بامكانها أن تجيب على المسائل المتعلقة به . هذا وغني عن القول ان بعض المؤرخين البرجوازيين يقلبون الامور رأسا على عقب ، ويعكسون قضايا النضال التحرري عبر مرآتهم المقعرة في سعيهم لطمس خصائص الاستعمار والامبريالية في نهب وسلب الشعوب .

فلنلق نظرة سريعة على أعمال بعض هؤلاء .

ان عددا من المؤرخين الغربيين وبعض المؤرخين العرب لا يلتفتون الى دور الجماهير في سياق حديثهم عن الانتداب والاستقلال والنضال ضد الغربيين الامبرياليين ، وفي أحسن الحالات ينسبون لهم أدوارا سلبية أو ثانوية . ان هؤلاء المؤلفين يتناولون الموضوع بشكل تجريبي (**Empirique**) دونما تمعن أو تمحيص ، ويجتهدون في رد الامور والانتصارات كلها الى المباحثات والمفاوضات بين طرفي النزاع التي يتعكر جوها أحيانا وتتوتر الامزجة وتبعث التهديدات والانذارات ولكن الطرفين يميلان أخيرا الى حل القضايا بالطرق الودية المسالمة والتفاهم المتبادل . ان وجهة النظر هذه نراها في كتاب ج. لنتسوفسكي « الشرق الاوسط في الشؤون الدولية » (١) وفي كتاب ج. حداد « خمسون عاما من تاريخ سوريا ولبنان الحديث » (٢) وفي كتاب ن. زيادة « سوريا ولبنان » (٣) وفي كتاب س. لونغريغ « سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي » (٤) وفي كتاب ف. ييل « تاريخ الشرق الاوسط الحديث » (٥) وفي مؤلفات أخرى عديدة . ولكن وجهة نظر الذين أشرنا اليهم لا تعكس الحقائق الواقعية اطلاقا ، فان الادلة التاريخية التي لا تدحض ، تثبت (وسنرى ذلك في موضعه من الكتاب) بأن الشعب اللبناني

1) G. Lenczowski, The Middle East in world affairs, New York, 1957, p. 277.
2) G. Haddad, Fifty years of modern Syria and Lebanon, Beirut, 1950, p. 101.
3) N. Ziadeh, Syria and Lebanon, London, 1957, p. 71.
4) S. Longrigg, Syria and Leganon under French mandate, London, 1958.
5) W. Yale, The Near East, A Modern History, Michigan, 1958.

متمثلا بجماهير الشغيلة التي أراقت دماءها في سبيل حرية الوطن ، هذا الشعب كان — وما زال — القوة الحاسمة التي أجبرت المستعمرين الفرنسيين على انهاء الانتداب والاعتراف باستقلال لبنان دولة ذات سيادة . كما أدى نضال هذا الشعب الى احباط كافة المشاريع والمخططات الاميركية والانكليزية الامبريالية .

ان المؤرخين المذكورين أعلاه لا يشوهون الحقائق ويتعامون عن نضال الجماهير الحاسم فحسب ، وانما يبذلون جهودا مضنية في ترويج الاشاعات المتواترة في الغرب والمدعية بأن الدول الامبريالية « تعطف » على مستعمراتها السابقة .

ومن العسير جدا أن ندرك بعض الوقائع في تاريخ لبنان دون التعرض الى الامبريالية ودورها في النهب ، فان بعض المؤرخين يتعامون عن هذا الدور القذر المنعكس على حياة لبنان السياسية والاقتصادية . وهذا ما نطالعه في مؤلفات المؤرخين الاساتذة : يوسف صائغ (٦) (الجامعة الاميركية في بيروت) ر. امرسون (٧) (جامعة هارفرد) ف. ييل (٨) (جامعة بوسطن) أ. ميلز (٩) وغيرهم . فان بعض هؤلاء المؤلفين يمجدون هذه الدولة الامبريالية أو تلك وينسبون اليها « زورا وبهتانا » نوايا انسانية وأهدافا سامية ، مدعين لها حسن النية في « المساعدة » النزيهة للدول النامية — ولبنان منها طبعا ، يقول ف. ييل: ان الولايات المتحدة تعطف على القومية العربية وعلى نوايا الراديكاليين العرب في سعيهم لرفع مستوى معيشة الشعب .. وتطوير الزراعة والصناعة (١٠) .

لا شك ان هذا الادعاء يتنافى مع الواقع ، لان الولايات المتحدة الاميركية ومعها انكلترا وفرنسا ، تعتمد على الاستثمار الشرس لخيرات البلدان العربية ونهب ثرواتها الوطنية ، معيقة بذلك تطورها الاقتصادي . فلو كانت الولايات المتحدة تعطف حقيقة على لبنان وترغب في التنمية الاقتصادية فيه لما أغرقت أسواقه بالسلع الاميركية والامبريالية التي تؤدي الى خلق صعوبات جمة في وجه الصناعة اللبنانية الضعيفة . من الواضح ان البروفسور ييل يبالغ كثيرا في تزيين حقيقة الصورة القبيحة ، وغايته من ذلك اخفاء الطبيعة الشرسة للامبريالية وخاصة الاميركية . والمؤرخ ج. مارلو يرمي الى الغاية نفسها في كتابه «القومية العربية والامبريالية البريطانية » . ففي حديثه عن « مبدأ ايزنهاور » نراه يجهد في اخفاء الاهداف الامبريالية لذلك « المبدأ » ولا يرى فيه الا هدف محاربة الشيوعية (١١) . صحيح ان هذا هو أحد أهداف « مبدأ ايزنهاور » ، ولكن المؤلف « ينسى » بأن « المبدأ » لم يستهدف محاربة الشيوعية فقط . لقد رأى

6) Yussif Sayigh, Lebanon: Special economic problems, arising from special structure, «Middle East Economic papers», Beirut, 1957.
7) R. Emerson, From empire to nation, Cambridge, 1960.
8) W. Yale, The New East, A Modern History, Michigan, 1958.
9) A. Mills, Private enterprise in Lebanon, Beirut, 1959.
10) W. Yale..., p. 431
11) J. Marlowe, Arab nationalism and british imperialism, London, 1961, p. 147.

« مبدأ ايزنهاور » النور بعد اندحار العدوان الثلاثي على مصر مباشرة . وكانت الامبريالية الاميركية ترمي من ورائه الى الحلول محل النفوذ الانكليزي والفرنسي المنهار في الشرق العربي .

كما يطلع علينا بعض المؤلفين بمغالطات حول واقع الاقتصاد الوطني اللبناني وآفاق تطوره . نرى مثلا أ. ماير الذي يربط افاق تطور الاقتصاد اللبناني بالرأسمال الاجنبي ، فهو يدعي بأن آفاق الاقتصاد اللبناني براقة حتما اذا ما استمرت الودائع المالية وحافظ تدفق الرأسمال الاجنبي على مستواه العالمي (١٢) . واقل ما يقال عن هذا الكلام هو ان المؤلف يدافع عن مصالح الامبريالية بكل جرأة .

ومن المفيد أن نلتفت الى أبحاث الدكتور ألبرت بدر والاقتصادي الفرنسي ميشال كابلن حول الاقتصاد اللبناني . اذ يشير الى أن للتجارة دورا رئيسيا في الاقتصاد اللبناني ، وبأن الصناعة ، بسبب ضعفها ، تلعب دورا ثانويا . وحبذا لو انهما ، بعد ذكر الواقع الموضوعي ، أشارا الى أسباب ذلك في محاولة منهما لتلمس العلل المؤثر في الاقتصاد اللبناني التي تبقيه في حالة من التخلف ، ودور السيطرة الامبريالية في كل ذلك . ولكن المؤلفين بدلا من ذلك ينطلقان من مواقع مثالية غير علمية . ففي كتاب « محاضرات في الاقتصاد اللبناني » يقول البرت بدر « واذ نصف البلدان العربية عامة كبلدان زراعية ، يجب أن نميز لبنان ونشير اليه بأنه في المقام الاول بلد تجاري ، وهذه هي الخاصة الثانية التي فرضتها طبيعة ارض لبنان على نشاطه الاقتصادي » (١٣) وهذا الرأي انعكاس « النظرية » المادية الجغرافية . أما ميشال كابلن فلن « يفسر » سيطرة قطاع التجارة ، بالخصائص القومية الوراثية التي تطبع بها اللبناني، ويضيف قوله : « اللبنانيون مهرة نشيطون ، انهم ورثة الفينيقيين ، ولم يفقدوا خصائص اسلافهم التجارية » (١٤) . والقاسم المشترك بين بدر وكابلن ، هو انهما لا يريان العلاقة السببية بين واقع الاقتصاد في لبنان والسيطرة الامبريالية فيه هذه السيطرة التي عملت ومـا زالت ، وبشتى الوسائل الاقتصادية والسياسية ، الى عرقلة التنمية الاقتصادية وخاصة الصناعة ، في لبنان . ولا شك ان البرت بدر وكابلن ، قد « نسيا » هذه العلل الواقعية . كذلك نقع على بعض المغالطات لدى مطالعتنا مؤلفات عدد من المؤرخين البرجوازيين فيما يتعلق بايقظة القومية الوطنية في لبنـان واسباب النضـال التحرري ودوافعه الاساسية ، والمشاكل المطروحة امام لبنان بعد الاستقلال بشكل ملح. فالاستاذ فيليب حتي يرى ان اليقظة القومية في سوريا ولبنان جاءت نتيجة لتأثير اوروبا الغربية التي أفاقتهما من سبات القرون الوسطى (١٥) . لا شك

12) A. Meyer, Middle Eastern Capitalism, Cambridge, 1959, p. 16

١٣ – الدكتور البرت بدر ، محاضر في الاقتصاد اللبناني ، ١٩٥٥ ، ص ١٥ .

14) Michel Caplain, Le Moyen-Orient, Paris, 1955-1956, p. 163.
15) Ph. Hitti, History of Syria including Lebanon and Palestine, London, 1951, p. 706.

ان اتصال العرب بأوروبا الغربية وانتشار أفكارها الديمقراطية التقدمية آنذاك في لبنان ، لعب دورا ايجابيا واسعا في اليقظة القومية . ولكـن هـذا ليس الدافع الموضوعي الاساسي لليقظة والنضال ، ان الاسباب المباشرة والمادية يجب ان يبحث عنها في التركيب الاقتصادي — الاجتمـاعي — السياسي في لبنان . فان الاوضاع الاقتصادية والسياسية المتردية في لبنان ، وبقية البلدان العربية ، دفعتها الى البحث عن حلول لمشاكلها فارتأت خوض النضال ضـد وجود واطماع هذه الدول الاوروبية الغربيـة « المتنورة » بالذات . ويجب التأكيد على ان هذا العامل بالضبط الدافع المرجح لقضية اليقظة القومية في البلاد العربية .

وحول القضايا الملحة التي برزت امام لبنان بعد الاستقلال يقول ج.مارلو: « حين حقق لبنان استقلاله الوطني سنة ١٩٤٣ كانت قضيته الاولى والخطيرة هي الحفاظ على التوازن بين مصالح الطوائف داخليا وخارجيا » (١٦) . ان منطلق مارلو هنا خاطىء تماما . لان الاقتصاد المتخلف الذي ورثه لبنان مـن المستعمرين طرح تلقائيا ضرورة تلمس الاسس الكفيلة بتخطي ذلك الوضـع المتخلف انطلاقا الى انماء الاقتصاد الوطني ، وخاصة الصناعة . اما بالنسبة الى الشؤون الخارجية فان القضية الاساسية التي طرحت على لبنـان كانت الحفاظ على الاستقلال من اطماع الامبرياليين . وهكـذا ، نرى ان مارلـو يجانب ويبتعد عنها قدر الامكان في هذه الناحية .

اما انتفاضة ١٩٥٨ في لبنان فانها تحتل مكانا خاصا في تاريخ النضـال التحرري الوطني المعادي للامبريالية ، وقد كان انفجار الثورة مقياسا لنقمـة الشعب اللبناني على سياسة الحكومة المنحازة الى اميركا والدول الامبريالية الاخرى . لقد كتب عن هذه الثورة كثير من المؤرخين ، بينهم من حاولوا بكل دقة وموضوعية توضيح كل القضايا والملابسات التـي ادت الى انتفاضـة الشعب في لبنان ، مؤكدين على طابعها التحرري المعادي للامبريالية . وهناك مؤرخون آخرون ينطلقون من مواقف برجوازية « ولا يريدون » رؤية الاتجـاه المعادي للامبريالية في تلك الانتفاضة المهيبة . ومن هنا نجد ان بعض الفئات في الغرب قد تشربت تحليلات وافكار خاطئة مفادهـا ان ثورة ١٩٥٨ كانت اقتتالا بين المسلمين والمسيحيين . تقول « التايمز » اللندنية : « في سنـة ١٩٥٨ بقيت البلاد (لبنان) اكثر من ستة اشهر ، تتمزق تمزقا عنيفا علـى صعيد الخلافات الدينية (١٧) كما وصفتها « النيوزويك » بأنها « قتـال بـين المسلمين والمسيحيين » (١٩) ويفصح عن هذا الرأي ايضا كل من ج. مارلو، وج. بانرجي (١٩) . ومن المؤسف ان نقع على مثل هذا الرأي ايضا لـدى

16) J. Marlowe..., p. 168.
17) «The Times», London, 23 June 1960.
18) «Newsweek», Paris, 18 July 1960.
19) J. Banerji, The Middle East in World Politics, Culcutta, 1960, p. 124.

مؤلف عربي هو فهيم قبين فهو في كتابه « الازمة في لبنان » (٢٠) ليس كهؤلاء الذين ذكرناهم أعلاه ، اذ يؤكد على طابع الثـورة المعادي للامبريالية ويشير الى أسبابها الداخلية والخارجية ، ومع ذلك يسجل « ظاهرة » الصراع الديني كأمر واقعي ملموس (٢١) ! والحقيقة ان انتفاضة ١٩٥٨ كانت بكل وضوح ذات طابع معاد للامبريالية ، حيث كان المسلمون والمسيحيون يناضلون يـدا بيد في صف واحد متراص ضد التدخل الاجنبي والوصاية الامبريالية وعملائها .

أما الدكتور محمد مجذوب فانه قدم في كتابه « محنـة الديمقراطيـة والعروبة في لبنـان » (٢٢) دراسة قيمة عن الاوضاع السياسية والاجتماعية في لبنان ، مشيرا الى اسباب المحنة والى دور حكام لبنان وانتهاجهم سياسة معادية لاماني الشعب الوطنية والقومية ، بالاضافـة الى وجـود النشاط الامبريالي المحموم في البلاد . ولكننا نقع في كتاب الدكتور مجذوب على بعض الاراء وكأنها تتناقض مع نفسها احيانا ، لانه لا يرى ولا يشعر بتلك القـوى الحقيقية التي يمكنها ان تنتشل لبنان من ذلك الحالة العصيبة ، وبالتالي فهو لا يقنع القارىء حين يقول بأن خلاص لبنان يكمن في تبنيه نظام الحزب الواحد . ثم يتحدث في مناسبات عدة عن حتمية الثورة التي يجب ان تقلب الاوضاع في لبنان من الجذور وتقيم المجتمع الجديد (٢٣) ولكنه لا يبين طبيعة الثورة التي يريدها ، ولا يشرح لنا مفهومه للمجتمع الجديد .

يجدر بنا كذلك أن نشير ان كتاب « ولادة استقلال »(٢٤) لمنير تقي‌الدين الذي يبحث في انهاء الانتداب الفرنسي واعلان الاستقلال بحيث يفضح سياسة فرنسا الامبريالية في حججها الواهية ومحاولاتها المستميتة للحفاظ على مواقع نفوذها في لبنان . الا أن المؤلف لا يلتفت اطلاقا لدور الطبقات والفئـات الاجتماعيـة والاحزاب السياسية ونضالاتها في سبيل الاستقلال . اننا نجد هذه الثغرة نفسها في كتاب « لبنان وسوريا » لأديب فرحات حيث لا يجد القارىء كلمة واحدة عن دور الجماهير الشعبية ونضالها الشاق .

* * *

ذكرنا سابقا بأن الموضوع الذي تناولناه في كتابنا هذا تطرق اليه المؤرخون السوفيات في شكل مقالات ، في الجرائد والصحف والنشرات الدورية حيث تناول الباحثون جوانب معينة ومجزأة من قضايا لبنان . ولم تظهر حتى الآن دراسة

20) Fahim Qubain, Crisis in Lebanon, Washington, 1961, p. 30.

٢١ — المصـدر السابـق

٢٢ — الدكتور محمد مجذوب ، محنة الديمقراطية بالعروبة في لبنان — بيروت دار منيمنة .

٢٣ — المصدر السابق .. ص ٧٣ — ٧٤ .

٢٤ — منير تقي الدين ، ولادة استقلال ، بيروت ١٩٥٣ .

٢٥ — أديب فرحات ، لبنان وسوريا ، بيروت .

شاملة تعنى بجوانب الموضوع ككل ، وكل ما ظهر تاريخ موجز للبنان . فنذكر كتاب ف. لوتسكي « البلدان العربية » (٢٦) حيث يخصص قسما من فصـول الكتاب لتاريخ سوريا ولبنان على شكل معلومات عامة عن تاريخ لبنان واقتصاده حتى سنة ١٩٤٧ . وكذلك نجد معلومات عن لبنان في نشرة « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي » (٢٧) .

صدرت في سنة ١٩٦٣ نشرة « لبنان المعاصر » (٢٨) حيث عالـج فيهـا مجموعة من المؤرخين القضايا اللبنانية المطروحة بروح علمية ، وقد تناولـوا المراحل الاساسية من تاريخ لبنان وأسس تركيبه الاقتصادي .. الخ . ومـع ذلك لا بد من ملاحظة بعض الثغرات في هذه النشرة كعدم تطرقه وبحثه في ظروف تبلور الميثاق الوطني سنة ١٩٤٣ الذي وضع الخطوط العريضة للسياسـة اللبنانية داخليا وعربيا وخارجيا . كذلك تغفل النشرة الاقليات القومية اغفالا تاما ولا تلتفت الى دورها النضالي الايجابي في الحياة السياسية والاقتصادية في لبنان .

وعلى العموم ، فهذا عرض سريع لأهم المصادر والمراجع المتعلقة بموضوع بحثنا في الادبيات العربية والسوفياتية والغربية البرجوازية .

اعتمدت في كتابة هذه الدراسة على المصادر العربية والارمنية والروسية والانكليزية والفرنسية ، وافدت من الابحاث والمقـالات والجرائـد والنشرات المختلفة ، ومن البيانات والاحصاءات اللبنانية الرسمية ... الخ . وحسبي أن أشير الى أن التقرير السنوي « لمنظمة الامم المتحدة » يحتوي معطيات قيمـة ومثيرة ، فان التقارير الخاصة بالنمو الاقتصادي في بلدان الشرق الاوسط تشتمل على معلومات عن كل قضايا الاقتصاد اللبناني . وقد أفدت أيضا من الارشيف المركزي لثورة أوكتوبر حيث يضم موادا تحتوي على معلومات وافية عن تاريخ لبنان ما بعد الحرب . وكذلك أفدت كثيرا من الصحف الارمنية التقدمية الصادرة في بيروت واعتمدت عليها في تجميع المعلومات المختلفة عن الارمـن اللبنانييـن ومشاركتهم في حياة البلاد اليومية ونضالاتها السياسية والاجتماعية وكفاحهـا ضد الامبريالية .

المؤلـف

٢٦ — ف. لوتسكي ، البلدان العربية ، موسكو ١٩٤٧ (روسي) .

٢٧ — « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي » ، موسكو ، ١٩٦١ (روسي) .

٢٨ — « لبنان المعاصر » ، (دليل) ، ١٩٦٣ (روسي) .

الفصل الاول

التركيب الاقتصادي الاجتماعي

١٩٤٦ — ١٩٥٨

لبنان بلد عربي صغير يقع على الساحل الشرقي للبحر الابيض المتوسط . وتبلغ مساحته نحو ١٠،٤ الف كيلو متر مربع (١) ، وسكانـــه ١،٧٥٠،٠٠٠ نسمة (احصاء ١٩٦٣) . والنسبة العظمى من سكانه هم من العرب (٩٠٪) وبذلك تبلغ نسبة الاقليات ١٠ ٪ منهم الارمـــن والاكراد والسريان وغيرهم . ويشكل الارمن اعلى نسبة بين الاقليات اللبنانية . ويقرب عددهم من ١٩٠ الفا (٢) ويعيش معظم هؤلاء في بيروت وضواحيها .

يدخل لبنان ، مثل بقية بلدان الشرق الاوسط ، في مصاف البلدان النامية، الا ان بعض الخصائص تميز اقتصاده عن اقتصاد البلدان المجاورة . فاقتصاد هذه البلدان يعتمد اساسا على عنصر الانتاج الذي يعتبر العمود الفقري للدخل الوطني فيها ، في حين نرى اقتصاد لبنان كما يقول يوسف خطار الحلو : يقوم على اعمدة اربعة وهي : التجـــارة وتشمل تجـــارة الترانزيت والخدمات ، والزراعة ، والصناعة ، والاصطياف ، وتحتل التجارة نسبة ٣٥ ٪ من مجمل الدخل الوطني وتبلغ نسبة اسهام الزراعة ١٩ ٪ والصناعـــة ١٦ ٪ (٣) . لا شك ان التجارة تلعب دورا كبيرا **في كل البلدان عموما** ، غير ان نسبتها في الاقتصـــاد اللبنـــاني تعادل نسبة قطاعي الزراعة والصناعة معا . ويتوصل الاقتصادي بول كلات بتحليله ارقام الاقتصاد اللبناني لسنة ١٩٦١ الى استنتاج مفاده ان « التجارة ، الخارجية والداخلية — الجملة والمفرق — تبقـــى المورد الاساسي للدخل الوطني » (٤) . اما اذا اضفنا التجارة الى الخدمات والتـــي

---

1) The Middle East and North Africa, 1964-1965, London, p. 345.

٢ — س. كسباريان ، المهاجر الارمنية اليوم ، يرفان (أرمني) .

٣ — يوسف خطار الحلو ، في الاقتصاد اللبناني ، بيروت ، دار الفارابي ص ٩—١٢ .

4) «Le Commerce du Levant», Beyrouth, 27 juin 1962.

تشمل البنوك والمواصلات والسياحة ، نجد ان هذين القطاعين ــ التجارة والخدمات ــ تحتل نسبة ٣/٢ الدخل الوطني الاجمالي (٥) . والثلث الاخير تغذيه القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة . وهذه هي خصائص الاقتصاد اللبناني والتي تميزه عن جيرانه .

نستنتج من هذا ان الاقتصاد اللبناني لا يقوم على قواعد واسس متينة قوية ،لان الخدمات كلها ، التجارية والسياحية ... تتأثر مباشرة بالتقلبات الخارجية . فالتجارة والمعاملات المصرفية والسياحية كلها نشاطات مرتبطة بالوضع الدولي واقل تغيير او تقلب ما في الخارج ينعكس مباشرة على الوضع الداخلي في لبنان وعلى اقتصاده بوجه خاص .

وهذه الخاصة المميزة ، او هذا الوهن والتخلف وعدم الثبات في الاقتصاد اللبناني مرده الى سياسة الاستعمار والامبريالية التي مورست وما زالت في الحياة الاقتصادية في لبنان .

كان الرأسمال الفرنسي في السابق ، سيد الموقف في لبنان بسبب اشرافه على شبكة من البنوك والشركات التجارية وغيرها . اما بعد الحرب العالمية الثانية بدأ الرأسمال الانكليزي والاميركي بالتغلغل الى لبنان . كما ان الرأسمال الالماني الغربي والياباني والايطالي لعب دورا كبيرا في الاقتصاد اللبناني . كانت سلطات الانتداب الفرنسية تحاول بشتى الوسائل ــ الاقتصادية والسياسية ــ منع وعرقلة النمو الصناعي وتطوره في لبنان . وقد استمرت هذه المحاولات والجهود ، من قبل الامبريالية جميعا ، الى ما بعد الاستقلال السياسي الذي احرزه لبنان سنة ١٩٤٣ ، وبالفعل كانت السياسة التي اتبعتها البرجوازية الوسيطة في الداخل تخدم اغراض الامبريالية مباشرة ، وهذا امر طبيعي نظرا للروابط الحيوية بين مصالح الطرفين . وقد انعكست هذه السياسة ــ سياسة الامبرياليين وخدمهم في الداخل ــ بشكل سلبي على الاقتصاد اللبناني فمنعته من النمو الطبيعي وابقته في حالة من التبعية والتخلف . هذا وقد انتقلت مقاليد الامور بعد استقلال لبنان الى ايدي البرجوازية التجارية الوسيطة وكانت السياسة الرسمية تعبر في الاساس عن مصالح هذه الفئة وفئة الاقطاعيين الملاك العقاريين . غير ان تضارب المصالح بين مختلف الفئات البرجوازية ، والصراع الحاد الذي نشب بين ، الصناعية منها والتجارية ادى الى ترك ثغرة تنفذ منها الصناعة الوطنية وتخطو خطوات تصنيعية ببطء شديد .

وكانت أول حكومة في عهد الاستقلال تعلن في بيانها الوزاري على لسان رئيسها رياض الصلح بأنها ، أي الحكومة ، ستعنى بتشجيع الصناعة الوطنية(٦) وهكذا وعدت جميع الحكومات المتتابعة وشملت الصناعة الوطنية بالعطف والرعاية .. في بياناتها الوزارية ، ولم تتخذ أية خطوة ايجابية في سبيل التصنيع. وما زالت قضية التصنيع من القضايا الملحة المطروحة في لبنان .

5) Yusif Sayigh, Entrepreneurs of Lebanon, Cambridge, 1962, p. XIII.

٦ ــ « لبنان في عهد الاستقلال » بيروت ١٩٤٧ ص ١٣ .

نتبين من الاحصاء الصناعي الاول في لبنان (سنة ١٩٥٥) وجود ١٨٦١ مؤسسة صناعية (٧) . ولم يشمل هذا الرقم جميع مؤسسات الصيانة والتصليح ، وكذلك المؤسسات المختصة بالمرحلة النهائية فقط من الانتاج الصناعي ، والمؤسسات الصغيرة التي يعمل فيها اقل من خمسة عمال .

اما احصاء سنة ١٩٦٢ فانه يعطينا صورة اشمل للصناعة اللبنانية ، وتدل ارقامه على انه في سنة ١٩٦٢ بلغ عدد المؤسسات الصناعية في لبنان ٣٧٤٤ مؤسسة يعمل فيها ٤٣٣٥٥ عاملا . ومجموع رأسمالها بلغ ٥٢١ مليونا و٦٤٣ الف ليرة لبنانية (٨) . ولكننا لا نستطيع اعتبار هذه المؤسسات منشآت صناعية بالمفهوم العصري للمؤسسة الصناعية ، اذ لم تزد المؤسسات ذات المائة عامل فاكثر عن خمسين مؤسسة فقط ، كما ان توظيفات المؤسسات المذكورة في الاحصاء ضئيلة وليس هناك سوى ٣٠ مؤسسة يبلغ الرأسمال الموظف في كل منها مليون ليرة (٩) . وهذه الارقام الاخيرة تدل على تخلف البرجوازية الصناعية في لبنان .

وفي لبنان بعض المنشآت الصناعية الالية (فبارك) الا انها تخص الرأسمال الاجنبي (انكلترا ، فرنسا ، اميركا) وهي عموما لا تغير شيئا من واقع الصناعة اللبنانية المتخلف .

اما الصناعة الثقيلة فانها مفقودة كليا في لبنان وكل ما هنالك منشأة تعدينية لصهر الحديد وبعض المنشآت التعدينية الاخرى .

تقذف المؤلفات البرجوازية في وجهنا أراء متباينة حول الصناعة اللبنانية، فيرى مثلا « الكتاب السنوي الدولي » (١٠) ان لبنان دولة صناعية ، ويرى بعض المؤلفين في لبنان بلدا تنعدم فيه الصناعة اطلاقا فهذا ج. بويوكارنين يقول: « تكاد لا توجد اية صناعة » (١١) في لبنان . وهناك بعض المؤلفين لا يرون اية ضرورة لاقامةصناعة ثقيلة في لبنان ، بل ينظرون الى الامر بازدراء واضح . هذا ما نلحظه لدى فيليب حتي حين يشير الى انه « لا يوجد ما يسمى بالصناعة الثقيلة » (١٢) في لبنان .

والحقيقة ، يعتبر لبنان بلدا غير متطور صناعيا . وهو بحاجة الى التصنيع بما فيه الصناعة الثقيلة . واهم فروع الصناعة اللبنانية الحالية تطورا هي الصناعات الخفيفة كمعامل الغزل والنسيج والصناعات الغذائية والاخشاب ، والدباغة والاحذية والالبسة الجاهزة للتبغ والاسمنت . وتتركز الصناعة النسيجية حول بيروت وطرابلس . واكبر مؤسسة صناعية في البلاد هي مؤسسة « العسيلي » حيث يعمل اكثر من الفي عامل ، ويبلغ عدد العمال في مؤسسات

7) «Industrial Census of Lebanon, 1955», Beirut, 1958.
8) Vol. II, p. 5.

٩ ــ « لبنان المعاصر » ص ٤٨ (روسي)

10) «The New International Yearbook, for the year 1960; New York, 1961.
11) «L'Economic du Moyen-Orient», Paris, 1951, p. 77.
12) Ph. Hitti, Lebanon in History, p. 505.

الصناعة النسيجية ١٦ الف عامل . والصناعة الغذائية في لبنان التي تعتمد على المواد الاولية المنتجة محليا والمستوردة ، تنتج في فروع عديدة اهمها السكر، التبغ ، الخمور ، الحلويات .. الخ. واهم مراكز الصناعة الغذائية : بيروت، وطرابلس ، وصيدا . وتدل الاحصاءات على ان عدد عمال هذا الفرع قد بلغ ٨ الاف عامل سنة ١٩٦١ .

وهذا جدول يبين بعض منتوجات الصناعة الغذائية في اعوام مختلفة :

	١٩٥٣	١٩٥٥	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
سكر						
بيرة	١٨ الف هكتل					٣٠ الف طن (١٣)
			٣١ الف هكتل	٣٣ الف هكتل		
تبغ	٣٢٠ الف طن					
			٣٧٩ الف طن (١٤)			
زيت زيتون						
		٢٠٠٠ طن	١٠ الاف طن	١٣ الاف طن	١٦ الاف طن (١٥)	

و في لبنان بعض المنشآت التعدينية غير المتطورة ، ومناجم فحم وحديد ونحاس ورصاص . ولا يستثمر منها الا مناجم الحديد التي يصل انتاجها السنوي من ٥٠ — ١٠٠ الف طن . ويصهر في لبنان ما يقرب من ١٠ الاف طن من المعادن سنويا (١٦) وهذه الكمية تستهلك محليا في البناء وفي صنع ادوات منزلية مختلفة .

ويعتبر انتاج مواد البناء من اهم فروع الصناعة في لبنان ، وخاصة الاسمنت الذي تنتجه شركة الترابة اللبنانية في معمليها في شكا وانفا ، ويسهم الرأسمال الاجنبي بنسبة ٥١ ٪ من اسهم الشركة (١٧) .

وصناعة الاسمنت تتطور بسرعة في لبنان وبشكل مطرد ، كما ويصدر الى المملكة العربية السعودية والاردن وامارات الخليج العربي .

والجدول التالي يبين تطور ونمو انتاج الاسمنت في لبنان * .

السنة	بالاف الاطنان
١٩٤٨	٢٠٩
١٩٥٥	٤٥٣
١٩٥٨	٥٠٧
١٩٥٩	٧٤٣
١٩٦٠	٨٥٤ (١٨)

١٣ — « لبنان المعاصر » ص ٥٤

14) «United Nations, Economic Developments in the Middle East, 1959-1961», New York, 1962, p. 125-126.

15) «United Nations, Statistical Yearbook», New York, 1961, p. 188.

١٦ — المصدر السابق

١٧ — « لبنان المعاصر » ص ٥٠ (روسي)

* رخصت الحكومة مؤخرا بانشاء معمل جديد للترابة برأسمال لبناني — روماني مشترك (المعرب)

18) «United Nations, Statistical Yearbook», 1961, p. 245.

تعمل في لبنان شركتان للبترول هما « شركة نفط العراق » وشركة التابلاين التابعة لشركة ارامكو (السعودية — الاميركية) ولكل من الشركتين خط انابيبها الذي ينقل النفط الخام من العراق والسعودية الى الساحل اللبناني . ولشركة نفط العراق مصفاتها في طرابلس * ويصل انتاجها السنوي الى ٥٠٠ الف طن . اما مصفاة التابلاين فهي ملك لشركة « مدريكو » الاميركية اللبنانية. وتصفي سنويا ٦٠٠ الف طن من النفط (١٩) .

كذلك يلحظ لبنان تطورا في الطاقة الكهربائية وذلك عن طريق مضاعفة انتاج المعامل القديمة (البارد ، ابراهيم ، الرشمية) وعن طريق انشاء محطات توليد جديدة كمعمل كهرباء ذوق مكايل .

جدول بتطور الطاقة الكهربائية في لبنان :

السنة	مليون كيلو واط / ساعة
١٩٥٣	١٦٤
١٩٥٦	٢٥٨
١٩٥٨	٢٩٧
١٩٥٩	٣١٠
١٩٦٠	٣٥٠ (٢٠)

وفي سنة ١٩٥٦ بوشر بتنفيذ مشروع الليطاني الذي له اهمية كبيرة في تنمية الاقتصاد والطاقة الكهربائية ، انه مشروع هيدروتكنيكي ضخم ، ينفذ على مراحل ، ويحتوي على ثمانية سدود و٢١٠ كلم من القنوات الجديدة و١٢ كلمترا من الخطوط العالية التوتر و٤ محطات كهرمائية (٢١) . كما ستروي المشروع مساحة ٢٥ الف كلم٢ من الاراضي في سهل البقاع ، وكان من المقرر ان ينتهي العمل في المشروع بمدة ٢٠ — ٢٥ عاما حيث سيكون بامكانه انتاج ٣٠٠ مليون كيلوواط من الطاقة الكهربائية سنويا .

وحدد تتكاليف المشروع بمبلغ ٣٤١٫٩ مليون ليرة لبنانية وقد خصص منه للمرحلة الاولى مبلغ ١١٧ مليون ليرة (٢٢) . وقد لوحظ ان اعمال الانشاء لم تجر

* بعد ان اممت الحكومة العراقية « شركة نفط العراق » الغربية سنة ١٩٧٢ رفضت الحكومة اللبنانية السماح بانتقال ممتلكات الشركة في لبنان الى الحكومة العراقية بحجة ان لبنان لا يستطيع ان يجعل ذلك المرفق الحيوي ملكا لدولة اجنبية . وهكذا اضحى العراق في عرف الحكومة اللبنانية دولة اجنبية في حين ان الشركة الاحتكارية الغربية المهيمنة على الطاقة في لبنان لم تكن اجنبية . واخيرا اممت الحكومة اللبنانية تلك الممتلكات . (المعرب) .

١٩ — « لبنان المعاصر » ص ٥٧

20) «UN. Economic Developments in the Middle East, 1959-1961», p. 123.

21) Michel Caplain, Le Moyen-Orient, Paris, 1955-1956, Fascical II, p. 167.

22) UN. Economic Developments, ... p. 20-21.

بصورة منتظمة . اذ نقرأ في احد تقارير الامم المتحدة حول المنطقة بان العمل في مشروع الليطاني قد تأخر « بسبب صعوبات طارئة » (٢٣) والحقيقة ان المشروع كان قد صمم من قبل خبراء « النقطة الرابعة » الاميركية ، ووجدت فيه ثغرات فنية كبيرة ، كذلك وقع الجيولوجيون الفرنسيون والطليان في اخطاء فادحة تتعلق بدراسة التربة ، وقد ادت هذه الاخطاء الى انهيار احد الانفاق (٢٤) .

★★★

تلعب البرجوازية الارمنية اللبنانية دورا كبيرا في الحياة الاقتصادية في البلاد ، وخاصة في مجال الصناعة ، وقد اشار السياسيون والاقتصاديون اللبنانيون مرارا الى نشاطات هؤلاء (٢٥) . ويشير ا. ماير الى فضل الصناعيين من البرجوازية الارمنية في استقدام وادخال اساليب الانتاج الحديثة الى البلاد (٢٦) كما يلتفت يوسف صائغ في كتابه (٢٧) الى دور اللبنانيين الارمن الملحوظ في ميدان الصناعة . وتعمل البرجوازية الصناعية الارمنية (مع اصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرفيين) في فروع الصناعة النسيجية والتعدين والصناعات الغذائية والخشبية والجلدية وغيرها . وهي تحتل حيزا كبيرا في الاقتصاد التجاري والصناعي في لبنان (٢٨) .

وتدل المعطيات غير الرسمية على ان البرجوازية الارمنية اللبنانية تسهم بنسبة ١٨ ٪ في المشاريع والمؤسسات الصناعية الكبرى في البلاد ، وان ٤٣ ٪ من المؤسسات الحرفية تخص البرجوازية الارمنية ، اما نصيب هذه البرجوازية في التجارة والاستيراد يصل الى نسبة ١٠ ٪ من مجموع القيمة التي تستوردها البلاد سنويا . وتقول جريدة « هراتش » بان البرجوازية الارمنية قد ساهمت بمبلغ ١٢٥ مليون ليرة من مجموع التوظيفات الصناعية لسنة ١٩٦٠ والتي بلغت ٣٧٥ مليون ليرة (٢٩) وتبين هذه الارقام اهمية الدور الذي تلعبه مؤسسات ومصانع البرجوازية الارمنية اللبنانية ، كمعامل ومنشآت صهر المعادن والانتاج المعدني (٣٠) التي يعمل فيها اكثر من ٦٠٠ عامل (٣١) وغيرها ،

٢٣ — المصدر السابق . ص ٢١ .
٢٤ — « لبنان المعاصر » ص ٤٩
٢٥ — « جفوفرتي تساين » ، بيروت ٨—١—٤٧ (ارمني)
25) A. Meyer, Enterprenership: The Missing Link in Arab States? «Middle East Economic Papers», Beirut 1954, p. 124-125.
27) Yusif Sayigh, Interprenerps of Libanon, p. 71.
٢٨ — « هراتش » بيروت ٢١—٨—١٩٦٠ (ارمني) .
٢٩ — « هراتش » ، بيروت ٢١—٨—١٩٦٠ (ارمني)
٣٠ — المصدر السابق ٧—٤—١٩٥٧
٣١ — ارارات ، بيروت ٢٤—٩—١٩٦٣ (ارمني)

وهذه المعامل تصدر من انتاجها الى البلدان العربية (٣٢) .

★★★

اقرت الحكومة اللبنانية سنة ١٩٦١ خطة خمسية للتنمية (١٩٦٢ — ١٩٦٧) بقيمة ٤٥٠ مليون ليرة . ولم تخصص هذه الخطة للتنمية الصناعية سوى ٧٢ مليون ليرة فقط وضعت لتطوير الطاقة الكهربائية (٣٣) . اما الباقي فوزع على الري (٦٤ مليون ل.) والطرقات (١٢٤ مليون ل.) والابنية الحكومية (٢٠ مليون ل.) والصيانة والترميم (٧٥ مليون ل.) (٣٤) الخ. ولا شك ان هذا التوزيع يفضح سياسة الحكومة تجاه التصنيع والاخطار التي تلحق بالاقتصاد الوطني .

تكمن العراقيل التي تعترض تطور الصناعة الوطنية في السياسة التي تنتهجها الحكومة اقتصاديا والتي يسمونها : « الاقتصاد الحر » او سياسة « الباب المفتوح » . يقول كمال جنبلاط : « وسياسة لبنان اليوم تجارلية (مركانتيلية) » (٣٥) وهي سياسة تدافع عن مصالح البرجوازية التجارية الوسيطة والتي همها الوحيد استيراد السلع والبضائع الاجنبية والمتاجرة بها ، وتقوم مصالحها الخاصة على تطور التجارة الاستيرادية المطرد . لذلك فهي تضغط على الحكومة لتفتح ابواب البلاد امام السلع والشركات الاحتكارية الاجنبية . وبهذا الخصوص يشير ا. ماير الى ان لبنان يعتبر في الواقع احدى القلاع الرأسمالية النادرة في العالم ، والمتمثلة في سياسة « دعه يفعل » Laissez Faire (٣٦) . ويعتقد أ. عصفور مقارنة بين سياستي سوريا ولبنان الاقتصاديتين ويقول ان لبنان ، بخلاف سوريا ، لا يحاول فرض تعريفات جمركية عالية لحماية الفروع الجديدة في الصناعة (٣٧) .

ومن البديهي ان تؤدي هذه السياسة الى اجهاض الصناعة الوطنية التي لا تستطيع الوقوف في وجه المنافسة الاجنبية وسلعها الواردة من اميركا وبريطانيا وفرنسا واليابان والمانيا الغربية ... الامر الذي يؤدي الى افلاس وتصفية المؤسسات الوطنية وتشريد الاف العمال . وهناك وقائع كثيرة تثبت ما ذهبنا اليه . فقد اصدر اتحاد عمال الملبوسات سنة ١٩٤٦ بيانا طالب الحكومة بمنع استيراد الالبسة الجاهزة ، لان ذلك يهدد الصناعة الوطنية بالدمار ويؤدي الى البطالة وتشريد عمال الخياطة (٣٨) .

٣٢ — المصدر السابق .
33) «UN. Economic Developments in the Middle East 1959-1961», p. 176.
٣٤ — المصدر السابق .
٣٥ — كمال جنبلاط ، حقيقة الثورة اللبنانية ، بيروت ، ص ١٦٣ .
36) A. Meyer, Middle Eastern Capitalism, p. 103.
37) E. Asfour, Industrial Developments in Lebanon, «Middle East Economic Papers», 1955, p. 3.
٣٨ — « جفوفرتي تساين » بيروت ١٧—٤—١٩٤٦ (ارمني)

كذلك كانت الصناعة الجلدية تعاني من أزمة خانقة اذ كان « عدد كبير من عمال الاحذية والحقائب الجلدية مهددا بالبطالة . بسبب اغراق الاسواق بالسلع الجلدية المستوردة وبسبب ارتفاع اسعار المواد الخام اللازمة للدباغة المحلية » (٣٩) . وجدير بالذكر ان انتاج الاحذية في لبنان لم يكن ليسد الحاجة المحلية انذاك فحسب وانما كان «بمقدوره ان يلبي حاجات البلدان المجاورة »(٤٠) ورغم ذلك لم تكن الحكومة لتحرك ساكنا في وجه اغراق الاسواق المحلية بالاحذية المستوردة . ولم تكن اوضاع صناعة الاخشاب والدهان وفروع اخرى من الانتاج الوطني احسن حالا ، بل كانت كلها تعاني من سياسة « الاقتصاد الحر » . تقول جريدة « ارارات » بان عمال اربعة معامل للدهان بعثوا بالتماس الى رئيس الجمهورية يشرحون فيه اوضاعهم المهددة بالتشرد بسبب الاستيراد المباح وطالبوا الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية ، وتحديد الكميات المستوردة من الدهان (٤١) .

كانت الدول الامبريالية وشركاتها الاحتكارية تصدر الى لبنان مثيل ما تنتجه الصناعة الوطنية من سلع وبضائع . وهذا الامر لم يكن عرضا ، وانما كان خطة مدروسة لخنق الصناعة الوطنية وتسديد ضربة اليها قبل ان تتمكن من النمو والتطور الى درجة تقدر معها على منافستها . تقول جريدة « الاخبار » :

« يريد الغربيون من لبنان ... ان يبقى سوقا استهلاكية لمنتجاتهم التي يفرقونه بها ،معتمدا نظام « الاقتصاد الحر » دون ان يتاح له المجال لتعزيز اقتصاده وحماية صناعته الوطنية » (٤٢) وانطلاقا من هذه السياسة المحكمة الدرس ، اقام الاميركيون في لبنان معمل « الكوكاكولا » الذي ادى الى اغلاق المعامل المحلية المنتجة للمرطبات ، واصيب قرابة ٣٠٠ عامل بالبطالة والتشرد. وبدأ اصحاب معامل المشروبات الوطنية يحتجون على الترخيص ببيع الكوكاكولا ... المشروب الذي يغزو الاسواق المحلية ويقضي على الانتاج الوطني (٤٣) . وفي سنة ١٩٥٠ اغلق معمل الصابون الكبير ابوابه في طرابلس وسرح عماله المئتين ، نتيجة للسياسة الاقتصادية التي تتبعها الحكومة اللبنانية ... وكذلك زار اصحاب معامل الشوكولا ، وزير المالية ، وعرضوا عليه اوضاعهم الغاية في السوء ، وانذروه بأنهم سيضطرون الى اغلاق معاملهم اذا لم تقم الحكومة فورا بالعدول عن سياستها الاقتصادية الحالية (٤٤) . كما اصيبت الصناعة النسيجية ، وهي اكثر فروع الصناعة اللبنانية تطورا ، اصيبت باخطار بالغة بسبب سياسة « الباب المفتوح » ، اذ اغلق عدد كبير من مؤسسات هذا الفرع

٣٩ ــ المصدر السابق ١ــ٥ــ١٩٤٦
٤٠ ــ المصدر السابق ٦ــ٣ــ١٩٤٧
٤١ ــ « ارارات » بيروت ١٠ــ٤ــ١٩٤٩
٤٢ ــ « الاخبار » بيروت ٢١ــ٤ــ١٩٦٣
٤٣ ــ « الشرق » بيروت ٧ــ٤ــ١٩٥٠
٤٤ ــ « البلد » دمشق ٤ــ٤ــ١٩٥٠

بعد الاستقلال بسبب المزاحمة الاجنبية . وقد طالب عمال الانسجة الحريرية الحكومة سنة ١٩٤٧ باتخاذ التدابير الضرورية لحماية الصناعة الحريرية في البلاد (٤٥) . كما اغلق معمل العسيلي ابوابه في سنة ١٩٤٩ وشرد عماله البالغين ١٥٠٠ عامل . وقد صرح صاحب المعمل بان الاقمشة المستوردة تباع في الداخل باسعار ادنى من اسعار المنتوجات الوطنية ، واضاف بان الصناعة الوطنية لا تستطيع مزاحمة اسعار التجارة العالمية (٤٦) . ولهذه الاسباب ايضا اغلق معمل «جبر» للنسيج ابوابه سنة ١٩٥٠ وشرد اكثر من ٨٠٠ عامل (٤٧).

وهذه الاوضاع المتردية دفعت اصحاب معامل النسيج الى توجيه تحذير للحكومة سنة ١٩٥٨ بانهم سيبادرون الى تسريح اكثر من ٧ الاف عامل اذا لم تقدم الحكومة على اتخاذ تدابير حاسمة لحماية الصناعة النسيجية الوطنية(٤٨).

وهكذا احتدم الصراع بين البرجوازية التجارية الوسيطة والبرجوازية الصناعية . فالبرجوازية التجارية لا يهمها الا فتح ابواب البلاد على مصراعيها امام البضائع والرساميل الاجنبية ، في حين تريد البرجوازية الصناعية اغلاق هذه الابواب الى حد ما ، عن طريق التعريفات الجمركية العالية وتهيئة ظروف ملائمة لنمو الصناعة الوطنية . « فالصناعيون الوطنيون وقفوا بحزم ضد الاغراق والمزاحمة الاجنبية وطالبوا بتطبيق الحماية الجمركية ، اما الاتجاه الثاني ، فيحمل لواءه كبار المستوردين ، ونشاطهم التجاري يقوم على استيراد الانتاج الاجنبي » وهؤلاء لا يطالبون بتخفيف التعرفات الجمركية فحسب ، بل بازالتها كليا (٤٩) .

عقدت جمعية الصناعيين في الشمال جلسة في ١٧ اذار ١٩٥٠ للبحث في الاوضاع الاقتصادية والازمة الصناعية في لبنان . فاصدرت بيانا جاء فيه ان كبار المستوردين في بيروت يمارسون الضغوط على الحكومة لاستصدار تصاريح مفتوحة لاستيراد السلع المختلفة ، وقال البيان بأن استمرار الاوضاع على حالها سيؤدي الى دمار الاقتصاد الوطني (٥٠) . وفي سنة ١٩٥٢ سلمت جمعية الصناعيين في لبنان تقريرا للحكومة عن الوضع الاقتصادي والتطور الصناعي في البلاد . وكان الصناعيون يطالبون في هذا التقرير بتخفيض كمية البضائع والسلع المستوردة بنسبة ٥٠ ٪ (٥١) وقد عمدت الحكومة بغية تهدئة وامتصاص الازمة، الى رفع التعرفة الجمركية على بعض انواع السلع .. الا ان هذا التدبير لم يكن حلا للمشاكل المتعلقة بالصناعة الوطنية . وليس بامكانه ان يلبي مطالب

٤٥ ــ « ارارات » بيروت ٧ــ٥ــ١٩٤٩
٤٦ ــ المصدر السابق ١٩ــ٥ــ١٩٤٩
٤٧ ــ ارشيف الدولة المركزي ، رصيد ٤٤٥٩ ، ورقة ٢٥٧
٤٨ ــ « النداء » بيروت ١٨ــ٧ــ١٩٥٨
٤٩ ــ يوسف خطار الحلو ، في الاقتصاد اللبناني ، بيروت ــ دار الفارابي ، ص ٥٦
٥٠ ــ ارشيف الدولة المركزي ... ورقة ٧٣ (روسي)
٥١ ــ « ارارات » بيروت ٢٠ــ٧ــ١٩٥٢

البرجوازية الصناعية . فما زالت ، قضية حماية الصناعة الوطنية امــــرا مطروحا بكل حدة والحاح .

***

نجد في المؤلفات الاقتصادية اراء واقتراحات كثيرة تتعلق بتنمية الصناعة اللبنانية ، وخلق حواجز جمركية لحمايتها . ويقترح عدد كبير من المؤلفين، منهم يوسف الحلو والبرت بدر واخرون .. يقترحون ، او بالاحرى يـرون ضرورة تحديد الاستيراد وفرض رسوم جمركية عالية ، بغية حماية الصناعة المحلية وتطويرها . اي « الحد من استيراد السلع الاجنبية التـي تستطيع الصناعات اللبنانية انتاجها على درجة من الجودة تضاهي جودة البضائع الاجنبية والتي تستطيع انتاجها بوفرة تؤمن الاحتياجات المحلية » (٥٢) .

ويشير كمال جنبلاط الى أن نظرية « اتركـه يعمـل ، اتركـه يمـر » (Laissez Fair, Laissez Pass) نظرية الليبرالية ، او الحرية المطلقـة في السياسة هي خاطئة بالنسبة للبنان (٥٣) .

ولكن هناك بعض الاقتصاديين يدافعون عـن سياسة « الاقتصاد الحر » مدعين انها اكثر انسجاما والطبيعة اللبنانية . ومن هذا « البعض » نذكر ، آرثر ميلز (استاذ محاضر في الجامعة الاميركية ببيروت) الذي يقول بان الحمايــة الجمركية لا تفيد الصناعيين في لبنان الا بعد ان يقفوا عـلى اسباب الضعـف لديهم (٥٤) . فالبروفسور ميلز يظن بان البرجوازية الصناعية في لبنان لا تعرف اسباب ضعفها . ان ميلز يتعامى عن العلاقة الكامنة بين التخلف او ضعـف التطور من جهة ، والمزاحمة الاجنبية مع التعرفة الجمركية المتدنية من جهـة ثانية . يضيف هذا الاقتصادي قائلا : انه ربما من قبيل الحظ ان يكون التأثيـر السياسي للارباح التجارية قويا الى حد يستطيع معه من مواجهة الضغوط التي تمارسها البرجوازية الصناعية لحمل الحكومة عـلى اقامـة حواجز جمركية عالية (٥٥) . فلا شك ان هذا الاقتصادي يدافع بكل تأكيد عن مصالح الاحتكارات الاجنبية والبرجوازية اللبنانية الوسيطة .

ومن العوائق التي تواجه انطلاقة الصناعة الوطنية ، مشكلة البنوك في لبنان . فهي تقف حاجزا في وجه التنمية الصناعية في البلاد رغم وجود الرساميل لديها ورغم ضرورة هذه الرساميل للتنمية الصناعية . والقضية الاساسية انما تكمن في الكيفية التي تتصرف فيها المصارف في توظيف رساميلها ، ومن هنا يبـدأ الدور السلبي الذي يلعبه النظام المصرفي في لبنان .

كان يعمل في لبنان ، حتى اوائل عام ١٩٦٢ ، ستون مصرفا . كـــان

٥٢ ــ الدكتور البرت بدر ، محاضرات في الاقتصاد اللبناني ، ص ٣٩ .

٥٣ ــ كمال جنبلاط ، حقيقة الثورة اللبنانية ، ص ٥٣

54) A. Mills, Private enterprise in Lebanon, p. 134.

٥٥ ــ المصدر السابق

الراسمال الوطني ، حسب المعطيات الرسمية ، يهيمن على ٣٣ مصرفا فقط من هذه المصارف العاملة . اما المصارف الباقية فكانت فروعا لمصارف اجنبية . وارتفع عدد المصارف في لبنان الى ١٣٠ مصرفا حتى اوائل عام ١٩٦٦ .

عمل الراسمال المصرفي على توسيع نشاطه في لبنان بعد الحرب العالميــة الثانية وخصوصا بعد سنة ١٩٤٨ حيث افتتحت كل المصارف العالمية الكبرى فروعا لها في لبنان . وتشير جريدة « لو كومرس دو لوفان » الى انه كان فـي لبنان حتى سنة ١٩٦٢ ستة مصارف فرنسية ، وثلاثــة اميركيــة ، وثلاثـة انكليزية ، ومصرف هولندي وآخر بلجيكي ومصرف ياباني ، وغيرهــا (٥٦) . فأمست بذلك بيروت مركزا ماليا كبيرا في الشرق الاوسط وسوقا للمبادلات النقدية العالمية .

والمعاملات المصرفية في عرف الدولة اللبنانية نشاط تجاري بحت . لذا يسمح القانون لكل فرد ــ بغض النظر عن جنسيته ــ بتأسيس مصرف له فـي لبنان . وليس هناك قانون للرقابة المصرفية . وغياب التشريع في هذا المجال يطلق اليد للنشاط المصرفي . والمصارف الخاضعة للراسمال الاجنبي في لبنان ، تمارس فعلا ، اشرافا مباشرا على الاقتصاد الوطني ، اي على التجارة والنقد والسوق ، كان اكثر هذه المصارف نفوذا في البلاد هو « بنك سوريا ولبنان » الذي تأسس سنة ١٩١٩ وتمتع بحـق الاصدار ، وهيمــن عليــه الراسمال الفرنسي . لقد هيمن البنك المذكور بدوره على عدة شركات احتكارية في البلاد ، كشركة مرفأ بيروت وبنك القروض الزراعية ، وشركة الاتحاد الوطني (للضمان) وشركة سكة الحديد وشركة فنادق الشرق ، ورادیــو اوريــان والسريــاك وغيرها (٥٧) بالاضافة الى اشرافه على عدة مصارف فرنسية . وقد لعب هذا المصرف دورا كبيرا حتى سنة ١٩٥٠ حيث كان يقوم بتمويل ٥٠ ٪ من احتياجات الراسمال الخاص . فانخفضت هذه القدرة الاستيعابية تدريجيا الى ان وصلت الى ١٠ ــ ١٥ ٪ فقط (٥٨) ويرجع ذلك الى ازدياد عدد المصارف في لبنان اعتبارا من التاريخ المذكور . ويعمل في لبنان مجموعة ضخمة من المصارف الاجنبية منها انكليزية : مثل « ايسترن بنك » و« بريتش بنك أوف يدل ايست » . واميركية مثل : « فرست ناشينل سيتي بانك » و« بنك أوف ميدل أيست » . وأميركية بنك » . و« بنكو دي روما » الايطالي ، بالاضافة الى فروع عديــدة لمصارف اخرى . اضيف الى ذلك ما يسمى بالمصارف الوطنية التي يهيمن عليها الراسمال الاجنبي . وهذه البنوك تتصرف بكل الرساميل المكدسة لديها بتمويل المشاريع التجارية فقط دون الصناعية . و« يتجه نشاط البنوك دائما الى عرقلة الانتاج الوطني وفرض الاحتكار الاجنبي على مرافق البلاد الهامة (٥٩) . وقروض هذه

56) «Le Commerce du Levant», 27 juin 1962.

٥٧ ــ يوسف خطار الحلو في الاقتصاد اللبناني ص ١٢٤

58) Talha Yaffi, A case for central banking reform in Lebanon, «Middle East Papers» 1958, p. 104.

٥٩ ــ يوسف خطار الحلو ... ص ١٢٢

المصارف قصيرة الامد يتراوح ما بين ٣ — ٦ اشهر والحد الاقصى سنة واحدة فقط . وواضح ان هذه الامـــاد تتلاءم ومصلحـــة الشركات التجاريـــة . وان البرجوازية التجارية هي وحدها التي تستفيد منها . اما الصناعة فانها تحتاج واقعيا الى توظيفات طويلة الامد ، اذ من المستحيل ان يقوم الصناعيون بتسديد قروضهم خلال ٣ او ٦ اشهر . ومن هنا يبرز الدور السلبي والشاذ الذي تلعبه البنوك في لبنان ، لانه رغم وجود رساميل كبيرة في البلاد فان القروض الصناعية مفقودة تماما ، والهدف من ذلك هو خنق الصناعة الوطنية . وتقول « الاخبار » : « ولو اخذنا الودائع اللبنانية في بنك سوريا ولبنان الاستعماري ، وهي تربو على ٤٥٠ مليون ليرة لالفيناها وحدها تكفي لسد كل عجز في الاقتصاد اللبناني ولامداد البلاد بما تحتاج اليه لتتمكن من السير قدما في تطوير الانتاج وتحسينه ... ولكن هذه الودائع يتصرف بها البنك الاجنبي المشار اليه وبواسطتهايسيطر على سوقنا التجارية ويتحكم باقتصادنا ويدير ظهره للصناعة الوطنية ولا يعطي الصناعيين قروضا لتسيير دولاب صناعاتهم » (٦٠) .

طالب الصناعيون الحكومة بتأسيس مصرف خاص لتمويل القطاع المنتج ، فوقفت القوى الديمقراطية في لبنان الى جانب هذا المطلب الذي تقدمت بـــه البرجوازية الصناعية . فاضطرت الحكومة الى الاستجابة فأسست سنة ١٩٥٥ مصرفا للتسليف الصناعي والزراعي والعقاري رأسماله خمسة ملايين لـــيرة لبنانية ساهمت الدولة بمليونين وتكون الباقي من الودائع الخاصة (٦١) . وقبل هذا الاجراء اتخذت الحكومة تدبيرا خاصا سنة ١٩٥٤ لتشجيع الصناعة الوطنية، فاصدرت قانونا نص على اعفاء المؤسسات الصناعية الجديدة التي ستنشأ ، اعفاءها من ضريبة الدخل لمدة ست سنوات من تأسيسها . ولم يشمل هـــذا القانون سوى المؤسسات الكبرى التي تقام خلال فترة خمس سنوات مـــن صدوره ، والتي لا ينقص رأسمالها الموظف عن مليون ليرة لبنانية ، كما انه يجب الا يقل ما تدفعه اجورا لعمالها وموظفيها عن مائة الف ليرة سنويا ، واشترط القانون اخيرا ان تكون المؤسسات التي ستستفيد من نصوصه فروعا انتاجية جديدة لا مثيل لها في البلاد ، حتى لا يؤدي الامر الى قيام مزاحمة (٦٢) .

وهذه التدابير الحكومية تعتبر ، للوهلة الاولى ، خطوات كبيرة مشجعة للانطلاقة الصناعية في البلاد . ولكننا نلاحظ ان هذه التدابير لـــم تكـــن سوى خطوات محدودة جدا ليس بامكانها ان تحل القضايا والمشاكل المجابهة للتطور الصناعي الوطني ، حلا جذريا ، نظرا لكون رأسمال البنك الصناعي الزراعي العقاري ، (وهو خمسة ملايين ليرة) مبلغا ضئيلا جدا ، ولا يستطيع تلبيـــة احتياجات الصناعة والزراعة ، وقد اثبتت السنوات اللاحقة محدوديـــة دوره

---

٦٠ — « الاخبار » بيروت ، ١٦—٣—١٩٥٨

(61) «U.N. Economic developments in the Middle East 1945 to 1954», New York, 1955, p. 177.

٦٢ — المصدر السابق

وعجزه ، وان الصناعة والزراعة ما زالتا كالسابق بحاجة ماسة الى التمويل. وهذا الكلام ينطبق ايضا على قانون ١٩٥٤ ، لانه لم يشمل سوى المؤسسات التي لا يقل راسمالها عن المليون ليرة ، فهذا مبلغ ضخم بالنسبة الى بلد كلبنان، وان معظم المؤسسات التي كانت قيد الانشاء انذاك ، لم يصل رأسمالها الـــى هذا المبلغ اطلاقا ، وبالتالي لم تكن مستفيدة من تسهيلات القانون المذكور .

وقد قلنا ان هذا القانون اشترط على المؤسسات الجديدة اقامة فـــروع جديدة للانتاج ، وعدم اقامة مؤسسات مزاحمة لمثيلاتها القائمة سابقا ، فنلاحظ ان هذا القانون لم يطبق بحذافيره اطلاقا ، اذ خلال خمس سنوات من صدوره، اي حتى سنة ١٩٥٨ ، شمل ١٦ شركة فقط ، منها ثلاث شركات عقاريةوشركة فندقية في بيروت ، وشركة للخطوط الجوية ، وشركة لتوزيع البترول ، وشركة للكهرباء وشركة للسكر (٦٣) ولم تكن اية شركة من التي ذكرناها تمثل فرعـــا جديدا في البلاد . فكان من البديهي ان تتحول هذه الشركات برمتها الى مزاحمة مثيلاتها من الشركات والمؤسسات القائمة سابقا . وهكذا نرى ان الحكومة بترخيصها لست عشرة شركة المذكورة اعلاه . خرقت في الواقع نصوص القانون الذي هي اصدرته ، وضربت بشرطين من شروطه عرض الحائط ، وهما الجدة في الانتاج وعدم المنافسة والمزاحمة . ويجري هـــذا الخرق عـــادة في ظروف سياسية واقتصادية معينة . واننا لنرى المؤلف أ. ميلز مصيبا في اشارته الى ان تطبيق القانون ومنح الترخيص يقومان على اصول المحاباة السياسية (٦٤).

الزراعـــة

تعتبر الزراعة فرعا مهما جدا في الاقتصاد اللبناني ، نظرا لارتباط اكثر من نصف السكان بها ، والتي تشكل المورد الوحيد لدخلهم رغم ضآلة * دورها في الدخل الوطني (٦٥) . لذا يقول الدكتور بدر بان لقطاع الزراعة في لبنان اهمية ابعد مما تشير اليه ارقام الدخل الوطني (٦٦) .

تبلغ مساحة لبنان حوالي مليون وسبعة عشر الف هكتار ، منها ٥٧٥ الف هكتار من الاراضي الصخرية ، و٧٥ الف هكتار من الغابات . وتبلغ مساحـــة الاراضي المزروعة ٢٨٠ الف هكتار منها ٤٨ الـــف هكتار فقط مـــن الاراضي المروية (٦٧) ، ويستدل من الارقام المذكورة اعلاه انـــه يمكـــن زيـــادة الرقعة

---

63) A. Mills, Private enterprise in Lebanon, p. 125-126.

٦٤ — المصدر السابق ص ١٢٥

* كان نصيب الانتاج الزراعي من الدخل الوطني كما يلي : سنة ١٩٥٧ نسبة ١٥٫٨ بالمئة وفي سنة ١٩٥٨ نسبة ١٦٫٥ بالمئة وفي سنة ١٩٦٠ نسبة ١٨٫٤ بالمئة (المؤلف) .

(65) «U.N.» Economic developments in the Middle East 1959-1961», p. 8.

٦٦ — الدكتور البرت بدر ... ص ١٦

٦٧ — « لبنان المعاصر » ص ٣٥ (روسي)

المزروعة ، بفضل التقنية الحديثة وايصالها حتى ٣٩٠ الف هكتار (٦٨) ، ويرفع بعضهم هذا الرقم الى ٥٠٠ الف هكتار منها ٧٣ الف هكتار من الاراضي التي يمكن ريها . ولاشك ان هذه الزيادة تعزز الوضع الاقتصادي في البلاد ، نظرا الى ان الانتاج الزراعي الحالي لا يسد الحاجة الاستهلاكية الا بنسبة الثلث فقط . كما يؤدي توسيع رقعة الارض الزراعية الى ايجاد قاعدة متينة للمزروعات الصناعية .

تتمركز الارض في لبنان بيد الاقطاعيين وكبار الملاك العقاريين ومتوسطيهم. وقد رأينا اعلاه بان الرقعة المزروعة تصل الى ٢٨٠ الف هكتار ، فنصف هذه المساحة تقريبا اي ١٣٥ الف هكتار يملكها ٣٠٠ (ثلاثمائة) شخصية حقيقية ومعنوية من اقطاعيين واديرة واوقاف (٦٩) .

فهناك اراض شاسعة تملكها الاديرة في جبل لبنان بالشمال ، و٧٥ ٪ من اراضي كسروان (٧٠) ملك للكنيسة ، وعليه فان ربع مجموع الاراضي المزروعة مركزة بين الاديرة والكنائس . وهكذا فان ثلاثة ارباع الاراضي المزروعة في البلاد يملكها الاقطاع والسلطة الروحية (٧١) . وهذا رقم ذو دلالة لانه يدحض ما يذهب اليه ج. بوجو كارنيه في ان « الاملاك الاقطاعية (النفوذ الاقطاعي) الموجودة في سوريا والعراق لا اثر لها هنا » (٧٢) (في لبنان) .

والى جانب هؤلاء يوجد صغار الملاك ، اذ يبلغ عدد الملاك جميعا في لبنان (وفقا لاحصاء وزارة الزراعة ١٩٤٩) ٨٥١٧٢ مالكا ، فالذين يملكون من نصف هكتار الى خمسة هكتارات يبلغ عددهم ٨٤١١١ مالكا ويملكون ١٢٨ الف هكتار. ومن تبقى وعددهم ١٠٦١ مالكا يملكون ١٤٢ الف هكتار (٧٣) . ويقول يوسف الحلو ان تعديلات هامة طرأت على توزيع الملكية العقارية في لبنان من ١٩٤٩ حتى اليوم ... غير ان التفاوت الكبير في ملكية الارض ما زال قائما .

ويبلغ عدد الفلاحين الفقراء المحرومين من الارض الزراعية ٦٠٠ الف فلاح او ما يعادل ٧٥ ٪ من مجموع سكان الريف العاملين في الزراعة (٧٤) وسبب هذا الحرمان هو ان الاقطاعيين قد استولوا خلال العهود ، على اراضي الفلاحين بالقوة ، وضموا الى اقطاعاتهم اجزاء من الاراضي الاميرية والمشاعية .

ان العلاقات شبه الاقطاعية ما تزال قوية في لبنان ، (وبصورة خاصة في البقاع وعكار والجنوب) الى جانب اشكال الاستثمار الرأسمالي في الزراعة

---

٦٨ — الدكتور البرت بدر ... ص ١٧

٦٩ — « المسالة الزراعية وحركة التحرر الوطني » موسكو ١٩٦٣ ، ص ١٢٩ ، مواد الاختصاصيين الماركسيين في شؤون الزراعة في لقاء لتبادل الاراء في هافانا وبخارست (روسي) .

٧٠ — ا. اميليانوف ، علاقات الايجار في لبنان ، موسكو ١٩٦٠ ، الجزء ٢٢ ، ص١٥ (روسي)

٧١ — « المسالة الزراعية وحركة التحرر الوطني » ... ص ١٢٨ .

72) J. Beaujeu-Garnie, L'Economie du Moyen-Orient, Paris, 1951, p. 78.

٧٣ — يوسف خطار الحلو ، في الاقتصاد اللبناني ص ٢٨ .

٧٤ — « لبنان المعاصر » ص ٢٩ — ٣٠ .

التي بدأت تنمو خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد انتشر هذا الاسلوب في زراعة الفواكه والخضار في المناطق القريبة من المدن نسبيا . ويمكن وصف علاقات الانتاج هذه بانها علاقات شبه اقطاعية — رأسمالية . لقد تداخلت علاقات الانتاج الاقطاعية والرأسمالية تداخلا متشابكا ، وتتجلى هذه الظاهرة في ايجار الارض والريع العقاري من جهة وفي استثمار قوة العمل الزراعي المأجور (بلغ عدد العمال الزراعيين سنة ١٩٦٠ اربعين الفا) والتوظيف المالي واستخدام الالات الزراعية من جهة ثانية .

ولا يعمل الاقطاعيون والملاك الكبار في اراضيهم طبعا ، بل يؤجرونها من الفلاحين الفقراء فيقضون معظم حياتهم في المدن ، ولهذا السبب يقول الاقتصادي الفرنسي جاك فليرس بان الارض (في لبنان) ليست ملكا للذي يعمل فيها ... والذي يملك الارض لا يعمل فيها (٧٥) . وتتعلق مقاييس الايجار بمدى هيمنة العلاقات الاقطاعية ومدى قوة الحركات الفلاحية في منطقة ما ، وفي كل الاحوال فان الشكل المسيطر في علاقات الانتاج الزراعية هو الاستغلال الاقطاعي (٧٦).

ولا تزيد مساحة القطعة الزراعية المؤجرة عن خمسة هكتارات ، وغالبا ما تتراوح بين ١—٢ هكتار . وتشكل حصة الفلاح المستأجر نسبة ٢٥ — ٥٠ ٪ من المحصول ، فاذا قدم الفلاح قوة عمله (مع افراد عائلته طبعا) وقدم المالك قطعة الارض والبذار والمحراث والادوات الزراعية ، فانه يأخذ ٣/٤ المحصول ويأخذ الفلاح ربع المحصول فقط . وهذا الشكل من المحاصصة يدعى المرابعة (٧٧) .

وهناك شكل اخر للمحاصصة يعرف بالمناصفة ، حيث يحصل الفلاح على نصف الغلة وفي هذه الحال يقدم المالك الارض ونصف البذار ونصف الضريبة العقارية ، ويقدم الفلاح قوة عمله مع قوة عمل عائلته ، بالاضافة الى المحراث وما يلزمه من بهائم ، ونصف البذار ونصف الضريبة العقارية (٧٨) وهذا الشكل من الايجار منتشر بصورة خاصة في جبل لبنان ، كما انه كثير الانتشار في زراعة القمح .

اما الشكل الثالث من المحاصصة فهو « المغارسة » حيث يسلم المالك الفلاح قطعة ارض جرداء لتشجيرها باغراس مثمرة . وبعد ان تنتج غلتها الاولى يعمل الى تقسيم الارض المشجرة هذه بالتساوي بين المالك الاصلي والفلاح الذي صرف جهده لمدة سنوات . وهكذا يصبح كل منهما مالكا لقطعة ارض مغروسة باشجار الفاكهة (بستان) .

ويبدو للوهلة الاولى ان الرابح في هذه الصفقة هو الفلاح بالذات ، وهذا

---

٧٥ — ج. فيليرس ، فلاحو سوريا ولبنان ، (ترجمة موجزة عن الفرنسية الى الروسية) موسكو ١٩٥٢ ص ١٤٦ .

٧٦ — « المسالة الزراعية وحركة التحرر الوطني » ... ص ١٣٠

٧٧ — ج. فيليرس .. ص ١٤٨

٧٨ — ف. اميليانوف ، علاقات الايجار في لبنان . ص ٢٠ .

ما يدعيه مثلا جاك فيليرس (٧٩) خلافا للواقع ، لان المالك الاصلي هنا لا يقدم سوى ارض جرداء ويتكفل الفلاح بكل ما يلزمها حتى تنتعش وتحيا . فكل غرسة يغرسها الفلاح في التربة انما تكلفه جهودا واموالا حتى تنمو . فغرسة الموز مثلا تكلف ست ليرات (٨٠) ... الخ . ولا شك ان الفلاح سيلجأ الى المرابين لتأمين الاموال اللازمة لتشجير الارض ، فيقع بين براثنهم . عدا عن ان غرسة الثمار تحتاج الى عدة سنوات حتى تنتج . فغرسة التوت مثلا تحتاج من ٣ — ٥ سنوات والكرمة تحتاج من ٤ — ٦ سنوات وغرسة الزيتون تحتاج من ١٠ — ١٢ سنة وهكذا ... فخلال هذه الفترة كلها لا يحصل الفلاح على اي دخل بل يضطر للبحث عما يسد به حاجة عياله فيلجأ ثانية الى المرابي الذي غالبا يكون هو نفسه ، صاحب الارض ، فيغرق الفلاح في الديون فيضطر وفاء لها الى التنازل عن حقه في التملك لصاحب الارض — المرابي (او اي مراب اخر) .ومن البديهي ان تصبح قيمة هذا النصف المغروس من الارض أكبر من مجموع قيمة الارض الجرداء كلها ، اي قبل غرسها . وهذا يعني ان «المغارسة» في نهاية المطاف هي لصالح المرابين والمالكين معا ، وليس قبول الفلاح بهذا النوع من المحاصصة الا ضربا من الكره والاضطرار في طريق بحثه عن وسيلة لتأمين معيشته ، بالاضافة الى تعليله النفس بالنجاح في امتلاك نصف الارض التي يصرف فيها جهده سنوات وسنوات في سبيل غرسها وتشجيرها .

ونلاحظ من جهة ثانية ان التعامل مع المرابين يؤدي الى تدمير الفلاح اقتصاديا . ان الاسلام يحرم الربا ومع ذلك ، كما يقول فيليرس (٨١) ، نرى هذا النوع من الاستدانة ساري المفعول في الشرق الاوسط على قدم وساق . ويحصل المرابون على نسبة عالية جدا من الفوائد تصل الى ٤٠ — ١٠٠ ٪ . واذا اراد الفلاح مثلا ان يستدين ١٠٠ ليرة فانه يوقع صكا بذلك ويقبض ستين او سبعين ليرة فقط لان قيمة الفوائد تقتطع سلفا .

وليس في لبنان اي تشريع لايجار الارض ، وان اسلوب المحاصصة، كما يقول ج. حكيم احد وزراء الزراعة السابقين في لبنان — يقوم على العرف والتقليد ولمدة سنة واحدة ، يمكن تجديد الاتفاق بعدها (٨٢) .

وما زال في لبنان بعض اشكال السخرة الاقطاعية . وما زال نظام العشر ساري المفعول في بعض المناطق رغم الغائه رسميا . ففي منطقة عكار يصل مقدار العشر ١٢ ٪ . ويشتغل الفلاح ، في بعض المناطق اللبنانية ، في اراضي الاقطاعي دون اجر ، وهو مضطر الى ان يقدم « لسيده » الاقطاعي هدايا محصول الاعشاب التي يجمعها بعمله من ارض الاقطاعي غير المستثمرة . كما

---

٧٩ — ج. فيليرس ... ص ١٥٥ .

٨٠ — ف. اميليانوف ، علاقات الايجار في لبنان . ص ٢٢ .

٨١ — ج. فيليرس ... ص ١٣٩ .

82) G. Hakim, Land Tenure Reform, «Middle East Economic Papers», 1954, p. 83.

موسمية في المناسبات والاعياد ، وهدايا عينية كالفراريج والقمح في مقابل محصول الاعشاب التي يجمعها بعمله من ارض الاقطاعي كما يتنازل الفلاح عن ربع محصول هذا العشب للاقطاعي (٨٣) .

***

يأتي القمح والشعير والتبغ والحمضيات والزيتون في رأس قائمة المحاصيل الزراعية في لبنان ، وهذا جدول يعطي صورة عنها في مواسم عدة .

	١٩٤٨ — ١٩٥٣	١٩٥٧ — ١٩٥٨	١٩٦٠ — ١٩٦١
قمح	٧٠ الف طن	٧٠ الف طن	٥٤ الف طن
شعير	٢٠ الف طن	٢١ الف طن	١٢ الف طن
تبغ	٢ الفا طن	٣ آلاف طن	٤ الاف طن
عنب	٢١ الف طن	٢٢ الف طن	٢٣ الف طن(٨٤)

وتتصدر الحمضيات الزراعة المثمرة ، وقد بلغت نسبتها ١١ ٪ من مجموع الانتاج الزراعي سنة ١٩٦٠ في حين كانت نسبة التفاح ٨ ٪ والعنب ٧ ٪ والحبوب ٦ ٪ (٨٥) . وفي سنة ١٩٦١ بلغ انتاج الحمضيات ١٨٠ الف طن (٨٦) من برتقال وليمون حامض ، والكريبفروت والافندي .

وتأتي تربية الماشية في الدرجة الدنيا من الانتاج الزراعي من حيث تطوره . وقد بلغ مجموع الرؤوس عام ١٩٦٠ قرابة ٧٠ الف رأس بقر و ٧٥ الف رأس من الخراف و ٥٠٠ الف رأس من الماعز (٨٧) . وهذه الكميات لا تفي بحاجة الاستهلاك المحلي ، لذا يضطر لبنان الى استيراد الماشية والالبان .

ويمكن القول ان الزراعة اجمالا تعاني من قلة الالات والاسمدة ، وما تزال تعتمد اساسا على الادوات القديمة الموروثة . وقد بلغ العدد الاجمالي للتراكتورات المستخدمة في الزراعة اللبنانية سنة ١٩٥٩ ، ٥٤٠ تراكتورا فقط(٨٨) .

يتضح مما سبق ان الزراعة اللبنانية تجابه مشاكل عميقة تفرض على الحكومة البحث عن حل جدي وجذري لها . وقد كانت الحكومات المتعاقبة تعلن عن حرصها واهتمامها بالتنمية الزراعية التي تعتبر من اهم قضايا الساعة . وقد اعلن رياض الصلح في بيانه الوزاري سنة ١٩٤٨ بأن الحكومة

---

٨٣ — « المسألة الزراعية وحركة التحرر الوطني » ... ص ١٣١ — ١٣٢ .

84) «UN. Economic Developments in the Middle East 1959-1961», p. 100, 103.

٨٥ — « لبنان المعاصر » ص ٣٧ (روسي) .

٨٦ — المصدر السابق .

٨٧ — المصدر السابق ص ٤٦ .

88) «UN. Economics Developments in the Middle East 1959-1961», p. 106.

« ستعمل ... على اتخاذ جميع التدابير المؤدية الى تنمية الانتاج الزراعي ومنها توسيع المساحات الصالحة للزراعة وامدادها بالالات الزراعية وتعزيز وسائل الري » (٨٩) غير ان الحكومات المتعاقبة لم تقم دليلا واحدا على نيتها في تنفيذ المشاريع التي رسمتها . واكبر برهان على ذاك هو انه خلال احدى عشرة سنة (١٩٤٩ — ١٩٦٠) لم تزد مساحة الارض المزروعة سوى ٦٨ الف هكتار (٩٠) فقط ، وكذلك الامر بالنسبة الى التسليف الزراعي ، فان نشاط البنك المختص بالزراعة كان محدودا جدا ، وقد بلغ مجموع ما قدمه خلال ست سنوات من تأسيسه (١٩٥٥ — ١٩٦٠) ٥٣٨٨ قرضا بلغ حجمها ٤١ر٤ مليون ليرة (٩١) . وجدير بالذكر ان صغار ومتوسطي المزارعين لم يتمكنوا من الحصول على هذه القروض لانها كانت « محفوظة » لكبار الملاك والاقطاعيين ولاولئك الذين يتمتعون برعاية المراجع النافذة (٩٢) . ونذكر بان البنك كان يشترط توظيف القروض الممنوحة للمزارعين في استثماراتهم الزراعية ، الا ان كبار الملاك والاقطاعيين كانوا يتصرفون بهذه القروض كمرابين اذ يستدين منهم الفلاحون (صغارا ومتوسطين) لقاء فوائد عالية جدا.

كذلك ، فان البنوك العاملة في لبنان — اجنبية او مختلطة — تلعب دورا سلبيا جدا في هذا الميدان ، اذ تقرض المزارعين بفوائد عالية تصل الى ٢٤ — ٣٦ ٪ وهذا يؤدي الى عجز الفلاح فيضطر الى التخلي او التنازل عن قطعة ارضه المزروعة للمصرف الذي استدان منهم . ونتيجة لهذه الاعمال والمضاربات العقارية ركزت المصارف بين يديها مساحات عقارية شاسعة تدر ربحا اضافيا لها .

هذا ، وقد وضعت الحكومة اللبنانية مشاريع للتنمية ، كمشروع الليطاني الذي ، في حال الانتهاء منه ، سيزيد مساحات الاراضي المروية بمقدار ٢٦ الف هكتار (٩٣) . والخطة الخمسية (١٩٦٢ — ١٩٦٦) للتنمية الاقتصادية التي خصصت للقطاع الزراعي مبلغ ٦٤ مليون ليرة او ما يعادل ٢ر١٤ ٪ من مجموع ميزانيتها البالغة ٤٥٠ مليون ليرة (٩٤) . وهذه التدابير مفيدة طبعا غير انها ليست بكافية ، فهي اولا ليست تدابير واسعة ، بالاضافة الى ان الحكومة لا تقدم حلا جذريا فهي مثلا لا تفكر في مس العلاقات الزراعية القائمة، اي انها لا تطرح مسألة الاصلاح الزراعي بحيث يقتلع جذور الاقطاعية وشبه الاقطاعية وذلك بمصادرة اراضيها وتوزيعها على الفلاحين المحرومين والفقراء.

---

٨٩ — « لبنان في عهد الاستقلال » ص ١٤ .

٩٠ — « لبنان المعاصر » ص ٣٥ .

٩١ — المصدر السابق ص ٣٦ .

٩٢ — « المسألة الزراعية وحركة التحرر الوطني » .. ص ١٣٣ .

93) «UN. Economic Developments in the Middle East, 1959-1961», p. 21.

٩٤ — المصدر السابق ص ١٧ .

وجدير بالذكر ان القوى التقدمية في لبنان تطرح هذا الشعار الحيوي ، فالحزب الشيوعي مثلا يدعو جماهير الفلاحين للنضال في سبيل اصلاحات زراعية على اساس الخطوط العامة التالية : تعيين حد اعلى لملكية الافراد والهيئات المعنوية وتصفية بقايا الاقطاعية والملكيات الكبرى وتوزيع الاراضي المصادرة على الفلاحين المحرومين والفقراء دون مقابل ، ووضع مشروع شامل للري ، ومساعدة المزارعين الذين يستلمون الاراضي بالقروض والبذار .. (٩٥) . كما تناضل القوى الديمقراطية جميعا من اجل تحقيق المطالب الاتية الملحة للمزارعين والفلاحين انقاذا لهم من نهب المرابين والبنوك وذلك عن طريق تمكينهم من قروض المصرف الزراعي وبفائدة لا تزيد عن ٣ ٪ . وتطالب هذه القوى بتشريع خاص لايجار الارض بحيث يصون حقوق صغار المستأجرين والمحاصصين ، ويصفي النظام العشري ، بالاضافة الى تنمية القرى عن طريق جر مياه الشفة اليها وبناء المدارس والطرقات ومستشفى حكومي في كل قضاء وتأمين صرف الانتاج الزراعي في الاسواق الخارجية (٩٦) .

ولا شك أن يصطدم مطلب الاصلاح الزراعي الشامل بمقاومة الذين يمارسون السلطة السياسية في البلاد ، اي سلطة الاقطاعيين والبرجوازية الوسيطة ومعها الشركات الاحتكارية الاجنبية . لان مصالح هؤلاء جميعا تكمن في المحافظة على العلاقات الزراعية القائمة .

ومن هنا يتضح ان النضال في سبيل الاصلاح الزراعي هو نضال من اجل نهضة وازدهار الاقتصاد اللبناني وفي سبيل حكم وطني ديمقراطي . ان هذا النضال ينصهر مع النضال ضد الامبريالية لتصفية نفوذ الرأسمال الاجنبي وشركاته الاحتكارية في لبنان .

* * *

التجارة والخدمات

تلعب التجارة دورا واسعا في الاقتصاد اللبناني ، ليس فقط من حيث حجمها في الدخل الوطني (٣٥ ٪ وهذه النسبة تعادل حجمي الزراعة والصناعة معا) بل كذلك من حيث كون آفاق التطور الصناعي والزراعي في البلاد مرتبطة باتجاهات التجارة الخارجية .

كانت التجارة اللبنانية ، ايام الانتداب محصورة بالسوق الفرنسية ، ومع مطلع الاستقلال عملت السلطات على التخلص من المتاجرة الوحيدة الجانب ، فوسعت شبكة تجارتها لتشمل بلدانا اخرى . وقد ادى هذا « الانفلات » التجاري الى انخفاض حجم التجارة مع فرنسا من ٢٠ ٪ سنة ١٩٥٠ الى ٤ر٧ ٪ سنة ١٩٦٠ (٦٧) . كما ازدادت تجارة لبنان مع الدول

---

٩٥ — « المسألة الزراعية وحركة التحرر الوطني » ... ص ١٣٩ — ١٤٠ (روسي) .

٩٦ — المصدر السابق ص ١٤٠ — ١٤١ .

٩٧ — « لبنان المعاصر » ص ٧٢ (روسي) .

الامبريالية التي ارتفع وزنها التجاري والاقتصادي في لبنان بشكل ملموس ، فصارت شركاتها الاحتكارية (من انكليزية واميركية ويابانية والمانية غربية) تغرق السوق اللبنانية بالسلع والبضائع ، وقد شجعتها سياسة « البـــاب المفتوح » ، التي تتبعها السلطة اللبنانية ، على التدفق المطرد .

وتبلغ نسبة المواد الغذائية ثلث مجموع ما يستورده لبنان ، كالقمـــح (من سوريا والولايات المتحدة) والدقيق واللحوم والالبان والرز والسكر.. الخ. ومن اهم الواردات الى لبنان ، الحديد السيارات (من اليابان واميركا واوروبا الغربية) وخام الجلود والحاصلات الكيماوية للالات والمعدات (٩٨) ويحتل الذهب مكانة هامة بين الواردات اذ بلغ حجمه سنة ١٩٥٢ احد عشر طنا (٩٩) وفي سنة ١٩٥٩ سبعا وثلاثين طنا وفي سنة ١٩٦١ واحدا وسبعين طنا (١٠٠). اما الصادرات اللبنانية فهي في الاساس منتوجات زراعية كالفواكه (وخاصة التفاح والحمضيات) وزيوت نباتية وتبغ وخيوط قطنية وصوف وجلود مدبوغة ومصنوعات جلدية اسمنت (١٠١) وتشكل الصادرات الزراعية نسبة ٦٠ — ٦٥ ٪ عن مجموع الصادرات ، اما الصناعة الوطنية فتصدر ١٠ ٪ من انتاجها(١٠٢). وتعكس تجارة لبنان الخارجية صورة الاقتصاد اللبناني وتدل بوضوح علـــى انه بلد نام .

ويعاني الميزان التجاري اللبناني عجـــزا مزمنا لانـــه يستورد خمسة اضعاف ما يصدره . والجدول التالي يوضح ذلك :

	١٩٥٦	١٩٥٧	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠
الصادرات (بملايين الليرات)	١٤٥ر٨	١٥٢ر٢	١١٠ر٥	١٣٩ر١	٢١٨
الواردات (بملايين الليرات)	٨٢٥	٩١٠	٧٤٥	١٠٠٧	١٢٠١ (١٠٣)
العجز	٦٧٩ر٢	٧٥٧ر٨	٦٣٤ر٥	٨٦٧ر٩	٩٨٣

ويعود هذا العجز الى الاتفاقات التجارية غير المتكافئـــة التي تعقدهـــا الحكومة اللبنانية مع الدول الغربية التي تصدر الى لبنان اضعاف ما تستورده

٩٨ — الدكتور البرت بدر ... ص ٤٦ .
٩٩ — المصدر السابق ص ٦١ .
١٠٠ « لبنان المعاصر » ص ٧٠ (روسي) .
١٠١ — الدكتور البرت بدر ... ص ٤٧ .
١٠٢ — « لبنان المعاصر » ص ٦٨ (روسي) .
103) «UN. Economic Developments in the Middle East 1959-1961», p. 149, 152.

منه . وهذا جدول بالتبادل التجاري بين لبنان وبين بعض الدول الغربيـــة في سنة ١٩٦٠ فقط .

سنة ١٩٦٠	لبنان (ملايين الليرات) القيمة المصدرة الى	لبنان (ملايين الليرات) القيمة المستوردة من
الولايات المتحدة الاميركية	٨٨ر٢	٢ر٨
بريطانيـــا	١٨٤ر١	٢ر٦
المانيا الغربية	٧٣ر٣	١ر٧
فرنسا	٦٤ر٧	٢ر٢ (١٠٤)

وهذه العلاقات التجارية المجحفة تؤمن للامبريالية تسهيلات بالغة لنهب ثروات البلدان النامية ، نظرا الى ان هاجس الامبريالية هـــو اغراق اسواق هذه البلدان بالبضائع بغية خنق الصناعة الوطنية النامية فيها . يقول يوسف خطار الحلو : « اصبحت سوقنا شيئا فشيئا خاضعة للتروستات الاميركية ، وشركات التصدير الاحتكارية في بلدان اوروبا الغربية التي وجدت في سوقنا خير مصرف لبضائعها ، مستفيدة من فقدان شروط الحماية الجمركية ، ومن سياسة الانصياع التي كانت الموجه الاساسي لاكبر المسؤولين الذيـــن تعاقبوا علـــى لبنان (١٠٥) . ولا شك ان هذه السياسة المتبعة تخلق عراقيل وصعوبات جمة في وجه الاقتصاد اللبناني ، وتعيق بصورة خاصة تطور ونمو الصناعة الوطنية التي لا تقوى على مجابهة المزاحمة الاجنبية او منافستها . لذا تضـــع القوى الديمقراطية في لبنان على رأس مطالبها ، التخلي عن سياسة «الباب المفتوح» وفرض رسوم جمركية عالية ، وابرام اتفاقات تجارية تعتمـــد اسس المساواة والمنفعة المتبادلة .

ولكننا نرى من جهة ثانية ، ان هذه المبادىء في المساواة والتكافؤ هـــي اساس اتفاقات لبنان التجارية مع الاتحاد السوفياتي ، والمانيا الديمقراطية ، وتشيكوسلوفاكيا ورومانيا وغيرها من الدول الاشتراكية . وقد نشأت العلاقات التجارية بين لبنان والاتحاد السدفيـــاتي بموجب اتفاقية ٣٠ نيسان ١٩٥٤ ، حيث وافق الاتحـــاد السوفيـــاتي على ان يسدد لبنان مدفوعاتـــه بالعملـــة اللبنانية (١٠٦) ومن الملاحظ ان هذه الاتفاقية تحافـــظ على مستوى التصدير والاستيراد بحيث لا ينتج عنها اي عجز . وقد استورد لبنـــان من الاتحـــاد السوفياتي سنة ١٩٥٩ بقيمة ٦ر١٠ مليون ليرة . وفي سنة ١٩٦١ بقيمة ١٤ مليون ليرة . وصدر اليه في نفس الفترة وعلى التوالي بقيمة ٦ر١٢ مليون ليرة سنة ١٩٥٩ وبقيمة ٣ر١١ مليون ليرة سنة ١٩٦١ (١٠٧) . واهم هذه الصادرات

١٠٤ — « لبنان المعاصر » ص ٧٢
١٠٥ — يوسف خطار الحلو ، في الاقتصاد اللبناني ص ١٦ .
١٠٦ — « لبنان المعاصر » ص ٧٤ .

الفواكه والثمار المجففة والتبغ والصوف وخامات الجلود واقمشة صوفية الخ . ويستورد لبنان من الاتحاد السوفياتي الالات والمعدات والاخشاب والمواد الكيماوية والخزف (البرسلين) (١٠٨) ولا شك ان سياسة الدول الاشتراكية في تعاملها التجاري مع لبنان يعزز مواقع النضال الذي تخوضه القوى الديمقراطية اللبنانية في مطالبتها باعادة النظر في اسس التجارة التي تتبعها الحكومة اللبنانية مع الدول الامبريالية ، واقامة هذه العلاقات على اسس متكافئة .

يعوض لبنان عن عجزه التجاري من مصادر اخرى ، منها ارباح التبادلات النقدية ، والمتاجرة بالذهب ، وعائدات شركات النفط الاجنبية ، ومردود السياحة والاصطياف (احد اعمدة الاقتصاد اللبناني ، « في الاقتصاد اللبناني ص ٩ ») وارباح تجارة الترانزيت ، اذ ان « مطار بيروت ومرفأها هما رئتا الشرق الاوسط (١٠٩) . وجدير بالذكر ان هناك ظروفا مؤاتية جدا لانماء السياحة في لبنان ، لان موقعه كهمزة وصل بين القارات الثلاث وخطوطه الجوية والبحرية تزيد من جاذبية مناخه المعتدل الجميل ، لاغراء السياح من كل حدب وصوب ، بمشاهدة هذه الحضارات فيه وآثاره الخالدة كبعلبك وجبيل وبيت الدين وغابات الارز .

بدأ ازدهار السياحة في لبنان بعد عام ١٩٤٨ حيث شملتها الحكومة برعايتها وانشأت المفوضية العامة للسياحة والاصطياف والاشتاء . ومن ثم بدأ الرأسمال الوطني والاجنبي « يغزو » الخدمات السياحية ، فازدادت وتيرة بناء الفنادق والبانسيونات والمطاعم والمقاهي والنوادي الليلية والكازينوهات والحمامات البحرية واحواض السباحة والمرافق الاخرى ... وحتى سنة ١٩٦١ كان يوجد في لبنان ٦٣٥ فندقا و ٢٧٨٤ مطعما ومقهى و٦٢ ناديا ليليا (١١٠) وبلغت الرساميل الموظفة في الخدمات الفندقية ٢٠٠ مليون ليرة حتى عام ١٩٥٧ (١١١) ويعمل في هذا القطاع ٤٠ الفا من العمال والمستخدمين (١١٢) .

ان عدد السياح الذين يزورون لبنان ليس ثابتا . فهو يتأرجح صعودا وانخفاضا بين سنة واخرى ، ويظهر هذا التأرجح جليا من ارقام تقدير الامم المتحدة التالي :

---

١٠٧ — « المصدر السابق » ٧٤ — ٧٥ .

١٠٨ — المصدر السابق .

109) M. Caplain..., p. 165.

١١٠ — « لبنان المعاصر » ص ٥٩ .

١١١ — يوسف خطار الحلو .. في الاقتصاد اللبناني ص ٨٧ .

١١٢ — « لبنان المعاصر » ص ٥٩ .

السنة	١٩٤٨	١٩٥٥	١٩٥٦	١٩٥٧
عدد السياح (بالالاف)	٣٧	٩٠٢ر٤	٨٥٤ر٦	٥٤١ر٨ (١١٣)

ويعود هذا التأرجح الى الاوضاع السياسية في الشرق العربي عامة والى طبيعة العلاقات بين لبنان وشقيقاتها العربيات وخاصة بينه وبين مصر وسوريا .

وقد بلغت موارد لبنان من السياحة ٦٠ مليون ليرة سنة ١٩٥١ و٧٠ — ٨٠ مليون ليرة سنة ١٩٥٢ (١١٤) و١١٠ ملايين ليرة سنة ١٩٦١(١١٥) وجدير بالذكر ان هذا المبلغ الاخير كان يعادل نصف مجموع ميزانية الدولة اللبنانية تقريبا . ومن هنا يتضح لنا مدى تمسك السلطة وطبقتها الحاكمة بتطوير السياحة وانمائها . لذا يقول يوسف خطار الحلو : « لا يكفي اننا نملك مناخات جيدة ومناظر خلابة ... بل يلزمنا ... ان ننتهج سياسة تنسجم وسياسة اشقائنا المتحررين العرب ، سياسة تنبعث من واقع قومي كفاحي ضد الاستعمار واسرائيل وتهدف الى رفع شأن بلادنا ، وتحسين معيشة شعبنا » (١١٦) .

* *

كلفة المعيشة

تدعي المؤلفات البرجوازية بأن مستوى المعيشة في لبنان مرتفع جدا ، وان اوضاع الشغيلة المعيشية مرضية ، حتى لتظن بأن الجنة قد نشرت ظلال ملكوتها في هذا البلد ، على جميع فئات شعبه .

ويحاول بعض الكتاب البرجوازيين « اثبات » الآراء اعلاه بالاعتماد على النشاط العمراني في لبنان ، وازدياد عدد السيارات ، وارتفاع مستوى متوسط الدخل الفردي في لبنان عنه في أي بلد عربي آخر .

الواقع ، ان الحركة العمرانية في لبنان قد ازدهرت بعد الحرب العالمية الثانية ، وقد شيدت الفنادق والمطاعم والمقاهي وأماكن للهو عديدة ، وان « مظهر المدينة قد تغير خلال عدة سنوات ، وقامت أحياء جديدة ، وشيدت ناطحات سحاب صغيرة في حقول الصبير » (١١٧) . هكذا يعبر بعض هؤلاء المؤلفين عن

---

113) «UN, Statistical Yearbook» 1961, p. 372.

١١٤ — الدكتور البرت بدر ... ص ٨٢ .

115) «Le Commerce du Levant», 27 juin 1962.

١١٦ — يوسف خطار الحلو ... ص ٨٩ .

117) «Le Commerce du Levant», 27 juin 1962.

غبطتهم وهم يتحدثون عن المشهد الليلي لمدينة بيروت وغيرها من المدن اللبنانية ، ويصورون الحياة في المقاهي والمطاعم في صفحات وصفحات . وغاية هؤلاء من وصفهم لحياة البذخ والعبث وحديثهم عن عدد السيارات المتزايد هو خلق انطباع لدى القارىء بأن الفئات اللبنانية جميعها تنعم وتتمتع بهذه « الخيرات » وتحيا اجواء الترف . والواقع أن البرجوازية الكبيرة والاقطاعيين وكبار الملاك العقاريين هم وحدهم الذين يستأثرون بهذا الترف والبذخ . أما العمال والفلاحون والمستخدمون ومتوسطو الحال وذوو الدخل المحدود فانهم لا يستطيعون الاقتراب من أبواب « ملكوت الفردوس » .

أما البرهان الآخر الذي يسوقه بعض المؤلفين (١١٨) أيضا ، لاظهار مستوى المعيشة المرتفع في لبنان ، هو الارتفاع النسبي لمتوسط الدخل للفرد الواحد في لبنان عنه في اي بلد عربي آخر . وبناء عليه فان الشعب اللبناني — كما يدعي هؤلاء المؤلفون — يتمتع بمستوى عال من المعيشة ، وهم لا يلتفتون اطلاقا الى القيمة الشرائية الحقيقية لمتوسط هذا الدخل المرتفع ، ففي الواقع ، هناك فرق شاسع بينهما ، وان مجرد كون متوسط دخل الفرد مرتفعا في لبنان عنه في البلاد العربية الاخرى لا يؤمن له اطلاقا وبالضرورة ، مستوى مرتفعا من المعيشة . هذا ، ويجب الا يغيب عن البال أن مستوى المعيشة في بعض البلدان العربية متدن جدا . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى فان كلمة « متوسط » لأمر ذو خطورة بالغة في بناء الاستنتاجات واصدار الاحكام ، فلا نستطيع ان نستدل منها على دخل كل طبقة اجتماعية على حدة ، لان الفرق بين مستوى دخل البرجوازي وبين دخل العامل كبير جدا ، وكذلك الامر بالنسبة الى الملاك والفلاحين . ترى هل هناك من تقارب بين مداخيل الرأسماليين والملاك من أمثال فرعون ، واده ، وعريضة ، وعسيلي ، وقصارجيان ، وايرويان ، وأرسلان وغيرهم وبين مداخيل العمال والفلاحين الفقراء ؟! فالمنطق اذن ، يفرض علينا أن نخجل من الحديث بلغة الارقام « المتوسطة » لانها لا تعني شيئا على الاطلاق وخصوصا في مجال تقييم المستوى المعيشي للشعب بكل فئاته . نحن ، في الواقع اللبناني ، أمام محورين : احدهما يستقطب الاثرياء (من راسماليين ، وتجار ، واصحاب البنوك ، وكبار الملاك) الذين يصل دخل الفرد منهم الى مئات الآلاف من الليرات والى الملايين احيانا . ويحتشد حول المحور الثاني العمال والفلاحون وفئة المستخدمين الوسطى والصغيرة ، الذين يتزاحمون في شقائهم لا من اجل مستوى رفيع من المعيشة بل من أجل لقمة العيش بالذات ، ولم تخف هذه الحقيقة على فيليب حتي الذي يقول : « مع أن الاجور (في لبنان) هي أعلى منها في اكثر بلدان الشرق الاوسط ، فاننا لا نستطيع القول بأن الشغيل العادي في

118) Yusif Sayigh, Enterpreneurs of Lebanon, p. XI. Fahim Qubain, Crisis in Lebanon, p. 3. E. Lengyel, the changing Middle East, p. 182, Albert Badr, the National income of Lebanon, «Middle East Economic Papers», 1956, p. 13.

المعمل او في الحقل ينال ... حقه العادل من الازدهار العام » (١١٩) . ويتحدث أ. ميلز عن الفكرة نفسها ويقول : « ان معظم الثروة يذهب الى جيوب التجار والمولين ، في حين يبقى الفلاحون والعمال على فقرهم » (١٢٠) .

تبين معطيات مكتب الاحصاء اللبناني لسنة ١٩٦٤ ، بأن متوسط دخل الشغيلة كان ٢٦٨ ليرة (١٢١) مما يعني أن دخلهم السنوي يبلغ ٣٢١٦ ليرة لبنانية . وتظهر حسابات الاقتصاديين بأن العائلة المكونة من أربعة أفراد تحتاج سنويا الى ٥٨٩٧ ل.ل. (١٢٢) لتتمكن من شراء الغذاء الضروري والانفاق على الكساء والمسكن والتعليم ، وهذه الارقام تشير بأصبع الاثبات القاطع الى الفرق الشاسع بين دخل هذه العائلة وبين احتياجاتها الحيوية . ويؤدي هذا الواقع الى حرمان ذوي المداخيل المحدودة والقليلة من ضرورات حيوية والاكتفاء بالممكن فقط .

كما يلحق هذا المستوى القاصر للاجور غلاء مستمر للمعيشة يتفاقم عاما بعد عام ونستدل على هذه الظاهرة من معطيات الامم المتحدة :

سنة ١٩٥٣ = ١٠٠	١٩٥٦	١٩٥٨	١٩٥٩	١٩٦٠	١٩٦١
كلفة المعيشة بصورة عامة	١٠٢	١١٤	١١٨	١٢٢	١٢١
كلفة المعيشة المواد الغذائية	١٠٥	١١٨	١٢١	١١٦	١٢٢ (١٢٣)

وهكذا ، نرى من الجدول أعلاه ، أن كلفة المعيشة قد ازدادت بنسبة ١٩ ٪ خلال ست سنوات فقط ، كما ازدادت بالمقارنة مع سنوات ما قبل الحرب العالمية الثانية بنسبة ٩ أصناف (١٢٤) ولا شك ان أكثر الفئات المتضررة من غلاء المعيشة هي فئات العمال والفلاحين وذوي الدخل المحدود من المستخدمين والموظفين (١٢٥) .

وتنعكس هذه الاوضاع المعيشية ، من غلاء المعيشة وتدني الاجور ، على معظم العائلات العمالية التي تجد نفسها محرومة من كمية الغذاء الضرورية اللازمة لها يوميا ، كما انها لا تحيا ظروفا ملائمة اطلاقا . وفي تقرير لبعثة ليبريه العلمية لسنة ١٩٥٩ نقرأ أن « ٧٠ ٪ من الشعب اللبناني يعاني من الحرمان

119) Ph. Hitti, Lebanon in History, p. 505.
120) A. Mills, Economic Change in Lebanon, «Middle East Economic Papers», 1956, p. 81.
١٢١ — « أزتاك » بيروت ١٩٦٥/٦/١٧ (ارمني) .
١٢٢ — « هراتش » بيروت ١٩٦٤/٦/٢٨ .
123) «U.N. Economic Developments in the Middle East 1959-1961», p. 183.
١٢٤ — « لبنان المعاصر » ص ١٦١ .
١٢٥ — « الاخبار » ١٩٥٧/١١/١٠ .

بسبب عدم التطابق والتكافل بين دخل الفرد وكلفة المعيشة » (١٢٦) كما أشارت جريدة « بيروت ويكلي » (في عددها ١٩٥٩/٩/٣٠) الى أن الاسعار المهيمنة هي « أسعار جنونية » وأضافت بأن متوسط دخل العائلة في بيروت يصل الى ٤٠٠ ليرة شتهريا و « هذه العائلة تفتقر الى أمور كثيرة يعتبرها الموسرون من الضروريات ، فهي لا تملك غسالة ولا برادا مثلا ، وليس بمقدورها أن تصطاف أو تستخدم الخادمات في بيتها ، كما انها لا تسكن في ملك خاص ، لذا فهي تدفع كل شهر ما لا يقل عن ١٢٥ ليرة لبنانية بدلا لايجار المسكن الذي تشغله»(١٢٧). وتضيف الجريدة المذكورة : « ان هذه العائلة المتوسطة الحال تنفق ٣٠٠ ليرة على تأمين أرخص أنواع المواد الغذائية المتوفرة ، فهي تصرف اذن ٤٢٥ ليرة على المأكل والمسكن فقط كل شهر ، ولن نتحدث بعد عن الحاجيات الضرورية الاخرى التي تعوز هذه العائلة » .

وهذه الارقام الصريحة لا شك انها تفضح أولئك المتسترين خلف الارقام « المتوسطة » أو « الوسطية » في محاولة لتمويه الواقع المعيشي الذي تعاني منه جماهير الشغيلة .

ويجدر بنا هنا أن نشير الى جيش العاطلين في الجدول التالي :

السنة	**عدد العاطلين**
١٩٤٦	٥٠ ألفا (١٢٨)
١٩٥١	٤٠ ألفا (١٢٩)
١٩٥٣	٥٠ ألفا (١٣٠)
١٩٥٧	٥٧ ألفا (١٣١)

وهذه الارقام لا تشمل سوى العاطلين « الرسميين » لان هناك — كما يقول أ. عصفور — عاطلون عن العمل مغمورون في المدن والقرى . وتعتبر هذه النسبة من العاطلين عالية جدا اذا ما قيست بعدد سكان لبنان . ويشير ن. زيادة الى أن وجود ٥٧ ألفا من العاطلين في البلاد يدل على ان الاوضاع لا تبعث على التفاؤل (١٣٢) ، وجدير بالذكر ان هؤلاء العاطلين لا يحصلون على أية مساعدات حكومية ، بل يتركون للقدر تتلاعب بهم نزواته .

ومما يزيد « الطين بلة » ان وطأة الضرائب تقع برمتها على كواهل جماهير الشغيلة ، لان للضرائب اللبنانية طابعا طبقيا . فالبرجوازية الوسيطة والرأسماليون وكبار الملاك الذين سيتأثرون بالسلطة السياسية ، يضعون

---

١٢٦ — « لبنان المعاصر » ص ١٦١ .

١٢٧ — الاقتباس من : ف. كاتين ، حول لبنان ، موسكو ١٩٦١ ، ص ١٤ (روسي) .

١٢٨ — « جغوفرتي تساين » بيروت ١٩٤٦/٥/١٢ .

١٢٩ — « أرارات » بيروت ١٩٥١/١/١٨ .

١٣٠ — المصدر السابق ١٩٥٣/٩/١٢ .

131) N. Ziadeh, Syria and Lebanon, p. 111.

١٣٢ — المصدر السابق .

التشريعات والقوانين التي تجعل من الفلاح والعامل والحرفي ، الدافع الاكبر للضرائب ، أما هي فانها لا تدفع سوى نسبة ضئيلة جدا . ونشير هنا بين قوسين الى أن الشركات الاجنبية معفاة عادة من الضرائب . والضرائب اللبنانية على نوعين : مباشرة وغير مباشرة . فالاولى تشمل ضريبة الدخل على الارباح الصناعية والتجارية والرواتب العادية والتقاعدية ، وضريبة العقارات والسكن والغابات والجمارك وغيرها (١٣٣) ، وتبلغ ما بين ٢٠ — ٢٥ ٪ من مجموع الايرادات العامة (١٣٤) فقط . وسبب ذلك هو أن الضرائب المجباة من القطاع الصناعي والتجاري والعقاري هي ضرائب منخفضة أساسا لان الطبقة الحاكمة « أعفت » نفسها من عبء الضرائب المرتفعة وتخلصت بذلك من « مغبة » تخفيض نسب أرباحها الطاغية . يضاف الى ذلك تهرب بعضهم من الدفع باخفاء حقيقة أرباحهم عن أنظار الحكومة ، كما أن قانون سرية المصارف المعمول به في لبنان ، يسمح ويشجع الرأسماليين على اخفاء الارباح التي يجنونها من المعاملات المالية والمصرفية (١٣٥) .

أما الضرائب غير المباشرة فانها مصدر ضخم لموارد الخزينة ، اذ أنها تفرض على المواد الغذائية والتبغ والمشروبات والاسمنت والملح والوقود.. الخ. وهي تشكل ٣/٤ الضرائب العامة ، و ٢/٣ جملة الايرادات . وهذه الارقام تتحدث عن ذاتها ولا حاجة لنا الى زيادة الشروحات . فان الحكومة تتقاضى ضريبة قدرها ٢٠ قرشا عن كل كيلو سكر أبيض ، وخمسة قروش عن كل كيلو ملح وخمس ليرات كرسم سنوي للصيد في الانهر وهناك رسم امتحان على كل طالب ابتدائي مقداره ٣٠٠ قرش وعلى كل طالب ثانوي عشر ليرات . كما فرضت الحكومة ضريبة قرش واحد عن كل ليتر بيره وقرشين عن كل ليتر نبيذ وخمسة قروش عن كل ليتر من العرق (١٣٧) . وقد بلغ ريع **الضرائب المباشرة** ٥٥ مليون ليرة لعام ١٩٥٩ و ٥٨٫٢ مليون ليرة لعام ١٩٦٠ . أما **ريع الضرائب غير المباشرة** في نفس الفترة بلغ على التوالي ١٠٥ ملايين ليرة و ١١٧ مليون ليرة لبنانية (١٣٨) . وارتفع هذا الريع في السنة التالية (١٩٦١) الى ١٥١ مليون ليرة . وهذه الزيادات الكبيرة في نسبة الضرائب غير المباشرة تدل ، وباعتراف الرسميين ، على وجود أزمة حادة في البلاد . وهذه السياسة التي تنتهجها الحكومة اللبنانية في حقل الضرائب تلقى معارضة واسعة من كافة القوى الديمقراطية اللبنانية ، التي تطالب باعتماد سياسة ضرائبية أكثر عدلا . كما طالبت جريدة « الدنيا الجديدة » بفرض ضرائب مباشرة تصاعدية ، وأضافت بأن الضريبة غير المباشرة ليست عادلة لانها تساوي في الدفع بين الفقير والغني . وانتهت الجريدة الى القول بأن الحكومة اللبنانية تسن القوانين التي تتمشى

---

133) Raja Himadeh the Fiscal System of Lebanon, Beirut 1961, p. 23.

١٣٤ — الدكتور ألبرت بدر ، ص ٨٠ .

135) Raja Himadeh..., p. 23.

١٣٧ — يوسف خطار الحلو ، ص ١٤٠ — ١٤١ .

138) «The Middle East», London 1961, p. 225.

ومصالح الرأسمالية الكبيرة والاحتكارات (١٣٩) .

غير ان الطبقة الحاكمة لا تفكر اطلاقا في ادخال اي تعديل على نظام الضرائب السائد ، كتخفيض نسبة الضرائب غير المباشرة والتعويض عنها بالمباشرة مثلا . بل نراها تستميت في الحفاظ على الاوضاع القائمة . وقد رد احد المسؤولين في وزارة المال على المطالبين بالاصلاح الضرائبي ، قائلا ان اي تخفيض في نسبة الضرائب غير المباشرة يعني عمليا زيادة ضريبة الدخل — التي يدفعها الصناعيون والتجار والرأسماليون والملاك — الامر الذي يستحيل على الحكومة اتخاذ اي اجراء بصدده لانه يؤدي الى زيادة الضرائب المفروضة على التجار وبالتالي زيادة اعباء تجارتهم ، وهذا لا يجوز لانها (اي التجارة) هي عمود الاقتصاد اللبناني (١٤٠) . وهكذا نرى ان الامور اضحت واضحة المعالم ، فعلى ضوئها يجب ان نعرف اخيرا بأن ريع الضرائب قد ازداد خلال ١٩٣٩ — ١٩٦١ بمقدار ثلاثين ضعفا ، في حين لم تز موارد الدولة من الصناعة والزراعة سوى ثمانية اضعاف (١٤١) فقط . وفي هذا المجال يقول يوسف خطار الحلو « ان الصفة الطبقية في انظمة الضرائب في لبنان بارزة وواضحة ، وهي صفة من صفات النظام الحاضر المنافية لابسط اسس الديمقراطية والعدالة الاجتماعية » (١٤٢) .

الحكم والسلطات

نصت المادة ١٦ من الدستور اللبناني على ان السلطة التشريعية هي من صلاحية البرلمان الذي يتألف من مجلس واحد هو مجلس النواب (١٤٣) ويتولى السلطة التنفيذية رئيس الجمهورية يعاونه مجلس الوزراء ، ويتمتع رئيس الجمهورية بصلاحيات واسعة جدا كتعيين واقالة الوزراء واقتراح مشاريع القوانين وتكليف الشخصية التي يختارها لتتولى رئاسة الوزارة (١٤٤) .

ولا شك ان هذه الصلاحيات الواسعة تقلص من دور مجلس النواب ، وبالتالي تكون الحكومة مسؤولة أمام رئيس الجمهورية أكثر من مسؤوليتها أمام المجلس . والواقع « ان البرلمان اللبناني — كما يقول هـ. شرابي — كان ضئيل الفعالية ضعيفا بسبب المندوب السامي في عهد الانتداب ومن ثم بسبب سلطة

١٣٩ — الاقتباس من جريدة « هراتش » بيروت ١٩٦٣/٩/٨ .

140) Raja Himadeh ... p. 67.

١٤١ — « لبنان المعاصر » ص ٨٢ .

١٤٢ — يوسف خطار الحلو ، ص ٧٢ .

143) «Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East», Durham, 1953, p. 293.

١٤٤ — « لبنان المعاصر » ص ١٣٨ — ١٣٩ (روسي) .

رئيس الجمهورية المهيمنة ، بالاضافة الى تركيب المجلس الطائفي (١٤٥) . ورئيس الجمهورية يمارس صلاحياته بأسلوب يجعله الموجه الاول لدفة الحكم في البلاد » .

يقول محمد مجذوب « وأكثر الوزارات التي تعاقبت على لبنان ، منذ عام ١٩٤٣ ، قد اضطرت الى تقديم استقالاتها — لا لحجب النواب ثقتهم — بمجرد فقدها لثقة رئيس الجمهورية . والنواب انفسهم لا يجدون الشجاعة لتأييد وزارة ما الا اذا كانت هذه الوزارة تتمتعبثقة رئيس الجمهورية ورضاه» (١٤٦). من صلاحيات الرئيس ايضا : حل البرلمان ، ونقض او قبول مشاريع القوانين، وتولي المفاوضات في عقد المعاهدات الدولية وابرامها . فهذه الصلاحيات الواسعة تشكل ثغرة في الجوانب الايجابية والديمقراطية من الدستور اللبناني. والتي تخول رئيس الجمهورية ما يسمى بسلطات « رئاسية — دكتاتورية » . وفي تصريح لجريدة الاهرام ١٩٥٧ قال حميد فرنجيه ان « لبنان لديه برلمان ودستور ، وشعبه عربي اصيل ، ولكن مع كل هذا فالحكم هناك يكاد يكون دكتاتوريا يتركز في جهة واحدة اتخذت من ضعف الحكومة كل مقومات قوتها (١٤٧) وليس من السهل ان نعارض الرأي القائل ان بشارة الخوري الذي لم يكن ملكا اطلاقا ، كان يمارس سلطات الملك » (١٤٨) .

اما الخاصة الاخرى لبنية النظام اللبناني هي ان قانون الانتخابات ، في ظل ديمقراطية السلطة البرجوازية ، يعتمد الطائفية اساسا في توزيع مقاعد المجلس بنسب معينة على الطوائف الدينية المختلفة في لبنان . ان ظاهرة الطوائف الدينية المتعددة موجودة في كل بلدان العالم تقريبا ، غير ان هذه الظاهرة لا تقوم باي دور سياسي في تركيب بنية الدولة وجهازها . ولكن الطائفية في لبنان اضحت اسلوبا سياسيا يلعب دورا سلبيا بعيد المدى في الحياة الاجتماعية — السياسية في البلاد . وهناك تقليد منذ الاستقلال والميثاق ، يقضي بان يتولى سدة الرئاسة الاولى مسيحي ماروني ، والرئاسة الثانية (رئيس مجلس النواب) يتولاها مسلم شيعي ، والثالثة (رئيس مجلس الوزراء) يتولاها مسلم سني .. وان يكون وزير الخارجية مسيحيا من الروم الارثوذكس ووزير الدفاع درزيا... الخ (١٤٩) . ويراعى هذا التوزيع الطائفي في اسناد الحقائب الوزاريةوالوظائف العليا ، وقد وضعت المادة ٩٥ من الدستور قيدا جاء فيه : بصورة مؤقتة والتماسا للعدل والوفاق ، تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة

145) H. Sharabi, Governments and Politics of the Middle East in the 20th Century, New-York, 1962, p. 140.

١٤٦ — محمد مجذوب ، محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان ، دار منيمنة ، بيروت ص١٦ .

١٤٧ — المصدر السابق ، وجريدة السياسة اللبنانية ٩—٣—١٩٥٧ .

148) Khalil Totah, Dynamite in the Middle East, New-York, 1955, p. 229.

149) «Who's who in Egypt and Near East», Cairo 1953, p. 109, Emil Lengyel, the changing Middle East, New York, 1960, p. 186.

وبتشكيل الوزارة دون ان يؤول ذلك الى الاضرار بمصلحة الدولة (١٥٠) .

وبموجب الدستور نرى ان لكل لبناني او لبنانية اكمل الحادية والعشرين من عمره الحق في ان يكون ناخبا ، ويجب ان يكون المرشح قد اتم الخامسة والعشرين من عمره وعلى المرشح ان يودع صندوق الحكومة كفالة مالية قدرها ٣ الاف ليرة . ولكن التركيب الانتخابي في لبنان يجعل الفوز في المعركة يعتمد على مبالغ ضخمة جدا . مثلا ، فالمرشح الذي يريد الانضمام الى لائحة ما تتوقع الفوز ، عليه ان يدفع لاركان هذه اللائحة مبلغ ١٠٠ — ٣٠٠ الف ليرة لبنانية (١٥١) ومن ثم تبذل الاموال الطائلة في سبيل ضمان فوز اللائحة او المرشح الفرد ، عن طريق شراء اصوات الناخبين . ففي انتخابات ١٩٥٧ «كانت الاسواق وبعض المنازل قد تحولت الى ميادين للمزاد العلني ، وكان يدفع للصوت الواحد سبعون وثمانون وتسعون بل ومائة ليرة لبنانية » (١٥٢) . وغني عن القول ان ممثلي جماهير الشغيلة المرشحين في الانتخابات لا يستطيعون انفاق مبالغ مماثلة وحتى جزءا بسيطا منها . فالمعركة الانتخابية اذن ، او معركة انتخاب الاصوات المشتراة ، تدور اساسا بين ممثلي البرجوازية والاقطاعية ، ومن هنا يظهر ان الصراع السياسي في البلاد ، بين مختلف فئات هذين القطبين ، يجري في سبيل الاستئثار بالسلطة .

فالمال وما له من ثقل مقرر في الانتخابات اللبنانية يحول دون وصول ممثلي الطبقة العاملة والفلاحين الى قبة المجلس النيابي . وقانون الانتخابات المعتمد طائفيا يترك انطباعا خاطئا عن الوفاق الطبقي في البلاد . وربما مال المراقب الى الظن انه ليس في لبنان اية طبقات اجتماعية ، بسبب كون هذا المرشح او ذاك، يمثل جميع افرادطائفته من برجوازيين واقطاعيين وعمال وفلاحين ، في حين ان هذا المرشح نفسه (الذي في كل الاحوال ليس عاملا او فلاحا) يستثمر قوة عمل أبناء طائفته بالذات . وهناك محاولات في هذا السبيل لدى بعض المؤلفين والدارسين يرمون الى استبدال العلاقات الطبقية في الحياة الاجتماعية — السياسية (١٥٣) بالعلاقات الطائفية . ولكن هذه التمويهات لم تتمكن من اخفاء الانقسامات الطبقية المتمايزة في المجتمع اللبناني بين المستغلين (البرجوازية بكل اجنحتها العليا والاقطاعيين والملاك) والمستغلين (العمال والفلاحين وذوي الدخل المحدود) .

وفيما يتعلق بالصراع الدائر بين مختلف الفئات من اجل السلطة نقول بان الانقسام الطائفي — كما يريده يوسف صائغ — (١٥٤) ليس سبب هذا الصراع

150) «Constitutions, Electoral Lows, treaties of States in the Near and Middle East», p. 304.
151) W. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, London, 1958, p. 19.

١٥٢ — « هراتش » بيروت ١٦—١—١٩٥٧

153) Yusif Sayigh, Lebanon: Special Economic Problems arising from a special structure, «Middle East Economic Papers», Beirut, 1957, p. 62.

١٥٤ — المصدر السابق

اطلاقا ، بل تكمن اسبابه في الاسس الاقتصادية — السياسية للنظام القائم . ومن جهة ثانية ، نرى ان الصراع الاجتماعي لا يجري من اجل هذا البرجوازي الماروني او ذاك السني او الشيعي او الارمني الارثوذكسي ، وانما هو مظهر ملازم للنظام الرأسمالي ، يحتدم بين مختلف اجنحة البرجوازية ، كما هو الحال تماما في الدول الرأسمالية عموما ، والتي لا تعاني اية انقسامات طائفية او دينية .فالصراع الاجتماعي في لبنان اذن يرتكز على خلفية اقتصادية — سياسية في منأى عن الطوائف و« خلافاتها » المصطنعة ، وهو — اي الصراع الاجتماعي — سيستمر اطرادا بل سيشتد عمقا ، اذا ما تلاشت « الخلافات » الطائفية التي يسعرها المغرضون لهدر جزء من نضال الجماهير الشعبية الاجتماعي . ولا بد ان نشير هنا الى ان الاستاذ صائغ ينسى امرا خطيرا للغاية ، وهو ان أجنحة الرأسماليين الاقطاعيين المهيمنة على مقاليد الحكم وجهازه السياسي ، وبغض النظر عن انتماءاتها الطائفية ، لا تمثل سوى السلطة السياسية للطبقة المستغلة (بالكسر) المدعوة الى ممارسة الضغط والاستغلال على الجماهير الشعبية ، وهي تحاول بشتى الوسائل ابعاد ممثلي الشغيلة ومنعهم من المشاركة في السلطة السياسية ، كما انها تقوم بحشد ازلامها في كل مراكز الدولة وجهازها الاداري . ولعل مجلس النواب هو أمثل برهان على طبقية الحكم وجهازه في لبنان . فحتى اليوم لم يتمكن اي من العمال او الفلاحين من دخول « حرم » مجلس النواب كممثل لامثاله من الكادحين . وقد « اختارت » انتخابات ١٩٥١ ، لقاعة مجلسها ، ١٩ نائبا رأسماليا — صناعيا (اميل البستاني ، ميشال ضومط ، فؤاد الخوري ، كميل عقل ...) و ١٤ نائبا اقطاعيا (صبري حماده ، ابراهيم حيدر ، احمد الاسعد ، مجيد ارسلان ...) و١٧ نائبا من كبار الملاك العقاريين واصحاب المصارف (هنري فرعون ، جان سكاف ، بيار اده ، كميل ابو جوده ...) وثلاثة أطباء وثلاثة صحافيين ... ومحامين وتجارا .. ولكن المجلس لم يكن ليضم بين جنبيه عاملا او فلاحا واحدا على الاطلاق . ولم تغير انتخابات سنة ١٩٦٠ من بنية التركيب الطبقي للمجلس اذ ضم انذاك ٢٢ نائبا من كبار الملاك العقاريين والاقطاعيين ، وعشرة من اصحاب المصارف و١٢ نائبا من التجار ورجال الاعمال الاخرين (١٥٥) ، طبعا ، مع غياب ممثلي الجماهير الشعبية دائما لان « الطغمة المالية تستأثر بالسلطة في لبنان » (١٥٦) وان زمرة من الاثرياء تستأثر بكل مرافق البلاد وتزداد غنى على حساب الفقراء من ابناء الشعب . وهذه الزمرة هي التي توجه سياسة الحكومة علىضوء مصالحها واهوائها » (١٥٧) .

يلمح بعض الدارسين ، اثناء حديثهم عن الديمقراطية والحرياتالبرجوازية السائدة في لبنان الى انه بلد حلت فيه ملكوت الحرية المطلقة ، وان الشعب بكل فئاته ينهل منها ما شاء . ويخرج القارىء لهذا الكلام بانطباع خاطىء عن ان

١٥٥ — « لبنان المعاصر » ص ١٣٩

١٥٦ — « صوت الفيحاء » طرابلس ، ١٢—٨—١٩٤٨ (عرب الاقتباس عن الترجمة الارمنية)

١٥٧ — المصدر السابق .

لبنان لم يشهد اي جهاز للقمع .. وكأن القوى التقدمية لا تتعرض للضغوط ولا تكره على الحد من نشاطها . فهؤلاء الدارسين لا يرون الصفة الطبقية للديمقراطية اللبنانية التي تعطي حرية مطلقة للبرجوازيين والاقطاعيين والتجار والعناصر المستغلة الاخرى . ولا بد لنا من ان نتوقف قليلا عند رأي يدعي ان الحكومة اللبنانية ، تشبه « حكومة الظل » ، اذا ما قورنت بالحكومات الاخرى في المنطقة (١٥٨) . و« حكومة الظل » تعني انها حكومة ليبرالية لا تقمع الحريات الديمقراطية ولا تضايق التقدميين والشيوعيين ولا تلجأ الى القمع المسلح او تطلق النار على المتظاهرين !؟ ان هذا النوع من الحكومات لم يشهده لبنان بعد . فخلال ربع قرن من استقلاله تعاقبت عليه حكومات عديدة دأبت كلها على تنفيذ الواجبات الملقاة عليها بكل دقة الا وهي حماية مصالح البرجوازية ـ الاقطاعية في لبنان والعمل على تقليص الحريات الديمقراطية للجماهير . هذا هو الواقع الذي نلمسه بعد تجربة خمسة وعشرين عاما من ممارسة البرجوازية للسلطة في لبنان المستقل . فلنعد الى قضية الانتخابات النيابية حيث يجب ان تتجلى مقاييس الديمقراطية والحرية في التطبيق العملي . ولكن الواقع الملموس يدل على انه لم تجر في لبنان معركة انتخابية الا وتدخلت فيها السلطة لصالح مرشحيها ولانجاح لوائحها ، ويحيط الانتخابات عادة جو من الارهاب والعنف والتهديد والتزوير ، وتهرق دماء الابرياء من ابناء الشعب . تقول جريدة « جوغوفرتي تسناين » عن انتخابات ١٩٤٧ ان « اهالي بيروت يعتبرون انتخابات ٢٥ ايار لاغية ، لانها جرت في جو من الارهاب والتزوير والضغط على الناخبين » (١٥٩) . تقول « صوت الشعب » فوجىء الناخبون بزمر من زلم المرشحين الحكوميين وافراد من عصابة الطاشناق الارمنية ، يضعون على صدورهم شارة خاصة ، ويحملون المسدسات والهراوات ... يوزعون التعليمات على رجال الشرطة والضباط .. بان اضربوا هذا واقبضوا على ذاك ، والضباط ينفذون هذه الاوامر » (١٦٠) . وكانت هذه الاجواء ترافق جميع الانتخابات في لبنان بشكل عام . ففي انتخابات ١٩٥٧ « كانت مئات الالوف من الاسماء قد اختفت من لوائح الشطب ، وكان ٩٠ ٪ من هؤلاء من ناخبي جبهة المعارضة ، غير ان الاسماء المختفية كانت سرعان ما تجد اماكنها على اللوائح « الجديدة » بمجرد قبول اصحابها بالتصويت للائحة الحكومة » (١٦١) . ويقول كمال جنبلاط عنها (انتخابات ١٩٥٧) بانها تحولت الى مأساة في جميع ادوارها وفصولها (١٦٢) .

وكانت الحكومات اللبنانية تمارس ضغوطا شديدة على ممثلي الطبقة العاملة وتخلق في وجوههم ظروفا قهرية بغية ابعادهم عن معركة الانتخابات ،

158) Fahim Qubain, Crisis in Lebanon, p. 19.

١٥٩ ـ « جوغوفرتي تساين » بيروت ٢٧ـ٥ـ١٩٤٧ (ارمني) .

١٦٠ ـ « صوت الشعب » بيروت ٢٧ـ٥ـ١٩٤٧

١٦١ ـ « هراتش » بيروت ١٦ـ٦ـ١٩٥٧

١٦٢ ـ كمال جنبلاط ، حقيقة الثورة اللبنانية ص ٦٣

وبذلك ، كانت الحكومات اللبنانية تخرق ذلك الفتات من الحرية المحدودة التي يضمنها دستور البرجوازية اللبنانية شكليا . وقد شكل ممثلو الطبقة العاملة والقوى التقدمية اللبنانية ، لائحة انتخابية سنة ١٩٥١ ، تضم كلا من مصطفى العريس ، القائد النقابي البارز وعضو اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات العالمي ، وانطون ثابت ، رائد جمعية انصار السلم في لبنان ، والياس خوري ، ورضوان شهال ، وابو مرتضى الحسيني ، وارتين مادويان . وقد طرح هؤلاء مطالب الجماهير ، ومصالح البلاد الوطنية كالنضال في سبيل السلم والديمقراطية والاستقلال الوطني ، والنضال ضد الامبريالية العالمية ، وحماية الاقتصاد الوطني وتأميم الشركات الاحتكارية الاجنبية العاملة في البلاد . غير ان الحكومة اللبنانية انذاك ، قمعت نشاطاتهم الانتخابية والقت القبض على مصطفى العريس وابو مرتضى الحسيني ، وذلك لتمنع اللقاءات والمهرجانات بين الجماهير الشعبية وممثليها المرشحين . كما كانت الحكومة تخشى من امكانية وصول بعض هؤلاء الى نجاحات اكيدة في ظروف الشرعية والحرية . وهذه التوقعات كانت ـ دون شك ـ تزعزع اركان الطبقة المسيطرة في لبنان .

ومظاهر القمع هذه تلحق الجوانب الاخرى من الحريات الديمقراطية ، كحرية الصحافة والاجتماعات وغيرها . وقد تعرضت عدة صحف يومية الى التعطيل فيما بعد الاستقلال ، كجريدة « صوت الشعب » و«جوغوفرتي تساين» و« النداء » وغيرها كما لوحقت المنظمات والاحزاب الديمقراطية وفرض الحظر عليها .. وقد اصدر ممثلو الحزبين الشيوعيين في سوريا ولبنان بيانا عن اجتماعهم في ٢٤ـ٢ـ١٩٤٦ جاء فيه « ان التمادي في سياسة تشجيع فلول المنظمات الفاشستية في لبنان ، كعصابة السوريين القوميين ، والميل الى الحد من الحريات الديمقراطية العامة (كتأليف مجلس الامن الاعلى اللبناني) والتضييق على الحريات العامة في سوريا ... كل ذلك ينم في الداخل عن سياسة رجعية « انتدابية » خطرة » (١٦٣) .

وقد انتقل الحزب الشيوعي اللبناني الى العمل السري بعدما فرضت عليه الحكومة حظرا في اواخر ١٩٤٧ . وفيما بعد اي في سنة ١٩٤٩ فرضت الحكومة حظراً على احزاب اخرى (١٦٤) . وكانت ـ اي الحكومة ـ دائمة التعرض لنشاط المنظمات والاحزاب التقدمية اذ لجأت مرارا الى قمع التظاهرات بالقوة واطلقت النار عليها واعتقلت العناصر النشيطة البارزة . فاثناء تظاهرة اول ايار التي جرت في طرابلس سنة ١٩٥٠ اعتقلت السلطات عددا كبيرا من العمال وزجت بهم في السجون شهورا ، دون ان يبت بامرهم او يحالوا على المحاكمة (١٦٥) . كما اطلقت قوى الامن الرصاص على المتظاهرين في بيروت بتاريخ ٢٧ـ٦ـ١٩٥٠ واعتقلت عددا كبيرا (١٦٦) من هؤلاء الذين كانوا يعربون

١٦٣ ـ « صوت الشعب » بيروت ٣ـ١٩٤٦/٣/٤ .

١٦٤ ـ « ارارات » ٢٣ـ٦ـ١٩٤٩

١٦٥ ـ « الشرق » بيروت ١٥ـ٦ـ١٩٥٠ .

١٦٦ ـ « التلغراف » بيروت ٣ـ٧ـ١٩٥٠ .

عن سخطهم واستنكارهم للتصريح الثلاثي (اميركا ، فرنسا ، بريطانيا) حول تسليح الدول العربية ، والتدخل الاميركي في كوريا وضد الاسلحة الذرية . وقد عملت الحكومة اللبنانية بنصيحة الخبير الانكليزي كليه وشكلت فرقة خاصة لقمع التظاهرات في البلاد . وما زالت سلطة « الاقتصاد الحر » « تطعم » المتظاهرين من اجل لقمة العيش رصاصا (عمال غندور ، ومزارعي التبغ ١٩٧٣)

وهذه البراهين التي اتينا على ذكرها كافية لفضح ما يذهب اليه بعضهم من ادعاء ان « الظلالية » صفة ملازمة للحكومات اللبنانية . كما تفضح اساليب القمع هذه اسس الديمقراطية السائدة في لبنان ، اي الديمقراطية البرجوازية التي تنهض سياجا للذود عن مصالح الطبقة الحاكمة فقط ، غير آبهة بحريات الجماهير الشعبية وقواها التقدمية . يقول محمد مجذوب « ولو تمعنا في دراسة دستورنا ، وفي كيفية تطبيق النظرية البرلمانية في لبنان ، لوجدنا الديمقراطية لا تطبق الا اسما ، وان ابناء لبنان يشهدون — بل ويمثلون راضين احيانا — مهازل متشابكة متلاحمة تضحك الباكي » (١٦٧) .

وسلطة الحكم في لبنان — في نظر التقدميين — هو « للاقطاع السياسي » وان الحكومة تفسح المجال واسعا امام الاقطاعيين وسياستهم القائمة على الرشوة والاستزلام . يقول فيليب حتي ان عهد بشاره الخوري (١٩٤٣ — ١٩٥٢) كان عهد رشوة ومحاباة (١٦٨) الا ان هذه الظاهرة المنحرفة الشاذة ، لم تكن من سمات ذلك العهد فقط ، بل رافقت عهد كميل شمعون باكمله (١٩٥٢ — ١٩٥٨) وبهذا الخصوص يقول كمال جنبلاط « اضاف شمعون واعوانه المباشرون على الادارة وعلى البلاد « طبقة جيولوجية » اخرى كثيفة من الفساد والافساد والرشوة والمحسوبية والاثراء غير المشروع واستغلال النفوذ واستثمار الشركات وخيرات البلاد ، لا يتصورها العقل » (١٦٩) . ويضيف جنبلاط ، انه لم يكن احد من المواطنين ليتمكن من الحصول على حاجته في الدولة او على توقيع على معاملة من موظف او وزير — فيما خلا النادر — الا بتأدية ما يتوجب عليه من رشوة . « وكان شمعون ذاته يحيط نفسه بفرقة من السماسرة ، تتعاطى الوساطة بينه وبين اصحاب المصالح ، فتتقاضى باسمه وباسمها ، المبالغ الطائلة في مقابل المراسيم ... مراسيم بيع الاراضي لغير اللبنانيين وسواها — التي كان يوقعها » (١٧٠) . ومن الجدير بالذكر ان كمال جنبلاط تمكن من رؤية العلاقة الكامنة بين سياسة الامبريالية واهدافها من جهة وبين الفساد السياسي الذي « ازدهر » كثيرا في ذلك العهد ، فيقول « ان سياسة الفساد والافساد ونشره وتعميمه هي من صلب مناهج الاستعمار ، وهي التمهيد الطبيعي لعرض مشاريعه وتحقيق اغراضه المباشرة ... فالفساد هو الافيون الذي يسكر الشعوب ويدوخها فيجعلها قابلة لما ترفضه في عهود النهضة

١٦٧ — محمد مجذوب ، محنة الديمقراطية والعروبة في لبنان ، ص ٦٠٥

168) Ph. Hitti, Lebanon in History, London, 1957, p. 506.

١٦٩ — كمال جنبلاط ، حقيقة الثورة اللبنانية ص ٣١ .

١٧٠ — المصدر السابق ص ٣١ — ٣٢ .

والانطلاق الخلقي وتكريم القيم » (١٧١) .

فالجماهير الشعبية والقوى الديمقراطية اللبنانية تطالب وتناضل لتعزيز سلطة مجلس النواب وضمان الحريات والحقوق الديمقراطية ، والقضاء على الاستبداد والتفرد وكل انواع الفساد ، والغاء نظام الطائفية السياسية .

★★★

الاحزاب السياسية :

تلعب الاحزاب السياسية دورا بارزا في الحياة الاجتماعية — السياسية في لبنان ، حيث يوجد نحو ١٥ حزبا ، ولكنها ليست جميعا ذات شأن بالمفهوم العلمي للحزب . لان بعضها ليس سوى تجمع سياسي يضم بضع عشرات او مئات من الافراد . وبعض هذه التجمعات ذاتها تبرز الى الوجود اثناء حملة انتخابية او سياسية ، ومن ثم تتلاشى وتختفي عن المسرح السياسي مع انتفاء الاسباب التي اوجدتها .

ومعظم الاحزاب السياسية في لبنان — كما هو الحال في بلدان الشرق عموما — يفتقر الى بنية تنظيمية قوية والى عضوية دائمة ثابتة ، والى البطاقة الحزبية ، والاشتراكات الشهرية المنتظمة .. الخ . وليس لديها برنامج واضح وشامل او نظام داخلي . ولهذا السبب، نراها كثيرة التردد في نشاطها السياسي لانها لا تستطيع التزام خط واضح خلال الاحداث الخطيرة .

ومن اهم الاحزاب السياسية في لبنان :

الحزب الشيوعي اللبناني : وقد خطت الحركة الشيوعية في لبنان خطواتها الاولى في العشرينات حين التقت حركة المثقفين الوطنيين التقدميين وحركة الشبيبة الارمنية « سبارتاك » مع الحركة العمالية التي اتخذت اتجاها نقابيا تقدميا .

والحزب الشيوعي اللبناني موجود عمليا منذ عام ١٩٢٤ (١٧٢) . فمنذ ذلك التاريخ كان يمارس نشاطه في اوساط الشغيلة ويوزع المناشير ويصدر صحيفة . وقد دخل الحزب الشيوعي اللبناني طور النمو خلال سنوات الحرب العالمية الثانية وخاصة منذ ١٩٤٣ وما بعدها ، فاشتد نفوذه بين الجماهير بنسبة كبيرة . واسس الحزب الشيوعي منظماته في بيروت وطرابلس وزحلة وعكار وكسروان والبقاع والمتن وفي مناطق اخرى (١٧٣) . وحول هذا الموضوع تتحدث المؤلفات البرجوازية فتدعي ان ضعف الحكومة اللبنانية واخطاءها « .. وعدم قدرة الطبقة الوسطى في اختيار القادة والحكام ، وضعف الاحزاب السياسية الاخرى ، كل هذه الامور خلقت ارضا خصبة لانتشار الافكار

١٧١ — المصدر السابق ص ٣٤ .

١٧٢ — « لبنان المعاصر » ص ١٤٥ .

173) E. Abouchdid, 30 years of Lebanon and Syria 1917-1947,

الشيوعية بشكل قوي . وقد كانت ظروفا مثلى حقق فيها الشيوعيون نجاحات باهرة في الماضي ، وما زال المستقبل يعدهم بنجاحات اكبر » (١٧٤) . ولا شك ان المؤلف المذكور ادناه يغالط كثيرا . ولو افترضنا جدلا صحة ما يدعيه ، فلماذا لم تؤد نفس الظروف والاخطاء الرسمية المذكورة الى تعزيز نفوذ حزب آخر غير الحزب الشيوعي ؟! والواقع ان المؤلف يتعامى عن حقيقة دور الطبقة العاملة وتطورها ونموها السريع خلال اربعين سنة الاخيرة ، ولا يأخذ ازدياد وزنها في الحياة السياسية بالحسبان . اليس من المنطق ان يحدث نمو الطبقة العاملةنموا مماثلا في صفوف حزبها ونفوذه ؟! ناهيك عن ان مبادىء الحزب ، اي مبادىء الماركسية ــ اللينينية ، هي التي اجتذبت وتجتذب الجماهير الشعبية والعمالية الى صفوف الحزب الشيوعي ، لانه القوة السياسية الوحيدة التي تنطلق من اسس واضحة في النضال لتحرير لبنان اقتصاديا وسياسيا . كما يخوض الحزب نضالا لا هوادة فيه ضد الامبريالية فاضحا مؤامراتها مدافعا عن مصالح الجماهير الشعبية . ولا شك ان هذه المنطلقات والمبادىء النضالية هي التي اجتذبت المناضلين الى صفوفه ووسعت نفوذه النضالي والسياسي في لبنان .

ثمة مغالطات حول التركيب القومي للحزب الشيوعي اللبناني . ففي سنة ١٩٤٨ ، نشرت اللجنة الفرعية الخامسة التابعة للجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الاميركي ، نشرت تقريرا بعنوان « الشيوعيون في الشرق الادنى » ، تدعي فيه وجود عداوة بين المسلمين والمسيحيين في المنطقة . وتزعم ان المسيحيين يعيشون في خوف مزمن من المسلمين « ولهذا السبب ــ يضيف التقرير ــ فان المسيحيين عامة ومسيحيي لبنان خاصة ، حيث يشكلون اغلبية السكان ــ يتقبلون الدعاية الشيوعية اكثر من المسلمين . فالروم الارثوذكس ، والارمن الكريكوريون (الارثوذكس) يشكلون قاعدة الحزب الاساسية ، ما بين اعضاء نشيطين واصدقاء ومؤيدين »

كذلك نرى و. لاكيور يبالغ في تقريره لدور الارمن في تأسيس الحزب الشيوعي اللبناني .

ونحن ندرك ان اصحاب هذه المغالطات يرمون الى اظهار الحزب وكأنه لا يمثل مصالح الفئات الشعبية الكادحة ككل ، ويحاولون التشكيك في دور الحزب لدى البسطاء الذين من الصعب عليهم الالتزام بموقف سياسي . فالحزب الشيوعي اللبناني يضم في الواقع جماهير الشغيلة والمثقفين التقدميين بغض النظر عن مشاربهم الدينية . ويستطيع كل لبناني مهما كانت انتماءاته المذهبية الدينية من الانضمام الى صفوف الحزب على اساس تقبله لخطه السياسي ومبادئه الماركسية ــ اللينينية .

اما فيما يتعلق بدور الارمن ، فاننا لا نستطيع انكار الدور الكبير الذي ادوه للحركة الشيوعية في لبنان . ولكن يجب الا نقع في مبالغات التقدير . فالحزب الشيوعي اللبناني يعتبر في الاساس حزبا عربيا (من حيث تركيبه

Beirut, 1948, p. 81.

174) W. Laqueur, Communism and Nationalism in the Middle East, p. 137.

القومي) يتعاضد في صفوفه العمال والفلاحون والمثقفون من مختلف فئات الشعب دينيا وقوميا .

كان الحزب الشيوعي في لبنان وسوريا موحدا ، الى ان عقد مؤتمره الوطني (من ٣١ــ١٢ــ٤٣ الى ٢ــ١ــ١٩٤٤) حيث تقرر استقلالية الحزب في كلا البلدين وجعل لكل منهما لجنته المركزية وهيئاته القيادية (١٧٥) ، وقد اتخذ هذا القرار نظرا للتغييرات السياسية والاجتماعية بعد تأسيس الجمهورية اللبنانية والجمهورية السورية ، والمتطلبات المترتبة بعد بروز قضايا وطنية خاصة بكل بلد .

وقد اقر المؤتمر المذكور الميثاق الوطني للحزب الشيوعي اللبناني والحزب الشيوعي السوري ، وكان هذا الميثاق بمثابة برنامج عمل سياسي وقد اكد الميثاق على :

ــ استقلال لبنان وسيادته وتعزيز كيانه وتحرره الوطني الكامل .

ــ اقامة نظام جمهوري ديمقراطي صحيح .

ــ توثيق صلات التضامن الاخوي بين لبنان وسوريا ، وبقية الاقطار

ــ المساواة بين جميع اللبنانيين على اختلاف أديانهم وعناصرهم .

ــ بسط السيادة الوطنية على المؤسسات المالية والصناعية والتجارية الاجنبية .

ــ تأمين الحريات الديمقراطية العامة والفردية وفي مقدمتها حرية الضمير والكلام والصحافة والنشر والاجتماع والجمعيات والاحزاب والنقابات وحرية العبادة واحترام عقائد الناس الدينية . . .

ــ رفع مستوى البلاد الاقتصادي وتنشيط التجارة وترقية الزراعة وتعميم الري وحماية المشاريع الصناعية الوطنية وتشجيع الاصطياف وتحسين المواصلات .

ــ حماية صغار المنتجين في المدينة والقرية ومساعدتهم .

ــ معالجة البطالة ومكافحة البؤس والفقر وتأمين معيشة الشعب .

ــ حماية العمال بوضع تشريع للعمل يحفظ حقوقهم ويسوي العلاقات بينهم وبين أصحاب العمل على اساس العدل والمصلحة الوطنية .

ــ العناية بحالة الفلاح اللبناني وتحريره من البؤس والجهل والتأخر .

ــ توزيع الضرائب توزيعا عادلا بين المكلفين ، وتخفيف العبء عن صغار التجار وصغار المنتجين بوجه عام (١٧٦) .

وقد استقى هذا الميثاق الذي شمل كل نواحي الحياة السياسية ــ الاجتماعية ــ الاقتصادية ، استقى بنوده من القضايا التي حددتها ظروف النضال التحرري الوطني ، في المرحلة التي تلت الاستقلال السياسي مباشرة .

ذكرنا سابقا ان الحزب الشيوعي اللبناني قد انتقل الى العمل السري بعدما حظرت السلطات اللبنانية نشاطه في اواخر ١٩٤٧ . وفي ظروف السرية

---

١٧٥ ــ « صوت الشعب » بيروت ٧ــ١ــ١٩٤٤ .

١٧٦ ــ « صوت الشعب » ٧ــ١ــ١٩٤٤ .

بالذات اعيد توحيد الحزبين الشيوعيين في سوريا ولبنان واستمر ذلك حتى سنة ١٩٥٨ ، حيث عادا الى الاستقلالية .

يشمل الحزب الشيوعي اللبناني الاقليات القومية اللبنانية برعايته واهتمامه . ادراكا منه لاستحالة نضال فعال اجتماعيا واقتصاديا الا بتضافر جميع فئات الشعب اللبناني . وكانت المنظمة الارمنية في الحزب الشيوعي اللبناني تجسيدا حيا لهذا الاهتمام . وقد قامت هذه المنظمة بنشاط واسع في اوساط الجماهير الارمنية ، ناشرة المبادىء الشيوعية ، موطدة عرى الصداقة العربية الارمنية . وقد اثارت سياسة الحزب الشيوعي اللبناني تجاه الاقليات القومية اللبنانية ، كثيرا من الانتقادات في صفوف الناقمين . وقد رد عليهم فرج الله الحلو رئيس الحزب مشيرا الى ان بعضهم ينتقد الشيوعيين العرب لانهم لا يحافظون على نقاوة الحزب القومية ، بل يقبلون في صفوفهم الارمن وغيرهم . واضاف الحلو ان الاوساط الارمنية ايضا تنتقد الرفاق الشيوعيين الارمن لانهم ينضوون تحت لواء واحد مع العرب .. واكد رئيس الحزب الشيوعي اللبناني بان الشيوعيين من عرب وارمن هم خير العناصر الوطنية لانهم بذلك ينطلقون من مصالح الوطن ويعبئون كافة عناصر الشعب من اقليات قومية وغيرها للذود عن حياض الوطن (١٧٧) .

وكان اللبنانيون الارمن بدورهم يدركون ادراكا عميقا ضرورة توطيد عرى الصداقة العربية — الارمنية ، خدمة للقضايا الوطنية اللبنانية . وقد اعلن ممثلهم في المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ان « الشيوعيين الارمن الذين سجنوا واضطهدوا مع اخوانهم الشيوعيين العرب » قد برهنوا على انهم « ليسوا غرباء عن هذه البلاد ، ولا يعتبرونها وطنا ثانويا لهم . ان المستعمرين هم وحدهم ، الغرباء عن البلاد وعن شعبها واهدافها » (١٧٨) .

مارست المنظمة الارمنية للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان نشاطها المستقل نسبيا الى ان اعلنت حل نفسها في بيان اصدرته بتاريخ ٣٠—١٢—١٩٤٧ وقد جاء فيه :

ان تنظيم الشيوعيين الارمن للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان ، الذي اسهم بدوره في النضال التحرري الوطني الى جانب الرفاق العرب ، يجد نفسه في هذه الحقبة التاريخية ، امام مسؤوليات كبيرة ، حيث يجابه الارمن جميعا في كافة مهاجرهم منعطفا تاريخيا عميق الدلالة في امكانية العودة الى ارض الوطن الام ، ارمينيا . فاستجابة لهذه المسؤوليات ونظرا لتضافر جهود جميع الديمقراطيين الارمن ، قرر التنظيم الشيوعي للارمن في سوريا ولبنان حل نفسه بعد موافقة اللجنتين المركزيتين للحزب في سوريا ولبنان ، وذلك تمكينا للاهداف المعلنة اعلاه وتسهيلا لاقامة « اتحاد الوطنيين الارمن » (١٧٩) .

لقد قام الحزب الشيوعي اللبناني ، في ظروف العمل السري * ، بنشاط

١٧٧ — « جغوفرتي تساين » ٤—١—١٩٤٤ .

١٧٨ — « صوت الشعب » ٧—١—١٩٤٤ .

١٧٩ — الارشيف المركزي .. الورقة ٧ — ٨

واسع في قيادة نضال جماهير الشغيلة ضد الامبرياليين وعملائهم المحليين ، وفي سبيل ارساء اسس الاقتصاد الوطني المتحرر ، وتحسين وضع الجماهير الكادحة ، وفي سبيل توطيد علاقات الاخوة والصداقة مع الدول العربية والدول الاشتراكية .

كما نشط الحزب الشيوعي في سبيل توطيد وحدة الحركة الشيوعية العالمية ، وشارك سنة ١٩٦٠ في الاجتماع الحادي عشر للاحزاب الشيوعية والعمالية ، كما برهن الحزب الشيوعي اللبناني على مواقفه المبدئية الصحيحة في تصديه لكل القضايا التي تهم عصرنا ، كقضية الحرب والسلم ، وقضايا الثورة العالمية وحركات التحرر العربي ، وفي نضاله المتواصل ضد محاولات تشويه النظرية الماركسية — اللينينية .

***

الحزب التقدمي الاشتراكي : اسسه كمال جنبلاط سنة ١٩٤٩ ، وقاعدته من البرجوازية الصغيرة ، وينتمي الى الجناح الاصلاحي في « الحركة الاشتراكية العالمية » . وقد نشر ميثاقه سنة ١٩٥٢ وهو يوضح : « ان الاشتراكية في الحزب ليست كما في الماركسية الكل بالكل ... بل هي نتيجة لتبني الحزب لفكرة التطور على اطلاقه » (١٨٠) . كما ينص الميثاق على كون كل مواطن ملاكا « بتصفية املاك الدولة الخاصة ومصادرة الاملاك العقارية والزراعية المهملة وتوزيعها .. وبتقسيم الملكيات الزراعية الكبيرة على الفلاحين وايجاد نظام ملائم للتسليف الزراعي » .. والعامل في نظر الحزب « شريك صاحب العمل بحيث تكون له اجرته ، اما الارباح الصافية فتقسم وفقا لنسبة عادلة بين الراسمال واليد العاملة » (١٨١) . ويهدف الحزب التقدمي الاشتراكي الى « هدم الاوضاع والمؤسسات الراسمالية والفردية الاعتباطية البالية والى استبدالها بمؤسسات وباوضاع تقدمية اشتراكية ... تؤمن العدل والمساواة الوظائفية في امتلاك الثروة وفي استثمار وسائل الانتاج وفي توزيعها » (١٨٢) . كما طالب الميثاق بتأميم جميع المؤسسات التي لها صفة عمومية أو لها اهمية خاصة في اقتصاديات البلاد أو في حياتها الاجتماعية السياسية... ومنع تكتلات الرساميل او الاشخاص الرامية الى خنق او ازالة هذه الحريات (حرية العمل والاتجار) لمنفعة خاصة (١٨٣) . كما طالب بتطبيق الضمانات الاجتماعية ضد المرض والتعطل والشيخوخة .

ويتضح لنا مما سبق ان ميثاق الحزب ليس سوى انعكاس مباشر لمصالح صغار المنتجين في المدينة والريف ، رغم انه لا يقدم حلولا جذرية لحمايتهم .

* انتزع الحزب ترخيصه العلني وفرض شرعيته في اب ١٩٧٠ (المعرب) .

١٨٠ — الحزب التقدمي الاشتراكي ، نشرة حزبية ١ ، ص ٢٤ .

١٨١ — المصدر السابق ، ص ٢٦—٢٧ .

١٨٢ — المصدر السابق ، ص ٣٠

١٨٣ — المصدر السابق ، ص ٢٧ .

والحزب التقدمي الاشتراكي يتطلع الى ارساء لبنات المدنية الفاضلة بالطرق الاصلاحية السلمية لان « تطور الحياة قد تحول بفضل هذا الوعي وهذه الحرية (المتزايدة في الانسان) الى تطوير اجتماعي واخلاقي ونفسي هدفه استنباط القيم وانشاء الانظمة الاجتماعية والاخلاقية والروحية » (١٨٤) . وهو يرفض الطبقية في المجتمع ويدعو « الى صهر الشعب في وحدة اجتماعية تامة » تكون فيها « قيمة الشخص المنبثقة عن المعرفة مرتكز جميع انواع النشاط الفردي والقومي والحكومي » (١٨٥) ، لذا فهو لا يمارس سياسة طبقية « ويميل الى لعب دور « القوة الثالثة » اثناء الصدامات الطبقية بين العمال والرأسمالية الكبيرة » (١٨٦) .

اما في حقل السياسة الخارجية ، ينطلق الحزب التقدمي الاشتراكي من واقع عدم الانحياز ، ويناضل في سبيل انقاذ لبنان والدول العربية من نير الامبريالية ، وهو يعارض كل الاحلاف والتكتلات العسكرية الامبريالية . كما انه يؤيد توطيد علاقات الصداقة بين لبنان والدول الاشتراكية .

★★★

تلعب الكتل الحزبية التقليدية دورا واسعا في الحياة السياسية في لبنان . وهذه الكتل هي : الكتلة الوطنية ، والاتحاد الدستوري ، والوطنيون الاحرار ، وهذه الاحزاب تتمتع بالاغلبية في مجلس النواب والنفوذ القيادي في جهاز الدولة (١٨٧) .

حزب الكتلة الوطنية : وقد اسسه اميل اده سنة ١٩٣٥ . وقيادته اليوم تتشكل من ريمون وبيار اده ، وادوار حنين وطانيوس فريح ، ونهاد بويز ... ويمثل هذا الحزب البرجوازية التجارية — المالية والملاك الكبار . وقد كان ايام الانتداب ، على ارتباط وثيق بالامبرياليين الفرنسيين ، وانشأ علاقات وطيدة مع الامبرياليين الاميركان والانكليز بعد الاستقلال .فعلاقاته مع الدول الغربية قوية جدا ويعمل على الحفاظ على البنية الاجتماعية — الاقتصادية في لبنان (١٨٨) .

وفي حقل السياسة الداخلية ، يطالب الحزب بتشجيع تدفق رؤوس الاموال الاجنبية على البلاد ، وتقديم الضمانات المناسبة للتجار والراسماليين الاجانب . اما الشعارات التي يرفعها دعما للمطالب الشعبية ليست سوى وسيلة لاجتذاب الجماهير ، لانه — اي حزب الكتلة الوطنية — في الواقع هو المدافع الاول عن استمرار مصالح البرجوازية الوسيطة والملاك (١٨٩) .

١٨٤ — المصدر السابق ، ص ١٤ .
١٨٥ — المصدر السابق ، ص ٢٢ .
١٨٦ — « ارارات » بيروت ١٨—٧—١٩٥٦ .
187) H. Sharabi..., p. 144.
١٨٨ — « ارارات » بيروت ١٨—٧—١٩٥٦ .
١٨٩ — « لبنان المعاصر » ص ١٤٨ .

وفي حقل السياسة الخارجية يؤيد حزب الكتلة الوطنية اتجاه التحالف الوطيد مع الدول الغربية ، والانضمام الى احلافها العسكرية . ويرغب في الحصول على « مساعدات اقتصادية » منها . وقد وافقت لجنته التنفيذية في ٢٥—٤—١٩٥٢ على انضمام لبنان الى حلف « الدفاع المشترك » الغربي . وبالمقابل رفض هذا الحزب الاشتراك في مؤتمر الاحزاب اللبنانية الذي اتخذ قرارا بعدم الانضمام الى اي حلف عسكري . كما قبل حزب الكتلة الوطنية بمبدأ « ايزنهاور » ، وكانت جريدة « الصحافة » الناطقة باسمه ، تدافع علنا عن توثيق التحالف بين لبنان والدول الغربية .

حزب الاتحاد الدستوري : وقد قام على انقاض الكتلة الدستورية في اوائل الخمسينات . وكان من كبار مؤسسيه فيليب تقلا ، وبهيج تقي الدين . ويشبه تركيب هذا الحزب العضوي تركيب الكتلة الوطنية ، اي انه يتكون من التجار والملاك والمحامين وموظفي الدولة . وليست هناك اختلافات مبدئية بينهما ، لان كليهما يمثلان مصالح البرجوازية الوسيطة والملاك ورجال الدين . غير ان حزب الاتحاد الدستوري استطاع ان يمارس سياسة اكثر مرونة ، فهو لم يقدم علنا على طرح فكرة التحالفات مع الدول الغربية ، وقد تمكن من ان يحيط نفسه بهالة « انصار » الوحدة العربية (١٩٠) . ولم يكن هذا الاسلوب ، بالطبع ، لينفي تطلعات الحزب نحو الغرب . اما سياسته الداخلية فقد تجلت في الدفاع عن حرية التجارة وحماية الصناعة .

وقد شدد رئيس الحزب الراحل بشاره الخوري في خطاب له بتاريخ ٢٣—٤—١٩٥٩ على ضرورة صيانة الميثاق الوطني . وعالج الوضع الانتخابي وطالب بادخال تغييرات جذرية عليه (١٩١) .

وتتمثل قيادة الحزب في المكتب المركزي . وليست له تنظيمات منطقية لانه ليس حزبا جماهيريا ، ولسان حال الحزب هو مجلة « الديار » .

الكتائب اللبنانية * : تأسست سنة ١٩٣٤ . وينتشر نفوذها في صفوف الشباب الماروني والبرجوازية الصغيرة عامة ، وهي منظمة شبه عسكرية ، وتضم اعضاء من انتماءات اجتماعيةمتمايزة كالبرجوازيين الكبار والتجار

١٩٠ — « لبنان المعاصر » ص ١٤٩ .
١٩١ — « التلغراف » ٢٤—٤—١٩٥٩

* ظهرت الكتائب على شكل منظمة شبه عسكرية (ميليشيا مسلحة) منذ الثلاثينات . وفي سنة ١٩٥٥ تحولت الى حزب سياسي مرخص باسم « الحزب الديمقراطي الاجتماعي » بعدما رفع عنها الحظر الذي فرضته عليها الحكومة اللبنانية اثر صدام مسلح بين الكتائب والحزب القومي الاجتماعي . الا ان تسمية الكتائب تغلبت على اسم الحزب . وكلمة الكتائب (فالانج) شبيهة بالتسمية التي اطلقها الزعيم الفاشي الاسباني بريمو دي ريفيرا على حزبه الذي انضوى تحت لواء الجنرال فرانكو ، والذي اصبح الحزب الرسمي في اسبانيا بعد انتصار الردة الرجعية في الثلاثينات (١٩٣٦ — ١٩٣٩) (المعرب) .

والاطباء والمحامين من جهة والبرجوازية الصغيرة والعمال والفلاحين من جهة ثانية . وتكمن الاهداف المعلنة للكتائب في السعي « لاعداد امة لبنانية تدرك واجباتها وحقوقها » والمحافظة على استقلال لبنان ضمن حدوده الراهنة ، وتطوير الاقتصاد اللبناني وتحسين وضع العمال » (١٩٢) .

وخلافا لهذه الاهداف فان الكتائب تلعب دورا سلبيا للغاية في حياة لبنان الاجتماعية والسياسية . فهي تغذي اجواء التوتر وعدم الثقة بين الطوائف المختلفة في البلاد مستهدفة ضرب وحدة صفوف النقابات العمالية وجماهير الشغيلة . والكتائب لا تخفي عداءها لكل تقارب او وحدة عربية وخاصة على الصعيد السياسي (١٩٣) . ورغم حرصها على التأكيد بانها مؤسسة لبنانية بعيدة عن كل صبغة مذهبية او دينية فهي ترمي الى التأثير في نفوس اتباعها بان ثقافة اللبناني وتراثه الحضاري امران يختلفان عن الحضارة العربية عامة . وهذا الاختلاف يجعل لبنان في منأى عن « الاختلاط » مع الدول العربية . والكتائب على العموم تقف في وجه الانفتاح على المنطقة العربية رغم ما تذيع من بيانات تمويهية لاخفاء نهجها الاساسي .

وعلاقات الكتائب وثيقة جداً بالدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة . وهي دائمة الترحاب « بالمساعدة » الاميركية ورساميلها المتدفقة على لبنان . وهي لا تلتفت الى التناقض الصارخ بين نهجها السياسي ككل وبين اهدافها المعلنة ، وغيرتها على تنمية الاقتصاد اللبناني . فهي « تستغل قضية الانماء الاقتصادي في سبيل بث دعاياتها فقط » (١٩٤) . وفي حقل السياسة الخارجية وقفت الكتائب في صف مؤيدي « مبدأ ايزنهاور » ودعت الى الانضمام الى احلاف عسكرية غربية . كما كانت في انتفاضة ١٩٥٨ السند المسلح الاساسي للرئيس شمعون الذي تمادى في سياسته المنحازة وتصديه للقوى الوطنية المناضلة ضد الامبريالية .

وزعيم الكتائب الحالي هو الشيخ بيار الجميل ، وجريدة « العمل » لسان حالها اليومي .

حزب النجادة : وهو يشبه الكتائب من حيث كونه منظمة طائفية شبه عسكرية ، يضم في صفوفه شبابا مسلما من البرجوازية الصغيرة . وقد قام حزب النجادة سنة ١٩٣٤ في وجه الكتائب وجرى بينهما صراع حاد (١٩٥) . والفارق المميز بينهما هو ان الكتائب تنشط في سبيل ربط لبنان بالدول الغربية ، اما النجادة فانها تقف بحزم في وجه هذا الاتجاه . فمعاداة الغرب هي من المميزات الاساسية لحزب النجادة (١٩٦) . ومن اهداف النجادة ايضا السعي

١٩٢ — « ارارات » ١٦—٧—١٩٤٩ .

193) E. Abouchdid, 30 Years of Lebanon and Syria, 1917-1947, p. 80.

١٩٤ — « ارارات » ١٨—٧—١٩٥٦ .

١٩٥ — الارشيف المركزي ... الورقة ١٢٨

١٩٦ — « ارارات » ١٨—٧—١٩٥٦ .

من اجل التقارب العربي ، ووحدته سياسيا واقتصاديا (١٩٧) . بقي ان نشير الى ان اسسه الطائفية الرجعية تثبط اهدافه القومية .

الحزب القومي الاجتماعي : وقد ظهر كمنظمة فاشية ، وعرف بروابطه مع الفاشيين الطليان والالمان . وقد اسسه انطون سعاده ، المحاضر السابق في الجامعة الاميركية في بيروت ، وكان على علاقات شخصية مع موسوليني . اما بنية الحزب التنظيمية فانها قامت على الصبغة الفاشية — العسكرية . وليس من محض الصدف ان تكون الزوبعة شعارا له (١٩٨) . وقد عرف باسم « الحزب القومي الاجتماعي » بعد عام ١٩٥٨ فقط . وقبل ذلك التاريخ اي منذ تأسيسه عام ١٩٣٢ كان يسمى « الحزب القومي السوري » للدلالة على ان هدفه الاساسي هو اقامة كيان « سوريا الكبرى » او « سوريا الطبيعية » التي تشمل ، في رأي القوميين، منطقة تمتد من ضفاف السويس حتى جبال طوروس، اي تضم كلا من سوريا والعراق والاردن ولبنان وفلسطين (١٩٩) . وقد برز في الحزب ، في حينه ، جناح عارض احتواء المشروع للبنان ، ونادى اعضاء هذا الجناح بالحفاظ على كيان لبنان كدولة مستقلة ، وأدى هذا الى حدوث انشقاق في صفوف الحزب (٢٠٠) . وفي سنة ١٩٤٩ عمد القوميون السوريون الى خطوات عملية لتحقيق اهدافهم في اقامة مشروع « سوريا الكبرى » البريطاني ، وانبروا لتقويض نظام الحكم في لبنان عن طريق انقلاب عسكري . الا ان المحاولة فشلت واعتقل عدد من اعضاء الحزب ، بينهم زعيمه ، انطون سعاده ، الذي اعدم رميا بالرصاص . كما فرضت الحكومة حظرا على نشاطه واصدرت قرارا بحله .

غير ان الحزب القومي عاد الى ممارسة نشاطه في عهد شمعون ، وكان في انتفاضة ١٩٥٨ سندا مسلحا لرئيس الجمهورية . وقد رخص له شمعون قبل انتهاء ولايته فصار يعرف منذئذ باسم « الحزب القومي الاجتماعي » . وقد كرر الحزب المذكور محاولته الانقلابية الفاشلة في شهر كانون الاول ١٩٦١ حيث اعيد فرض الحظر عليه * .

وكان « الحزب القومي السوري » يعتمد اعتمادا كبيرا على الاغتيالات السياسية والارهاب والعنف ، وكان يتخذ مواقف شديدة المعاداة من الشيوعية .

197) E. Abouchdid, ... p. 80.

١٩٨ — ف. لوتسكي ، البلدان العربية ، موسكو ١٩٤٧ .

199) Kermit Roosevelt, Arabs, Oil and History, New-York, 1949, p. 139.

200) E. Abouchdid, ... p. 79.

* عاد الى الشرعية سنة ١٩٧٠ . وقد برز في صفوف الحزب في السنوات الاخيرة تيار يدعي اليسارية والثورية ، ويحاول ان يوفق بين « القومية السورية » والقومية العربية . فلم يتبلور هذا التيار بعد بحيث يمكن تسمته بالجناح اليساري في داخل التنظيم اليميني التقليدي .

٢٠١ — ف. لوتسكي ... ص ٧٥ .

هناك تجمعات حزبية اخرى في البلاد ، كالهيئة الوطنية ، والبعث العربي الاشتراكي ، كما كان منذ فترة « حزب النداء القومي » . بالاضافة الىالاحزاب الارمنية التقليدية : الهنشاق، والرامغاوار ، والطاشناق ، ومنظمات اخرى ، وهذه الاحزاب لها ادوار متباينة ، فالهنشاق والرامغاوار يمثلان معالشيوعيين الارمن الجناح الديمقراطي الذي يقيم تحالفات مع الديمقراطيين العرب ، ويعمل في سبيل الاستقلال الوطني ، والصداقة العربية — الارمنية . امـا حزب الطاشناق فانه يقتفي مواقف الرجعية اللبنانية والعربية ويعمل من اجل خلق الانقسامات في صفوف اللبنانيين الارمن .

وقد لعبت التجمعات والتحالفات الحزبية في الحياة اللبنانية ، وخاصة اثناء الازمات العميقة والخطيرة ، دورا كبيرا جدا ، كالمؤتمر الوطني ، والجبهة الاشتراكية وغيرها .

قام المؤتمر الوطني سنة ١٩٤٣ واستمر نشاطه الايجابي المعادي للامبريالية حتى سنة ١٩٤٦ . والمؤتمر في الاساس كان تجمعا حزبيا ضم معظم الاحزاب اللبنانية الكبيرة بما فيها الحزب الشيوعي اللبناني والقوى الديمقراطية الارمنية . وكا نالهدف الاول الذي وضعه نصب عينيه هو تصعيد النضال في سبيل الاستقلال (٢٠١) . ولم يكن للمؤتمر الوطني برنامج خاص ، بل كانينعقد كلما طرأت احداث خطيرة ذات شأن ، وقد تضعضع المؤتمر بعد ١٩٤٦ وتوقف نشاطه تقريبا ، اذ لم يعد ليلتئم في جلسات عمل او ليقوم بنشاط ذي اثر . الا انه نشط من جديدخلال سنة ١٩٥١ — ١٩٥٣ ، ومـن ثـم في سنة ١٩٥٨ . وجدير بالذكر ان احزاب المؤتمر المختلفة فيما بينها والمتباينة في الاهداف تركت أثرها على اعمال المؤتمر ، ومن هنا لم تكن مقرراته حازمة وذات فعالية باستمرار .

اما الجبهة الاشتراكية في لبنان فقد كانت تجمعا حزبيا ايضا ، وقد ضمت الجبهة الاحزاب الاشتراكية التقدمية ، والكتلة الوطنية ، وحزب النداء القومي، والكتائب والقوميين السوريين ، وكانت تناضل ضد رئيس الجمهورية بشاره الخوري مطالبة اياه بالاستقالة . وقد انفرط شمل الجبهة بعد ان حققت غايتها الوحيدة في ارغام رئيس الجمهورية على الاستقالة بتاريخ ٣٠—٩—١٩٥٢ .

وهكذا ، فبعد اطلاعنا على الواقع الاجتماعي — السياسي — الاقتصادي في لبنان . نرى ان العديد من القضايا والمشاكل الملحة لم تزل عالقة ، ولـم يستطع عهد الاستقلال من ايجاد حلول لها رغم ما تحقق من بعض النجاحات في الحقل الاقتصادي وغيره . فالبلاد ما زالت خاضعة اقتصاديا لدوائر النفـوذ الامبريالي من خلال هيمنته على الحياة الاقتصادية للبنان . وكذلك الامر بالنسبة الى الحكومات اللبنانية التي كانت تغفل دائما مصالح الجماهير الحيوية ، وتحد من الحريات الديمقراطية للشعب .

فالقضايا الوطنية الكبرى ما زالت عالقة ، كانقاذ البلاد مـن نفـوذ الامبريالية سياسيا واقتصاديا ، وارساء اسس الاقتصاد الوطني ، وتحسين اوضاع جماهير الشغيلة وغيرها من القضايا التي تنتظر الحل .

الفصل الثاني

انتهاء الانتداب الفرنسي
واعلان الجمهورية اللبنانية المستقلة
١٩٣٩ — ١٩٤٦

كان لبنان حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، جزءا من الامبراطورية العثمانية . لقد وضعت الحرب نهاية للاستعمار التركي في البلاد العربية . غير ان اتفاقية « سايكس — بيكو » المعقودة سرا سنة ١٩١٦ بين فرنسا وبريطانيا ، وضعت خطة لاقتسام البلاد العربية الرازحة تحت النير العثماني . فكانت سوريا ولبنان من نصيب فرنسا ، وكان العراق (عدا المناطق الشمالية) وفلسطين وشرقي الاردن من نصيب بريطانيا (١) .

وفي سنة ١٩٢٠ عهد مؤتمر « سان ريمو » الى فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان (٢) ، والى بريطانيا بالانتداب على العراق وفلسطين .

وفي ٢٤ تموز ١٩٢٢ اقرت عصبة الامم رسميا ، انتداب فرنسا على سوريا ولبنان ، وقد كان نظام الانتداب شكلا جديدا من اشكال السيطرة الاستعمارية ابتدعها الامبرياليون . وقد اعتبر لينين نظام الانتداب شكلا خبيثا وخفيا للسلب والنهب .

في سنة ١٩١٩ اعلن فلاديمير ايليتش لينين في تقريره امام المؤتمر الثاني لعامة روسيا للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق قائلا : « ونحن نعلم حق العلم أنهم عندما يتحدثون عن توزيع الانتدابات على المستعمرات ، فانما يعنون توزيع الانتدابات للسلب والنهب ، اعطاء اقلية ضئيلة من سكان الارض حق استثمار الاكثرية من سكان الكرة الارضية » (٣) .

---

1) «Documents of British Forëgr Policy 1919-1939». First Series, v. 41 p. 241-247.

٢ — يو. كليوتشنيكوف ، أ. سبانين ، السياسة الدولية الراهنة من خلال الاتفاقات والمذكرات والتصريحات ، القسم الثالث ، من فرع الحصار على روسيا السوفياتية الى الذكرى العاشرة لثورة اكتوبر ، الطبعة الثانية ، دبلوماسيات البلدان الاجنبية ، موسكو ١٩٢٩ ، ص ١٧٤ — ١٧٦ ، (روسي) .

٣ — لينين ، تقرير في المؤتمر الثاني لعامة روسيا للمنظمات الشيوعية لشعوب الشرق ، موسكو ١٩٧٠ ، ص ١٥ — ١٦ .

وعملا بالتوجيهات اللينينية ، رفضت الحكومة السوفياتية الاعتراف بنظام الانتداب وطالبت بالغائه مرارا (٤) ، وفي سنة ١٩٣٤ حين انضم الاتحاد السوفياتي الى عصبة الامم، اعلن المندوب السوفياتي بكلوضوح موقف حكومته المعارض لنظام الانتداب وامتنع عن المشاركة في اعمال لجنة الانتداب التابعة لعصبة الامم .

وهكذا لم يتمكن لبنان الذي انعتق من النير العثماني من تحقيق استقلاله السياسي ، بل وقع في براثن الامبريالية الفرنسية . وقد ادى فرض الانتداب على لبنان الى هياج الشعب ، ووقفت قواه الديمقراطية مطالبة بالاعتراف الفوري باستقلال البلاد . فصار هذا المطلب حجر الاساس في النضال اللبناني المعادي للامبريالية في الفترة الواقعة ما بين الحربين العالميتين ، الا انه لم يتمكن حتى الحرب العالمية الثانية ، من تحقيق الاستقلال المنشود ، فدخل لبنان الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ — ١٩٤٣) كمنطقة نفوذ لفرنسا .

وفرض الفرنسيون حالة الطوارىء على لبنان منذ بدء الحرب العالمية الثانية ، ولجأوا الى اجراءات قمعية ، فحلوا المجلس النيابي ، والغوا مناصب الوزراء واستعاضوا عن الحكومة بسكرتيريا الدولة (٦) .

كما اتخذت سلطات الانتداب اجراءات تعسفية ، اذ حظرت نشاط الحزب الشيوعي واعتقلت قادته : فرج الله الحلو ، ونقولا الشاوي ومصطفى العريس وغيرهم ، وعطلت جريدة « صوت الشعب » لسان حال الحزب . وقد كانت هذه الاجراءات التي تسترت بحالة الحرب ، وسيلة لدى سلطات الانتداب لتوطيد مواقعها في لبنان وتوجيه ضربة للقوى الديمقراطية الوطنية .

وسرعان ما انتهت الحرب بالنسبة الى فرنسا نهاية فاجعة ، فاستسلمت في شتهر حزيران سنة ١٩٤٠ . ومن ثم أعلنت سلطات الانتداب في سوريا ولبنان عن تبولها بشروط الهدنة والولاء لحكومة فيشي . واعلن الجنرال ميتلهاوزر — الذي خلف الجنرال ويغان في قيادة القوات الفرنسية في المشرق — انه عملا بشروط الهدنة الفرنسية لن يجري أي تغيير في أوضاع البلدان الخاضعة للانتداب، وانه أعطى الاوامر بوقف اطلاق النار ، وان فرنسا ستواصل مهمتها في المشرق (٧) ، وسيبقى علمها خفاقا في هذه المنطقة .

وقد أثار تطور الاوضاع على هذا الشكل قلق بريطانيا ، لانها اعتبرت استسلام فرنسا وولاء القوات الفرنسية في المشرق لحكومة فيشي ، بمثابة فتح أبواب سوريا ولبنان أمام الجيوش الالمانية — الايطالية . فارتسمت أمام بريطانيا

---

٤ — وثائق السياسة الخارجية لاتحاد الجمهوريات السوفياتية الاشتراكية ، الجزء السادس، موسكو ١٩٦٢ ، صفحة ٢٢٦ . انظر ايضا : « ازفستيا » ١—٥—١٩٢٧ .

٥ — العلاقات السوفياتية — العربية الودية ، موسكو ١٩٦١ ص ١٤ — ١٥ .

6) A. Hourani, Syria and Lebanon, London, 1946, p. 230.

٧ — نجيب الارمنازي ، محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ، القاهرة ، ١٩٥٤ ، ص ١٢٣ .

آفاق الصراع المرير في مواجهة جيوش المحور لوحدها . فبادرت الى اتخاذ خطوات سريعة لتقطع الطريق على كل احتمالات غزو المشرق . فأصدرت بيانا بتاريخ أول تموز ١٩٤٠ — أي بعد بيان بيتلهاوزر بثلاثة أيام ، يعرب عن اعتقاد الحكومة البريطانية ، بأن أوامر بتلهاوزر بوقف العمليات الحربية ، لا تعني عدم تصدي القوات الفرنسية لجيوش المحور اذا ما حاولت هذه الاخيرة احتلال سوريا ولبنان . وحذرت الحكومة البريطانية من « انها لن تسمح لاية دولة عدوة من احتلال سوريا أو لبنان أو استخدامهما كقاعدة حربية » (٨) .

وقال البيان ان بريطانيا تحتفظ بحقها في اتخاذ ما تراه مناسبا من اجراءات اذا ما سمحت السلطات الفرنسية لدول المحور باستخدام أراضي سوريا ولبنان للاغراض الحربية التوسعية .

لم تأخذ السلطات الفرنسية التحذير البريطاني مأخذ الجد ، فعززت من تعاونها مع دول المحور . ووصلت الى لبنان لجنة المانية — ايطالية مشتركة لتطبيق شروط الهدنة ، ولكن هذه اللجنة ما لبثت ان وضعت يدها على القوات المسلحة الفرنسية ، وعلى كل المرافق في لبنان ، ثم جاءت الخطوة التالية بابعاد الموظفين ذوي الميول الديمقراطية من وظائفهم والاتيان بأشخاص مقربين من دول المحور ومؤمنين « بالنظام الهتلري الجديد » .

وكان الجنرال دانتز ، المفوض السامي لحكومة فيشي ، من أكثر المتحمسين في وضع هذه الاجراءات موضع التنفيذ ، لانه كان في الواقع يشمل العناصر الفاشستية برعايته ، ويشدد من القيود للضغوط القمعية المفروضة على القوى الديمقراطية . ووصل به الامر الى حد منع الناس من الاستماع الى الاذاعة البريطانية . فلجأت بريطانيا الى فرض حصار اقتصادي على سوريا ولبنان ، كرد على اجراءات دانتز ، واغلقت الحدود مع منطقة الانتداب الفرنسي ، وأوقفت ضخ البترول في خط أنابيب كركوك — طرابلس ... الخ .

وكان طبيعيا أن تشهد سوريا ولبنان أزمة اقتصادية خانقة سببت نقصا شديدا في المواد التموينية وارتفعت الاسعار ارتفاعا جنونيا ، فانطلقت الجماهير الشعبية التي أصبحت معيشتها صعبة للغاية ، في تظاهرات احتجاجية على سياسة سلطات الانتداب . فوصل التوتر الى أوجه عندما سمحت سلطات الانتداب للطائرات الالمانية باستخدام المطارات في المشرق .

لنتوقف هنا عند المواقف التي اتخذتها الفئات السياسية في لبنان خلال فترة الحرب .

كان في صفوف الفئة الفوقية المسيطرة — أي الاقطاعيين — والملاك العقاريين ، والبرجوازية الوسيطة — بعض العناصر المؤيدة « للنظام الهتلري الجديد » وتتمنى انتصار الالمان في الحرب ، وكان هؤلاء بالذات مؤيدي حكومة فيشي في لبنان . اذ كانوا يأملون في جني ثمار انتصارات السلاح الالماني . وقد تجلت مواقفهم أثناء الانتصارات والنجاحات المذهلة التي حققها الفاشيون الالمان

---

8) A. Hourani, ... p. 232.

على كل الاصعدة ، وكانت تبدو لبعضهم انها نجاحات أزلية . ومن ثم كان « النظام الهتلري الجديد » سلاحا مجديا ، في نظر الرجعيين اللبنانيين ، لسحق الحركات الديمقراطية تعزيزا لسيطرتهم واستبدادهم ، وقد وصفهم خالد بكداش بالطابور الخامس والحثالة التي ينبذها الشعب (٩) .

وثمة فريق كان يجعل مصير البلاد رهنا بالاحتلال البريطاني (١٠) ، ولكن جماهير الشعب اللبناني وقواها الديمقراطية كانت تعارض كل أنواع السيطرة الاجنبية ، من فرنسية الى انكليزية ، الى المانية . وان الاغلبية الساحقة من الشعب كانت تريد الخلاص من الفرنسيين ومن كل أنواع السيطرة الاجنبية(١١) .

راينا سابقا ان استخدام الطائرات الالمانية لمطارات سوريا ولبنان زاد من توتر الاوضاع في المشرق العربي . ولم يكن قلق بريطانيا مقتصرا على مخاوفها من احتلال المانيا لسوريا ولبنان ، بل خشيت أن تساعد المانيا ثورة رشيد عالي الكيلاني ، الذي قام بانقلاب في العراق وأعلن الحرب على بريطانيا .

وأمام تزايد عدد الوفود والبعثات الالمانية — الايطالية القادمة الى سوريا ولبنان ، ونظرا الى وجود عدد كبير من الخبراء الالمان في المشرق ، بالاضافة الى استخدامها لمطارات المنطقة ، قررت بريطانيا ، اعتبار سوريا ولبنان منطقة واقعة تحت الاحتلال ، ورات انه من حقها تنفيذ ما جاء في بيانها الصادر في الاول من تموز ١٩٤٠ ، حول التصدي لكل عدو يحاول احتلال سوريا أو لبنان .

باشرت بريطانيا و « فرنسا الحرة » عملياتهما الحربية في البلدين في الثامن من حزيران ١٩٤١ فاعتبرتها حكومة فيشي « عارا وعدوانا لا مبرر له » . فجاء الرد على صفحات مجلة « التايمس » اللندنية التي قالت : « لا القوات الديغولية، ولا الانكليزية ما كانت لتفكر بخرق الحدود السورية لولا مخططات الالمان لاحتلال البلاد » (١٢) .

وقد تمكنت قوات « فرنسا الحرة » وقوات بريطانيا من التقدم ، رغم المقاومة التي أبداها الجنرال دانتز ، وكان الشعب يؤازر قوات الحلفاء ويؤيدها، وقد انطلق سكان بيروت في تظاهرات تطالب بعدم مقاومة الحلفاء ، واخلاء المدينة من كل القوات واعلانها مدينة مفتوحة (١٣) . ولكن الجنرال دانتز قمع تلك التظاهرات بشدة واعتقل بعض الشخصيات الوطنية .

الا ان تردي الموقف العسكري أجبر الجنرال دانتز على وقف القتال ، فطلب الصلح في ٨ تموز ١٩٤١ . ودخل وقف اطلاق النار حيز التنفيذ اعتبارا من ١١ تموز ، واستسلم الجنرال دانتز في ١٤ تموز ١٩٤١ .

وفي ١٥ تموز وقعت اتفاقية للصلح ، دخل بموجبها الحلفاء الى سوريا ولبنان بعد أن أخلتها قوات فيشي (١٤) .

---

٩ — « جغوفرتي تساين » بيروت ، ١٩٤٢/١/٢٩ (بالارمنية) .
10) A. Hourani, Syria and Lebanon..., p. 233.
١١ — المصدر السابق .
12) The Times, june, 10, 1941
14) «Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East», p. 322.

ومن ثم وضع لبنان وسوريا كل مرافقهما تحت امرة الحلفاء ، من مرافىء وخطوط حديدية وطرق معبدة وثكنات وغيرها . وتطوع فريق كبير من شبابهما في جيوش الحلفاء (١٥) .

لما بدأ الانكليز والفرنسيون عملياتهم الحربية في سوريا ولبنان ، كانوا على يقين ان أسمى ما يهدف اليه شعبا هذين البلدين ، هو الغاء الانتداب وتحقيق الاستقلال السياسي . لقد اضطرت « فرنسا الحرة » التي كانت آنذاك في حالة من التضعضع الشديد — ولم تكن تملك القوة الكافية لفرض ارادتها — اضطرت الى أخذ رغبة السوريين واللبنانيين بعين الاعتبار . لذا وزع الجنرال كاترو (١٦) صبيحة بدء عمليات الحلفاء الحربية في سوريا ولبنان (١٩٤١/٦/٨) منشورا موجها الى السوريين واللبنانيين وقد جاء فيه : « أيها السوريون واللبنانيون اني قادم اليكم ... لانهاء عهد الانتداب، ولأعلن حريتكم واستقلالكم. وبناء على ذلك ، ستصبحون من الان فصاعدا شعبا حرا ذا سيادة » (١٧) .

وفي نفس الوقت نشرت الحكومة البريطانية بيانا ضمنت فيه ، النداء الذي وجهه كاترو في منشوره ، وجدير بنا أن نستعرض هنا ، في ايجاز ، العلاقات بين بريطانيا وفرنسا . رأينا ان بريطانيا كشفت عن رغبتها في انهاء الانتداب الفرنسي في وقت قريب ، وقد نسب بعضهم الموقف البريطاني الى روحها « الديمقراطية » ومواقفها الانسانية ، يقول لاندو ، بكل صراحة : بأن فرنسا كانت تحاول بشتى الوسائل صهر سكان المناطق الخاضعة لنفوذها في الكيان الفرنسي . أما بريطانيا فانها كانت تهيء شعوب مستعمراتها لتقرير مصيرها وتنمي في نفوسهم مبادىء الديمقراطية (١٨) . وهذا الكلام يعتبر تجنيا على الحقائق ، فهذه المغالطات تنفي تاريخ بريطانيا الاستعماري بالذات . ان الدوافع الحقيقية لموقف بريطانيا من قضية انهاء الانتداب الفرنسي في سوريا ولبنان ، تكمن في تطلعاتها الامبريالية .

وفي هذه الظروف حاولت بريطانيا استغلال ما أصاب فرنسا من ضعف واستسلام في الحرب في سبيل اخراجها منسوريا ولبنان والحلول مكانها. وكانت على يقين من انها لن تصل الى أهدافها الا باعلان استقلال تلك البلاد أولا . واذا أخذنا بعين الاعتبار النفوذ البريطاني الواسع في الشرق العربي ، آنذاك ، وجدنا انه لم يكن من الصعب عليها التغلغل الى سوريا ولبنان بعد طرد فرنسا . وقد نالت بريطانيا حق التدخل في العلاقات السورية اللبنانية — الفرنسية بمجرد ضمانها وتعهدها تنفيذ وعد الجنرال كاترو بانهاء الانتداب . يقول ج. بانرجي ان « القوة الاساسية هي بيد البريطانيين ، ومن ثم أصبح البريطانيون بقيادة

---

١٥ — أديب فرحات — سوريا ولبنان صفحة ٣٣٦ .
١٦ — الجنرال كاترو ، كان قائد قوات « فرنسا الحرة » في الشرق ومن ثم المندوب العام .
17) N. Ziadeh, Syria and Lebanon, London 1959, p. 66.
18) R. Landau, France and the Arabs, «Behind the Headlines» Toronto, 1954, No. 7, vol. XIII, p. 1.

السير ادوارد سبيرز ، حلفاء القومية السورية لحفـــر قبـــر النفوذ الفرنسي في المشرق » (١٩) .

وكان الفرنسيون طبعا يدركون النوايا البريطانية ، وكانوا يحاولون بشتى الوسائل مقاومة الامبريالية البريطانية ، وقد عارض الجنرال ديغول ، مثلا ، رغبة بريطانيا في الظهور بمظهر الضامن تنفيذ ما جاء في وعد كاترو (٢٠) .

يقول موسى ديب : لم يكن من مبرر — في نظر ديغول — لاقدام بريطانيا بضمان ما تعهدت به فرنسا (٢١) الا أن هذه الاخيرة كانت مضطرة جدا الـــى تقديم التنازلات .

ويقول المؤرخ العربي نجيب الارمنازي ان بريطانيا كانت تعتبر الشرق الاوسط جسرا بين آسيا وافريقيا ، وطريقا بين البحر المتوسط والمحيط الهندي . ولهذا السبب فهي « تقاوم كل دولة معادية — بل صديقة — تريد أن يكون لهـــا فيه رجحان عليها » (٢٢) .

كانت المنافسة البريطانية — الفرنسية تجري في الخفاء . ولم يكن قبول بريطانيا بالمصالح الفرنسية في سوريا ولبنان الا ظاهريا ، كما أكد ذلك تشرشل في خطابه أمام مجلس العموم اذ قال : ان بريطانيا لا تفكر مطلقا في ازاحة فرنسا والحلول مكانها في المشرق . وأكدت اتفاقية « ديغول — ليتلتون » على أحقيـــة فرنسا في مناطق نفوذها . « فالاتفاقية » المذكورة عبارة عن الرسائل المتبادلة في ٧ آب سنة ١٩٤١ ، بين ديغول وبين وزير بريطانيا المفوض في الشـــــرق الاوسط ، السير أوليفر ليتلتون . ينفي ليتلتون في رسالته الى ديغول ، وجود أية مصالح لبريطانيا في سوريا ولبنان سوى مصلحة كسب الحرب ، ويضـــيف ليتلتون قائلا : « وبعد أن يتحقق استقلال هذين البلدين نقر لفرنسا بأنه يجـــب أن يكون لها مركز ممتاز في المشرق يفوق مركز أية أمة أوروبية أخرى » (٢٣) .

وقد اعتبر ديغول في ردوده التطمينات البريطانية هذه مجرد تذكير بأنـــه « ليس لبريطانيا العظمى أية مصالح في سوريا ولبنان ... وان بريطانيا العظمى تعترف لفرنسا في المستقبل بامتيازاتها الشرعية في تلك البلاد » (٢٤) . ولم يكن التصريح البريطاني سوى تطمين أجوف ، لانه لم يكن ليضعف الجهود البريطانية المبذولة لتقوية نفوذها في سوريا ولبنان ، لقد احتفظت بريطانيا لنفسها بالقيادة الرئيسية لقوات الحلفاء في المشرق ، كما كانت جميع القوات في سوريا ولبنان ، بما فيها القوات الفرنسية ، تحت قيادتها . وقد فرضت رقابتها على التجـــارة الخارجية والمواصلات في البلدين ، وأدخلتهما ، في أيلول سنة ١٩٤١ ، في نطاق

---

19) J. Banerji, The Middle East in the World Politics, p. 55.

٢٠ — شارل ديغول ، المذكرات العسكرية ، ج ١ ، موسكو ١٩٥٧ (روسي) .

21) Mussa Dib, The Arab block in the United Nations, Amsterdam, 1956, p. 64. m

٢٢ — نجيب الارمنازي ، ص ١٣٠ — ١٣١ .

23) Diplomacy in the Near and Middle East, 1914-1956 «New-York, 1956, Vol. II, p. 232.

٢٤ — المصدر السابق .

الاسترليني (٢٥) ، ويعني هذا ، عمليا ، ان سوريا ولبنان أصبحتا تابعتـــين لبريطانيا اقتصاديا وماليا .

تسلمت « فرنسا الحرة » كل سلطات الانتداب في سوريا ولبنان ولكنها لم تبادر الى تنفيذ ما وعدت به في ١٩٤١/٦/٨ حول انهاء الانتداب على القطرين واعلان استقلالهما . ونستطيع أن نقف على خفايا السياسة الفرنسية في هذه الفترة من رسالة ديغول بتاريخ ٢٤ حزيران ١٩٤١ الى كاترو المندوب السامي الفرنسي في المشرق . وفي الواقع ، انها رسالة مثيرة جدا ، لانها تبين اضطرار فرنسا الى اعلان استقلال سوريا ولبنان ظاهريا ، بينما في الواقع تابعت بذل الجهود للحفاظ على نفوذها وانتدابها على البلدين .

ينطلق ديغول في رسالته الى كاترو وارشاداته له من ضرورة توطيد النفوذ الفرنسي في سوريا ولبنان ، ومن ان انكسار حكومة فيشي يجب ألا يكون سببا لسقوط فرنسا الى مصاف الدول الثانوية (٢٦) .

يظهر من هذه الرسالة ان ديغول لم يكن يفكر في انهاء الانتداب مطلقا . فهو يقول « ان الانتداب الممنوح لفرنسا في المشرق سنة ١٩٢٣ يجب أن يطبق بكل حذافيره . ويجب أن تستمر فرنسا في اداء رسالتها (٢٧) ، ولكنـــه نظـــرا لاضطراره عاجلا أو آجلا الى انهاء الانتداب واعلان استقلال البلدين ، يقترح ديغول على الجنرال كاترو ، أن تتضمن الاتفاقية التي سيعقدها مع سوريـــا ولبنان ، المصالح الفرنسية الاستراتيجية والسياسة الاقتصادية والثقافية (٢٨) . كما أعلن في لقائه مع سفير الولايات المتحدة الاميركية في بيروت بأن فرنسا لن تمنح سوريا ولبنان استقلالهما الا عندما يكون الشعب فيهما مؤهلا لذلك ، ولكن هذا سيتطلب سنوات طويلة » (٢٩) .

وبهذه الدوافع الاستعمارية فقط ، يمكن تفسير التشبث الفرنسي بكـــل السلطات السياسية رغم الاعلان عن استقلال سوريا ولبنان ، فقد عين المندوب السامي « لفرنسا الحرة » كبار الفرنسيين في جميع الدوائر ، كما وضع جميـــع الادارات المهمة تحت اشرافه المباشر : كالمصالح المشتركة (التي كانت تشرف على الجمارك والشركات ذات الامتياز وبعض المرافق الاقتصادية والمالية الهامة) ، والجيش الوطني للقوات المسلحة ، والامن الداخلي والرقابة وغيرها (٣٠) .

لقد فجرت هذه الاجراءات غضبة شعبية في لبنان ، ولفتـــت القـــوى الديمقراطية الانظار الى أن الاوضاع في البلاد لم تتغير قط ، وان لبنان لم يحقق بعد كيانه المستقل ، وقد أراد الجنرال كاترو أن يطمئن من روع القوى المعارضة في الداخل ، فجدد في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ ، اعلان استقلال لبنان ،

---

25) G. Lenczowski..., p. 277.

٢٦ — شارل ديغول ، ص ٥١٣ .

٢٧ — المصدر السابق ، ص ٥٢١ .

٢٨ — المصدر السابق .

29) N. Ziadeh, p. 69.

30) E. Abouchdid, ... p. 126.

وأعاد تثبيت الفرد نقاش رئيسا للجمهورية وشكل حكومة جديدة . أما الاستقلال الناجز والنهائي كان مشروطا بمعاهدة تعقد فيما بعد بين فرنسا ولبنان ، تتضمن اعترافا بالمركز الفرنسي الممتاز فيه . وقد أثار موقف فرنسا هذا احتجاجات واسعة في البلاد ، وقد وصف بشارة الخوري استقلال لبنان بأنه مزيف وطالب باجراء انتخابات حرة (٣١) . وقال رياض الصلح ان اشتراط كاترو عقد معاهدة بين الطرفين يعارض تصريحات ممثلي فرنسا الرسميين ، ومن بينهم الجنرال نفسه ، حول منح الاستقلال الكلي للبنان . وأضاف الصلح بأن اقدام المندوب السامي على تعيين رئيس الجمهورية وتحديده لصلاحيات الحكومة ، يعني ان الاستقلال ليس استقلالا صحيحا (٣٢) ، وقد اضطر الجنرال كاترو ، تحت ضغط القوى الوطنية الديمقراطية ، الى اجراء مباحثات مع بعض الشخصيات الوطنية حول مسائل الحكم في لبنان ، وكان كاترو بهذه الطريقة يتحدى صلاحيات الحكومة اللبنانية ، مما دفع رئيس الجمهورية الفرد نقاش الى الاحتجاج على تصرفات المندوب السامي ، فأجابه كاترو بتاريخ ٢٧ شباط ١٩٤٣ بما يلي : « أعتبر انه من الواجب ابلاغكم بأنه رغم اعلان استقلال لبنان في ٢٦ تشرين الثاني سنة ١٩٤١ ، فان فرنسا تحتفظ ، قانونا (   ) بحق الانتداب على لبنان الى أن تعفيها عصبة الامم من مسؤولياتها » (٣٣) . وأضاف : « ان القرارات المهمة والضرورية تقع ضمن صلاحيات المندوب السامي الفرنسي فقط» .

يكشف لنا تصريح كاترو هذا ، ازدواجية السياسة الفرنسية تجاه سوريا ولبنان ، لقد رأينا من جهة ان الجنرال كاترو قد أعلن استقلال لبنان مرتين متتاليتين (١٩٤١/٦/٨ و ١٩٤١/١١/٢٦) ، ومن جهة ثانية لم يبدر الى صب أقواله في وقائع ملموسة ، بل بذل الجهود للحفاظ على امتيازات الانتداب وممارسة كل الصلاحيات المتعلقة به .

ولكن القوى الوطنية الديمقراطية ردت بتصعيد نضالها ، فطالبت باعادة الدستور واجراء انتخابات نيابية . ويشير عثمان كمال حداد ، عن حق ، الى أن البلاد العربية ، ومنها لبنان — كانت تدرك ضرورة الاستفادة من هذه الفرصة ، وهي الحرب ، وحرج حالة الحلفاء تجاه المحور ، لتخليص أكثر ما يمكن من حقوق الامة (٣٤) . اضطرت فرنسا ، أخيرا ، الى تقديم تنازلات ، فأعادت الحياة الدستورية ، وحددت موعد الانتخابات القادمة . استقبلت القوى التقدمية في البلاد هذه الاجراءات بارتياح شديد ، وأصدر المكتب السياسي للحزب الشيوعي في سوريا ولبنان بيانا رحب بهذه الخطوة وبعودة الحياة الدستورية الى البلاد (٣٥) .

كما رحبت القوى الديمقراطية الارمنية في لبنان باعادة الحياة الدستورية

31) N. Ziadeh, ... p. 69.
32) N. Ziadeh, ... p. 69.

٣٣ — المصدر السابق ، ص ٧٠ .
٣٤ — عثمان كمال حداد ، حركة رشيد عالي الكيلاني ، صيدا ، لبنان ، ص ١٠ .
٣٥ — « جفوفرتي تساين » ١٩٤٣/٢/١٣ .

واجراء انتخابات نيابية . صرح أرتين مادويان بأن الشيوعيين يؤيدون هذه الاجراءات ، وانهم اختاروا مرشحيهم انطلاقا من المصلحة الشعبية ، وانهم سيخوضون المعركة الانتخابية بروح ديمقراطية وبهدف تعزيز الصداقة العربية الارمنية وتوطيدها (٣٦) .

فتشكلت حكومة جديدة برئاسة ايوب ثابت اولا ، ومن ثم برئاسة بترو طراد ، لاجراء الانتخابات في اواخر آب سنة ١٩٤٣ ، وقد سادها جو من التوتر وكان الصراع شديدا بين مختلف الفئات البرجوازية والاقطاعية . وكانت فرنسا وبريطانيا تتدخلان ، كل لانجاح مؤيديه . واخيرا خرجت بريطانيا من هذه المنافسة منتصرة ، لان الجناح المؤيد لها من البرجوازيين والاقطاعيين ، والمتمثل في الكتلة الدستورية بقيادة بشارة الخوري ، فاز باغلبية المقاعد .

يقول المؤرخ منير تقي الدين « وقد ناضل سبيرز (قائد القوات البريطانية) كثيرا في دعم لائحة بشارة الخوري الدستورية ، تحت ستار انقاذ البلاد من الاجنبي والجهاد في سبيل الاستقلال ...

« وقد ساعد سبيرز في هذه المهمة رئيس وزراء مصر النحاس باشا ورئيس وزراء العراق نوري السعيد باشا ، وقد تعهد بشارة الخوري لقاء المساعدات باتباع السياسة البريطانية — العربية (٣٧) .

عقد البرلمان اللبناني الجديد جلسته الاولى في ٢١ ايلول ١٩٤٣ وانتخب بشارة الخوري رئيسا للجمهورية ، وكلف رياض الصلح بتأليف الوزارة .

وضع الرئيسان « ميثاقا وطنيا » للحكم ، يوضح الاسس والعلاقات بين مختلف الطوائف ، ويرسم السياسة الخارجية القائمة على مبادىء الحياد. وتتلخص المبادىء الاساسية للميثاق ، في ان لبنان جمهورية مستقلة ذات سيادة ، وبالتالي على المسيحيين الا يطلبوا حماية دولة اجنبية ، وخاصة من فرنسا ، وكان المسلمون يتعهدون بالحفاظ على كيان لبنان وعدم محاولة دمجه مع سوريا او اي بلد عربي او بقصد الوحدة العربية ، وجاء في الميثاق الوطني ان لبنان بلد عربي وهو جزء من العالم العربي ، ولكن « بالمفهوم » المسيحي الخاص . وان على لبنان ان يتعاون مع البلدان العربية الاخرى ويجب ان يكون عضوا في الاسرة العربية ولكن دون ان يؤدي ذلك الى قطع العلاقات الثقافية والروحية (٣٨) بالحضارة الغربية .

وقد تطرق الميثاق الى وظائف الدولة على ضوء التوزيع الطائفي ، فاتفق بشارة الخوري ورياض الصلح على ان يكون رئيس الجمهورية مارونيا ، ورئيس الوزراء سنيا ، ورئيس المجلس النيابي شيعيا ، ووزير الخارجية

٣٦ — المصدر السابق ، ١٩٤٣/٣/٧ .
٣٧ — منير تقي الدين ، ولادة استقلال ، بيروت ١٩٥٣ ص ٣٢١ .
38) Fahim Qubain, ... p. 19.

روم — ارثوذكس ووزير الدفاع درزيا (٣٩) .

يعتبر « الميثاق الوطني » بوجه عـام خطوة ايجابية ، لانـه هدف الى تعزيز استقلال وسيادة لبنان ، وخلق الوفاق والتعاون بين مختلف الطوائف في البلاد .

اما سلبيته فتمكن خاصة في اعتماده الطائفية مقياسا لوظائف الدولة ، غير آبه بالمبدأ الذي يعتمد على المؤهلات والمزايا الواجب توافرها في الفرد ، بغض النظر عن انتمائه الطائفي .

في السابع من تشرين الاول (اكتوبر) القى رياض الصلح بيانه الوزاري في المجلس النيابي ، حيث شرح سياسة حكومته الداخلية والخارجية ، وقال ان الاستقلال الحقيقي والسيادة الوطنية والحفاظ على الكيان اللبناني هي اهم القضايا التي تواجهها حكومته واضاف : « اننا نريد هذا الاستقلال استقلالا صحيحا ونريد سيادتنا الوطنية كاملة ، نتصرف بمقدراتنا كما نشاء وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها . هذا هو عنوان سياسة هذه الحكومة ... وهذه هي الغاية التي قبلت من أجلها هذه المهمة واضطلعت باعبائها الجسيمة » (٤٠) .

ولذلك كان لا بد من تعديل الدستور وحذف المواد المتصلة بالانتداب ، وكانت هذه الخطوة خطيرة جدا لانها ، في الواقع ، تعني الغاء الانتداب الفرنسي قانونا ، وقد طلب الصلح في بيانه من المجلس النيابي اجراء تعديل في الدستور لتجريده من القيود ولكي يصبح دستور دولة مستقلة .

اما في حقل السياسة الداخلية ، والاقتصاد الوطني فقد اعلن الصلح في بيانه بان حكومته ستعمل على تطوير الصناعة الوطنية ورفع الانتاج الزراعي ، وزيادة مساحات ،لاراضي المزروعة ونظام الري واستقدام الالات الزراعية الضرورية .

وكانت الحكومة تعد باصلاح اداري وقضائي ، وحل النزاعات بين ارباب العمل والعمال (٤١) ، وقد سمى الصلح بيانه الوزاري « وثيقة الاستقلال » .

وبالفعل فازت الحكومة الصلحية بعد القاء بيانها بثقة المجلس النيابي.

كما نال هذا البيان تأييد القوى الديمقراطية التي قدرت مواقف الحكومة الحازمة لانجاز الاستقلال السياسي الكامل ، وقد اشار فرج الله الحلو ، احد قادة الحزب الشيوعي اللبناني آنذاك في مقال بهذا الخصوص جاء فيه : «كان البيان الوزاري الذي تقدمت به الحكومة الصلحية الى المجلس النيابي ونالت عليه الثقة جريئا وغنيا » (٤٢) . وتابع يقول : « واذا كان النواب جميعا ...

٣٩ — المصدر السابق ايضا . E. Lengyel, ... p. 186.
٤٠ — «صوت الشعب » ٩—١٠—١٩٤٣ .
٤١ — « جفوفرتي تساين » ١٢—١٠—١٩٤٣ .
٤٢ — « صوت الشعب » ١٠—١١—١٩٤٣ .

رغم تخالف نزعاتهم وميولهم ، قد منحوا الحكومة ثقتهـم ، فالشعب اكثر استعدادا من النواب لمنح الحكومة ثقته وتأييده اذا هي ثابرت على العمل بروح السياسة التي اعلنتها في بيانها » (٤٣) .

كما اعلن الديمقراطيون الارمن عن تأييدهم لبيان الصلح ، فقد كتب ارتين مادويان مقالا في جريدة « جفوفرتي تساين » مؤكدا ان تنفيذ بنود البيان الوزاري ستؤدي الى تغييرات كبيرة في حياة اللبنانيين العرب والارمن على السواء ، لانه سيضع البلاد في طريق النهضة والاستقلال والسيادة الوطنية (٤٤) . واضاف قائلا ان اللبنانيين الارمن يلحقون الاذى بمصالحهم الخاصة بالذات اذ هم مالوا عن الطريق الطبيعي لتطور لبنان (٤٥) .

كان منطلق الديمقراطيين الارمن اللبنانيين ، هو ان تطورهم السياسي والاقتصادي ، مرتبط كليا بتطور الوطن اللبناني وبالتالي يتوجب عليهم حكما ، الوقوف مع اخوانهم العرب للدفاع عن استقلال لبنان .

باشرت الحكومة الصلحية ، فور نيلها لثقة النواب ، الى اتخاذ خطوات عملية في سبيل تعزيز السيادة الوطنية . وقد كان من التقاليد الانتدابية ان يزور رئيس الحكومة المندوب السامي الفرنسي ، فور تشكيله الوزارة ، ولكن رياض الصلح قرر ان ينهي هذا التقليد المتنافي مع السيادة الوطنية ، فتجاهل الامر ، على اعتبار ان المندوب السامي الفرنسي ، ليس سوى سفير كغيره من السفراء ، اذا زاره مهنئا ردت له التهنئة (٤٦) ، وادى هذا الموقف من الحكومة اللبنانية الى نشوب ازمة اخذ ورد بينها وبين المندوب السامي الفرنسي . غير ان هذا الاخير ، لما راى عزم رئيس الحكومة على عدم زيارته، اضطر الى القبول بالامر الواقع ، ولم تحدث زيارة تهنئة بين الطرفين . «وبذلك ازالت الحكومة تقليدا كان اللبنانيون يتألمون منه ، لانهم رأوا فيه رمزا للاستعمار ومذلته » (٤٧) .

اقدمت الحكومة بعد ذلك ، على تعديل الدستور ، فقدمت مشروعه الى مجلس النواب الذي صدقه مادة مادة ، وقضت التعديلات بالغاء الفقرات المتعلقة بالانتداب والدولة المنتدبة ، وعصبة الامم ، من المادة الاولى ، فصارت كالاتي : لبنان « دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ وسيادة تامة (٤٨) . وعدلت مواد اخرى لتجعل اللغة العربية اللغة الرسمية للبلاد ، بدلا من اللغة الفرنسية فترة الانتداب . وجدير بالذكر ، ان حكومة الصلح كانت قد ارسلت

٤٣ — المصدر السابق .
٤٤ — جفوفرتي تساين ١٧—١٠—١٩٤٣ .
٤٥ — المصدر السابق .
٤٦ — منير تقي الدين ، ولادة الاستقلال ، ص ٣٦ .
٤٧ — المصدر السابق ، ص ٣٦ .
48) «Constitutions, Electoral Laws, Treaties of States in the Near and Middle East», p. 29.

تعميما على الدوائر الحكومية بتاريخ ١٣ تشرين الاول ١٩٤٣ يقول : « ارجو من حضرتكم ان تحرروا التعليمات اللازمة الى جميع الدوائر التابعة لوزارتكم بان جميع المخابرات والمعاملات بين الدوائر الرسمية يجب ان تحرر منذ الان فصاعدا باللغة العربية التي هي لغة البلاد الرسمية » (٤٩) . وقد عدلت كذلك المادة الثانية والخمسون ، فصار عقد المعاهدات الدولية من حق رئيس الجمهورية اللبنانية ، بدلا من فرنسا المنتدبة سابقا . كما اعيد النظر في جميع البنود التي اعتبرت ماسة بالسيادة الوطنية ، كالواجبات التي كانت قد القيت على عاتق السلطات الدستورية اللبنانية بتأمين حقوق الدولة المنتدبة ، اي حقوق فرنسا ، وخضوع علاقات حسن الجوار بين لبنان والدول المجاورة لاشراف سلطة الانتداب ، وقيام فرنسا بدور الحكم في المنازعات بين لبنان وغيرها من الدول ، وتمثيلها للبنان في الدول التي فيها جاليات لبنانية كبيرة(٥٠).

وهكذا عملت الحكومة الصلحية ومجلس النواب على تعديل الدستور بحيث يأتي منسجما والسيادة الوطنية الحقيقية .

وجدير بالذكر ان سلطة الانتداب بذلت كل ما في وسعها لعرقلة مشروع تعديل الدستور الذي اعدته الحكومة ، قبل تقديمه الى مجلس النواب ، اذ اعترض المندوب السامي الفرنسي ، جان هللو ، (وكان قد خلف الجنرال كاترو في اوائل حزيران ١٩٤٣) ، اعترض رسميا على اجراء اي تعديل بحجة ان صك الانتداب لا يخول لبنان حق تعديل الدستور منفردا . ومن جهة ثانية طالب الحكومة باجراء مفاوضات على اساس معاهدة ١٩٣٦ المعقودة بين لبنان وسلطة الانتداب ، وبموجب هذه المعاهدة كانت فرنسا تعترف باستقلال لبنان شكليا فقط ، لانها جعلت من لبنان تابعا لها في الشؤون الخارجية والعسكرية ، وجعلت هذه الامور من صلاحيات المندوب السامي الفرنسي وحده ، وهذه المعاهدة ضمنت لفرنسا حق الاحتفاظ بقواتها المسلحة في لبنان، وحق حماية الاقليات الدينية والقومية . وهكذا كانت المعاهدة تعطي حججا عديدة للتدخل الفرنسي في الشؤون الداخلية للبنان . ورغم كل هذه الثغرات والنواقص بالمنظور الوطني اللبناني ، ورغم ما وعدت به المعاهدة باستقلال مبتور للبنان ، فان البرلمان الفرنسي رفض ابرامها سنة ١٩٣٩ ، فالدوائر الفرنسية الحاكمة انذاك ، لم تكن مستعدة التخلي عن الانتداب واعلان استقلال لبنان ولو اسميا . وهكذا اعتبرت معاهدة ١٩٣٦ ، التي اعطت لفرنسا حق التدخل في السياسة الخارجية والشؤون الداخلية لبنان ، مولودا ميتا ، ومع ذلك حاولت السلطة الفرنسية ان تنفخ فيها الحياة من جديد ، وتقترح على الحكومة الصلحية اجراء مفاوضات على اساس معاهدة لم تبرم. وتفسير ذلك ان الانتدابيين كانوا قد ايقنوا انه لا مفر من الغاء الانتداب ومنح الاستقلال ولو شكليا ، لذا لجأوا الى المناورات كي يصلوا الى فتح ثغرات

---

٤٩ — منير تقي الدين ، ولادة الاستقلال ، ص ٣٧ .

50) A. Hourani..., p. 286.

يطلون منها ، بعد الغاء الانتداب ، على شؤون لبنان الداخلية والتأثير فيها وضمان استمرارية نفوذهم في البلاد .

وجدير بالذكر ان ديغول قد افصح عن اهدافه الحقيقية ، حين اشار الى ان المعاهدة الفرنسية اللبنانية يجب ان تضمن المصالح الاقتصادية والثقافية لفرنسا ، ويجب ان تضمن لفرنسا حقها في الاحتفاظ بقواعد عسكرية في لبنان كما هو الحال بالنسبة للقواعد البريطانية في العراق ، فلم تكن فرنسا مستعدة لالغاء الانتداب على لبنان الا بعد توصلها الى توقيع وابرام معاهدة من هذا النوع .

رفضت الحكومة اللبنانية ، الاقتراحات الفرنسية حول تأجيل التعديلات المرتقبة في الدستور ، ولكن الطرفين اتفقا على التريث ، كي يتسنى للمندوب السامي الفرنسي السفر الى الجزائر لعرض المطالب اللبنانية على اللجنة الوطنية لتحرير فرنسا (٥١) (فرنسا الحرة) .

وفي ٤ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، اصدرت « لجنة التحرير الفرنسية » بلاغا في الجزائر ، تنكر على اللبنانيين حقهم في تعديل الدستور وانهاء سلطة الانتداب، بحجة انه لا يحق للبنان ادخال تعديله على التزامات فرنسا الدولية دون موافقة هذه الاخيرة ، وبالتالي فان التزاماتها تجاه لبنان تبقى سارية المفعول (الانتداب) (٥٢) .

على اثر ذلك اجتمعت الحكومة اللبنانية في ٥ تشرين الثاني للبحث في السياسة الواجب اتباعها . هل تخضع للضغوط الفرنسية فتتخلى عن تعديل الدستور ؟ ام انها تسير قدما في طريق التحرر الوطني ، طريق تعزيز السيادة والاستقلال ؟! . ففي ذلك اليوم بالذات اي ٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، اصدرت الحكومة اللبنانية بلاغا جاء فيه « ولما كان مجلس الوزراء يعتبر ان تعديل الدستور حق من حقوق السلطات الدستورية اللبنانية ، وفقا لاحكام المادة ٧٦ وما يليها من الدستور ، فلقد قدمت الحكومة الان ، الى المجلس النيابي مشروع تعديل الدستور في بعض مواده التي تتعارض مع استقلال لبنان التام المعترف به ، ذلك المشروع الذي كان مجلس الوزراء قد باشر درسه عملا بالبيان الوزاري وتأمينا لتنفيذ الاستقلال بصورة عملية » (٥٣) .

لجأت السلطات الفرنسية الى المناورات لعرقلة جلسة المجلس ، فحاولت من جهة اقناع الحكومة بتأجيل البحث في التعديل ، ومن جهة اخرى اتصلت بالنواب على انفراد لاقناعهم بالتغيب عن الجلسة حتى لا يكتمل النصاب فتفشل جلسة التعديل . غير ان محاولات الفرنسيين باءت بالفشل . اذا انعقد المجلس في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، بحضور اثنين وخمسين نائبا من أصل

---

٥١ — اختارت « اللجنة الوطنية لتحرير فرنسا » الجزائر مقرا مؤقتا لها .

٥٢ — جفوفرتي تساين ٧—١١—١٩٤٣ .

٥٣ — منير تقي الدين ، ولادة الاستقلال ، ص ٤٧ .

خمسة وخمسين و « كان الغائبون : ايوب ثابت واحمد الحسيني وموسى دركلوستيان (٥٤) ، وقد تغيبوا عمدا (٥٥) .

يصف المؤرخ اللبناني منير تقي الدين ، جلسة المجلس النيابي التاريخية كما يلي : « وافتتح رئيس المجلس الجلسة التاريخية ، فخفقت القلوب وانصتت الانفاس لتسمع الاذان ، فاذا اخر محاولة لعرقلة التعديل تجري داخل المجلس. ذلك ان بعض النواب طلبوا ان يحال المشروع الى لجنة خاصة، ليتوصلوا بذلك الى تأجيل اقرار التعديل ، ولكن المحاولة الاخيرة اخفقت كالاولى . فخرج اميل اده عند ذلك منسحبا ، وتبعه امين السعد ، فشيعهما الجمهور بالتصفير والفاظ السخط والاستنكار ، ومضى المجلس في المناقشة فأقر التعديل بندا بندا بالاجماع ، ولم يتركه الا وقد حرره من قيود الانتداب. وفي تلك اللحظة هب واقفا كل من في القاعة هبة آلية وارتجت اركانها وجدرانها بالهتاف والتصفيق ارتجاجا . ودخل يوم الاثنين ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٤٣ في التاريخ » (٥٦) .

لقد رحب الشعب اللبناني ، بجميع فئاته ، بقرار المجلس النيابي الذي وضع ، بالغاء الانتداب ، اسسا جديدة للعلاقات بين فرنسا ولبنان . فانطلقت التظاهرات العارمة في بيروت ، وغيرها من المدن ، حيث هتف الاف الشغيلة والطلاب والحرفيين ، عربا وارمن ، مسيحيين ومسلمين ودروز، ، هتفوا جميعا للانجاز الوطني التاريخي (٥٧) .

ذكرنا اعلاه ان موسى دركلوستيان ، نائب حزب الطاشناق ، قد غابعن جلسة التعديل ، وبالتالي لم يصوت لصالح الغاء الانتداب الفرنسي وترسيخ الاستقلال الوطني اللبناني . والواقع ان هذا التغيب لم يأت صدفة، لان حزب الطاشناق في لبنان كان دائم التعاون مع سلطة الانتداب الفرنسي ، فكان خلال سنوات الحرب الثانية يتعاون مع حكومة فيشي . لقد عمل هذا الحزب ، مع الرجعية العربية ، على وضع لبنان تحت الرعاية الفرنسية ، وبالمقابل كان هو ـ حزب الطاشناق ـ بدوره يتمتع برعاية ومساعدات السلطات الفرنسية المنتدبة .

ذكرت جريدة « جغوفرتي تساين » تقول ان وقوف موسى دركلوستيان نائب الطاشناق ، الى جانب بضعة نواب مؤيدين للامبريالية أدى الى اثارة الرأي العام العربي ضد الارمن (٥٨) ، فاضطر الشيوعيون والدمقراطيون الارمن ، الى القيام بنشاطات واسعة في الاوساط العربية ، لاقناعهم بان مواقف دركلوستيان ، نائب الطاشناق ، لا تمثل الاتجاه السياسي للبنانيين

---

٥٤ ـ أحد قادة حزب الطاشناق .

٥٥ ـ منير تقي الدين ، ولادة الاستقلال ، ص ٥٣ .

٥٦ ـ المصدر السابق .

٥٧ ـ الارشيف المركزي ... الورقة ٣٣ .

٥٨ ـ « جغوفرتي تساين » ٣٠ ـ ٧ ـ ٤٦ .

الارمن بتاتا ، وكان هؤلاء يشيرون الى ان الارمن قد طالبوا ، مع اخوانهم العرب ، بالغاء الانتداب ، وناضلوا في سبيل الاستقلال دون تحفظ . وتقول جريدة « صوت الشعب » : « ان النائب دركلوستيان الذي ينتمي لحزب الطاشناق قد تغيب في ٨ تشرين الثاني سنة ١٩٤٣ ، بلا عذر ولا سبب ، عن جلسة المجلس التاريخية التي تقرر فيها تعديل الدستور اللبناني ... في حين ان النائب الارمني السيد شامليان (٥٩) الذي لا ينتمي الى حزب الطاشناق حضر الجلسة وكان من مؤيدي التعديل » (٦٠) . وتقول جريدة « جغوفرتي تساين » : « واذا كان حزب الطاشناق ، قد برز بفضل تعاونه مع سلطات الانتداب ، لعرقلة تعاون الارمن مع العرب في الحقل الوطني ، فان القوى الدمقراطية الارمنية في لبنان ، ناضلت وتناضل في صفوف الوطنيين العرب توطيدا للصداقة بين الشعبين ، وصدا للاشاعات التي تطلقها الرجعية العربية ضد الارمن ، وتحقيقا للمشاركة الفعالة في النضال الوطني التحرري » (٦١).

ذكرنا ان التظاهرات قد عمت لبنان تأييدا لتعديل الدستور. وقد جابهت السلطات الفرنسية هذه التظاهرات بدوريات مسلحة وزعتها في شوارع بيروت ، مما أدى الى حالة من التوتر الشديد في الاجواء ، فبادرت الحكومة اللبنانية الى تحذير الفرنسيين من العواقب الوخيمة المترتبة على تصرفاتهم (٦٢) ، ولكنهم تمادوا في غيهم وعمدوا الى خطوات اثارت اللبنانيين على سلطة الفرنسيين الاستعمارية . فادركوا اخيرا ان الارض تميد من تحت اقدامهم ، ووجدوا انفسهم امام خطر فقدان لبنان نهائيا ، فلجأوا الى العنف لعلهم يفلحون في اكراه لبنان على التخلي عن اهدافه في الاستقلال والسيادة الوطنية .

وفي ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ اقدم الفرنسيون ، بقرار من مندوبهم العام في لبنان، على اعتقال رئيس الجمهورية الشيخ بشاره الخوري ورئيس الوزراء رياض الصلح ، وثلاثة من الوزراء هم عادل عسيران ، سليم تقلا وكميل شمعون والنائب عبد الحميد كرامي ، فنقلوهم جميعا الى قلعة راشيا في البقاع ، ثم اصدر هللو المندوب العام الفرنسي قرارات بحل مجلس النواب وتعليق الدستور واعلن حالة الطوارىء ثم عين اميل اده رئيسا للدولة ورئيسا للحكومة ، يؤازره وزراء دولة يعينهم هو ويكونون مسؤولين تجاهه . كما احتلت القوات الفرنسية والسنغالية المراكز الاستراتيجية في بيروت والمدن الاخرى .

اثارت تصرفات السلطة الفرنسية رد فعل عنيف لدى الشعب اللبناني

---

٥٩ ـ خصص للارمن في انتخابات ١٩٤٣ مقعدان ، فاز بالاول موسى دركلوستيان من حزب الطاشناق ، وفاز بالثاني هراتش شامليان عن القوى الدمقراطية الارمنية .

٦٠ ـ « صوت الشعب » ٢٠ ـ ١١ ـ ١٩٤٦ .

٦١ ـ « جغوفرتي تساين » ، ٢٤ ـ ١١ ـ ١٩٤٦ .

٦٢ ـ « المصري » القاهرة ، ١٠ ـ ١١ ـ ١٩٤٣ (تم التعريب عن الترجمة الارمنية) .

الذي امتلأ حقدا وسخطا على الاستعمار الفرنسي ، فانتظمت جميع الفئات والمنظمات في حركة وطنية واحدة شملت القسم الاكبر من الراسماليين والاقطاعيين الى العمال والطلاب ، والمثقفين بغض النظر عن انتماءاتهم الطبقية واتجاهاتهم السياسية المتباينة . واندفعت جموع الجماهير الشعبية الثائرة في تظاهرات ضخمة في بيروت وطرابلس وصيدا تهتف ضد تصرفات سلطات الانتداب . وقد سقط يومئذ عددكبير من الشهداء والجرحي (٦٣) من صفوف المتظاهرين الذين تصدت لهم قوات الفرنسيين بالقمع المسلح الوحشي . ومما يذكر ان الدرك اللبناني التحق بصفوف المتظاهرين بعدما رفض اطلاق النار عليهم .

واحتجاجا على هذا القمع الوحشي اعلنت المدن اللبنانية اضرابا عاما وشاملا فتجمعت الاحزاب اللبنانية على اختلاف اتجاهاتها ، وشكلت المؤتمر الوطني (٦٤) » الذي اخذ على عاتقه قيادة وتوجيهثورة الجماهير ، ولعب دورا كبيرا في مقاومة المستعمرين ، وقد التزمت الاحزاب جميعها على تنفيذ مقررات المؤتمر تنفيذا تاما وبكل دقة .

وفي ١٢ تشرين الثاني جرى تبادل اطلاق النار في منطقة مرفأ بيروت بين المتظاهرين والجند السنغاليين الذين استقدمتهم السلطات الفرنسية لقمع مقاومة الدرك والشعب المتمرد (٦٥) . كما حاولت القوة السنغالية احتلال منزل رئيس الجمهورية غير انها فشلت امام المقاومة الشديدة التي ابدتها الجماهير (٦٦) ، وفي ١٣ تشرين الثاني ، اضطرت السلطة الفرنسية الى مجابهة الحركة الشعبية بالدبابات والمصفحات ، فارسلتها لقمع تظاهرات القوى الدمقراطية في بيروت . ولكن المتظاهرين ابدوا مقاومة شديدة وتمكنوا من تدمير أحدى الدبابات (٦٧) . وكانت المقاومة الشعبية في منطقة البسطة حيث اقيمت المتاريس ، اكثرها تنظيما وشدة .

كما قمعت السلطات الفرنسية المتظاهرين في طرابلس وصيدا بالعنف الوحشي تسبب في اراقة دماء الوطنيين الزكية . وقد اثارت بربريتها في صيدا مشاعر الشعب اللبناني بأسره ، حين اقدمت على ضرب النساء والاطفال ـ الذين زجت بهم في باحة سراي الحكومة ـ بالعصي

٦٣ ـ أرشيف الدولة المركزي ، رصيد ٤٤٥٩ ، جزء ١ ، مستودع ٨٢٤ ، الورقة ٣٨ .
ملاحظة : من اعضاء المؤتمر المؤسسين : فرج الله الحلو ، مصطفى العريس ، ارتين مادويان، انطون ثابت .. واخرون ، وقد استطاع الشيوعيون الارمن ان يشركوا في اخر اجتماعات المؤتمر حزب الرامفاوار وبعض المستقلين ، بعد ان اضحى النصر على قاب قوسين (المعرب) .
٦٤ ـ « جفوفرتي تساين » ٢٧ ـ ١١ ـ ١٩٤٣ .
٦٥ ـ أرشيف الدولة المركزي ، رصيد ٤٤٥٩ ، جزء ١ ، مستودع ١٨٢٤ ، الورقة ٥٢ .
٦٦ ـ المصدر السابق ورقة ٦٦ .
٦٧ ـ المصدر السابق ، الورقة ٦٧

والهراوات (٦٨) .

ذكر أن المندوب العام الفرنسي اصدر قرارا ، بعد اعتقال الحكومة الشرعية ، بتعيين صنيعة فرنسا ، اميل اده ، رئيسا للدولة والحكومة ، وقد صرح الاخير بانه لم يتقبل المسؤولية التي انيط بها من قبل السلطات الفرنسية الا في سبيل « المصلحة الوطنية » ، واهاب بالشعب ان يهدأ ويثق به ، ولم ينس في الوقت نفسه ان يحذر مهددا بالتدابير التي اتخذت لصد كل من يحاول « تعكير » الامن في البلاد (٦٩) ، الا ان محاولات اده في تشكيل حكومة ما ، باءت بالفشل ، اذ لم يجد من يرضى « الدخول » في حكومته ، فاضطر اخيرا الى تشكيل حكومة موظفين من كبار المديرين والعسكريين (٧٠) ، ولكن هؤلاء ايضا رفضوا المثول امام اده ولم يقبلوا بهذه التعيينات الوزارية ، فبقيت « حكومة » اده حبرا على ورق . ويعود هذا الفشل الذريع الذي مني به اده ، الى امرين : اولا ان الوطنيين في تلك الفترة الحاسمة من النضال الوطني التحرري ، اعتبروا الاشتراك في حكومة « ادية » بمثابة خيانة للاستقلال . وثانيا ، ان بعض العناصر التي كانت مستعدة للتعاون مع المستعمرين ، لم تتجرأ في تلك الظروف على ابراز نفسها خوفا من الفضيحة ، ولم يكن موقف الموظفين برفض التعاون مع حكومة اده وتنفيذ اوامرها حادثا عارضا ، وانما كان لهذا الرفض اسس ومواقف مبدئية تنطلق من اعتبار التعاون مع صنيعة المستعمرين خيانة وطنية . ومن هنا كان فشل اميل اده في ادارة الحكم ، بعد اعتقال الحكومة الشرعية ، هزيمة للاستعمار الفرنسي ، ونصرا للنضال التحرري الوطني في لبنان .

في هذه الفترة المليئة بالاحداث، سارع وزيران طليقان من وزراء حكومة الصلح ، وهما حبيب ابو شهلا ومجيد ارسلان ، ومعهما رئيس مجلس النواب صبري حماده ، سارعوا الى الاعلان عن تشكيل حكومة شرعية مؤقتة مقرها في قرية بشامون بجبل لبنان ، فتسلمت توجيه النضال الوطني ضد المستعمرين ، وباشرت بتأسيس جيش وطني . وقد هب آلاف اللبنانيين للتطوع في صفوفه ذودا عن الاستقلال والسيادة . وكانت سلطة هذه الحكومة نافذة في كل ارجاء البلاد . وقد رفض بنك سوريا ولبنان ، وكذلك خزينة الدولة، تنفيذ اوامر حكومةاميل اده (٧١)، تجاوبامع توجيهاتالحكومةالمؤقتة. وقد ادركت السلطات الفرنسية مدى خطورة الحكومة المؤقتة بالنسبة اليها فقررت سحقها والقضاء على ذلك المركز الخطير الذي تحول الى بؤرة لمقاومة الاستعمار . فارسلت قواتها المدرعة في ١٦ تشرين الثاني ، الى بشامون ، حيث تصدت لها قوات الحكومة المؤقتة ، وردتها على أعقابها بعد ان أصابت

٦٨ ـ المصدر السابق ، الورقة ١٩٣ .

69) N. Ziadeh..., p. 76.

٧٠ ـ جفوفرتي تساين .

71) N. Ziadeh..., p. 77.

لها دبابتين (٧٢) . عاود الفرنسيون كرتهم على بشامون في ١٩ تشرين الثاني بحملة من عشرين دبابة (٧٣) ، غير ان هجومهم هذا لم يكن افضل من السابق،، ولم يتمكنوا ابدا من احتلال بشامون ، مقر الحكومة المؤقتة .

حظيت حكومة بشامون بثقة وتأييد الجماهير الشعبية والقوى الدمقراطية اللبنانية . وجدير بالذكر ان النواب لم يأبهوا بالقرار الذي أصدره هللو ، بتاريخ ١١ – ١١ – ٤٣ ، المتضمن حل البرلمان ، فدخلوا قاعة المجلس في نفس اليوم وعقدوا جلسة خاصة واتخذوا قرارا بادانة السلطات الفرنسية على تصرفاتها ضد حكومة البلاد الدستورية (٧٤) . كما بعث النواب المجتمعون بمذكرات الى ممثلي الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الاميركية وبريطانيا وسوريا ومصر والعراق يطلبون تأييد حكوماتهم للبنان وحكومته الشرعية .

اجتمع النواب في اليوم الثاني ، أي في ١٢ تشرين الثاني في منزل النائب صائب سلام ، ومنحوا الحكومة المؤقتة ثقتهم (٧٥) ، ثم عقد النواب جلسات في ١٥ و ١٦ و ٢٠ تشرين الثاني ، وكانت الجلسة الاخيرة في بشامون ، واثمرت هذه الجلسة عن قرار برفض اجراء أية مفاوضات مع السلطة الفرنسية ما دامت الحكومة الشرعية معتقلة والدستور معلقا (٧٦) .

في تلك الفترة المصيرية الحاسمة من تاريخ لبنان ، أثبت معظم النواب بانهم على مستوى الاحداث ولم يتقاعسوا عن القيام بواجباتهم تجاه الوطن . ولا شك ان موقف النواب هذا قد اسهم الى حد كبير في تعزيز مواقف القوى الوطنية المعادية للامبريالية، كما اسهم في تتويج النضال ضد الاستعمار الفرنسي بالنصر .

والى جانب القمع الدموي ، لجأ الفرنسيون الى سياسة « فرق تسد » يحدوهم الامل في شق صفوف الجبهة الشعبية واجهاض مقاومتها . فحاولوا اثارة النعرات والفتن الطائفية في البلاد عن طريق الاشاعات الكاذبة وتصويرهم المقاومة بانها حركة موجهة ضد المسيحيين (٧٧) .

« وكانت دوائر الامن العام ومأجوروها يتوزعون العمل في بيروت والجبال ليخلقوا حالة الذعر ، يقولون للمسيحيين ان المسلمين فعلوا كذا ويبغون تحقيق الوحدة العربية الاسلامية ، ثم يقولون للمسلمين ان المسيحيين يريدون انشاء وطن قومي مسيحي » (٧٨) . وكان المستعمرون الفرنسيون قد خصصوا للارمن دورا كبيرا في اخراج مغامراتهم السياسية . وكانوا يأملون

---

٧٢ – الارشيف المركزي ... الورقة ١٩٣ .

٧٣ – المصدر السابق .

٧٤ – « جفوفرتي تساين » ٤ – ١٢ – ١٩٤٣ .

٧٥ – المصدر السابق .

٧٦ – المصدر السابق .

77) N. Ziadeh..., p. 77.

٧٨ – منير تقي الدين ، الجلاء ، بيروت ١٩٥٦ ، ص ٢٠ .

في تحويل الارمن اللبنانيين الى قوة احتياطية لهم يوجهونها ضد حركة التحرر الوطني . فبدأت الاشاعات المغرضة تنتشر بين هؤلاء ، وآخرها ان البيان الوزاري الذي القاه رياض الصلح ، وكذلك تعديل الدستور ، هما خطوة تستهدف النيل من حقوق الارمن في لبنان . « وانطلق ربابنة الافساد باشاعاتهم ومختلقاتهم بين الارمن يصورون لهم حركة المقاومة بانها حركة يقوم بها المسلمون للقضاء عليها . واخذ بعض الارمن انفسهم يبثون هذه الدعوة في الاوساط الارمنية » (٧٩) ، « وبعض الارمن » الذين يعنيهم منير تقي الدين هم من اتباع حزب الطاشناق طبعا ، وكانوا يعملون في تلك الايام للدفاع عن مصالح الامبريالية الفرنسية . وكان قادة الطاشناق اثناء المعارك الدامية التي نشبت بين لبنان والامبريالية يقفون الى جانب الامبرياليين » (٨٠) ، وقد زاد من توتر الوضع بين الارمن ما اشيع من ان رياض الصلح قد اعد مشروعا قبل اعتقاله لنزع الجنسية اللبنانية عن الارمن (٨١) .

وقد أدرك التقدميون من أبناء الارمن والعرب خطورة الموقف ، وقدروا العواقب الوخيمة اذا ما أخذت الجماهير الارمنية بتصديق الافتراءات والاكاذيب المغرضة . فالوطنيون من عرب وأرمن كانوا يدركون جيدا دور الجماهير الارمنية في النضال التحرري الوطني وضرورة اشتراك جميع فئات الشعب وتعاونها المثمر في سبيل حل القضايا الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه لبنان . يقول خالد بكداش ، ان أية محاولة لحل القضايا العربية القومية ستؤول الى الفشل اذا أغفلت مصالح الارمن في سوريا ولبنان (٨٢) .

لذا قام التقدميون العرب والارمن بنشاط واسع لتوعية الجماهير الارمنية. مفندين الاشاعات حول نزع جنسيتهم ، مبينين عدم وجود أية وثائق ، مؤكدين في الوقت ذاته ، ان حركة التحرر الوطني في لبنان لا يمكنها أن تستهدف الارمن في شيء بل على العكس ، فهي كفيلة بتعزيز عرى الصداقة بين العرب والارمن .

كما بعث « المؤتمر الوطني » في ٢٠ تشرين الثاني وفدا خاصا الى البطركية الارمنية في انطلياس ليؤكد للبطريرك ان الحركة الوطنية اللبنانية تستهدف تأمين حقوق وحريات جميع اللبنانيين على اختلاف مذاهبهم وأجناسهم ، وهي لا تستهدف النيل من حقوق بعض المواطنين كما يشيع خصوم القضية الوطنية (٨٣). فأكد ممثل البطريرك لاعضاء الوفد بأن أخوة الشعبين العربي والارمني لا تنفصم عراها أبدا . فغادر وفد المؤتمر الوطني دار البطركية الارمنية بارتياح كبير . ووجه المؤتمر في اليوم التالي رسالة خاصة الى الارمن يعرب فيها عن امتنانه لمواقفهم الوطنية (٨٤) . وقد قصد دار البطركية الارمنية لنفس الغاية وفد

---

٧٩ – منير تقي الدين ، ولادة الاستقلال ، ص ١٦٤ .

٨٠ – « جفوفرتي تساين » ٣٠ – ٧ – ١٩٤٦ .

٨١ – منير تقي الدين ، ولادة الاستقلال ، ص ١٦٤ .

٨٢ – « جفوفرتي تساين » ١٩٤٣/٣/١٧ (التعريب عن الترجمة الارمنية) .

٨٣ – « صوت الشعب » ١٩٤٣/١١/٢٦ .

٨٤ – « جفوفرتي تساين » ١٩٤٣/١١/٢٧ .

السيدات اللبنانيات : « وأخذت خطيبات الوفد يناشدن الارمن الوفاء للبنان الذي انزلهم منه اكرم منزل ، وكان لهم خير وطن ، بعد وطنهم الذي نشأوا فيه » (٨٥) ، وأخذ وفد السيدات يذكر الارمن بدسائس المستعمرين ، تلك الدسائس التي لم تجلب عليهم في الماضي ، الا الخراب والدمار والشقاء والتي لا يمكنها أن تجر عليهم في هذا العصر الا ما هو اسوأ من شرور الماضي وآلامه (٨٦) . وعاد الوفد مطمئنا راضيا بعد أن سمع عظة البطريرك بأن الارمن أوفياء للبنان وهم كسائر ابناء لبنان أخوة في السراء والضراء (٨٧) .

وهكذا ، وبفضل الجهود التي بذلها الوطنيون الديمقراطيون من عرب وأرمن في صفوف الجماهير الارمنية ، فشلت مخططات المستعمرين الفرنسيين في بذر الشقاق بين ابناء الوطن الواحد وابعاد الارمن عن معركة التحرير . وقد أثمرت جهود الوطنيين بأبهى مظاهرها في مشاركة الارمن أخوانهم اللبنانيين في نضالهم التحرري الوطني من أجل السيادة والاستقلال .

وقد أحرجت وحدة الجماهير ومقاومتها العنيدة الموقف الفرنسي ، وباتت سلطات الانتداب تبحث عن حل يحفظ لها ماء الوجه والخروج من المأزق الذي وقعت فيه . وهكذا دعت اللجنة الوطنية الفرنسية في ١٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ الى عقد جلسة في الجزائر مخصصة لبحث الاوضاع اللبنانية . وقد وجدت اللجنة الحل المنشود بأن القت أسباب الازمة اللبنانية على عاتق المندوب العام الفرنسي وتصرفاته التي « انفرد » بها دون الرجوع الى اللجنة (٨٨) . وهكذا أمسى هللو المندوب العام كبش الفداء الذي حفظ « شرف وكرامة فرنسا » . فقررت اللجنة الوطنية الفرنسية ايفاد الجنرال كاترو الى لبنان للاطلاع عن كثب على مجرى الامور فيه . وبالفعل وصل كاترو لبنان في ١٦ تشرين الثاني فاجتمع الى أركان السياسة في لبنان ، واطلع على حقيقة الوضع الداخلي ومن ثم ايقن انه لا بد من حل القضية بأسلوب آخر غير اسلوب القوة والعنف ، فابرق بذلك الى اللجنة الوطنية الفرنسية في الجزائر مقترحا اطلاق سراح الحكومة الدستورية كحل وحيد للازمة وازالة التوتر نسبيا (٨٩) .

كانت بريطانيا تتابع تطورات الازمة اللبنانية ـ الفرنسية في حذر وترقب ، وفي ١٩ـ١١ـ١٩٤٣ قدم كايزي وزير الدولة البريطاني في بيروت ، مذكرة الى الجنرال كاترو ، جاء فيها ان الحكومة البريطانية ترى انه من الضروري اطلاق سراح رجال السياسة المعتقلين واعادتهم الى مناصبهم . واضافت المذكرة تقول « واذا لم يطلق سراح رئيس الجمهورية والوزراء الاخرين حتى الساعة العاشرة من تاريخ ٢٢ تشرين الثاني ١٩٤٣ فان القوات

---

٨٥ ـ منير تقي الدين ، ولادة الاستقلال ، ص ١٦٦ .
٨٦ ـ المصدر السابق ، ص ١٦٧ .
٨٧ ـ المصدر السابق .
٨٨ ـ « جفرفرتي تساين » ١٩٤٣/١١/٢٧ .
89) N. Ziadeh..., p. 78.

البريطانية ستتولى هذه المهمة بنفسها » (٩٠) .

ولكن ما هي الاسباب التي دفعت بريطانيا الى اتخاذ موقف حازم ضد فرنسا والظهور بمظهر المؤيد لنضال الشعب اللبناني في التحرر والسيادة ؟.

اولا ، لا شك ان النفوذ الفرنسي كان سيزداد رسوخا وتوطيدا اذا ما خرجت منتصرة من هذه الازمة ، مما يضر المصالح والاطماع البريطانية في المنطقة .

ومن جهة ثانية كانت بريطانيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية تهدهد مشاعر العرب الخاضعين لنفوذهم وتشجعهم على اقامة « الوحدة العربية » حسب مخططات الامبرياليين ، وكانت تخفي حقيقة نواياها الاستعمارية تحت ستار « العطف » على الشعوب العربية . وهكذا انتهزت بريطانيا الازمة اللبنانية ـ الفرنسية ووجهت انذارها المذكور الى فرنسا . وقد حققت بريطانيا بذلك غرضين في آن واحد ، اذ اجبرت فرنسا على التقهقر والتراجع ، اي نالت من مواقع منافستها في المنطقة واضعفتها ، كما انها اظهرت نفسها امام الشعوب العربية بان بريطانيا العظمى هي التي « انقذت » لبنان وحررته من نير الاستعمار .

لم يكن من فرنسا الا ان تتراجع امام الانذار البريطاني واصرار المقاومة الباسلة التي ابداها الشعب اللبناني بأسره . ونحن لا نريد هنا اضفاء سحر مفتعل على الانذار البريطاني وجعله موازيا في القوة والتأثير ، للمقاومة الشعبية . غير اننا نود التأكيد بكل وضوح ، ودون ان نقلل او ننكر الدور الايجابي للانذار البريطاني ، بان المقاومة الشعبية قامت بالدور الحاسم والفعال ، ولم يحقق لبنان استقلاله الا بفضل النضال العنيف والمستميت الذي خاضته الجماهير اللبنانية مع قواها الديمقراطية ، ولولا تلك المقاومة الباسلة والنضال الحازم وصمود الجماهير في وجه المستعمرين ، لما تمكنت بريطانيا من تحريك اي ساكن ، وبالفعل فالانذار البريطاني لم يوجه الا بتاريخ ١٩ـ١١ـ١٩٤٣ اي بعد تسعة ايام من صمود الشعب ومقاومته المظفرة .

وفي ٢١ تشرين الثاني ، قررت اللجنة الفرنسية اطلاق سراح رجالات الدولة اللبنانية واعادتهم الى مناصبهم في الحكم . وعينت ايف شاتينيو ، مندوبا عاما بالوكالة بدلا من جان هللو الذي تقرر استدعاؤه من لبنان . وقد اصدر شاتينيو قرارا بالغاء الاجراءات التي اتخذها سلفه بتاريخ ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، من حيث عودة الحياة البرلمانية ، واقالة حكومة اميل اده . اما تعديل الدستور فلم يأت شاتينيو على اي ذكر له (٩١) .

وقد سرت هذه الانباء تؤجج البهجة والعزة في نفوس اللبنانيين وانطلقت مواكبهم في جميع المدن اللبنانية وقراها واحتشدت الجماهير بعشرات الالوف

---

٩٠ المصدر السابق .
٩١ ـ « جفوفرتي تساين » ٢٧ـ١١ـ١٩٤٣ .

في ساحة البرلمان حيث انزل العلم الفرنسي ورفع العلم اللبناني الجديد خفاقا على مبنى البرلمان ودور الحكومة .

وفي الساعة الثالثة من فجر ٢٢ تشرين الثاني وصل رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ، ورئيس الوزراء رياض الصلح وصحبهما الى بيروت فاستقبلوا بهتافات الجمهور المدوية حماسا وابتهاجا .

ولبى اللبنانيون في اليوم التالي نداء الحكومة بانهاء الاضراب العام ، فعاد العمال والمستخدمون والتجار والحرفيون جميعا الى اعمالهم . وباشرت الحكومة صلاحياتها بكامل اعضائها ، وعادت الحياة الطبيعية الى مجاريها في البلاد .

وفي ٢٤ تشرين الثاني قام الجنرال كاترو بزيارة رئيس الجمهورية بشارة الخوري حيث اعلمه رسميا بانه يعترف بتعديل الدستور (٩٢) . وبهذا تكون فرنسا قد تراجعت عن كل الاجراءات التي اتخذتها بتاريخ ١١–١١–١٩٤٣، فكان النصر الذي حققه لبنان كبيرا لانه فرض السيادة الوطنية على ارادة المستعمرين . وقد أشار فرج الله الحلو في تقييمه لاحداث تشرين الثاني بقوله « ويمكن القول اليوم ان الحركة الوطنية اللبنانية القائمة على اساس الاتحاد والتآخي بين اللبنانيين جميعا والرامية الى تحرير لبنان الوطني ، قد سجلت خطوة ، بل وثورة ظافرة ستكون اساسا لانتصارات وطنية اكبر واروع في المعارك المقبلة » (٩٣) وكان من اهم مميزات انتفاضة تشرين انه « لاول مرة في تاريخ لبنان يجتمع المسيحي والمسلم في صعيد واحد ، صعيد النضال من اجل صون الحقوق الوطنية والكرامة الوطنية (٩٤) .

وكتب خالد بكداش يقول ان لبنان اثبت بالتجربة « ان الدين لله والوطن للجميع ... لقد كانت حركة لبنان حركة وطنية عربية خالية من أي صبغة دينية او عنصرية او جنسية . كان الوف المتظاهرين من مسلمين ومسيحيين ودروز وارمن يسيرون جنبا الى جنب دون ان يعرف احدهم دين اخيه ودون أي هتاف أو شعار يختص به عادة دين دون آخر ، أو تنفرد به طائفة دون اخرى ، كان الهتاف فقط للوطن والاستقلال والعلم والدستور » (٩٥) .

وهكذا أجبر الشعب اللبناني بوحدة صفه واتفاق كلمته وصموده ، اجبر المستعمرين الفرنسيين على التراجع ، وقد وقف الارمن اللبنانيون وقفة

* عدل النواب الذين تمكنوا من دخول البرلمان في ١١–١١–١٩٤٣ المادة الخامسة من الدستور ، واتفقوا على جعل العلم اللبناني ارزة خضراء على بياض يتوسط الاحمر افقيا . فتحرر العلم اللبناني بذلك من الالوان الفرنسية (المؤلف) .

٩٢ – « جفوفرتي تساين » ٢٧–١١–١٩٤٣ .

٩٣ – « صوت الشعب » ٢٧–١١–١٩٤٣ .

٩٤ – المصدر السابق .

٩٥ – المصدر السابق ٣١–١١–١٩٤٢ .

وطنية ، متضامنين في النضال مع اخوانهم العرب . وكان هذا الموقف كما يقول ارتين مادويان ، هو السبيل الوحيد الذي يحفظ مصالح الارمن بالذات ، ويضيف قائلا : « ان احداث تشرين كانت تجربة مصيرية بالنسبة للارمن ، فالايدي المجرمة حاولت العبث بالصداقة العربية الارمنية واثارت الفتنة وبث روح العداء بين ابناء وطن واحد ... الا اننا نعلن بكل غبطة ، ان الارمن اللبنانيين اجتازوا بوعيهم التجربة المرة بامان » (٩٦) .

وبهذا الصدد كتبت جريدة المؤتمر الوطني في عددها الصادر بتاريخ ٢٣/١١/١٩٤٣ تقول ان الارمن أخوة العرب ورفاقهم في النضال ، وأضافت : ان الارمن لا ينسون انهم حين نزحوا من كيليكيا والاسكندرون وجبل موسى ، كان الشعب اللبناني أول من استقبلهم في هذه الربوع ، وان سوريا والبلاد العربية الاخرى رحبت بهم كذلك . وأضافت الجريدة تقول : ان الارمن لا ينسون أيضا انهم كانوا رفاق سلاح قدامى لاحرار بلادنا في نضالهم المشترك ضد النير التركي . وان المصير المشترك جمع بين الشعبين في نضالهما التحرري ضد البربرية العثمانية . وخلصت جريدة المؤتمر الوطني الى القول بأن العرب والارمن يعيشون الان معا وان قضية لبنان الوطنية هي قضية الارمن أيضا(٩٧) .

وفي حفلة الاستقبال التي أقامها رئيس المؤتمر أحمد الداعوق ، في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٤٣ ، أشاد بعض الاعضاء بدور الارمن النضالي وأعربوا عن تقديرهم الكبير لهم واسهامهم في النضال الوطني . فرد ممثلو الارمن مؤكدين حرصهم الشديد على الصداقة بين الشعبين ، وأعلنوا انهم مستعدون لخوض نضال مستميت من أجل حرية لبنان واستقلاله . وقد كتبت جريدة « بيروت » تقول : « اننا معجبون حقا بمشاعر أخواننا الارمن » وأضافت انه قد يظن البعض بأن الارمن يشكلون قوة احتياطية لهم يرمون بهم في الساحة متى شاؤوا ، ولكن الارمن في الواقع لبنانيون يتمتعون بكل الحقوق والواجبات وانهم على استعداد لبذل كل شيء في سبيل لبنان (٩٨) » .

كما تطرق رياض الصلح في المؤتمر الصحفي الذي عقده بعد اطلاق سراحه وعودته الى منصبه كرئيس للحكومة ، تطرق الى الاشاعات المغرضة التي سرت بعد اعتقاله فقال : « ولقد أثار المغرضون ضجة مفادها انني أسعى لتجريد الارمن من جنسيتهم اللبنانية والقيام بمحاولات ضدهم . ان هذا الكلام الهراء مردود من أساسه ، فها ان الوفاق والانسجام يسودان الارمن والعرب ، وانني لا اشك مطلقا بلبنانية الارمن وحسن نضالهم لأجل استقلال لبنان وحريته ، وهم الذين تذوقوا في الماضي ضروبا مختلفة من الاستغلال والاستعباد ، وان صدري وأبواب السراي مفتوحة لهم ، واني أسعى لأجد لهم قسطا وافرا في عمل الحكومة » (٩٩) .

٩٦ – « جفوفرتي تساين » ٢٧–١١–١٩٤٣ .

٩٧ – « جفوفرتي تساين » ٢٨–١١–١٩٤٣ (التعريب عن الترجمة الارمنية) .

٩٨ – المصدر السابق (التعريب عن الترجمة الارمنية) .

٩٩ – « صوت الشعب » ١–١٢–١٩٤٣ .

كما زار رئيس الجمهورية بشاره الخوري في كانون الاول ١٩٤٣ دار المطرانية الارمنية ، حيث تبودلت الاحاديث الودية وأكد صاحب السيادة المطران سورمايان ولاء الارمن جميعا للحكومة الدستورية الجديدة . « فرد فخامة الرئيس شاكرا اياهم على اخلاصهم للحكومة الوطنية وتفانيهم في سبيل تعزيز الاستقلال والسيادة اللبنانية » (١٠٠) .

وغني عن القول ان الارمن لم يستحقوا هذا التقدير الا لموقفهم المشرف ودورهم الايجابي في الدفاع عن استقلال لبنان وسيادته .

★★★

بدات المفاوضات بين الحكومة السورية واللبنانية من جهة وبين الجانب الفرنسي من جهة ثانية في شهر كانون الاول ١٩٤٣ حول نقل صلاحيات الاشراف على المصالح المشتركة الى الحكومتين .

من الطريف ان يدعي شارل ديغول ان النضال الذي خاضته الجماهير اللبنانية والسورية ضد الانتداب الفرنسي كان بسبب التحريض الانكليزي ، ويضيف قائلا « ونحن نعتقد انه كان بامكان حكومتي دمشق وبيروت تأجيل مطالبهما الى ما بعد الحرب حيث يمكن حل اخر الشكليات التي ربما تحد من سيادة هذين البلدين ... ولا ريب انه كان يمكنهما ذلك لولا التحريض من لندن » (١٠١) .

يحاول ديغول بادعائه هذا ان ينال من حركة التحرر الوطني في سوريا ولبنان زاعما بان هذه الحركة لم تكن ذاتية الانطلاق بل كانت نتيجة للتحريض الخارجي . وجدير بالذكر ان مزاعم ديغول ومغالطاته حول طبيعة الحركات العربية ودور الامبريالية الانكليزية ترافق مذكراته كلها كخيط أحمر مميز . انه بكل عناد لا يريد ان «يفهم» الاسباب الموضوعية لحركة التحرر في سوريا ولبنان، وتعطش الشعب فيهما الى الحرية .

في ٢٢ كانون الاول ١٩٤٣ عقدت سوريا ولبنان مع السلطات الفرنسية اتفاقا جاء فيه : « تم الاتفاق في تاريخ هذا اليوم بين فخامة قائد الجيش كاترو مفوض الدولة المكلف بمهمته ، وبين ممثلي الحكومتين السورية واللبنانية على تسليم هاتين الحكومتين الصلاحيات التي تمارسها السلطات الفرنسية باسمها. وستنتقل بحسب هذا الاتفاق المصالح المشتركة وموظفوها الى الدولتين السورية واللبنانية مع حق التشريع والادارة وذلك اعتبارا من اول كانون الثاني القادم » (١٠٢) . وابتداء من اول كانون الثاني ١٩٤٤ تسلمت الحكومتان

---

١٠٠ – صوت الشعب ٨–١٢–١٩٤٣ .

١٠١ – شارل ديغول ، المذكرات العسكرية ، ج٢ مترجم عن الفرنسيه ، موسكو ١٩٥٧ ص ٢٣١ (روسي) .

١٠٢ – منير تقي الدين ، الجلاء ، ص ٣٥ .

السورية واللبنانية المصالح التالية : الجمارك ، دائرة الشؤون الاقتصادية ، الاتفاق المالي ، مصلحة البارود والمفرقعات ، مصلحة المعادن والمطاط ، مراقبة الشركات ذوات الامتياز ، الرقابة الصحية والبيطرية، المراقبة العامة للبرق والبريد ، ادارة حماية الملكية التجارية والصناعية الخ. وفي الخامس من حزيران اصدرت الحكومتان السورية واللبنانية بيانا مشتركا في دمشق يعلن عن تسلمهما كافة دوائر المصالح المشتركة (١٠٣) ، ومعنى هذا ان فرنسا قد سلمت جميع السلطات التي نالتها بموجب صك الانتداب الى سوريا ولبنان .

وانتهت بذلك المرحلة الاولى من النضال التحرري الوطني في لبنان . وكان من ابرز مكاسبها تحقيق الاستقلال .

★★★

النضال لاستلام الفرق الخاصة

كان سابقا لاوانه الكلام عن الاستقلال السياسي التام ، نظرا الى ان فرنسا لم تكن قد سلمت الحكومة الوطنية قيادة الجيش ، أي « الفرق الخاصة » او « الوحدات العسكرية المحلية » . اضف الى ذلك ان القوات الفرنسية والبريطانية كانت ما تزال ترابض في اراضي سوريا ولبنان .

فلا يمكن الكلام عن انتهاء مسيرة النضال الاستقلالي ما لم تحل هاتان القضيتان الاساسيتان . وقد كان رجال الدولة في سوريا ولبنان مدركين خطورة هذا الامر ،اذ اعلن رياض الصلح في مجلس النواب بان معركة الاستقلال لم تنته بعد ، وان الاستقلال التام لن يتحقق الا بعد تسلم الجيش والحقوق الاخرى (١٠٤) .

وشهدت الفترة الواقعة ما بين سنة ١٩٤٥ – ١٩٤٦ اشتداد النضال من اجل استلام « الفرق الخاصة » واجلاء الجيوش الاجنبية . وباتت هاتان القضيتان بالاضافة الى تعزيز الاستقلال والسيادة محور النضال التحرري الوطني في لبنان .

و« الفرق الخاصة » هي الوحدات العسكرية المحلية وقد بلغ تعدادها نحو ٢٥ الف جندي (١٠٥) . وكانت هذه الفرق تحت امرة القوات الفرنسية ولم تكن للحكومة اللبنانية او السورية اية سلطة عليها ، مع انها كانت مؤلفة من رعاياهما العرب والاكراد والشركس والارمن (١٠٦) .

---

١٠٣ – « ١٧ اب ١٩٤٣ – ١٩٤٧ . اربع سنوات من العهد الوطني » دمشق ١٩٤٧، ص.٤

١٠٤ – « جفوفرتي تساين » ٣٠–٣–١٩٤٤ .

105) Mussa Dib, The Arab block in the United Nations, p. 65.
106) M. Seton-Williams, Britain and the Arab States, London, 1948, p. 119.

كانت الحكومة والجماهير الشعبية تطالب باسترداد الفرق الخاصة في سوريا ولبنان ، لذا اعلن الاضراب العام الشامل في لبنان في ٢٩ كانون الثاني ١٩٤٥ ، وانطلقت جماهير الشغيلة بتظاهرات حاشدة في بيروت والمدن الاخرى. وكان المتظاهرون ينشدون الاناشيد الوطنية ويحملون اعلاما لبنانية واعلاما بيضاء كتب على بعضها : « الجيش سياج الامة ، الجيش حامي الاستقلال ورمزه » (١٠٧) فقد اطل رئيس الوزراء على المتظاهرين في بيروت واعلن بان الحكومة اخذت على عاتقها الاهتمام بهذه القضية الوطنية وبانها طالبت وستطالب بالجيش الى ان يتم لها استلامه (١٠٨) .

اجتمع مجلس النواب في ٣ شباط ١٩٤٥ في جلسة خاصة للبحث في قضية تسلم الجيش ، فاعلن وزير الخارجية هنري فرعون بان الحكومة اللبنانية وجهت رسالة الى ممثل فرنسا تختص بالجيش وممارسة (١٠٩) الحكومة اللبنانية السلطة على القوات المؤلفة من رعاياها والموجودة ضمن اراضيها . ايد النواب خطوة الحكومة ، واعلن النائب اميل لحود بان المطالبة بتسلم الجيش لا يعني حقدا على احد بل يعني تحقيق الاستقلال التام (١١٠) ، ثم وقف رئيس الوزراء عبد الحميد كرامي (الذي خلف رياض الصلح في كانون الثاني ١٩٤٥) وقال بان « دولة لا جيش لها دولة لا تعيش » ... ان الجمهورية اللبنانية دولة مستقلة ذات سيادة ... مصممة ان تحافظ على ذلك الاستقلال .. فترى جيشها الوطني ... يسير في ظلال العلم الوطني المفدى (١١١) .

ومن جهة ثانية عمدت الحكومة اللبنانية الى خطوات عملية في هذا الميدان فخصصت في ميزانيتها ٥ ملايين ليرة لبنانية (١١٢) لتأسيس جيش وطني .

بدات المفاوضات حول تسلم الفرق الخاصة بين سوريا ولبنان من جهة وفرنسا من جهة ثانية ، فادعت هذه الاخيرة انها توافق مبدئيا على تسليم « الوحدات العسكرية الخاصة » الى الحكومتين ، ولكنها اشترطت مقابل ذلك عقد معاهدة خاصة بضمان مصالحها الثقافية والاقتصادية والاستراتيجية في البلدين ، كما اصرت على الاحتفاظ بقواعد عسكرية بحرية وجوية ، وقيادة عسكرية فرنسية في اراضيهما (١١٣) . فلم يكن بوسع الحكومتين السورية واللبنانية القبول بهذه الشروط الاستعمارية ، بل اصرتا على ضرورة وضع « الوحدات العسكرية الخاصة » تحت اشرافهما دون قيد او شرط . لقد اعلن رئيس وزراء لبنان عبد الحميد كرامي بان بلاده تريد اقامة علاقاتها مع فرنسا على اسس المساواة المتبادلة وقال « عهدنا بالصداقات الحقيقية المبنية على

١٠٧ — « النهار » بيروت ٣٠—١—١٩٤٥ .

١٠٨ — المصدر السابق . وانظر ايضا الارشيف المركزي .. الورقة ٢٢ ، مستودع ٤٢٧١ .

١٠٩ — « النهار » ٦—٢—١٩٤٥ .

١١٠ — « جفوفرتي تساين » ٤—٢—١٩٤٥ .

١١١ — « النهار » ٦—٢—١٩٤٥ .

١١٢ — الارشيف المركزي ... الورقة ٢٩ .

113) M. Seton-Williams, Britain and the Arab States, p. 108.

الفهم المتبادل لا تخيب رجاء شعب صديق » (١١٤) .

وكتبت جريدة « بيروت » بهذا الخصوص مخاطبة الفرنسيين داعية اياهم الى تسليم الجيش دون معاهدة ، لان البلد المستقل ذا السيادة لا يمكنه ان يعطي مركزا ممتازا لاية دولة اجنبية (١١٥) .

لم تعرض فرنسا عن المطالب المحقة لسوريا ولبنان فحسب وانما اقدمت على ادخال جنود اضافيين الى البلدين فنزل الجنود السنغاليون في ١٧ ايار ١٩٤٥ الى مرفأ بيروت دون علم الحكومة اللبنانية . وكان هذا الاجراء بمثابة تظاهرة عسكرية لممارسة الضغط على حكومتي سوريا ولبنان لارغامهما على تقديم تنازلات والقبول بشروط فرنسا الاستعمارية ، فبادرت الحكومتان الى ارسال مذكرة احتجاج الى المندوب السامي الفرنسي (١١٦) . ويظهر ان هذه المذكرة لم تعن شيئا بالنسبة الى فرنسا ، اذ ارسل المندوب العام الفرنسي الجديد ، الجنرال بينه ، بمذكرة الى الحكومتين في ١٨ ايار ١٩٤٥ ، اي بعد يوم واحد فقط من انزال القوات الفرنسية الجديدة في بيروت ، وقد جاء في مذكرة الجنرال بينه ما يلي : « ترغب الحكومة الفرنسية ان تؤمن ، فيما يتصل بها ، صيانة المصالح الجوهرية التي تحتفظ بها فرنسا في سوريا ولبنان . ان هذه المصالح هي على ثلاثة انواع : ثقافية واقتصادية واستراتيجية » (١١٧) .

وشرحت المذكرة المصالح الاستراتيجية بانها تتضمن قواعد عسكرية معينة ثم تضيف قائلة « عندما يتم التفاهم على هذه النقاط توافق فرنسا على نقل القطعات الخاصة الى الدولتين مع الاحتفاظ بابقاء هذه الجيوش تحت القيادة الفرنسية ما دامت الظروف لا تسمح بممارسة القيادة الوطنية ممارسة تامة » (١١٨) .

لقد رفضت الحكومتان مطالب فرنسا وقررتا قطع المفاوضات (١١٩) معها ، واصدرتا بلاغا رسميا جاء فيه : « وقد رأى ممثلو الحكومتين السورية واللبنانية في ان انزال الجنود على الشكل الذي تم ، انتقاص لسيادة البلدين وان المذكرة تتضمن مقترحات تنم عن روح لا تتفق واستقلال سوريا ولبنان . لذلك اتفق الجانبان السوري واللبناني على عدم الدخول في المفاوضة مع الجانب الفرنسي والقاء جميع التبعات التي يمكن ان تنجم عن هذا الموقف على عاتق الحكومة الفرنسية » (١٢٠) . كما ادان مجلس النواب اللبناني تصرفات فرنسا بشدة ، في جلسته العاصفة التي عقدت في ١٩ ايار ١٩٤٥ ، وحمل عدد من النواب على فرنسا وطالبوا الحكومة باتخاذ خطوات حاسمة (١٢١) .

١١٤ — « النهار » ٦—٢—١٩٤٥ .

١١٥ — « بيروت » ٣—٣—١٩٤٥ .

١١٦ — « ١٧ اب ١٩٤٣ — ١٩٤٧ ، اربع سنوات من العهد الوطني » ص ٤٢ .

١١٧ — N. Ziadeh... p. 81. ، ومنير تقي الدين ، الجلاء ، ص ١١٢—١١٣ .

١١٨ — المصدر السابق .

١١٩ — « ١٧ اب ١٩٤٣ — ١٩٤٧ » ... ص ٤٤ .

١٢٠ — المصدر السابق .

121) «Le Jour», Beyrouth, 19/5/45.

ادى استقدام الفرنسيين لقوات جديدة الى غضبة عارمة في صفوف الجماهير التي هبت في ١٨ أيار تعرب عن احتجاجها الشديد ، فتبلور الوضع فجأة عن اضراب عام شمل بيروت وطرابلس والمناطق الاخرى . حيث وقعت اشتباكات بين المتظاهرين والقوات الفرنسية . وفي ٢٠ ايار سقط عدد من المتظاهرين شهداء (١٢٢) برصاص القوات الفرنسية .

وامام هذا الوضع المتفجر لجأ الفرنسيون وعملاؤهم المحليون الى استخدام سلاح قديم . فحاولوا اشعال فتنة طائفية في البلاد ظنا منهم بانهم يتوصلون الى اضعاف المقاومة الشعبية وتفتيت صفوف الجماهير ، وكانوا يأملون من جديد ، استخدام الارمن في لبنان لتنفيذ مآربهم . غير ان القوى الديمقراطية اللبنانية تصدت لهذه المؤامرات بشدة وقامت بحملات واسعة للتوعية في اوساط الجماهير ، كما عقد قادة الشيوعيين الارمن اجتماعا اتخذوا فيه مقررات حول ما يتوجب على الارمن من مواقف حيال المؤامرات الدنيئة التي تحاك . فجرى لقاء بين القادة الشيوعيين الارمن من جهة وبين فرج الله الحلو رئيس الحزب الشيوعي اللبناني ومصطفى العريس قائد الحركة النقابية اللبنانية ، من جهة ثانية ، تقرر في نهايته توجيه نداء باسم الحزب الشيوعي اللبناني ، الى الارمن . وقد نشر النداء في ٢٠ ايار تحت عنوان : « الحزب الشيوعي اللبناني ، نداء الى الارمن اللبنانيين ، حافظوا على وحدتكم واحذروا المخربين » واضاف النداء : « ايها المواطنون منذ يومين ولبنان بمدنه وقراه ، بابنائه مسيحيين ومسلمين ، من اجل الوقوف في وجه الاخطار التي تهدد سيادته واستقلاله » (١٢٣) . واضاف ان العناصر الرجعية وعملاءها تحاول في هذه الفترة الحاسمة بث العداء بين المسلم والمسيحي بين العربي والارمني مدعيا لكل واحد ان الحركة الوطنية موجهة ضده . وقد حذر الحزب الشيوعي اللبناني من هذه العناصر التي تستهدف شق وحدة النضال التحرري ، وخلق اجواء الريبة وعدم الثقة وتحريف النضال التحرري اللبناني عن اهدافه ، لذا خاطب الحزب اللبنانيين الارمن قائلا :« ايها المواطنون الارمن ، ان الشعب العربي في لبنان لا يكن لكم اي عداء ، بل بالعكس انه مشبع باسمى مشاعر الصداقة وانه يؤمن بان الشعب الارمني المحب للحرية يشاطره الرأي ، ونحن على ثقة بان الشعب الارمني في لبنان ، ، كما عهدناه في الماضي ، سوف يعمل على دحر مؤامرات جميع المخربين . وانه ادراكا منه لمصالحه القومية ، وادراكا منه بان النضال الوطني اللبناني في سبيل الخبز والحرية هو نضاله ايضا ، سوف يعمل باستمرار على تعزيز سياسته الحكيمة بالتضامن مع الشعب اللبناني » (١٢٤). وقد ادت هذهالجهود التي بذلتها القوى التقدمية الى اخفاق مخططاتالمستعمرين الفرنسيين ، ولم تقع اية حادثة مما كان يخطط لها المغرضون . اذ تلاحمت وحدة

---

١٢٢ — الارشيف المركزي ... الورقة ١٢٩ .

١٢٣ — « جفوفرتي تساين » ٢٠—٥—١٩٤٥ .

١٢٤ — المصدر السابق .

النضال الشعبي . فكان المسلمون والمسيحيون يناضلون في صفوف متراصة من اجل الحفاظ على استقلال لبنان وسيادته . وفي ٢٢ ايار ١٩٤٥ صرح رئيس الوزارة امام البرلمان : « يقول الفرنسيون انهم جاؤوا الى الشرق لحماية المسيحيين ، وها هم المسيحيون في الرعيل الاول من المجاهدين » (١٢٥) .

استمرت التظاهرات الشعبية في سوريا ولبنان ضد الفرنسيين الذين لجأوا يائسين الى مجابهة القضية الشعبية بقواتهم النظامية . وفي التاسع والعشرين من ايار ضربوا دمشق والمدن الاخرى بالقنابل والطائرات (١٢٦) . وكان لهذا العمل الاجرامي رد فعل عنيف في العالم اجمع . وقد احتجتالمنظمات التقدمية بشدة على سفك دماء الابرياء في سوريا من قبلالمستعمرين الفرنسيين.

وفي ٣١ ايار ١٩٤٥ دعا المؤتمر الوطني الاحزاب السياسية اللبنانية الى اضرابعام لمدة خمسة ايام احتجاجا علىالبربرية الفرنسية في سوريا واستنكارا لضغوط القوات الفرنسية في سوريا ولبنان وتأييدا لموقف الحكومة اللبنانية(١٢٧) وقد وقف الشعب اللبناني متضامنا مع الشعب السوري الشقيق ، وطالب الفرنسيين بوقف سفك الدماء والجلاء عن سوريا ولبنان .

وقد تدخلت بريطانيا في النزاع بعد ان قصفت القوات الفرنسية مدينة دمشق بالمدفعية والطيران . فوجهت انذارا الى القوات الفرنسية تهددها بالتدخل العسكري ضدها اذا لم يتم وقف اطلاق النار وانسحاب القوات الفرنسية الى ثكناتها حتى تاريخ ٣١ ايار .

وبررت الحكومة البريطانية تصرفها هذا بحجة ان الاحداث الجارية في سوريا يمكنها التأثير علىالشرق الاوسط كله واعاقة جهود الحلفاء الحربية(١٢٨) اما السبب المباشر فيكمن في تضارب المصالح الانكليزية — الفرنسية كما اشرنا الى ذلك فيما سبق .

اما الموقف السوفياتي فقد تجلى في تأييده ودفاعه عن استقلال سوريا ولبنان وادانته للعدوان الفرنسي ، وارسلت الحكومة السوفياتية بمذكرةاحتجاج الى الحكومة الفرنسية بتاريخ اول حزيران ١٩٤٥ تقول فيها ان تصرفات الفرنسيين في سوريا ولبنان تناقض ميثاق الامم المتحدة . كما دعت الحكومة السوفياتية الى « ضرورة اتخاذ تدابير حازمة لوقف العمليات الحربية في سوريا ولبنان ، وحل النزاع الناشب بالطرق السلمية » (١٢٩) .

كما اعربت الدول العربية جميعا عن تضامنها مع سوريا ولبنان ، واصدر مجلس الجامعة العربية بيانا حمل فيه فرنسا مسؤولية الوضع المتأزم فيالبلدين العربيين وطلب منها تسليم « الفرق الخاصة » الى الحكومتين السورية

---

١٢٥ — « النهار » ٢٤—٥—١٩٤٥ .

١٢٦ — « ١٧ اب ١٩٤٣ — ١٩٤٧ » ... ص ٥٢ .

١٢٧ — الارشيف المركزي .. الورقة ٢٢٤ .

128) M. Seton Williams..., p. 112.

١٢٩ — الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية ، ١٩١٧ — ١٩٦٠ . وثائق ومواد ، موسكو ١٩٦١ ، ص ٨٧ (روسي) .

واللبنانية ، واضاف بيان المجلس ان ابقاء القوات الفرنسية في سوريا ولبنان يتنافى مع حقوق السيادة والاستقلال المعترف لهما بها . وايد المجلس طلب سوريا ولبنان الجلاء العاجل لجميع القوات الاجنبية من اراضيهما (١٣٠) .

وهكذا اضطرت فرنسا امام صمود القوى الديمقراطية في سوريا ولبنان ومقاومتها المستميتة ، وتحت ضغط القوى التقدمية العالمية الى التسليم بالامر الواقع . واعلنت رسميا في بلاغ صدر في ٨ تموز عن عزمها على تسليم الوحدات العسكرية الخاصة الى الحكومتين السورية واللبنانية . وبعد فترة وجيزة سلمت هذه الوحدات بالفعل (١٣١) .

وهكذا حقق الشعب العربي في سوريا ولبنان نصرا اخر في نضالهالتحرري فانتزع « الفرق الخاصة » تمهيدا لتأسيس الجيش الوطني الذي سيناط به تعزيز دعائم الاستقلال .

★★★

معركة الجلاء

كان لا يزال امام النضال التحرري الوطني هدف اخر مباشر الا وهو اجلاء الجيوش الاجنبية عن ارض الوطن . فالاستقلال لا يكون تاما وفعليا مع ابقاء القوات الفرنسية والانكليزية جاثمة على صدر الوطن . لذا واصلت القوى الديمقراطية نضالها وتضافرت جهودها مع جهود الحكومتين في سوريا ولبنان لاجلاء القوات الاجنبية . وجاء تصريح وزير الخارجية اللبناني هنري فرعون بان الحكومة تطالب بجلاء القوات الفرنسية وتسليمها اخر مراكز القيادة التي ما زالت بيد السلطات الفرنسية (١٣٢) ، وكان يشير بذلك الى انه لا يمكن الدخول في مفاوضات لعقد معاهدة مع فرنسا الا بعد تحقيق المطالب اللبنانية .

وقد صدر في ٢٢ حزيران ١٩٤٥ بلاغ سوري لبناني مشترك حول الاتفاق بين الحكومتين على اتباع سياسة مشتركة للعمل على اجلاء جميع القوات الاجنبية ، وعلى عدم منح اية دولة من الدول امتيازا او مركزا خاصا (١٣٣) .

وفي شهر اب ١٩٤٥ صدر بيان عن اجتماع مشترك لممثلي الحزبين الشيوعيين في سوريا ولبنان جاء فيه : « ان جلاء جميع الجيوش الاجنبية الفرنسية والبريطانية عن لبنان وسوريا هو في رأس المطالب الوطنية التي سيناضل الشعبان اللبناني والسوري في سبيل تحقيقها دون هوادة » (١٣٤) .

---

١٣١ — نجيب الارمنازي ، محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء ، ص ١٧٠ .

١٣٢ — ارشيف الدولة المركزي ، رصيد ٤٤٥٩ ، ج١ مستودع ٤٢٧٢ ورقة ٩٤ .

١٣٣ — المصدر السابق ورقة ٢١٥ .

١٣٤ — « صوت الشعب » ١٥ اب ١٩٤٥ .

وهذا البيان جدير بالاهتمام ليس لانه رسم سياسة الحزبين الشيوعيين بالنسبة لقضية الجلاء وحسب بل لانه اتسم ببعد النظر والتحليل العميق . اذ تنبأ بمحاولة الدولتين (فرنسا وبريطانيا) للتوصل الى اتفاق فيما بينهما على حساب المصالح الحيوية لسوريا ولبنان . لقد جاء في البيان المذكور وبالحرب الواحد :

« وعلى الحكومتين اللبنانية والسورية ان ترفضا كل حل لقضية البلدين يقوم على اساس المساومة الاستعمارية الرامية الى تقاسم السيطرة والنفوذ ومناطق الاحتلال بين الرجعية الفرنسية والانكليزية » (١٣٥) . وبالفعل ، وبعد اربعة اشهر من تاريخ صدور هذا البيان ، اي في ١٣ ك١ ١٩٤٥ عقدت « اتفاقية انكلو — فرنسيةحول السياسة المتبعة في المشرق » والغريب في الامر ان اصحاب هذه الاتفاقية كانوا يحاولون امرارها على اساس انها اتفاقية للجلاء على مراحل . ولكنها في الواقع نصت على ان « برنامج الجلاء يجب ان يوضع بشكل يؤمن الاحتفاظ بقوات كافية في الشرق لضمان الامن ، الى ان يحين الوقت الذي تتخذ فيه منظمة الامم المتحدة قرارها بشأن تنظيم السلامة الجماعية في هذه المنطقة » (١٣٦) . واضافت الاتفاقية تقول : « وتبقى القوات الفرنسية « المجمعة » في لبنان الى ان تتم هذه الاجراءات » . كما اتفقت الدولتان على عدم الاضرار بمصالح الاخرى (١٣٧) . وهدف الدولتين واضح فيالاتفاقية وهو تأجيل جلاء جيوشهما من سوريا ولبنان ما امكن ، لان الامم المتحدة التي زجتها الاتفاقية في « ترتيبات » الشرق الاوسط لم تكن في ذلك الوقت « ضالعة » في قضية الامن الجماعي او ما شابه ذلك ، بالمنطقة . ونلاحظ ان الاتفاقية ليست سوى تعهد باقتسام مناطق النفوذ ، ولا ريب ان الدافع الاساسي لهذا التقارب بين المتنافستين هو التصميم الذي تبديه الجماهير في نضالها لاجلاء كل الجيوش الاجنبية عن سوريا ولبنان ، الامر الذي يمس القوات الفرنسية والبريطانية معا . اضف الى ذلك ان حركة التحرر الوطني تعززت واشتد ساعدها في سوريا ولبنان وكذلك في الاقطار العربية الاخرى وهي استهدفت اساسا التخلص من النير الاجنبي ، ففي هذا الجو العام قررت الدولتان الاستعماريتان التعاون فيما بينهما للتصدي للحركات المعادية للامبريالية التي باتت تتهدد السيطرة الفرنسية والبريطانية ونفوذهما في المنطقة . وكان هذا التقارب لصالح بريطانيا لان نفوذها في المشرق كان قد قوي وبات اكثر تأثيرا بعدما اصيب النفوذ الفرنسي بضربات شديدة في سوريا ولبنان .

وقد عقدت الاتفاقية في معزل عن حكومتي سوريا ولبنان ، رغم تقريرها امورا تعتبر من صلب حقوقهما ، وتمس مصالحهما المباشرة . اعلنتالحكومتان السورية واللبنانية عن رفضهما لمضمون هذه الاتفاقية ، وآزرتهما في ذلك كل القوى الديمقراطية في البلاد ، وكذلك الصحافة الوطنية . فقالت جريدة «الهدف»

---

١٣٥ — المصدر السابق .

136) «Diplomacy in the Near and Middle East. A documentary record: 1914-1956», Vol. II, p. 258.

بان الشعب في سوريا ولبنان سيقضي على تلك الاتفاقية التي تتناقض واستقلال البلدين وسيادتهما ، واضافت ان الامن والنظام يسودان البلاد فليست هناك حاجة لقوات اجنبية لحفظ الامن ، وتابعت تقول « ان الجيش الوطني وجد لهذه الغاية وهو يستطيع ان يقوم بواجبه على الوجه الاكمل» (١٣٨) . كما نوقشت اتفاقية ١٣ كانون الاول في مجلس النواب اللبناني الذي اعتبرها مخالفة لميثاق الامم المتحدة ، واعلن النائب خليل ابو جوده بان « مصالح فرنسا وبريطانيا هي التي املت الاتفاق » (١٣٩) . واعلن النائب ابو شهلا ان الحفاظ على سلامة سوريا ولبنان ليس من شأن فرنسا او بريطانيا وانما من شأن منظمة الامـــم المتحدة (١٤٠) .

واصدر الحزبان الشيوعيان في سوريا ولبنان بيانا مشتركا بادانة اتفاقية ١٣ كانون الاول ١٩٤٥ واشار البيان الى ان الاتفاق الفرنسي البريطاني لم يأخذ بعين الاعتبار يقظة الشعوب التواقة الى الحرية والاستقلال والديمقراطية بعد انهيار النظم الفاشستية في العالم ، « فان هذا الاتفاق ـــ يضيف البيان ـــ الذي اثار القلق والتحفظ في جميع الاوساط السياسية الشعبية انما هو محاولة لمتابعة السياسة الاستعمارية التقليدية التي ترمي الى الاستمرار في السيطرة على مصير سوريا ولبنان وبقية الاقطار العربية وعرقلة سيرهـــا في طريـــــق الاستقلال والديمقراطية والتقدم الاجتماعي » (١٤١) .

ودعا المؤتمر الوطني الى اعلان الاضراب العام الشامل في ٢ كانون الثاني ١٩٤٦ استنكارا للاتفاقية الاستعمارية ، فاغلقت المخازن والمؤسسات وتوقفت المواصلات في بيروت وطرابلس وزحلة وصيدا وفي مناطق اخرى من البلاد . وتشكل وفد من ممثلي الاحزاب والنقابات قابل رئيس الجمهورية وسلمه مذكرة تصف اتفاقية ١٣ كانون الاول الاستعمارية ، بانها ضربة كبيرة موجهة ضـــد استقلال لبنان ـــ وطلب الوفد من رئيس الجمهورية والحكومة رفض تلك الاتفاقية المذلة ، وتصعيد النضال لاجلاء جميع القوات الاجنبية فورا (١٤٢) . وكانت مئات البرقيات ترد يوميا الى رئاسة الجمهورية ومقر الحكومة والبرلمان من كل المناطق اللبنانية ، مطالبة برفض الاتفاق وبالجلاء الفوري .

رات الحكومتان اللبنانية والسورية ان فرنسا وبريطانيا لا تبديان اية رغبة في تلبية المطالب المحقة بالجلاء . فقررتا عرض القضية على منظمة الامم المتحدة. وفي ٤ شباط ١٩٤٦ قدم الوفدان السوري واللبناني شكوى مشتركة الى مجلس الامن هذا نصها :

« انه بالرغم من انتهاء الحرب فان جيوشا فرنسية وبريطانية لا تزال باقية

---

١٣٨ ـــ « الهدف » بيروت ، ٢٦ـــ١٢ـــ١٩٤٥ .

١٣٩ ـــ « النهار » بيروت ٢٥ـــ١١ـــ١٩٤٥ .

١٤٠ ـــ المصدر السابق .

١٤١ ـــ « صوت الشعب » ٢٠ـــ١٢ـــ١٩٤٥ .

١٤٢ ـــ « جفوفرتي تساين » ٣ـــ١ـــ١٩٤٦ .

في سوريا ولبنان . وقد برهن الماضي ان هذه الجيوش كانت تهديدا مستمرا للسلامة والامن في هذه المنطقة . وان وجود الجيوش يتناقض وسيادة سوريـــا ولبنان ... ان الوفدين اللبناني والسوري بناء على امر حكومتيهما وبناء على المادة الرابعة والثلاثين من ميثاق هيئة الامم المتحدة ... يطلبان مـــــن مجلس الامن ان يتخذ قرارا بجلاء جميع الجيوش الاجنبية عن الاراضي اللبنانية والسورية جلاء تاما في وقت واحد » (١٤٣) . وهكذا اضحت قضية جلاء الجيوش الاجنبية مطروحة على النطاق الدولي .

بدأ مجلس الامن مناقشاته حول هذه القضية في ١٤ شباط ١٩٤٦ ، وكان اول المتكلمين حميد فرنجيه وزير الخارجية ورئيس الوفد اللبناني ، فبين وجهة نظر حكومته حول اجلاء الجيوش الفرنسية والبريطانية عن سوريا ولبنان . وأعلن انه رغم عدم وجود اية مبررات حربيـــة فـــان الجيـــوش الفرنسيـــة والبريطانية ما زالت تقبع في اراضي دولتين مستقلتين . ومنذ انتهاء الحرب لم تتوقف سوريا ولبنان عن المطالبة بجلاء تلك الجيوش التي لا تزال جاثمة ، دون اية اتفاقية بذلك بين دولتي هذه الجيوش وبين لبنان وسوريا . وبين حميـــد فرنجية ان اتفاقية ١٣ ك١ تتناقض وميثاق الامم المتحدة وتعتبر تدخلا في الشؤون الداخلية للبنان وسوريا ، وختم مندوب لبنان كلامه قائلا « اننا نطلب جلاء جميع الجيوش الاجنبية في وقت واحد » (١٤٤) . وتبعـــه في الكلام فارس الخـــوري مندوب سوريا والقى خطابا بنفس المضمون وطلب جلاء جميع الجيوش الاجنبية عن البلدين .

ثم تكلم جورج بيدو ، وزير الخارجية الفرنسي ، وحاول ان يبرهن على ان بقاء القوات الفرنسية والبريطانية في سوريا ولبنان ليس انتقاصا من سيادة هذين البلدين، وان هناك دولا عديدة ترابض فيها جيوش اجنبية (١٤٥) ، وتحدث عن صك الانتداب ومصالح فرنسا وامتيازاتها في تلك البلدان (١٤٦) ، ثم ادعى مندوب فرنسا ، بعد ان اضطر الى القبول بالجلاء ، انه من المستحيل ان يتم ذلك فورا ودعا المجلس الى التحلي بالصبر فقال : « من الضروري جدا ، ان تتحلى الامم جميعا بالصبر والتفاهم المتبادل » (١٤٧) . وختم بيدو كلامه مطالبا المجلس بان يثق بفرنسا وبريطانيا ، وان يثق ايضا بان هذه القضية سوف تجد لها حلا .

وتكلم كادوغان مندوب بريطانيا من مواقع التأييد لوجهة النظر الفرنسية . وحاول ، كما فعل بيدو ، ان يبرر ابقاء الجيوش في المنطقة متبررا بمستلزمات الامن والمحافظة على طرق المواصلات ، ومن ثم انبرى الى تبرير اتفاقية ١٣ كانون الاول ١٩٤٥ الانكلو ـــ فرنسية . ورغم قبوله بانها لا تلبي المطالب الوطنية مائة بالمائة ، ادعى ان فرنسا وبريطانيا عقدتا تلك الاتفاقية « تداركا لنشوء فراغ

---

143) «Diplomacy in the Near and Middle East», Vol. II, p. 259.

١٤٤ ـــ ارشيف الدولة المركزي ... مستودع ٥٤٣٩ الورقة ١١٦ .

145) Mussa Dib..., p. 68.

١٤٦ ـــ « جفوفرتي تساين » ١٩ـــ٢ـــ١٩٤٦ .

١٤٧ ـــ ارشيف الدولة المركزي ... الورقة ١١٢

وتأمينا لسلامة وامن تلك المنطقة الاستراتيجية من العالم » (١٤٨) .

بهذه الحجج الواهية ، كانت فرنسا وبريطانيا تحاولان تبرير سياستهما. والواقع ان انسحاب الجيوش الفرنسية والانكليزية لا يؤدي الى نشوء اي فراغ ، فالخلاص من النير الاجنبي لا يسبب فراغا وانما يعزز استقلال وسيادة البلدين .

ان حجج المندوبين الفرنسي والانكليزي ومزاعمهما بالحرص على سلامة سوريا ولبنان لم تقنع احدا ، وقد وجه حميد فرنجيه كلامه الى المندوبين متسائلا عن الامن الذي يعنيانه وبين انه بوسع الحكومتين السورية واللبنانية اتخاذ اجراءات بشأن الامن الداخلي ، اما الامن الدولي ، فان الدولتين محاطتان بدول صديقة موقعة على ميثاق الجامعة العربية (١٤٩) . واضاف حميد فرنجيه قائلا: انه لمن السخرية ان يذكر السيد بيدو عصبة الامم وصك انتدابها بعد ستة اشهر من التوقيع على ميثاق هيئة الامم المتحدة في سان فرنسيسكو ، ثم اعلن بان لبنان لا يخضع لاي انتداب (١٥٠) ، وهاجم المحاولات الفرنسية الرامية لربط الجلاء بشروط معينة ، منها معاهدة خاصة تعترف لفرنسا ببعض الامتيازات التي تتناقض والاستقلال . واضاف مندوب لبنان قائلا : « نحن مستعدون لاجراء مفاوضات حول جميع القضايا المعلقة ، ولكننا لا نقبل ان تشترط المفاوضات الاخرى بالمفاوضات الخاصة بالجلاء . ولا نقبل اطلاقا ان يطلبوا منا في نفس الوقت امتيازات ثقافية او عسكرية » (١٥١) .

انقسم مجلس الامن حول هذه القضية الى فريقين ، الاول وقد ضم الاتحاد السوفياتي وبولونيا ومصر والمكسيك ،ووقف الى جانب سوريا ولبنان بكل حزم . اما الفريق الثاني وقد ضم كل من الولايات المتحدة الاميركية واوستراليا ، والبرازيل وهولنده الخ.. وقف الى جانب فرنسا وبريطانيا .

اعلن نورفو مندوب المكسيك بان حكومته تعارض مبدئيا وجود جيوش اجنبية في اراضي البلدان الصديقة ، واضاف ان طلب سوريا ولبنان حق مشروع، ينطبق تماما وميثاق الامم المتحدة ، وبالتالي يجب ان تسحب منها الجيوش الفرنسية والبريطانية (١٥٢) .

وايد ممدوح رياض مندوب مصر ، قضية سوريا ولبنان وتقدم بمشروع قرارا يدعو مجلس الامن الى اعتبار الجيوش الفرنسية والبريطانية الموجودة في سوريا ولبنان ، متعارضا وميثاق الامم المتحدة ومبدأ المساواة بين الدول الاعضاء في هيئة الامم ، واضاف الاقتراح المصري : واعتقادا بان سلامة هذا المبدأ يجب ان تحترم بجلاء فوري لهذه الجيوش ، يوصي مجلس الامن حكومتي فرنسا وبريطانيا من جهة وحكومتي سوريا ولبنان من جهة ثانية بان تتفاهم باسرع ما

148) Mussa Dib..., p. 68.

١٤٩ — المصدر السابق .

١٥٠ — « جفوفرتي تساين » ١٩—٢—١٩٤٦ .

١٥١ — المصدر السابق .

١٥٢ — الارشيف المركزي .. الورقة ١٧٥ .

يمكن على تعيين الشروط الفنية للجلاء بالاضافة الى تحديد المدة اللازمة لتنفيذه (١٥٣) .

وتكلم فيشنسكي مندوب الاتحاد السوفياتي في الجلسة التي عقدها مجلس الامن في ١٥ شباط فايد مطلب سوريا ولبنان بقوة ، وفضح سياسة بريطانيا وفرنسا الاستعمارية ، كما فضح الطابع الامبريالي لاتفاقية ١٣ كانون الاول ١٩٤٥ بين فرنسا وبريطانيا ، واتهم مندوب الاتحاد السوفياتي فرنساوبريطانيا بانهما تعملان على تنفيذ مؤامرة لاقتسام مناطق النفوذ في المنطقة ، واشار الى شرعية مطلب سوريا ولبنان بالجلاء ، لان هذا المطلب يستند على مبادىء السيادة الوطنية . وطلب فيشنسكي من مجلس الامن اتخاذ قرار بسحب جميع الجيوش الفرنسية والبريطانية من المنطقة فورا وفي نفس الوقت (١٥٤) .

اما الدول الغربية فانها رغم تأييدها وتبريرها للمواقف الانكلو — فرنسية في سوريا ولبنان ، لم تقو على اتخاذ موقف صحيح معاد للجلاء وذلك تجنبا للفضائح امام العالم اجمع . الا انها حاولت ايجاد حل بشكل يعطي الدولتين الغربيتين فرصة للمماطلة والتسويف ، ولربط قضية الجلاء بشروط تمليانها على سوريا ولبنان ، وقد ظهر هذا بشكل واضح من مشروع القرار الذي قدمه ادوارد ستيتينيوس ، مندوب الولايات المتحدة الاميركية ، الى مجلس الامن ، وهذا نصه : « ان مجلس الامن ... يعرب عن ثقته بأن الجيوش الفرنسية والانكليزية ستنسحب من اراضي سوريا ولبنان في اقرب وقت ممكن عمليا ، وان مفاوضات فورية ستجري لهذه الغاية بين الاطراف المعنية (١٥٥) . يبدو للوهلة الاولى ان هذا المشروع ينسجم ومصلحة سوريا ولبنان ، ولكن بعد التدقيق في محتواه نقف على اهدافه الخفية في الدفاع عن المصالح الاستعمارية البحتة . فمشروع القرار الاميركي لم يطلب الجلاء الفوري للقوات الاجنبية عن سوريا ولبنان ، وانما اعرب عن الثقة « في سحب القوات حينما يصبح ذلك ممكنا من الناحية العملية. وهذه الصيغة تنسجم كليا والمصالح الاستعمارية لفرنسا وبريطانيا . اذ لا يستطيع احد ان يجزم بالتحديد « الوقت العملي المناسب » للجلاء . هذا من جهة ، ومن جهة ثانية عرض المشروع الاميركي اجراء مفاوضات حول الجلاء ، ولكنه لم يحدد ماهية هذه المفاوضات ، هل هي مفاوضات فنية حول اخراج الجيوش الاجنبية من البلاد ؟ ام هي مفاوضات للتسويف والمماطلة بغية الحصول على امتيازات اقتصادية وسياسية وعسكرية، كبديل للجلاء ؟ ولا شك ان الاقتراح الاميركي فتح الابواب واسعة امام المفاوضات المغرضة . وجدير بالذكر ان فرنسا كانت تشترط عقد معاهدة خاصة تؤمن لها امتيازات اقتصادية — ثقافية — عسكرية ، مقابل تسليمها « الوحدات الخاصة«

١٥٣ — المصدر السابق ... الورقة ١٨٦ .

١٥٤ — « الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية » ، وثائق ومواد ١٩١٧—١٩٦٠ ، موسكو ، ص ٩٥٠ (روسي) .

١٥٥ — ارشيف الدولة المركزي ... الورقة ١٦٩ .

وسحب قواتها من لبنان . وانطلاقا من هذه الوقائع ، كان لا بد من تحديد ماهية المفاوضات حتى لا تستغلها فرنسا وبريطانيا كاداة لممارسة الضغط على سوريا ولبنان واجبارهما على تقديم تنازلات سياسية وعسكرية . لذا كان من الضروري ان يحدد الاقتراح بان جلاء الجيوش الاجنبية لا يرتبط بالمسائل الاخرى المعلقة . وهذا هو بالضبط ما تعامى عنه الاقتراح الاميركي . اما الاقتراح المصري فانه تميز بتحديده المسائل المذكورة اعلاه بدقة ، اذ طالب بسحب القوات البريطانية والفرنسية فورا ، واجراء مفاوضات رباعية لتعيين الوسائل الفنية فقط للجلاء .

ولهذا السبب بالذات وقف الاتحاد السوفياتي موقف التأييد من مشروع القرار المصري . كما وافقت عليه سوريا ولبنان . اما المشروع الاميركي فكان يحظى بتأييد الدول الغربية ومنها فرنسا وبريطانيا ومن ثم طرح الاقتراحان على التصويت . فنال الاقتراح المصري اربعة اصوات فقط هي الاتحاد السوفياتي وبولونيا والمكسيك ومصر ، فسقط الاقتراح .

وقبل البدء بالتصويت على المشروع الاميركي ، طلب المندوب السوفياتي ادخال بعض التعديلات عليه . بحيث تعدل عبارة « في اقرب وقت ممكن » التي جاءت في المشروع الاميركي بكلمة « فورا » . كما طلب اضافة كلمة « فنية » بعد كلمة « المفاوضات » التي جاءت في المشروع . وقد استهدف الاتحاد السوفياتي بهذين التعديلين ، حصر المفاوضات المقترحة بشأن الجلاء ، بالمسائل الفنية المتعلقة بتنفيذه فقط ، حتى لا تتحول القضية الى مضاربة في بورصة المساومات .

ولكن اعضاء مجلس الامن رفضوا هذه التعديلات ، وصوتوا لصالح المشروع الاميركي في نصه الاساسي الغامض . فما كان من مندوب الاتحاد السوفياتي الا ان استخدم حق النقض (فيتو) ، فسقط بذلك المشروع ، ولم يتمكن مجلس الامن عمليا ، من اتخاذ اي قرار بشأن جلاء القوات الاجنبية عن سوريا ولبنان .

ومع ذلك فقد ترك عرض القضية على مجلس الامن اثارا ايجابية من حيث انكشاف المواقف الحقيقية لبعض الدول من القضية ، وبروز وجهين للتضامن، الاول مع الشعوب المناضلة والاخر مع الاستعمار والامبريالية . كما اظهرت المناقشات في مجلس الامن ضرورة الجلاء عن سوريا ولبنان بحيث لم يتجرأ مندوبا فرنسا وانكلترا على اتخاذ موقف مناهض ، فاكتسبت القضية بذلك عطفا عالميا واعترافا به كحق مشروع لسوريا ولبنان . ولم يعد بوسع فرنسا وبريطانيا التهرب من سحب قواتهما . واخيرا ، وكان ما حققته سوريا ولبنان في مجلس الامن « من نصر ادبي عظيم لا بد ان يؤتي ثمراته » (١٥٦) .

انتشر صدى مناقشات مجلس الامن انتشارا واسعا في لبنان . وقد اكتشف اللبنانيون اعداءهم واصدقاءهم الحقيقيين ، فاعرب اللبنانيون عن امتنانهم للموقف السوفياتي الحازم بجانب سوريا ولبنان . لقد ناقش مجلس

١٥٦ — نجيب الارمنازي ، محاضرات عن سوريا من الاحتلال حتى الجلاء . ص ١٨٦ .

النواب في جلسته بتاريخ ١٩ شباط ١٩٤٦ النتائج التي آلت اليها مناقشات مجلس الامن ، فقال النائب جورج عقل : « انقسم راي الدول في مجلس الامن الى معسكرين وكانت هناك جهة وقفت الى جانب لبنان وايدت قضيته ، وجهة ضد مصلحتنا ، فالجهة الاولى تزعمها المندوب السوفياتي فدافع عن قضيتنا بشجاعة وجراة وصراحة ، ولو دافعنا نحن لما احسنا الدفاع عن مصلحتنا كما احسنه » (١٥٧) . وقد اشار النائب يعقوب صراف الى ان « موقف فيشنسكي الذي له ابعد الاثر واطيبه ، خصوصا لما استعمل حق الفيتو قد اتاح لنا الفرصة ان نخرج ونحن غير مقيدين بقيد ، واتاح لنا الفرصة لان نواصل النضال في سبيل الجلاء » (١٥٨) .

الا ان النواب لم يكونوا متفقين جميعا على راي واحد حول هذا الموضوع، كان بينهم من يدافع عن المشروع الاميركي ، وكانوا شديدي الاستياء من «الفيتو» السوفياتي . وقد اعلن النائب عبد الله اليافي في البرلمان بان قرار مجلس الامن الذي أبطله الفيتو السوفياتي « هو قرار في مصلحتنا » . فأجابه أبو شهلا بكلمة واحدة قائلا « بالعكس » (١٥٩) .

ولكن معظم النواب لم يشاطروا اليافي رأيه ، بل صوتوا على الاقتراح الذي قدمه النواب : جورج عقل ، ويعقوب صراف ، وكمال جنبلاط ، لتوجيه كلمة شكر للاتحاد السوفياتي والدول الاخرى التي ايدت لبنان في مجلس الامن . كما قام ممثلو المؤتمر الوطني والاتحاد النسائي ومنظمات الشباب بزيارة المفوضية السوفياتية في بيروت ، واعربوا باسم الشعب اللبناني عن مشاعر التقدير والشكر العميقة للموقف السوفياتي المؤيد لنضال لبنان .

لم تضعف مواقف الحكومتين السورية واللبنانية ، بعد فشل مجلس الامن في اتخاذ قرار بشأن الجلاء ، بل استمرت الجهود المبذولة في هذا السبيل . كما تابعت الجماهير الشعبية نضالها واصرارها على اجلاء كل القوات الاجنبية عن ارض الوطن . فاضطرت بريطانيا وفرنسا في شهر اذار ١٩٤٦ الى بدء مفاوضات مع سوريا ولبنان حيث اقترحت فرنسا تأجيل جلاء الجيوش لمدة سنة (١٦٠) ، وهذه المناورة الجديدة من قبل المستعمرين اكدت باليقين مدى اصالة وصحة موقف المندوب السوفياتي في مجلس الامن حيث طالب بتحديد موعد محدد نهائي للجلاء .

اثار الموقف الاستعماري المماطل سخط السوريين واللبنانيين ، وصدرت الاوامر لوفدي البلدين الى المفاوضات برفض ما تقترحه فرنسا ، والاصرار على سحب القوات الفرنسية والبريطانية في نفس الوقت . وقد صرح المسؤولون

١٥٧ « صوت الشعب » ٢١–٢–١٩٤٦ .

١٥٨ — المصدر السابق .

١٥٩ — المصدر السابق .

١٦٠ — « جفوفرتي تساين » ١٣–٣–١٩٤٦ .

في لبنان بانهم يطالبون بسحب القوات الفرنسية والبريطانية في وقت واحد ولا شيء غير ذلك ، وان الحكومة تصر على الجلاء في وقت واحد (١٦١) . فاضطر الاستعماريون اخيرا الى الرضوخ امام حزم الموقفين السوري واللبناني فتم في ١٢ اذار ١٩٤٦ اتفاق بشأن جلاء القوات الفرنسية والانكليزية عن سوريا حتى تاريخ ١٥ نيسان ١٩٤٦ ، وعن لبنان حتى ٣١ ك١ ١٩٤٦ (١٦٢) . وقد نص الاتفاق على تنفيذ جلاء القوات الفرنسية عن لبنان حتى ٣١ اب ١٩٤٦ ، ومن ثم يبقى في لبنان وحتى ٣١ ك١ ١٩٤٦ ، فريق من العسكريين يضم ٣٠ ضابطا و ٣٠٠ فني ، يؤمنون مراقبة المعدات ونقلها . وبالفعل تم جلاء جميع القوات الاجنبية في التواريخ المحددة بذلك . وصدر عن وزارة الخارجية اللبنانية في ٣١ كانون الاول ١٩٤٦ بلاغ يعلن ان « اخر جندي فرنسي قد ترك بيروت ولم يبق اي عنصر من عناصر الجيوش المحتلة » (١٦٣) .

ومع حلول اليوم الاول من كانون الثاني ١٩٤٧ دخل لبنان عهد الاستقلال السياسي الكامل . وشهد ذلك اليوم احتفالات مهيبة ، وقد ازدانت بيروت والمدن اللبنانية الاخرى بالاعلام اللبنانية ، وجرى احتفال كبير في نهر الكلب ، حيث القى رئيس الجمهورية الشيخ بشاره الخوري ، خطابا قال فيه : بفضل المجاهدين اللبنانيين ، بفضل شهدائنا ، بفضل اللبناني المجهول الذي ناضل وتألم ... تم جلاء جميع الجيوش الاجنبية عن الاراضي اللبنانية في العام الرابع لهذا العهد الاستقلالي السعيد » (١٦٤) . واطلقت المدفعية مائة طلقة وطلقة احتفاء بالجلاء . ومن ثم توجه رئيس الجمهورية الشيخ بشاره الخوري مع اعضاء الحكومة والضيوف الاجانب الى « صخرة الحرية » التي كتب عليها « في ٣١ ك الاول ١٩٤٦ تم جلاء جميع الجيوش الاجنبية عن لبنان في عهد فخامة الشيخ بشاره الخوري رئيس الجمهورية » (١٦٥) .

وبهذه المناسبة الوطنية الكبرى ، كتبت جريدة « جغوفرتي تساين » افتتاحية اكدت فيها انه كان من اهداف الشيوعيين الارمن في لبنان طرد الجيوش الاجنبية من الوطن ، واضافت « ان الشيوعيين الارمن في لبنان ساهموا في كل مراحل النضال وعبأوا الشعب الارمني في سوريا ولبنان للسير مع القوى الديمقراطية في درب النضال » (١٦٦) . وجدير بالذكر ان القوى الديمقراطية الارمنية في سوريا ولبنان بذلت جهودا مشتركة مع الديمقراطيين العرب لتوثيق عرى الصداقة بين الشعبين .

وفي اوائل تشرين الاول ١٩٤٦ ، وجه الشيوعيون الارمن وحزب الهنشاق

١٦١ — المصدر السابق ١٧—٣—١٩٤٦ .

162) G. Haddad, Fifty years of modern Syria and Lebanon, Beirut, 1950, p. 101.

١٦٣ — الارشيف المركزي ... مستودع ٦٧٠٠ الورقة ١ .

١٦٤ — « جغوفرتي تساين » ٣—١—١٩٤٧ .

165) Ph. Hitti, Lebanon in History, p. 496.

١٦٦ — « جغوفرتي تساين » ٥—١—١٩٤٧ .

وحزب « الرامغاوار » وجمعية « فيرادزنونت » نداء مشتركا الى الجماهير الارمنية في سوريا ولبنان . وجاء في النداء ان الارمن يقدرون اعظم التقدير مواقف الشهامة والنبل التي وقفها الشعب العربي تجاه الارمن . واضاف النداء « ان الشعب العربي سيبقى ذكرى خالدة في سجل الحياة الارمنية ، بما ابداه من مشاعر انسانية ومن ضيافة سخية » (١٦٧) . واعلنت هذه المنظمات والاحزاب الارمنية في ندائها ان الدفاع عن استقلال سوريا ولبنان يحتل الصدارة لدى الجماهير الارمنية التي تضع كل امكاناتها في سبيل ذلك (١٦٨) .

وعمت التظاهرات والمهرجانات كل المناطق اللبنانية ، حيث خرج الشعب، بكل فئاته من عرب وأرمن مسيحيين ومسلمين ، يعبر عن بهجته وغبطته في تلك اللحظات التاريخية . وقد نظم الحزب الشيوعي اللبناني احد مهرجاناته امام نادي « بغراميان » في بيروت ، حيث رفعت على مدخل النادي يافطة كتبت بالعربية والارمنية تقول « الشعب الارمني يحي عيد الجلاء عن لبنان » (١٦٩) . وتجمع امام النادي جمهور غفير من العرب والارمن يحملون الاعلام والمشاعل وكان في المهرجان قادة الحزبين الشيوعيين في سوريا ولبنان : خالد بكداش ، نقولا شاوي ، فؤاد قازان ، ارتين مادويان ، باروير يرتسيان واخرون ، وكان الخطباء الارمن يؤكدون على ان هذا العيد ليس للشعب العربي فحسب وانما هو عيد للشعب الارمني الذي ساهم بكل تواضع ، في النضال من اجل الاستقلال والجلاء (١٧٠) . ثم القى نقولا شاوي رئيس الحزب الشيوعي اللبناني كلمة اكد فيها ان جلاء الجيوش الاجنبية ذو اهمية كبرى بالنسبة الى الشعبين العربي والارمني ، وبالنسبة الى توطيد الصداقة بينهما . واكد على ضرورة التعاون المستمر بين الشعبين وقال « اننا لا نستطيع ان نذكر الجلاء عن لبنان دون ان نذكر مساهمة الشعب الارمني في النضال من اجل استقلال لبنان » (١٧١) .

والقى خالد بكداش رئيس الحزب الشيوعي السوري كلمة في المهرجان المذكور اعرب عن تقديره العميق للتعاون النضالي بين العرب والارمن ، ثم اشار الى « السموم » التي بثها الامبرياليون ومفادها ان العرب والارمن سوف يفترسون بعضهم بعضا بعد خروج الاجنبي من البلاد ، وقد فند بكداش هذه الافتراءات وقال « الا فليأتوا الان لينظروا كيف يتصافح العرب والارمن ويهنىء بعضهم بعضا بجلاء الجيوش الاجنبية عن لبنان » (١٧٢) .

وهكذا رأينا ان النضال الذي خاضه الشعب العربي في لبنان طوال ربع قرن ضد الانتداب الاستعماري الفرنسي ، وفي سبيل الاستقلال بكيانه الوطني،

١٦٧ — المصدر السابق ١—١٠—١٩٤٦ .

١٦٨ — المصدر السابق .

١٦٩ — المصدر السابق ٥—٢—١٩٤٧ .

١٧٠ — المصدر السابق .

١٧١ — صوت الشعب ٤—١—١٩٤٧ .

١٧٢ — المصدر السابق .

هذا النضال قد تكلل بالنصر ، وكان ثمرة للجهود المتضافرة التي بذلتها القوى المعارضة للامبريالية والاستعمار . وقد شاركت كل الفئات من البرجوازية الوطنية اي الصناعيين والمثقفين والطلاب ، شاركت بنشاط في النضال الوطني التحرري . هذا النضال الذي كانت الجماهير الشعبية ، من العمال والفلاحين والشغيلة ، عموده الفقري وقوته المحركة الاساسية . ولا شك ان وحدة جميع القوى وتضافر جهودها ووعيها الوطني وانتصارها على محاولات اثارة الفتن الطائفية ، كل هذا اعطى زخما للحركةالوطنية ودفقا عظيما جرف في دربه المستعمرين الفرنسيين ورماهم خارج حدود الوطن .

واخيرا فان الوضع الدولي المؤاتي انذاك ، اسهم بدوره في انتزاع ما حققه لبنان من نصر سياسي في الاستقلال والجلاء . وبالفعل فانه انتصار الاتحاد السوفياتي والقوى الديمقراطية على الفاشية في الحرب العالمية الثانية ، ادى الى تعزيز نضالات الشعوب المضطهدة في العالم اجمع بما فيه النضال التحرري الوطني في لبنان .

الفصل الثالث

نضال القوى المعادية للامبريالية توطيدا لاستقلال لبنان

بعد الخلاص من نير الاستعمار وتحقيق الاستقلال السياسي ، كان على لبنان ان يواجه مسألة توطيد المكاسب الوطنية . فالدول الامبريالية عندما اضطرت الى التسليم باستقلال لبنان السياسي ، لم تكن قد تخلت اطلاقا عن مخططاتها الرامية الى فرض سيطرتها الاقتصادية عليه ، وجعله يدور في فلكها . لذا طرحت الامبريالية بعد الحرب العالمية الثانية عدة مشاريع ومخططات بغية تعزيز نفوذها في لبنان وفي بقية الدول العربية ، واحتوائها في نطاق احلاف عسكرية . فنشطت بريطانيا في هذا الميدان ، وخاصة في السنوات الاولى التي أعقبت الحرب ، فكانت رائدة جميع المشاريع الامبريالية في المنطقة العربية . فهي التي اطلقت مشروع « سوريا الكبرى » وأحثت اناسا معينين على تبنيه . وكانت انغام هذا المشروع قد بدات بالظهور منذ سنوات الحرب ، وكان الملك عبد الله ، التابع البريطاني (Vassal) على عرش شرقي الاردن ، من أكثر المتحمسين لهذا المشروع . فقد صرح في شباط ١٩٤٣ بأن الحدود الفاصلة بين لبنان وسوريا وفلسطين وشرقي الاردن هي حدود مصطنعة يجب ازالتها ، واقامة اتحاد عربي (١) . وسرعان ما تطوعت بريطانيا لتأييد هذه الفكرة ، فجاء تصريح انطوني ايدن ، وزير خارجيتها في مجلس العموم البريطاني ، بتاريخ ٢٤ شباط ١٩٤٣ ، حيث اعلن ان بريطانيا ترعى بعين العطف فكرة اقامة اتحاد عربي (٢) .

ومن ثم تبلورت فكرة الاتحاد في وقت قصير ، فطرحت تحت شعار « سوريا الكبرى » . وكان من رأي الانكليز ، اصحاب هذا المشروع ، وعملائهم العرب ، ان يضم مشروع « سوريا الكبرى » كلا من شرقي الاردن والعراق(٣)

---

١ ــ الارشيف المركزي ... مستودع ١٣٣٤ ، الورقة ٥٤ .

٢ ــ المصدر السابق .

٣ ــ كان بعض السياسيين يشيرون الى ان العراق يجب ان ينضم الى « سوريا الكبرى » او اقامة أوثق العلاقات معها .

وسوريا ولبنان **وقسما من فلسطين** ، في نطاق مملكة تحت عرش الاسرة الهاشمية الحاكمة آنذاك في العراق وشرقي الاردن . وكانت تصريحات الملك عبد الله وحكام الاردن والعراق والامبرياليين وعملائهم جميعا ، تنشر بين حين وآخر مؤكدين عزم هؤلاء على الدفاع عن مشروع « سوريا الكبرى » وعلى تصميمهم لتحقيق ذلك المشروع . وفي خطاب العرش الذي القاه الملك عبد الله سنة ١٩٤٦ أعلن أن مشروع « سوريا الكبرى » هدف لسياسة بلاده الخارجية (٤) . كما صرح محمد الشريقي باشا وزير خارجية الاردن ، بأن بلاده « لن تتخلى عن توحيد سوريا ، او عن مشروع اتحادي ؛ فاذا لم يتحقق هذا الميثاق فان ذلك يكون خرقا للحقوق الطبيعية لسوريا الكبرى » (٥) .

لم يكتف مؤيدو المشروع بالتصريحات التي يطلقونها ، بل كانوا بين حين وآخر يلجأون الى اساليب الوعيد للارهاب ، وينذرون بأنهم مصممون على تنفيذ مشروعهم بقوة السلاح . وقد اعلن الملك عبد الله في أحد تصريحاته ان لبنان اذا كان يفكر في البقاء خارج الاتحاد السوري فحينئذ تعاد الى سوريا تلك المناطق التي اقتطعت من سوريا سنة ١٩٢٠ اثناء الانتداب (٦) . والمناطق المشار اليها هي صور وطرابلس . وأبدى الملك عبد الله عن استغرابه لاستقلال لبنان وقال : ان والده (٧) لم يناضل من اجل استقلال سوريا ولبنان . وبين ان سياسته تقوم على تحقيق كيان « سوريا الكبرى » هذا الكيان الذي يجب ان يضم لبنان أيضا . ومن ثم تباهى الملك عبد الله بجيوشه القادرة على تحقيق المشروع المنشود باحتلال مفاجىء (٨) . وجدير بالذكر ان الفيلق العربي الذي شكله الانكليز كان نواة جيش الاردن ، وكانت قيادته العامة بيد الانكليز ، وها هو عاهل الاردن يتهدد الشعوب العربية المستقلة حديثا بالسلاح الانكليزي .

استغل الانكليز بطرحهم مشروع « سوريا الكبرى » العواطف القومية وتطلعات شعوب الامة العربية الى تحقيق كيان سياسي موحد . فالحركة الوحدوية التي برزت منذ الحرب العالمية الاولى اشتد ساعدها على مر السنين ، وباتت اكثر شمولا خلال سنوات الحرب الثانية وما بعدها . لذا استغل الانكليز مع عملائهم في المنطقة ، هذه العواطف الجياشة ، لامرار مخططاتهم وتحقيق اغراضهم وضمان مصالحهم في المنطقة العربية . يقول كمال جنبلاط عن هذه الفترة « ويذكر الجميع ان السياسة الاجنبية البريطانية آنذاك كانت تدعي مساعدة العروبة ونشر فكرة الوحدة العربية ، وتدعو عملاءها واصدقاءها للتظاهر بمماشأة هذا التيار ما طاب لهم ، على ان تفيد في الباطن وفي الواقع من هدم الفكرة العربية ذاتها وتقويض تطورها وجعله ينسجم مع

4) N. Ziadeh..., p. 95.

٥ ـ « صوت الشعب » ٢٢ ـ ١١ ـ ١٩٤٦ .

6) «L'Orient» Beyrouth, 26/11/1945.

٧ ـ يشير الى الشريف حسين واعلانه الحرب على الدولة العثمانية سنة ١٩١٦ .

٨ ـ « جفوفرتي تساين » ٣٠ ـ ٣ ـ ١٩٤٧ .

مصلحة بريطانيا في الشرق » (٩) . وكانت الامبريالية الانكليزية تستهدف من مشروع « سوريا الكبرى » ما يلي :

اولا ، السعي الى توسيع رقعة نفوذها في الشرق العربي . فالنفوذ البريطاني الذي كان يهيمن على العراق والاردن وفلسطين ، اراد بسط جناحيه على سوريا ولبنان بواسطة الاسرة الهاشمية وعن طريق « سوريا الكبرى » .

ثانيا ، السعي لجعل « سوريا الكبرى » حاجزا طبيعيا في وجه التغلغل الاميركي في المنطقة ، خاصة بعدما اشتدت المنافسة الانكلو ـ اميركية بعد الحرب العالمية الثانية . وقد برزت اولى دلائل هذه المنافسة منذ سنوات الحرب بالذات ، واضحى المشرق العربي مسرحا واسعا لصراع المنافسة والمزاحمة بين المصالح الاميركية والبريطانية .

ثالثا : ان اشتداد حركة التحرر الوطني في المشرق العربي ، شأنها في مناطق اخرى من آسيا ، صار يهدد النفوذ الامبريالي ويبعث الرعب في نفوس المستعمرين ، لذا لجأت الامبريالية البريطانية لشتى وسائل الخداع لاعاقة الحركة التحررية والقضاء عليها ، فكان مشروع « سوريا الكبرى » احد هذه الوسائل ، حيث خططت الامبريالية لوضع السلطة السياسية في يد الرجعية العربية وبالتالي توجيه ضربة قاصمة لحركة التحرر الوطني العربية وخنقها .

وهكذا نرى ان هذا المشروع لم يكن سوى خطة استعمارية مكشوفة وضعت لضمان مصالح الامبريالية وحمايتها في المنطقة . لذا جوبه هذا المشروع منذ ظهوره بمعارضة شديدة من كافة القوى الديمقراطية والتقدمية وبعض السياسيين في لبنان وبقية الدول العربية .. لقد رأت هذه العناصر في المشروع تقويضا لاستقلال لبنان . وقد وصفت جريدة « رقيب الاحوال » ، المدافعين عن المشروع بأنهم ليسوا الا خونة ويجب على السلطات اللبنانية اعتقالهم في الحال (١٠) كما اعتبرت « النهار » مشروع « سوريا الكبرى » سرابا (١١) أما « صوت الشعب » فقد فضحت مرامي الامبرياليين وعملائهم وقالت « هناك اوساط تحاول استغلال هذه الدعوة (سوريا الكبرى) ، كما اقتضت الظروف ، لشغل الرأي العام في الاقطار العربية عن القضايا الوطنية الكبرى التي تجابهها هذه الاقطار » (١٢) . ووصف بيان الحزبين الشيوعيين في سوريا ولبنان مشروع « سوريا الكبرى » بأنه أكبر خدمة استعمارية غايتها تثبيت قدم الاستعمار وتفريق شمل العرب بحجة توحيدهم » (١٣) وأضاف البيان قائلا ان تنفيذ المشروع يؤدي الى نتائج خطيرة على العرب أهمها : خلق منطقة لنفوذ استعماري معين ، والغاء النظام الجمهوري في سوريا ولبنان ،

٩ ـ كمال جنبلاط ، حقيقة الثورة اللبنانية ، ص ٢٧ .

١٠ ـ « رقيب الاحوال » بيروت ، ٢٧ ـ ١١ ـ ١٨٤٥ .

١١ ـ « النهار » بيروت ، ٢٧ ـ ١١ ـ ١٩٤٥ .

١٢ ـ « صوت الشعب » ٢٧ ـ ١١ ـ ١٩٤٥ .

١٣ ـ المصدر السابق ، ٩ ـ ٣ ـ ١٩٤٥ .

والاعتراف الرسمي **بالصهيونية** ، وتأليف مجموعة عربية تسعى لتثبيت نفوذها على حساب نفوذ غيرها من الدول العربية مما يؤدي الى عدم التضامن بين الشعوب العربية (١٤) . ومن ثم وجه الحزبان نداء الى الجماهير الشعبية وكل القوى الديمقراطية في سوريا ولبنان ، يدعوهم الى رص الصفوف للنضال ضد هذه المؤامرات الاستعمارية ، والى ممارسة الضغوط على حكومتي البلدين لحملهما على رفض المشروع .

كما وقف معظم الاحزاب السياسية في لبنان ضد المشروع . وفي ٢٦–١١–١٩٤٦ نوقش المشروع في البرلمان اللبناني . فتعرض لهجوم عنيف من النواب الذين اعتبروه مخططا استعماريا يستهدف القضاء على استقلال لبنان. وقد تكلم النائب عبد الله اليافي في تلك الجلسة وقال « فأنا بصفتي نائبا أعلن بأننا في لبنان ، نصارى ومسلمين ، نتمسك بحدوده الحاضرة » وقال النائب جورج عقل « نحن ضد « سوريا الكبرى » ان كانت تضم لبنان او لا تضمه » (١٥) . وكان بعض النواب يستغربون امكانية توحيد دولة مستقلة كلبنان ، مع دولة اخرى لا تتمتع بالسيادة كشرقي الاردن . وكان النواب يعيدون الى الذاكرة بأن الجامعة العربية قد ضمنت استقلال لبنان ، وان لبنان قد انضم الى الجامعة بناء على هذا الضمان ، وقد رأى النواب على اعتبار أي ضغط على لبنان لضمه الى « سوريا الكبرى » او أي تهديد بنزع بعض المناطق منه ، تدخلا صريحا في شؤون دولة مستقلة ، وخرقا لميثاق الجامعة . وقال رياض الصلح ان « سوريا الكبرى » لا تستند الى حقيقة واضاف « قبلنا لبنان وسفكنا دماءنا ولا يمكن ان نعود عن هذا العزم (١٦) . ثم اتخذ المجلس قرارا هذا نصه : « ان المجلس النيابي ، بعد ان اطلع على مناقشات النواب يشجب مشروع « سوريا الكبرى » ويطلب من الحكومة ان تحتج لدى شرقي الاردن رسميا على هذه التصريحات » (١٧) .

كذلك ادان المجلس النيابي السوري والحكومة السورية مشروع «سوريا الكبرى » . كما ادانته اللجنة السياسية لمجلس الجامعة العربية على اساس انه مشروع يتناقض وميثاق الجامعة (١٨) .

فما هو الموقف الرسمي الذي اتخذته الحكومة اللبنانية ـ نظرا الى الاستنكار العام الذي ابدته القوى الديمقراطية في لبنان والاقطار العربية الاخرى ، اعلنت الحكومة اللبنانية معارضتها للمشروع ، فقد صرح وزير خارجية لبنان ، حميد فرنجية ، عن استغرابه لظهور نغمة هذا المشروع بين حين وآخر بعدما اعلنت « الحكومة اللبنانية مرارا استنكارها لمثل هذه

---

١٤ ـ المصدر السابق .
١٥ ـ المصدر السابق ، ٢٨ ـ ١١ ـ ١٩٤٦ .
١٦ ـ المصدر السابق .
١٧ ـ المصدر السابق .
١٨ ـ الارشيف المركزي ... مستودع ٥٤٤. الورقة ١٧٢ .

الفكرة » (١٩) . وأصدرت الحكومة اللبنانية بلاغا رسميا سنة ١٩٤٦ يؤكد موقفها السابق . وقال البلاغ ان موقف لبنان « كان صريحا من هذا الامر ، فاننا لا نقبل بسوريا الكبرى سواء اكانت تستهدف ضم لبنان أم استثناءه » (٢٠) .

ولكن لا بد من الاشارة الى أن الموقف الرسمي في لبنان لم يكن حازما باستمرار ، لانه كان يتأثر احيانا بالضغوط التي كانت تتعرض لها الحكومة ، فبات موقفها متأرجحا بين مؤيدي المشروع ومعارضيه . ويعود سبب ذلك الى تشابك المصالح بين الامبريالية والبرجوازية الوسيطة الحاكمة في لبنان . وبالتالي لم يكن من مصلحة السلطة الحاكمة في لبنان خوض نضال فعال ضد الامبريالية واهدافها المبيتة . وكانت الامبريالية البريطانية تمارس ضغوطا على الحكومة اللبنانية بواسطة بعض الدوائر الحاكمة من الاقطاعيين وكبار البرجوازيين المرتبطين بها مصلحيا ، بغية حمل الحكومة على الانضمام الى « سوريا الكبرى » .

ولكن هذه الاتجاهات كانت تصطدم بنضال القوى المعادية للامبريالية في البلاد ، لتناقضها مع مصالح الجماهير الشعبية والمصلحة الوطنية ، كذلك لم يكن من مصلحة البرجوازية الوسيطة التخلي عن الاستقلال الوطني والانضواء تحت لواء الاسرة الهاشمية . من هنا كان تردد الحكومة اللبنانية في اتخاذ موقف ثابت ونهائي من مشروع « سوريا الكبرى » . فكانت تعلن عن معارضتها المشروع وتعمل في نفس الوقت على التقرب من العراق والاردن وتركيا. وتجاه هذا الموقف الرسمي المتردد ، اعلنت الاحزاب والقوى الديمقراطية في لبنان، استنكارها لسياسة الحكومة . ووجه الحزب الشيوعي اللبناني نداء الى الشعب في حزيران ١٩٤٦ يدين الاتجاهات الخطرة التي باتت تبرز في سياسة لبنان الخارجية والرامية الى عزل لبنان وجره في ذيل السياسة المعتمدة في عمان وبغداد وانقرة (٢١) . ودعا الحزب في ندائه الجماهير وكل القوى الديمقراطية ، الى الوقوف صفا واحدا ، وحمل الحكومة على انتهاج سياسة نابعة من صلب المصلحة الوطنية . واضاف النداء قائلا : « وفي لبنان العربي العزيز يدعو الواجب الوطني جميع اللبنانيين الى الاتحاد والاخاء وتوحيد الجهود الوطنية في سبيل اتمام الجلاء ومكافحة الاتجاهات الخطرة في السياسة اللبنانية (٢٢) .

كما كتب نقولا شاوي سكرتير الحزب الشيوعي اللبناني ، مقالا حول الموضوع جاء فيه قوله : « ففي الوقت الذي تشتد فيه الدعاية لمشروع «سوريا الكبرى » نجد في الاوساط الرسمية اللبنانية ميلا الى التقرب من عمان ، أقل

---

19) «L'Orient», Beyrouth, 26/11/1945.
٢٠ ـ « صوت الشعب » ٢٢ ـ ١١ ـ ١٩٤٦ .
٢١ ـ صوت الشعب ٨.٧ ـ ٦ ـ ١٩٤٦ .
٢٢ ـ المصدر السابق .

ما يقال فيه ، انه يثير الدهشة والاستغراب لا لانـــه يحرج موقف سوريـــا ويزعجها فقط ، بل خصوصا ، لانه يناقض مصلحة لبنـــان نفسه بالدرجـة الاولى » (٢٣) .

وقد تجلى التردد الرسمي في الموقف اللبناني من الخطوات التي تـــم اتخاذها حيال الحزب القومي الاجتماعي. فقد كان هذا الحزب القوة السياسية الوحيدة في لبنان التي اعلنت علنا عن تأييدها « لسوريا الكبرى » ، ورغـــم ذلك ، رخصت الحكومة لهذا الحزب بالنشاط العلني ، فما كـان منـه الا ان استغل « شرعيته » للترويج « لسوريا الكبرى » داعيا الى تحقيقها . وقـــد ازداد نشاطه اتساعا وشدة بعد طرح المشروع برسم التنفيذ العملي ، لانه كان قد كلف القيام بدور واسع من قبل الاستعمار الانكليزي وعملائه . وبالفعل لم يخيب هذا الحزب الامال المعقودة عليه ، فنظم في الاول من ايلول ١٩٤٦ تظاهرة مسلحة في ضهور الشوير ، للدعوة « لسوريا الكبـــرى » . وكانت صيحـات المتظاهرين تردد على شكل هتافات ، كان احدهم يصيح : « لمن الحياة يا أبناء الحياة ؟ فيجيبه الباقون : لنا ! لنا ! ثم يقول : نحن لمن؟ فيردون عليه: لسوريا! لسوريا الكبرى » (٢٤) . وكان المتظاهرون يهتفون لشعارهم وزعيمهم الـذي كان آنذاك في الارجنتين ، فيتشدقون بهذا الكلام :

يا زوبعة الله معك   عالمـوت نحـن نتبعـك
بكرا متى عاد الزعيم   فوق السرايا منرفعك (٢٥)

وكان هذا الهذيان يجري على مسمع ومرأى من رجال قوى الامن الذيـن ارسلوا « للحفاظ على الامن » . وقد اشعلت هذه التصرفات نقمة عارمة فـــي صفوف القوى الديمقراطية التي ادانتهـــا بشدة وادانت موقف الحكومـــة « السلبي » ، واشارت الى انه لا يجوز اطلاق حرية الحثالة **الفاشية** بحجـــة اشاعة الديمقراطية في البلاد .

عاد انطون سعادة ، زعيم الحزب المذكور ، الى لبنان في آذار ١٩٤٧ ، فالقى خطابا ادعى فيه ان الحزب الذي يمثلـــه ويتزعمه سيناضل لتحقيـــق « سوريا الكبرى » وزعم ان حزبه يمثل المشاعر القومية لسكان سوريا ولبنان وفلسطين وشرقي الاردن والعراق (٢٦) . اثار هذا الخطاب سخط اللبنانيـــين جميعا ، كما استنكرته الاحزاب والمنظمات الشعبية واعتبرته ماســا بالسيادة الوطنية ، وأعربت الجرائد عن رأيها بأن الخطاب ليس الا تصريحـــا وتحديـــا لارادة اللبنانيين ، وان « فوهرر » الحزب القومي اثبت بخطابه ذاك ، انه ليس لبنانيا ، وان القوميين ليسوا الا جماعة من الخونة ، وانه ليس في لبنان مكان لهم . كما شهدت البلاد تظاهرات صاخبة تستنكر تصريحات سعادة . ففي ٢

---

٢٣ ـ المصدر السابق ٢٠ ـ ٢١ ـ ١٠ ـ ١٩٤٦ .
٢٤ ـ صوت الشعب ٤ ـ ٩ـ ١٩٤٦ .
٢٥ ـ المصدر السابق .
٢٦ ـ « جفوفرني تساين » ٦ ـ ٣ ـ ١٩٤٧ .

آذار ١٩٤٧ نظم الحزب الشيوعي اللبناني مهرجانا في بيروت ردا على مواقف القوميين وادانة لخطاب سعادة ، وقد اكد خطباء المهرجان الشيوعي ان الحزب القومي هو حزب الخونة يعمل لحساب المصالح الامبريالية وعملائها في المنطقة ويناهض الاستقلال الوطني . لقد شارك اللبنانيون الارمن فـــي المهرجان الـى جانب القوى التقدمية اللبنانية جميعا في ادانتهم لمشروع « سوريا الكبـــرى » الاستعماري . وكان لدى الارمن سبب آخر لاستنكار هذا المشروع وتصرفـات المدافعين عنه ، لان الحزب القومي كان ، منذ تأسيسه سنة ١٩٣٢ ، يضمـر عداء سافرا للارمن ويدعو الى رميهم في البحر (٢٧) . وهكذا كــان استنكار الارمن لمشروع « سوريا الكبرى » قائما على موقف مبدئي اولا باعتبار المشروع خطة استعمارية تستهدف تقويض سيادة بعض الدول العربية وتوطيدا للنفوذ الامبريالي في المنطقة . وثانيا كان المشروع بمثابة تهديد مباشر لامن الارمـــن ووجودهم في المنطقة العربية .

وفي الرابع من شهر آذار ١٩٤٧ ، وقعت اشتباكات دامية في طرابلس بين الجماهير الشعبية وشراذم القوميين ، اسفرت عن ١٤ قتيلا و ٤٦ جريحا، فتدخلت على الاثر قوى الجيش لاعادة الهدوء والامن (٢٨) . وفـــي ١٦ آذار ١٩٤٧ ، ثم في مجلس النواب اللبناني مناقشة تصرفات القوميين وتصريحات زعيمهم انطون سعادة . فقد عبر عدد من النواب في تلك الجلسة عن استنكارهم وسخطهم . وقال حميد فرنجية وزير الخارجية السابق ان « انطون سعادة لم يتعلم شيئا ، ولم ينس شيئا ، فهو تناسى ان هذا العهد لم يقم الا على ميثاق ١٩٤٣ ، واننا مجمعون على ان لا يكون هناك الا لبنان » (٢٩) ثم تقدم مـــع النائب جورج عقل باستفسار الحكومة عن الاجراءات التـــي اتخذتها لمجابهة الموقف . فرد رياض الصلح رئيس الحكومة قائلا ان خطاب انطون سعـــادة ينطوي على اهانة لا يمكن السكوت عنها ، وقال ان الحكومة اوعزت باستدعاء انطون سعادة لاستجوابه ، الا انه قد توارى عن الانظار (٣٠) .

وعلى الرغم من التحركات الشعبية العارمة التي قامت في وجه « سوريا الكبرى » ، تابعت الامبريالية الانكليزية جهودها بالتضامن والتكافل مـع جهود عملائها من الحزب القومي وغيره ، لتنفيذ مخطط « سوريا الكبرى » بالقوة . لذا قام الحزب القومي في ٣ تموز ١٩٤٩ بمحاولة قلب الحكومة اللبنانية عـن طريق العصيان المسلح ، فهاجمت عصابات القوميين المسلحة مخافر قوى الامن في مختلف المناطق اللبنانية . ولكن قوى الامن والجيش (٣١) ارغمت هـــذه

---

٢٧ ـ « جفوفرني تساين » ٦ ـ ٣ ـ ١٩٤٧ .
٢٨ ـ الارشيف المركزي ... مستودع ٧٦٠٠ ورقة ٥٦ .
٢٩ ـ « صوت الشعب » ١٤ ـ ٣ ـ ١٩٤٧ .
٣٠ ـ « صوت الشعب » ١٤ ـ ٣ ـ ١٩٤٧ .
٣١ ـ « ارارات » ٧ ـ ٧ ـ ١٩٤٩ .

العصابات على الفرار . فعادت في ليلة ٤ صبيحة ٥ تموز لشن هجمات جديدة ، بعد ان اجتازت الحدود السورية الى منطقة راشيا حاملة معها اسلحة آلية ، فاشتبكت من جديد مع قوى الامن التي اجبرتها اخيرا على التقهقر والفرار (٣٢) .

وقد جرى تخطيط هذه المؤامرة بعناية ودقة كبيرتين كما كان لدى المتآمرين كميات ضخمة من الاسلحة كالذخائر للسيارات وغيرها ، وكانت مؤامرتهم تهدف الى الاستيلاء على السلطة تمهيدا للمباشرة في تنفيذ مخطط « سوريا الكبرى » . ولكن المؤامرة قد فشلت بفضل وعي الجماهير ، وتنبه الحكومة واسراعها في اتخاذ التدابير الضرورية .

وكان من نتائج المؤامرة الفاشلة اعتقال عدد كبير من قادة الحزب القومي كما القي القبض على زعيم الحزب انطون سعادة الذي حوكم واعدم رميا بالرصاص .

وكان فشل هذه المؤامرة بمثابة هزيمة خطيرة لمخطط « سوريا الكبرى » .

وهكذا استطاع نضال الشعوب وقواها التقدمية والديمقراطية في لبنان والاقطار العربية الاخرى من توجيه ضربة شديدة لمخططات المستعمرين واجبارهم — ولو مؤقتا — على التخلي عن مخطط « سوريا الكبرى » .

***

الامبريالية الاميركية ونقطتها الرابعة في لبنان

بعد الحرب العالمية الثانية ، ازداد نشاط الامبريالية الاميركية بشكل ملحوظ في الشرق الاوسط ، وذلك استجابة لاغراء ثروات المنطقة وموقعها الاستراتيجي ، والرغبة في جني الارباح الطائلة . وكانت الولايات المتحدة تبذل كل جهودها **لايجاد** موقع قدم لها في المنطقة التي يهيمن عليها نفوذ الانكليز والفرنسيين . فأضحت هذه الرقعة الخطيرة الواقعة على نقطة تلاقي آسيا واوروبا وافريقيا ، حلبة صراع اقتصادي وسياسي فيما بين الدول الامبريالية .

يعالج المؤرخون البرجوازيون التغلغل الاميركي السياسي — الاقتصادي في دول الشرق الاوسط — ومنها لبنان — من زاوية المصالح الاستعمارية ، فيزعمون — كما يفعل و . ييل — أن الولايات المتحدة تهدف الى مساعدة الدول العربية ورفع مستوى المعيشة فيها وتطوير الزراعة وتنمية الصناعة (٣٣) .. الخ . كذلك نرى محمد الاغواني في كتابه « الولايات المتحدة والعالم العربي » يقدم آراء متضاربة متناقضة ، فهو يعترف بأن الموقع الاستراتيجي الخطير

٣٢ — المصدر السابق ٨ — ٧ — ١٩٤٩ .

33) W. Yale, The Near East, A Modern History, p. 431.

للعالم العربي يغري الولايات المتحدة ، ويثير اهتمامات الولايات المتحدة وبريطانيا معا ، ولكنه من جهة ثانية ، يدعي ان الولايات المتحدة لا تبغي الحصول على مواقع عسكرية وسياسية في العالم العربي (٣٤) . كما يزعم المؤلف المذكور ان التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، يعتبر في العرف الاميركي ، « عملا امبرياليا » ، وبالتالي هو نهج « لا اميركي » و « لا ديمقراطي » . ويريد المؤلف أن يقول بأن الولايات المتحدة براء من هذه الخصال السيئة . ومن ثم نرى المؤلف يمتنع عن الغوص في اعماق الامور اما تجنبا او عجزا منه ، فيكتفي بسرد ادعاءات سطحية كقوله مثلا ان « مبدأ ترومان » اعطى الدول العربية مساعدات اقتصادية وتكنيكية لتهيئة كوادرها الوطنية ، واقامة مشاريعها الخاصة وانشاء مصانعها (٣٥) . ولا شك ان المؤلف ذهب بعيدا جدا في تستره على الاهداف الحقيقية للامبريالية الاميركية.

والواقع ان « مبدأ ترومان » لم يستهدف تنمية الصناعة الوطنية في الدول النامية . بل على نقيض ذلك ، استهدف اساسا عرقلة هذه التنمية بالذات .

يقول يوسف خطار الحلو حول التصنيع ، انه من اهداف دول المعسكر الاستعماري منع انشاء صناعات في البلدان الاخرى . ويضيف « وقد لمسنا نحن العرب ، في جميع اقطارنا هذا الواقع ، سواء عندما كان لبنان وسوريا محتلين من الانتداب الفرنسي ، ام عندما قدمت « البعثات » الاميركية والانكليزية « ارشاداتها » و « اقتراحاتها » لنا القائلة بأن لا نهتم بالتصنيع الوطني بل ان نوجه جهودنا نحو الزراعة والتجارة » (٣٦) .

اضحى « مبدأ ترومان » بعد الحرب العالمية الثانية ، سلاحا خطيرا للتوسع الاميركي في الشرقين الادنى والاوسط . وقد ظهر هذا « المبدأ » في ١٢ كانون الاول ١٩٤٧ ، وشمل في البدء كلا من تركيا واليونان . وفي عام ١٩٥١ وافق الكونغرس الاميركي على أن يشمل دول الشرق الاوسط ايضا (ومنها الدول العربية) . فقبلت به كل من افغانستان ومصر والعراق وايران ولبنان والعربية السعودية واسرائيل والاردن والباكستان . وحصلت هذه الدول بموجب المادة الرابعة من « المبدأ » (النقطة الرابعة) على « مساعدات » اقتصادية وفنية .

وقع حسين العويني رئيس الوزارة اللبنانية، في ٢٩ ايار ١٩٥١، اتفاقية عامة بموجب النقطة الرابعة حول التعاون الفني بين لبنان والولايات المتحدة الاميركية . ودخل بذلك لبنان في فلك « مبدأ ترومان » . وقد نصت الاتفاقية المذكورة على ان ترسل الولايات المتحدة خبراء وفنيين الى لبنان لوضع دراسات فنية ، وتقديم أجهزة اميركية ، وتدريب اللبنانيين على استعمال

34) Mohammed Shafi Aghwani, The United States and the Arab World, Aligarh, 1955, p. 110.

٣٥ — المصدر السابق ص ١٠٤ .

٣٦ — يوسف خطار الحلو ، في الاقتصاد اللبناني . ص ٦٧ .

الآلات الجديدة والتراكتورات ، وتدريب اختصاصيين لبنانيين في لبنان اوفي اميركا او في بلد آخر (٣٧) .

اما لبنان فكان عليه بموجب الاتفاقية المذكورة ان يضع تحت تصرف الخبراء الاميركيين العقارات الضرورية للابنية والمواد اللازمة ، وأن يدفع أجور النقليات وغيرها . كما نصت الاتفاقية على اعفاء بعثة « النقطة الرابعة » من الضرائب والرسوم (٣٨) . وكانت هذه « المساعدات الفنية » مختصةبالمشاريع الصحية والتربوية ، والزراعية والانشائية . اما الصناعة فقد اسقطت من حساب هذه « المساعدات » التي لم « تتدفق » على البلدان النامية الا لعرقلة نموها الصناعي في الاساس . ولهذه الغاية بالذاتأصدر الكونغرس الاميركي قانونا سنة ١٩٥٠ نص على ان تضمن من الرساميل الاميركية في الخارج فقط تلكالموظفة في مشاريعلا يزاحم انتاجها المنتوجاتالاميركية(٣٩) . ونظرا الى تشعب الانتاج الصناعي في اميركا حيث يشمل كل انواع السلع اطلاقا ، بات من المؤكد ان أي فرع من فروع الانتاج الصناعي المحلي (خارج اميركا) يعتبر مزاحما للانتاج الاميركي . وبالتالي لم يكن بوسع الرأسماليين الاميركيين ، بموجب القانون المذكور ، توظيف رساميلهم في مشاريع التنمية الصناعية للبلدان النامية .

وقد كشف بيتر ، رئيس بعثة « النقطة الرابعة » في لبنان ، حقائق مثيرة اثناء رده على منتقدي « مبدأ ترومان » اذ قال ان « النقطة الرابعة » مشروع نموذجي لا يستطيع التصرف كمؤسسة مالية في تقديم القروض والمساعدات الاقتصادية المباشرة (٤٠) . ونحن اذا ما اضفنا هذه التصريحات وقانون سنة ١٩٥٠ الذي مر ذكره الى مجمل نشاط بعثة « النقطة الرابعة » يتضح لدينا ان « مبدأ ترومان » على نقيض ادعاءات اصحابه ، لم يستهدف الاسهام في التنمية الاقتصادية في لبنان والدول الاخرى ، او العمل على رفع مستوى معيشة شعوبها . يشير الاقتصادي الفرنسي اندريه ليه برجيه في مقال له بعنوان « الدول العربية والنقطة الرابعة منذ مبدأ ترومان » الى ان الرئيس الاميركي يتمتع « بتصور خاص لطرق زيادة الدخل الوطني ، فالنقطة الرابعة من « المبدأ » لا تأتي على ذكر التصنيع اطلاقا » (٤١) ويرى ليه برجيه بوضوح العلاقة الطردية القائمة بين التصنيع وزيادة الدخل الوطني . لانه في الواقع لا يمكن الحديث عن رفع مستوى المعيشةدون التنمية الصناعية.ولهذا

37) N. Burns, Technical Assistance in the Middle East «Tensions in the Middle East», Baltimore, 1958, p. 115.

٣٨ ـ « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي موسكو ١٩٦١ ، ص ١٦٧ ، (روسي) .

39) «Journal of Commerce», July 1950.

40) «Point 4 in Lebanon, A Joint Technical cooperation program», Beirut, 1955, p. 7.

41) «Le Moyen-Orient», Paris, No. 23, 1951.

السبب يعتبر هذا الاقتصادي الفرنسي ، تصريحات الرئيس الاميركي حول رفع مستوى المعيشة في البلدان النامية كلاما أجوف ، لان الحكومةالاميركية، كما يقول ليه برجيه في مقاله المذكور اعلاه ، لا تحجب « مساعدتها » عن مشاريع التنمية الصناعية في البلدان النامية فحسب ، وانما تلجأ الى شتى الاساليب لعرقلتها .

وجدير بالذكر ان ما كان مكشوفا واضحا في نظر ليه برجيه الفرنسي لم يكن كذلك لدى شارل مالك ممثل لبنان الدائم في الامم المتحدة آنذاك . اذ انبرى هذا الاخير بالثناء على « مبدأ ترومان » وأضفى عليه آيات المديح في كتابه « الشرق الادنى بيد الشرق والغرب » . وقد نسب الى النقطة الرابعة اهدافا سامية ترمي الى استئصال كل الشرور الاقتصادية والاجتماعية من العالم أجمع ، وصورها نموذجا مهيبا للتعاون بين دولتين في تبادل المعارف والخبرات واقتسام التجارب والثروات (٤٢) .

ولكن الجماهير اللبنانية وقواها التقدمية والديمقراطية لم تشاطر شارل مالك رأيه في « مبدأ ترومان » . فقد رأت فيه هذه القوى وسيلة لتغلغل النفوذ الاميركي وربط لبنان بعجلة الامبريالية سياسيا واقتصاديا . لهذا عارضت هذه القوى قبول حكومتها بالمشروع الاميركي المشبوه ، وطالبتهاباعلان عدم الالتزام به . غير ان بعض القوى اللبنانية ذات المصلحة « بمبدأ ترومان » انبرت تدافع عنه بشتى الوسائل . وخاصة البرجوازية الوسيطة التي باتت تسعى الى توثيق روابطها بالامبريالية ، وشيوخ الاقطاعيين الذين كانوا يمنون النفس بزيادة مداخيلهم بفضل « المساعدة » الفنية الاميركية . وكان الشيخ بشارة الخوري ، رئيس الجمهورية ، من أشد مؤيدي « مبدأ ترومان » لانه كان هو شخصيا وأفراد عائلته على علاقات واسعة مع الاحتكارات الاميركية . واذا ما اعدنا الى الذاكرة صلاحيات رئيس الجمهورية اللبنانية وسلطاته الواسعة ـ وقد اشرنا اليها في فصل سابق ـ أدركنا مدى التوجيه المباشر الذي يمارسه في سياسة الحكومة .

وما لبث ان تفجر الصراع بين هاتين القوتين ، قوى الجماهير الشعبية والديمقراطية من جهة والقوى المرتبطة بالمصالح الامبريالية من جهة ثانية. وكان ثمة وزراء وموظفون كبار يعارضون ارتباط الحكومة « بمبدأ ترومان » . وقد صرح يوسف الهراوي ، وزير الزراعة اللبناني ، بأن اتفاقية « النقطة الرابعة » ليست في صالح لبنان (٤٣) وطالب باضافة بند في الاتفاقية حول توريد الآلات الزراعية الى لبنان .

انعكس جو الاستنكار العام على اعمال لجنة الشؤون الخارجية في المجلس النيابي اللبناني ، حين جرت في ٧ آب ١٩٥١ مناقشة اتفاقية ٢٩ايار،

42) Charles Malik, The Near East between East and West — «The Near East and great powers» Massachusetts, 1951, p. 22.

43) «L'Orient», 4-7-1951.

وقد حاولت وزارة الخارجية الدفاع عن سياستها في عقد الاتفاقية وابراز ميزاتها امام اللجنة النيابية . ولكن هذه الاخيرة لم تر فيما ذكرته الوزارة أية ميزات وفوائد ، فانقسمت على نفسها فريقين أحدهما مع الاتفاقية والآخر ضدها (٤٤) . فاضطرت الحكومة الى تأجيل المناقشة حتى اواخر تشرين الثاني ١٩٥١ ، حيث تم تصديق الاتفاقية في المجلس بعد أكثر من اربعة أشهر من عرضها على لجنة الشؤون الخارجية . وجدير بالذكر ان تصديقها في ذلك التاريخ لم يمر في سهولة ويسر ، اذ لقيت معارضة شديدة من بعض النواب الذين استشهدوا بوزير الزراعة الذي ابلغهم عن خطورة الاتفاقية (٤٥) . وقد حاول عبد الله اليافي ، رئيس الوزارة ، اقناع النواب بفوائد الاتفاقية التي تريد الحكومة ابرامها مع الولايات المتحدة ، وادعى اليافي ان الولايات المتحدة لا تتطلع الى اهداف سياسية ، بل غايتها مساعدة لبنان بارسال بعض خبرائها، فأجيب ان البلاد لا تحتاج الى خبراء أجانب «فالمشاريع التي وضعها خبراؤنا» لم ينفذ منها شيء (٤٦) . وأخيرا صدق البرلمان اتفاقية « النقطة الرابعة » بأغلبية ٤٠ صوتا مقابل ١٢ . ولا بد من ان نلاحظ ان الحكومة لم تتمكن من اقرار الاتفاقية في المجلس النيابي الا بعد ستة أشهر على توقيعها اياها. ويعود هذا التأخير الى معارضة القوى الديمقراطية ونضالها لالغاء الاتفاقية، بالاضافة الى ان فرنسا وبريطانيا كانتا تمارسان ضغوطا على الحكومة اللبنانية في محاولة منهما لصد التغلغل الاميركي الذي يهدد مصالحهما في لبنان والمنطقة. وهكذا نسيت بريطانيا وفرنسا خلافاتهما وتناقضاتهما وعملتا معا على اتخاذ اجراءات مشتركة في مجابهة المفترس الاشرس ، أي الامبريالية الاميركية التي باتت تنذر بتقويض مواقعهما في المنطقة .

وكان « مبدأ ترومان » يحد في الواقع من السيادة اللبنانية الوطنية للبنان والدول الاخرى التي قبلت به . وقد فرض « المبدأ » على الدول التي قبلت به، عدم الاتجار بالسلع الاستراتيجية مع الدول الاشتراكية ، وعملا بهذا الشرط قام سفير الولايات المتحدة في بيروت بتقديم احتجاج شديد اللهجة الى الحكومة اللبنانية بسبب سماحها لتاجر لبناني ببيع شحنات من النفط الى بولونيا (٤٧) فلجأت الحكومة الاميركية الى تهديد لبنان بقطع مساعداتها عنه اذا لم يتخذ اجراءات بمنع ارسال المواد الاستراتيجية الى الدول الاشتراكية ، أي اجراءات كفيلة بضمان شروط « الامن المشترك » . وهكذا باتت « المساعدة الاميركية بمثابة اشعار لدى حكومتها بالتدخل » ـ وبهذا الاسلوب الفظ ـ في شؤون لبنان الداخلية وممارسة الضغط على حكومته لتوجيه سياستها حسب أهواء

---

٤٤ ـ « ارارات » ٨ ـ ٨ ـ ١٩٥١ .

٤٥ ـ المصدر السابق ٢٩ ـ ١١ ـ ١٩٥١ .

٤٦ ـ المصدر السابق .

٤٧ ـ « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي » موسكو ١٩٦١ . ص ١٦٨ (روسي) .

ومصالح الامبريالية . وقد اعترف الاميركيون انفسهم بأن مساعداتهم للدول النامية مشروطة بتحقيق اغراض معينة .. وجاء هذا الاعتراف في تصريح رئيس بعثة « النقطة الرابعة » في مؤتمر صحافي عقده في بيروت وقال ان جميع المشاريع التي تضعها الحكومة الاميركية للمساعدات الفنية والاقتصادية والعسكرية ، تخضع لاشراف دوائر الدفاع المشترك (٤٨) . وهذا التصريح يكشف دون أدنى ريب أن « المساعدة » الاميركية المبنان لم تستهدف رفع مستوى المعيشة في لبنان كما كان اصحاب هذه « المساعدة » يزعمون . بل كانت غايتها الاساسية جعل لبنان قاعدة استراتيجية للامبريالية الاميركية وتابعا لها اقتصاديا وسياسيا . وقد أشار يوسف الهراوي ، وزير الزراعة اللبناني السابق الى هذا الواقع المؤلم قائلا : « اني أصر على تصريحي بأن « النقطة الرابعة » مساعدة خرافية وهمية ، واني بعد اتصالاتي بالجانب الاميركي وقفت على الحقيقة المؤلمة ، وهي ان الاميركان لن يعطونا شيئا اكراما لسواد عيوننا .. بل ارادوا تحقيق اهداف من وراء هذا الستار » (٤٩) (« النقطة الرابعة ») . ولكن الاهداف الحقيقية « لمبدأ ترومان » انكشفت بجلاء عبر الخلافات التي تفجرت بين بعثة « النقطة الرابعة » في لبنان وبين الحكومة اللبنانية حول علاقات الطرفين ببعضهما . وقد عملت السلطات على طمس هذه الخلافات في عهد بشارة الخوري الذي اتخذته الامبريالية الاميركية مطية وصولية لتحقيق اغراضها . وفي هذه الفترة تعدت نقمة الجماهير الشعبية وقواها الديمقراطية حدود الصبر على عهد بشارة الخوري وسياسته في الداخل والخارج ، فقد تردت اوضاع الجماهير المعيشية ، خلال السنوات العشر من عهد الخوري ، من سوء الى اسوأ ، كما انتكست الحريات الديمقراطية وأصيبت بتقلص شديد ، الامر الذي كان يثير لدى القوى الوطنية والديمقراطية أشد القلق ، وقد زاد هذا القلق مجمل السياسة التي اتبعها بشارة الخوري في التقرب المستمر من الامبريالية الاميركية وقبوله بمبدأ ترومان واستعداده أخيرا على الانضمام الى « قيادة الشرق الاوسط » . كل هذه المخاوف حملت القوى الوطنية على المطالبة باستقالة رئيس الجمهورية ، للخروج بالبلاد من المأزق الذي اوصلها اليه . فتشكلت سنة ١٩٥٢ جبهة وطنية ضمت الى جانب احزاب المؤتمر الوطني (٥٠) بعض الاحزاب البرجوازية. كما اتحد النواب المعارضون للعهد وشكلوا الجبهة الاشتراكية برئاسة كمال جنبلاط . فخاضت هذه القوى جميعا نضالا شديدا ضد رئيس الجمهورية وطالبته بالاستقالة ، ودعت الشعب الى تنفيذ اضراب عام شامل . فما كان من رئيس الجمهورية الا أن استنجد بالجيش دعما لسلطته المنهارة . ولكن موقف قائد الجيش ، اللواء فؤاد شهاب ، الذي اعلن ان الجيش لا يقاتل الشعب ،

---

48) «L'Orient», 10-5-1952.

٤٩ ـ « التلغراف » ١ ـ ٣ ـ ١٩٥٢ .

٥٠ ـ « الازمنة الحديثة » ١٩٥٣ ، العدد ٢٨ ، ص ٩ (روسي) .

فوت على رئيس الجمهورية امنيته فاضطر الى تقديم استقالته في ١٨ أيلول ١٩٥٢ . وبعد خمسة ايام من هذه « الثورة البيضاء » اي في ٢٣ ايلول ، انتخب مجلس النواب كميل نمر شمعون ، رئيسا للجمهورية اللبنانية . هذا وكانت الامبريالية الانكليزية قد اضطلعت بدور كبير في احداث ايلول ١٩٥٢، اذ عملت على استغلال نقمة الجماهير الشعبية على عهد بشارة الخوري ، وآزرت مؤيديها من السياسيين المعارضين واوصلتهم الى السلطة .

وكانت احداث ايلول ١٩٥٢ التي تفجرت فيها النقمة الشعبية على السلطة ، مسرحا ، من جهة ثانية ، للتنافس الانكليزي الاميركي . ففي هذه الاحداث استطاعت الامبريالية الانكليزية من توجيه ضربة شديدة الى منافستها الامبريالية الاميركية . ومن هنا كان اسراع الحكومة اللبنانية الجديدة باطلاع الراي العام اللبناني على خلافات الحكومة السابقة مع بعثة « النقطة الرابعة » وتعديات هذه الاخيرة .

وقد كانت البعثة الاميركية تصر على مطالبة الحكومة اللبنانية على أن تسمح لها باقامة اتصالات مباشرة بمختلف وزارات الدولة ودوائرها ، متخطية بذلك وزارة الخارجية . وكانت البعثة بهذا المطلب الذي يتناقض والاعراف الدبلوماسية القائمة ما بين الدول ذات السيادة – كانت تحاول التوصل الى التدخل المباشر في شؤون وزارات الدولة ودوائرها ، متخطية بذلك وزارة الخارجية . وكانت البعثة بهذا المطلب الذي يتناقض والاعراف الدبلوماسية القائمة ما بين الدول ذات السيادة – كانت تحاول التوصل الى التدخل المباشر في شؤون لبنان الداخلية . كما ادى اشتراط البعثة « تعيين مستشارين اميركيين في كل وزارة وكل دائرة وكل مصلحة تقع في نطاق المساعدة » (٥١) الاميركية ، الى نشوب خلاف آخر بينها وبين الحكومة اللبنانية . وبتعبير آخر، طالبت « البعثة » ان توضع كل المستندات والوثائق الحكومية تحت تصرف مستشاريها الذين ارادت حشدهم في دوائر الدولة اللبنانية ، بحيث يطلع هؤلاء على كل وثائق الدولة الاقتصادية السياسية والمالية ... وهذا يعني ان « البعثة » كانت تسعى الى الحصول على اعتراف رسمي بها ؛ كمركز مشروع للاستخبارات . اضف الى ذلك ان البعثة طالبت باعفاء البضائع المستوردة من قبل موظفيها الذين أرادت ان تستحصل لهم على حقوق موظفي السلك الدبلوماسي .

اشتد توتر حدة العلاقات بين البعثة والحكومة اللبنانية على أثر خلاف حول تنفيذ مشروع للري في منطقة القاسمية في جنوب لبنان . ويعود سبب هذا الخلاف الى رغبة البعثة الاميركية في ان تتمتع بحقوق المراقبة المباشرة على النفقات عن طريق اشراك أحد ممثليها في لجنة العقود والمتاولات وتفويضه بصلاحية النقض ، (فيتو) . وكانت البعثة ترمي من وراء ذلك الى ارساء

٥١ – « الهدف » بيروت ، ٢٧ – ١٢ – ١٩٥٢ .
٥٢ – « الاحرار » بيروت ، ١٤ – ١١ – ١٩٥٢ .

العقود على شركات أميركية أو أميركية – لبنانية مختلطة ، وابعاد الشركات الانكليزية والفرنسية عنها . وقد أدلى رئيس الوزارة اللبنانية ، خالد شهاب بتصريح ، تعقيبا على مطالب البعثة ، وقال انها « تريد أن تشرف على تنفيذ الاعمال وان تكون المراقبة الحكومية بعيدة عن هذه الاعمال . وقد رفضنا ذلك واصرت الحكومة على أن تكون هي المشرفة على الاعمال بصورة فعالة وأن نترك لادارة النقطة الرابعة المجال في مراقبة الاعمال من الوجهة الفنية » (٥٢) وقد وصلت وقاحة البعثة الاميركية الى حد الطلب بالاشراف على عائدات المشاريع التي تقيمها (٥٣) .

وهكذا نرى ان المطالب التي تقدمت بها البعثة الاميركية واصرت عليها لم تكن سوى انتهاك صارخ لحقوق السيادة الوطنية والاستقلال ، وتدخلا مباشرا في تكييف شؤون لبنان الداخلية . ولو تم تحقيق مطالبها لغدت البعثة دولة ضمن الدولة .

وهذه المواقف من البعثة ومطالبها المجحفة اثارت مشاعر الراي العام الوطني في لبنان . وكانت الجرائد تعلن عن رفضها ورفض الجماهير لكل تدخل في شؤون لبنان مهما كان شكله . فقالت « الاحرار » : « اننا نفضل الاستغناء عن هذه المساعدات لنبقى احرارا في بلادنا دون ما انتداب او وصاية او اشراف » (٥٤) وقالت الهدف ، ان المساعدات الاميركية المشروطة تفرض انتدابا جديدا باسم النقطة الرابعة (٥٥) .

كما شهدت البلاد تحركات جماهيرية واسعة تعبر عن نقمتها على سياسة النقطة الرابعة . فكانت الوفود الجماهيرية تزور ادارات الصحف حاملة اليها عرائض الاستنكار ، وتبعث بالبرقيات الى النواب والسياسيين ورجال الحكومة معبرة عن احتجاج الجماهير واستنكارها للشروط الاميركية في « المساعدة ». وقد طالبت القوى الديمقراطية في البلاد بطرد بعثة النقطة الرابعة ، لان استمرار وجودها – كما أعلنت – يعتبر خرقا لمبادىء السيادة الوطنية .

كما انضم طلاب الجامعة الاميركية والجامعة الفرنسية في لبنان الى الجماهير في استنكار تصرفات النقطة الرابعة واعلنوا ان اتفاقية الحكومة اللبنانية معها غير متكافئة (٥٦) . وطالبوا بتصفية نشاطها في لبنان . واستمر ورود العرائض من مختلف المناطق والقرى اللبنانية الى الصحف والمجلات حاملة آلاف التواقيع (٥٧) .

في هذا الجو من النقمة الجماهيرية ونضالها ضد الشروط الامبريالية ومراميها ، اضطرت الحكومة اللبنانية الى رفض المطالب المخزية واعلنت انها

53) «L'Orient», 4-1-1953.

٥٤ – « الاحرار » ٢٨ – ١١ – ١٩٥٢ .
٥٥ – « الهدف » ٢٧ – ١٢ – ١٩٥٢ .
٥٦ – « بيكي » ٢٢–١–١٩٥٣ ، عدد ١٠ ص ١ (روسي) .
٥٧ – المصدر السابق ، ٢٢–١–١٩٥٣ ، عدد ١٢ ص ٢ .

سوف تضطر الى الغاء اتفاقيتها مع النقطة الرابعة اذا ما اصر الجانب الاميركي على مطالبه . فرضخ الاميركيون امام الامر الواقع تاركين شروطهم جانبا ، ومن ثم وقع الطرفان اتفاقية في ١٢ كانون الثاني ١٩٥٣ أناطت بهما سوية مراقبة تنفيذ المشاريع التي وضعتها «النقطة الرابعة» وحددت دور الخبراء الاميركيين بالاشراف على النواحي الفنية فقط . وهكذا اصطدمت مخططات الامبريالية الاميركية بصمود الجماهير وتحطمت دون التوصل الى تكييف الشؤون اللبنانية حسب اهوائها .

ولم يكن تراجع الامبريالية الاميركية عن املاء شروطها على لبنان الا تداركا منها لسلامة مصالحها الاساسية ونفوذها المتوفر في المنطقة ، لان تصلبها كان سيؤدي الى نقمة عارمة في الداخل ، بالاضافة الى افساح المجال امام منافستيها فرنسا وانكلترا . ومن جهة اخرى لم يكن من مصلحة الامبريالية خلق المصاعب امام بعثتها او دفع الامور الى حد تصفية نشاط النقطة الرابعة في لبنان . لان مجرد استمرار وجود بعثة « النقطة الرابعة » في لبنان يضمن لها ، بشكل او بآخر ، حدا ادنى من التأثير على سياسة الحكومة اللبنانية ، وتوطيد نفوذها في هذا القطر من المشرق العربي .

ولكن ماذا استهدفت هذه « المساعدة » الاميركية ؟.

عندما قبلت الحكومة اللبنانية « بالمساعدة »الاميركية ، ظنت بأنها ستسهم في تنمية الاقتصاد الوطني ، باقامة مشاريع الري ومحطات الهيدروليكية وتطوير الصناعة . ولكن هذا النوع من المشاريع الانمائية لم تدخل ، ولا تدخل اصلا ، في اهداف الحكومة الاميركية . فخلال السنة الاولى من توقيع اتفاقية « النقطة الرابعة » تسلمت الحكومة اللبنانية قرضا بخمسة ملايين دولار، صرف بأكمله على مرتبات موظفي وخبراء البعثة الاميركية ذاتها . « فمنذ وجود النقطة الرابعة في لبنان ، انفقت جميع مخصصاتها أجورا للموظفين الاميركيين، ولم تقم بأي عمل يفيد مشروعا واحدا معينا من المشاريع الكثيرة التي يحتاج اليها لبنان » (٥٨) وكانت رواتب موظفي البعثة الاميركية ذات معدلات عالية جدا . اذ بلغ الراتب الشهري لاصغر موظف ما بين ٨٠٠ – ١٢٠٠ ليرة لبنانية، وبلغ راتب الموظف الكبير ٤٠٠٠ ليرة شهريا ، في حين كان الراتب الشهري لاكبر موظف في لبنان آنذاك يصل الى ٣٥٠ – ٤٠٠ ليرة لبنانية فقط (٥٩) . وفي السنوات التالية كذلك صرفت قروض « النقطة الرابعة » على تلبية متطلبات البعثة الاميركية .

لم تكن البعثة الاميركية مهتمة بتنفيذ المشاريع الاقتصادية الملحة . وكانت تتلكأ في العمل دون ان تهيء المشاريع الانمائية بشكل نهائي . وقد بلغت القروض المستحقة للبنان حسب بنود النقطة الرابعة من ١٩٥٠ – ١٩٥٧ مبلغ

٥٨ – « التلغراف » ٢٣ – ١٢ – ١٩٥٢ .

٥٩ – « الصرخة » بيروت ١٤ – ١٢ – ١٩٥٢ .

٣٥ر٨ مليون دولار (٦٠) . ولكن لبنان لم يتسلم في الواقع سوى ٥٢ر٥٪ فقط من مجموع هذه القروض (٦١) ، أي انه لم يستلم سوى نصف القروض المستحقة له تقريبا ، وذلك بسبب تأخر البعثة وتلكئها المقصود في اعداد المشاريع .

وكان الجانبان الاميركي واللبناني قد صرحا عند التوقيع على اتفاقية « النقطة الرابعة ، بأنها – أي الاتفاقية – ستسهم في تنمية الزراعة وحل مشاكلها المستعصية ، كما أنها سترفع من مستوى معيشة الفلاح اللبناني . ولكن ادارة البعثة الاميركية للنقطة الرابعة ، رفضت اقامة المنشآت الهيدروليكية على نهر الليطاني–وهو اكبر المشاريع حيوية في الانماء الاقتصادي الشامل في لبنان – ومشروع الليطاني كما هو معلوم يهدف الى توسيع شبكات الري بمعدل كبير جدا ، واقامة المحطات الكهرمائية . وقد امتنعت الولايات المتحدة وبعثتها في لبنان – كما أشرنا – عن تقديم القروض اللازمة للمشروع من صندوق « المساعدة » الاميركية . واكتفت بوضع التصاميم الفنية على الورق فحسب ، وقد كلفت هذه التصاميم خزينة الدولة اللبنانية مليون دولار تقريبا (٦٢) .

واكبر انجاز حققته البعثة الاميركية في حقل الزراعة اللبنانية ، هو اقامة ثلاث محطات للتجارب الزراعية (مزارع نموذجية) في صور والتربل والعبد. حيث قدمت الحكومة اللبنانية الارض وبعض المنشآت وتحملت قسما من النفقات (٦٣) . أما الاميركيون فقد عرضوا احدث آلاتهم الزراعية ، وطرق الري الحديثة ، وبنوا الحظائر ومستودعات العلف . الخ . وكان من واجبات البعثة ان تدرب الفلاحين على استخدام تلك الآلات . ولكن البعثة لم تهتم بكثير أو قليل بهذا الموضوع ، ولم تكن متحمسة في نقل تجارب خبرائها الى اللبنانيين . لذا فانه لم يكن مستغربا ان تكون محطة التربل ، اثناء تسليمها الى الحكومة اللبنانية سنة ١٩٥٥ ، مفتقرة الى عمال فنيين لتسيير العمل فيها كما يجب (٦٤) . قلنا ان البعثة بنت حظيرة نموذجية على احدث منجزات التقنية المعاصرة ، وقد صرف على بنائها مبلغ ١٢٨ الف دولار . وهذا المبلغ الضخم اثار رد فعل لدى المعلق السياسي الاميركي ج سوكولسكي فكتب يقول ان هذه الحظيرة التي كلفت مبلغا ضخما سوف يستعرضها الفلاحون الذين لا يزيد دخلهم السنوي عن ١٠٠ دولار . وتابع المعلق يقول بأن هذا الامر مدعاة للسخرية ، لان الفلاح اللبناني سوف يحدق في الحظيرة ويتساءل عن ذاك الدجال الذي بناها .. ومن ثم يسأل نفسه : ترى ما هو عدد المزارع الاميركية

٦٠ – « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي » ص ١٧٠ موسكو ١٩٦١ (روسي) .

٦١ – المصدر السابق .

٦٢ – المصدر السابق .. ص ١٧١ .

63) N. Burns, Technical assistance in the Middle East, p. 119.

٦٤ – المصدر السابق .

التي فيها حظائر بقيمة ١٢٨ الف دولار (٦٥) .

انيطت بعثة « النقطة الرابعة » بصلاحيات واسعة ، وكانت تتمتع بحق مصادرة اراضي الفلاحين بحجة اجراء « تجارب » عليها . وصرح النائب أديب الفرزلي رسميا بأن ادارة النقطة الرابعة تقوم بالاستيلاء على أراضي الفلاحين في البقاع بالقوة وتقدر قيمتها حسب اهوائها ، وان موظفيها يسيئون التصرف تجاه كل من يمتنع عن تسليم أرضه للبعثة (٦٦) .

ومن نافلة القول ان هذه الاسالايب والتصرفات التي اعتمدتها البعثة منهجا لنشاطها لم تكن تحمل في طياتها نظرة جدية للتنمية الزراعية في لبنان . لان تنمية الزراعة وتطويرها وتحسين وضع الفلاحين بحاجة الى اجراء تغييرات في العلاقات الزراعية السائدة وبصورة خاصة الغاء الاقطاع . ولكن الاميركيين لم يبدوا عدم اهتمامهم بهذه الامور فحسب بل كانت حكومتهم على علاقات طيبة وودية مع تلك الاقلية من الاقطاعيين (٦٧) .

ذكرنا سابقا ان « المساعدة » الاميركية لم تنص على توظيفات ماليةلاقامة المشاريع الصناعية او وضع دراسات وتصاميم لها .

كانت « المساعدة الاميركية تصرف بكليتها في المشاريع ذات الطابع الاستراتيجي العسكري ، كبناء الاوتوسترادات والمطارات وتوسيع مرفأي بيروت وطرابلس .. الخ . لقد بلغ مجموع ما صرف على هذه المشاريع خلال ١٩٥٤ ـ ١٩٥٦ مبلغ ١٢٫٦ مليون دولار او ما يعادل ٥٠٪ من قروض « المساعدة » الاميركية (٦٨) . ولا نستغرب نوعية هذه المساعدة وأوجه انفاقها اذا ما أعدنا الى الذاكرة تصريحات السيد « بيتر » رئيس البعثة الاميركية في لبنان حيث قال ان أية مساعدة اميركية للبنان والدول العربية الاخرى تأخذ بعين الاعتبار متطلبات مشروع الضمان الجماعي (حلف عسكري) .

يتضح لنا مما سبق ، ان تنمية الاقتصاد اللبناني لم تكن بأي شكل من الاشكال هدفا للنقطة الرابعة الاميركية العاملة في لبنان . كذلك لم يكن « مبدأ ترومان » مع نقطته الرابعة ليهدف الى رفع مستوى الحياة في لبنان ، بل كان هاجسه الاول والاخير التغلغل الاقتصادي في لبنان ، وتهيئة الاجواء الملائمة لغرض التدخل الاميركي في شؤونه الداخلية . وبالتالي ارساء أسس متينة لنفوذ الامبريالية الاميركية في خدمة اغراضها الاستراتيجية في لبنان وفي المنطقة .

أما السبيل الوحيد للنمو الاقتصادي اللبناني فيمكن اتباع سياسة نابعة من صميم المصلحة الوطنية ، أي انقاذ الاقتصاد اللبناني من براثن التبعية الخانقة للامبريالية العالمية ، وحماية الصناعة المحلية والعمل على تصنيع البلاد

٦٥ ـ « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي » .. ص ١٧٢ .
٦٦ ـ « ارارات » ٢١ ـ ١١ ـ ١٩٥٣ .
67) «Le Moyen-Orient», 1951, No. 23.
٦٨ ـ « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي » ص ١٧٢ .

عموما . وهذا يعني ان التنمية الحقيقية تكون باصلاح سياسي ـ اقتصادي شامل .

★★★

مشاريع الامبريالية وأحلافها العسكرية

دخلت حركة التحرر الوطني العربية مرحلة جديدة في أواخر الاربعينات ومطلع الخمسينات . حيث كانت جماهير الشعب العربي تخوض نضالا عنيدا للخلاص نهائيا من نير الامبريالية السياسي والاقتصادي .

ففي هذه الفترة تفجرت القضية الفلسطينية وقامت اسرائيل على جزء من الارض الفلسطينية في ظل « حياد الانتداب » البريطاني ، هذا « الحياد » الذي وافقت الفئات العربية الرجعية الحاكمة ان تلهي به الجماهير . « وقد اظهرت الحرب الفلسطينية في عام ١٩٤٨ ان المستعمرين الانكلو ـ اميركيين والصهيونيين وحكام بعض البلدان العربية انما كانوا ينفذون مخططا للتقسيم خاصا بهم » (٦٩) . وفي سنتي ١٩٤٨ و ١٩٥٢ وقعت ثورتان مسلحتان في العراق ، وكانت القوى الديمقراطية تطالب بالغاء معاهدة ١٩٣٠ الانكلو ـ عراقية . وتطالب بتأميم الصناعة البترولية وتوطيد استقلال البلاد ... كما حدثت انتفاضات شعبية واسعة في مصر في ١٩٥١ ـ ١٩٥٢ ، فتحولت هذه الانتفاضات الى معارك مسلحة بين الجماهير والقوات الانكليزية ، مطالبة بالغاء معاهدة ١٩٣٦ المصرية ـ الانكليزية ، واعادة جميع الحقوق المصرية في قناة السويس . كذلك نشطت القوى الديمقراطية في سوريا ولبنان وشددت من نضالها في سبيل الخلاص من التبعية الاقتصادية للدول الامبريالية .

وكانت المناطق الاخرى من الوطن العربي تشهد تحركات مماثلة ، في وجه المؤامرات والاحلاف الاجنبية ، وصونا لحريتها .

باتت هذه النهضة العارمة خطرا يتهدد مواقع الدول الامبريالية في المنطقة العربية مباشرة ، ويثير التساؤلات حول وجودها بالذات . وكانت الدول الغربية حذرة يقظة تحاول لجم رياح النضال الوطني التي بدأت تعصف من حولها وتعمل على اجهاض الحركة النضالية التحررية ، حفاظا على مواقعها في المنطقة . لذا بدأت تطرح على دول المنطقة مشاريع ومخططات مختلفة . وقد ركزت الدول الغربية في محاولاتها هذه على الاحلاف والتكتلات العسكرية المتعددة وذلك ابتداء من مطلع الخمسينات . فأصدرت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا بيانا في ٢٥ ايار ١٩٥٠ (البيان الثلاثي) أعلنت فيه عن اتفاقها التام فيما بينها حول التدخل في الشرق الاوسط بحجة « المحافظة على الاوضاع .. وتأمين الاستقرار » وانها قررت « تزويد الدول العربية واسرائيل بالسلاح » شرط الا يستعمل ضد بعضهما البعض . وقد اصدر الحزب الشيوعي اللبناني بيانا فضح فيه موقف الدول الامبريالية الثلاث وقال « ان للبيان الثلاثي

٦٩ ـ « نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه ج ١ ص ١٥٢ .

الامبريالي معنى واحدا هو انه فاتحة هجوم جديد واسع على كل اقطار الشرق العربي » (٧٠) . ثم قام مبعوثو الدول الغربية من سياسيين وعسكريين بزيارات متعددة الى الدول العربية ، لاقناع حكوماتها بالدخول في احلاف عسكرية . فاستقبلت بعض العواصم العربية سنة ١٩٥١ ، الجنرال روبرتسون ، قائد القوات البرية البريطانية في الشرق الاوسط ، يرافقه رئيس قسم المشرق في وزارة الخارجية البريطانية السيد فيرلونج . وصل هذان المبعوثان الى بيروت في ٥ شباط ١٩٥١ وقابلا رئيس الجمهورية الشيخ بشارة الخوري ، وقائد الجيش اللبناني اللواء شهاب . وجرى البحث في الامور السياسية والعسكرية . وكان غرض الجنرال روبرتسون الوقوف على مدى استعداد لبنان للانضمام الى مشروع « الدفاع المشترك » ، وامكانياته الاقتصادية والعسكرية (٧١) . وكانت رغبة بريطانيا ان تكون عضوية لبنان في الحلف عضوية كاملة وفعالة ، وكان الجنرال الانكليزي يرمي الى الحصول على موافقة الحكومة اللبنانية ، والحكومات العربية الاخرى ، على انزال جيوش « الحلفاء » في المنطقة عند الضرورة » . وهكذا نرى ان خطط الدول الغربية لم تكن سوى محاولات خفية لاعادة السيطرة الاستعمارية على دول المنطقة بشكل مشروع .

ومن الطبيعي ان تثير هذه الزيارة المشبوهة نقمة واستنكارا في لبنان ، فقام على الاثر وفد من التقدميين والوطنيين بمقابلة رئيس الجمهورية وحذره من الاخطار التي تهدد استقلال لبنان . وبين الوفد أهمية التصدي ومقاومة مخططات الدول الغربية الرامية الى احتلال لبنان ، فرد الرئيس بشارة الخوري قائلا ان لبنان كله صف واحد دفاعا عن الاستقلال في وجه الاحتلال الاجنبي ، الا أنه تساءل عما يمكنه للبنان ان يفعله اذا ما تم الاحتلال بقوة السلاح فطالبه الوفد بتوحيد كل القوى الوطنية ، واقامة جبهة قوية لصد المتآمرين . ولكن الرئيس لم يرد على هذا الاقتراح . ولم يكن صمته هذا محض صدفة . لان رئيس الجمهورية وبعض المتنفذين في الدوائر الحاكمة في لبنان كانوا على علاقة تبعية مع الدول الغربية وشركاتها الاحتكارية ، وبالتالي لم يكن من مصلحتهم مناهضة المشاريع الامبريالية رغم كونهم لا يتجرأون على تبنيها والترويج لها علنا . ومن هنا كان ترددهم بين الاقدام والاحجام .

وقد أتخذت الحكومة اللبنانية تدابير أمن وقمع واسعة تحسبا لمواجهة التظاهرات المتوقعة ضد زيارة روبرتسون . وبالفعل انطلقت في ٥ شباط ، تظاهرات ساخطة في بيروت ضد هذه الزيارة . فتصدت لها قوى القمع بالسلاح . فعاد البيروتيون الى الاعلان عن نقمتهم بتظاهرات جديدة حاشدة في ٧ شباط ، وحملوا يافطات تندد بالمشاريع الاميركية والانكليزية (٧٢) ومن ثم اتسعت موجة السخط فعمت كل المناطق اللبنانية ومدنها الكبرى من طرابلس الى صيدا الى زحلة .. واستمر سيل برقيات الاستنكار ينهال على الصحف

---

٧٠ ـ « نضال الحزب الشيوعي » .. ص ١٦٥ .

٧١ ـ « بيروت » ٥ ـ ٢ ـ ١٩٥١ .

٧٢ ـ « ارارات » ٨ ـ ٢ ـ ١٩٥١ .

بشجب زيارات رسل الامبريالية واغراضهم المشبوهة . وأصدر أنصار السلم في لبنان بيانا في ١٠ شباط جاء فيه : « في الوقت الذي نستنكر فيه بشدة زيارة هذا الجنرال ومساعيه ، نعلن اننا نرفض الارتباط بأية معاهدة أو أي حلف عسكري ، مع أية دولة أو اية مجموعة من الدول ، يؤديان الى جر بلادنا وشعبنا الى الحرب ، والى احتلال مطاراتنا ومرافئنا وأراضينا ، وتحويلها الى ميادين قتال ، كما نرفض جعل بلادنا قاعدة عسكرية ودخول أي جندي أجنبي اليها او استخدامها لاغراض حربية (٧٣) .

وأمام هذه الموجة الشعبية العارمة من السخط والاستنكار لمرامي المستعمرين ، لم تتجرأ الدوائر الحاكمة في لبنان على اعلان موقف صريح من المقترحات الانكليزية . فاضطر المبعوث الانكليزي الى مغادرة البلاد دون ان يحقق شيئا ملموسا في مسعاه .

ثم وصل الى دمشق وبيروت السيد ماكجي ، كبير موظفي وزارة الخارجية الاميركية ، مستخدما غايتين ، فهو أولا اراد تمهيد السبيل امام مشروع « الدفاع المشترك » ، وثانيا ازالة آثار زيارة الجنرال الانكليزي الى لبنان . فقد خشيت الولايات المتحدة من ان يتمكن روبرتسون من خلق جيش موحد من سوريا والاردن والعراق ، الامر الذي يعزز النفوذ البريطاني في الشرق العربي على حساب المصالح الاميركية .

اتخذت القوى الديمقراطية في لبنان موقفا حازما في مجابهة المخططات الاميركية والانكليزية . فهبت تدافع عن استقلال الوطن وسيادته رافضة الخضوع لانتداب جديد أو سيطرة اجنبية جديدة . وأكدت هذه القوى ان الشعب على استعداد تام للذود عن حياض الوطن وكرامته وسيادته حتى آخر نقطة من دمه (٧٤) .

وقد استهدفت زيارتا المبعوثين الانكليزي والاميركي الى البلدان العربية ضمها الى تكتلات عسكرية استعمارية والعمل على عزل وضرب قوى المعارضة الوطنية من أجل اعادة الثقة والامل في نفوس العملاء في المنطقة .

ادركت الامبريالية الاميركية ـ حين طرحت فكرة الاحلاف العسكرية في المشرق العربي ، أنها ستضطلع بالدور الرئيسي فيها . فعصر الامبراطورية العجوز كان قد ولى ولم يعد بامكانها تأدية دور « العازف المنفرد » في الجوقة . وهذا ما يؤكده لنا ستيورت اولسوب في مقال له بعنوان « سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط » حيث يعلن المنظر الاميركي بكل صراحة أن بريطانيا لا تستطيع بعد الآن السيطرة لوحدها في هذه المنطقة (٧٥) . ويضيف ان النظام الانكليزي التقليدي بدأ ينهار ولا بد من ايجاد اساليب وقوى جديدة . وهذه القوى الجديدة التي يقصدها المنظر الاميركي هي الامبريالية الاميركية بالذات ، والتي باشرت فعلا بالانسلال الى المواقع الانكليزية في الشرق الاوسط . ومن

---

٧٣ ـ « الطريق » بيروت ، اذار ١٩٥١ .

٧٤ ـ « ارارات » ، ٣١ ـ ٤ ـ ١٩٥١ .

75) «New York Herald Tribune» 16-12-1951.

هنا نستطيع تبيان اسس العلاقات الجديدة المعتمدة بين هذه القوى. فبريطانيا كانت مضطرة الى اخذ مصالح الامبريالية الاميركية في المنطقة بعين الاعتبار ، وبالتالي لم تكن المخططات والمشاريع الاستعمارية المطروحة على الدول العربية من ابداع بريطانيا وحدها كما اعتادت على ذلك قبل الخمسينات . وقد باتت الامبريالية الاميركية تشارك زميلتها البريطانية في وضع وتنفيذ المخططات والمشاريع الاستعمارية . لذا رأينا مشروع « الدفاع عن الشرق الاوسط » (الدفاع المشترك) يطرح على دول المنطقة بجهود مشتركة من قبل بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا بالاضافة الى تركيا .

قدمت هذه الدول الاربع المذكورة اعلاه ، في ١٣ تشرين الاول ١٩٥١ ، مذكرة الى حكومات مصر وسوريا ولبنان والعراق والعربية السعودية واليمن وشرقي الاردن واسرائيل ، حول تشكيل ما يسمى بالقيادة الحليفة للشرق الاوسط (الدفاع المشترك) ،وكان سينضم الى هذه القيادة كل من اوستراليا ونيوزيلندة واتحاد جنوب افريقيا رغم وقوعها كلها على مدى آلاف الكيلومترات من المنطقة العربية ، ورغم انعدام العلاقات الموضوعية الدفاعية بين هذه وتلك.

اقترحت الدول الاربع صاحبة المذكرة ، تشكيل قيادة مشتركة للدفاع عن **الدول العربية واسرائيل** من الاخطار الخارجية ، يكون مقرها القاهرة. وطلبت الدول الاربع من بلدان المنطقة وضع قواتها المسلحة والقواعد العسكرية ووسائل المواصلات والمرافىء .. تحت تصرف هذه القيادة المقترحة . وجاء في المذكرة ايضا ان تكون هذه القيادة على علاقة وثيقة بحلف شمال الاطلسي(٧٦). وان ترابط قوات مسلحة اجنبية في أراضي دول الشرق الاوسط .

نرى من هذه المقترحات ان مشروع « الدفاع المشترك » الاستعماري هذا لم يكن سوى خطة لربط بلدان الشرق الاوسط بالامبريالية العالمية واحتلالها عسكريا .

ولكن الدول الامبريالية كانت تدافع عن مشروعها زاعمة انه وضع خصيصا لردع « الخطر » السوفياتي الذي « يهدد » منطقة الشرق الاوسط . وهذه المغالطة المفضوحة حظيت في شخص المؤرخ البرجوازي ج . هورفيتس ، بمدافع انبرى الى تبرير موجبات المشروع الاستعماري وادعى ان الدول الامبريالية صاحبة المشروع الاستعماري قلقة على أمنها من الاتحاد السوفياتي (٧٧) . كما يتشدق هـ . هوسكنز عن « الغزو » السوفياتي المزعوم ، ويدعي ان « الفراغ » الحاصل في الشرق الاوسط بسبب انهيار المواقع البريطانية وعدم الاستقرار في دول المنطقة ، يغريان روسيا بالتدخل في شؤونها (٧٨) . ويضيف الكاتب ان هذا الوضع ينطوي على خطر جسيم يهدد الشرقين الادنى والاوسط و « العالم الحر » بأكمله . وبالتالي كان على

76) «Diplomacy in the Near and Middle East. A Documentary Record: 1914-1956», Vol. II, p. 330.

٧٧ ـ المصدر السابق ص ٣٢٩ .

78) H. Hoskins, the Middle East Probelm area in world politics, p. 275.

الدول الغربية ـ على حد زعمه ـ اتخاذ تدابير كفيلة « بضمان » أمنها .

وكان لا بد من اطلاق هذه المغالطات والمزاعم حول « الغزو » السوفياتي من جانب الامبريالية لابعاد الانظار عن حقيقة مشاريعها والتستر على أهدافها الاساسية في فرض سيطرتها العسكرية على الدول العربية .

اما الدوافع الحقيقية التي حركت الدول الامبريالية في اطار مشروع « الدفاع المشترك » فتكمن في مجمل النضال التحرري الوطني المعادي للامبريالية ، هذا النضال الذي بات يشتد على صعيد الجماهير الشعبية والعمالية في كل الاقطار العربية ، واضعا علامات استفهام عديدة حول الوجود الامبريالي في المنطقة . فأثار هذا الواقع النضالي ردع الامبرياليين الذين وجدوا انفسهم عاجزين عن التصدي وتصفية النضالات الجماهيرية في كل دولة من دول المنطقة على حدة ، والقضاء على موجة النضال التحرري الوطني بشكل عام . لذا كان استيورت ادلسوب يطالب حكومة الولايات المتحدة باستباق الاحداث في الشرق الاوسط قبل انتهاجها « طريق الصين »،والعمل على ضمان نفوذها في هذه المنطقة (الشرق الاوسط) الخطيرة من العالم(٧٩) .

ومعنى هذا الكلام ان الامبريالية كانت تستهدف « قمع » حركة التحرر الوطني العربية وايقاف نهوضها والعمل على ضرب أسباب شموليتها في المستقبل .

ولهذه الغاية بالذات تكاتفت الدول الامبريالية في جبهة موحدة رغم تضارب مصالحها فيما بينها ، فطرحت مشروعها « الدفاعي » عن « سلامة » الشرق الاوسط ، اي مشروع احتلال الدول العربية عمليا . فهذه المنطقة كانت وما زالت تثير مطامع الامبريالية العالمية من الناحية الاستراتيجية ومن ناحية الثروات المادية والبشرية . وقد ألمح نائب الاميرال الاميركي ر . ليبي ، الى خطورة موقع الشرق الاوسط واهميته بالنسبة الى « العالم الحر » ، من حيث الثروات المادية (٨٠) كما شرح هنري بايرورد (*) سياسة الولايات المتحدة في الشرق الاوسط ومدى اهتمام حكومته بالمنطقة ، فأعلن بكل صراحة ان أهمية المنطقة تكمن اساسا في موقعها الاستراتيجي الخطير ، وانها تكتسب أهمية الصراع الدائر بين الشرق والغرب نظرا لكونها عقدة المواصلات الجوية والبحرية (قناة السويس) .ثم أشار بايرورد الى أهمية الثروات المادية وخاصة البترول الذي يبلغ احتياطه نصف احتياطي البترول المكتشف في العالم أجمع (٨١) .

يتضح لنا مما سبق ان الدول الغربية كانت بأمس الحاجة الى منطقة الشرق الاوسط كقاعدة استراتيجية عسكرية لتطويق الاتحاد السوفياتي ، وكان الغرب بذلك يريد ان يجعل من سكان المنطقة أشلاء للمدافع في حالة نشوب

79) «New York Herald Tribune», 16-12-1951.

80) «Tension in the Middle East» Baltimore, 1958, p. 32.

(*) نائب رئيس دائرة الشرق الادنى وجنوب اسيا وافريقيا في وزارة الخارجية الاميركية، وقد ادلى بتصريحه المذكور سنة ١٩٥٢ أمام اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مدينة شيكاغو.

٨١ ـ « نشرة نظارة الخارجية في الولايات المتحدة الاميركية ، ١٥ ك ١ ١٩٥٢ » (روسي) .

حرب جديدة . اضف الى ذلك مطامع الامبرياليين في احكام سيطرتهم على مصادر الطاقة والثروة المادية في الشرق الاوسط . هذه هي الدوافع الحقيقية التي جعلت الامبريالية العالمية تطرح مشروعها « للدفاع » عن الشرق الاوسط من « عدوان » سوفياتي مزعوم .

يقول كمال جنبلاط عن الحلف العسكري المقترح والاحلاف الشبيهة الاخرى بان القصد منها هو « اقامتها كالسور المحيط حول اراضي الاتحاد السوفياتي ، ولم تكن تهدف اطلاقا الى تعزيز قوة الدول العربية وتمكينها من الصمود في وجه اسرائيل وفي وجه مؤامرات سيطرة الاستعمار » (٨٢) .

بعث الاتحاد السوفياتي في ٢١ تشرين الثاني ١٩٥١ ، بمذكرة الى حكومات لبنان وسوريا والعربية السعودية واليمن والعراق واسرائيل ، تفضح الدوافع الحقيقية لمشروع « الدفاع المشترك » وطبيعتها العدوانية المعادية لشعوب المنطقة . واشارت الحكومة السوفياتية في مذكرتها ايضا الى ان تحقيق « الدفاع المشترك » يعني احتلال دول الشرقين الادنى والاوسط من قبل قوات حلف الاطلسي ، والقضاء عمليا على استقلال وسيادة هذه الدول (٨٣) . كذلك فضحت المذكرة السوفياتية مزاعم الامبرياليين حول « الخطر الشيوعي » ، فحذرت الحكومات والشعوب العربية من الوقوع في حبائل المؤامرات الاستعمارية واضافت ان الحكومة السوفياتية ترى « انه من الضروري الاشارة الى حقيقة ملموسة لدى الجميع وهي ان موقف الحكومة السوفياتية ، منذ الايام الاولى لوجود الدولة السوفياتية ، كان موقف تفهم وعطف على الاماني الوطنية لشعوب الشرق ونضالها في سبيل الاستقلال والسيادة » (٨٤) .

بعثت الحكومة السوفياتية بمذكرة اخرى (في ٢٤-١١-١٩٥١) الى حكومات الدول الاربع (فرنسا الولايات المتحدة بريطانيا وتركيا) اشارت فيها بصراحة الى ان نيات هذه الدول تتجه نحو احتلال الشرقين الادنى والاوسط . وقالت ان الاتحاد السوفياتي يلفت « نظر الولايات المتحدة الى انه لا يستطيع تجاهل المخططات العدوانية المتمثلة في مشروع قيادة الشرق الاوسط (الدفاع المشترك) المتعلق بمنطقة ليست ببعيدة عن الحدود السوفياتية » (٨٥) .

وقد اسهمت هاتان المذكرتان اللتان بعثت بهما الحكومة السوفياتية الى الاطراف المعنية ، في تبيان الحقائق لدى حكومات وشعوب الشرقين الادنى والاوسط ، وفي اتخاذها الموقف الصحيح المنسجم من المصلحة الوطنية والتصدي للمخططات الامبريالية .

---

٨٢ — كمال جنبلاط ، حقيقة الثورة اللبنانية ، ص ٥٢

٨٣ — « الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية ، ١٩١٧ — ١٩٦٠ » وثائق ومواد موسكو ١٩٦٠ ، ص ١٠٥ (روسي) .

٨٤ — المصدر السابق .

٨٥ — المصدر السابق ص ١٠٨ .

وجدير بالذكر ان شعوب البلدان العربية بما فيها شعب لبنان ، والقوى التقدمية فيها لم تكن لتؤخذ بالاضاليل الامبريالية والتهويل « بالخطر » الشيوعي او « الغزو » السوفياتي . لانها كانت عميقة الادراك لمواقف الحكومة السوفياتية ومساعداتها النزيهة للدول العربية في الظروف العصيبة .

وهناك مواقف كثيرة تثبت ما ذكرناه اعلاه ، فقد صرح سليم ادريس رئيس المؤتمر الوطني اللبناني بان الاتحاد السوفياتي لا يهدد العرب اطلاقا بل بالعكس ، فقد دافع عنهم في أحلك الاوقات ، وأضاف ان الغرب لا يستهدف سوى استعباد الشعوب ، في حين ان الاتحاد السوفياتي أظهر عن حسن نيته تجاه العرب وقدم لهم المساعدات (٨٦) . وصرح الدكتور جورج حنا ، أحد قادة انصار السلم في لبنان ، ان « الدفاع المشترك » حلف عدواني يستهدف حركة التحرر الوطني العربية ، ويقف في وجه الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى . وأضاف الدكتور حنا انه ليست للاتحاد السوفياتي امتيازات أو قواعد عسكرية أو شركات استثمارية مهددة في لبنان أو الاقطار العربية الاخرى ، وخلص الى الجزم ان الدول الغربية وحدها هي التي تهدد أمن وسيادة البلاد العربية (٨٧) .

فضحت الصحافة اللبنانية بدورها مزاعم وادعاءات الغرب حول «الخطر» السوفياتي ، فقالت جريدة « الشرق » انه « ليس بين العالم العربي وشعوبه وبين الاتحاد السوفياتي وشعوبه اي سبب من اسباب العداوة والخصومة وتوتر العلائق ، ذلك ان الاتحاد السوفياتي لا يحتل اي جزء من أجزاء العالم العربي ، ولم تكن له يد في اصدار وعد بلفور ولا في تنفيذه عمليا » (٨٨) . وأشارت جريدة « الاتحاد اللبناني » الى ان ادعاءات الدول الاربع عن العدوان السوفياتي هي ادعاءات جوفاء وقالت ان من تقاليد روسيا الا تقاتل خارج أراضيها الشاسعة ، وانها لا تطمع الى التوسع والسيطرة وهي لا تهدد احدا (٨٩) . وحسبنا هذه الاقتباسات من الشواهد الكثيرة المتوفرة ، لنؤكد ان الشعوب العربية وقواها التقدمية وكذلك الصحافة الوطنية لم تخدع « بالخطر » الشيوعي المزعوم ، وبالتالي لم تنطل عليها الحجج الامبريالية الواهية لامرار مشروع « الدفاع المشترك » ، ولم تر بالتالي مبررا لانضمام بلدانها الى هذا الحلف العسكري .

رأينا سابقا ان مشروع « الدفاع المشترك » اقترح اقامة قواعد عسكرية في جميع البلدان العربية . وطلب من لبنان انشاء قواعد بحرية في جونيه وصور وقواعد برية في مرجعيون ، وقواعد جوية في رياق وسواها (٩٠) ،

---

٨٦ — « الصرخة » ٢-١١-١٩٥١ .

٨٧ — « كل شيء » ، بيروت ، ٢١-١٠-١٩٥١ .

٨٨ — « الشرق » ١٦-١٠-١٩٥١ .

٨٩ — « الاتحاد اللبناني » ، ١٤-١١-١٩٥١ .

٩٠ — « البيرق » ١٤-١١-١٩٥١ .

لتوضع عمليا تحت تصرف فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الاميركية . وكانت « النية متجهة الى ان تطلب الدول الغربية انشاء قواعد ومطارات في كل بلد يقبل بالدفاع المشترك ومن هذه القواعد مستودع للسلاح الذري » (٩١) ، وكانت الدول الغربية قد اتفقت في مؤتمر انقرة – حيث تقرر دعوة الدول العربية الى الانضمام الى « الدفاع المشترك » – على انه « في حال نشوب حرب او وجود خطر يهدد منطقة الشرق الاوسط ، فان اميركا تحتل اسرائيل وتقوم فرنسا باحتلال سوريا ولبنان ، وتقوم انكلترا باحتلال مصر » (٩٢) .

وعلى ضوء هذه المعطيات والوقائع لا نتردد في القول مطلقا ان الدول الاربع انما كانت تهدف الى تحقيق مصالحها الامبريالية واحتلال دول الشرق الاوسط مهما كان الثمن .

اما في الحقل الداخلي ، فكانت القوى السياسية اللبنانية تتخذ مواقف متباينة جدا من مشروع « الدفاع المشترك » .

اذ أيدت بعض القوى السياسية المشروع الامبريالي علنا ، وهذا الامر يغدو طبيعيا اذا ما ادركنا انها تمثل في الواقع مصالح البرجوازية الوسيطة (الكومبرادورية) والاقطاع وكبار الملاك العقاريين المرتبطين مصلحيا بالامبريالية وشركاتها الاحتكارية ، وهذه القوى كان قد اصابها ذعر شديد من المد الديمقراطي الجماهيري في البلاد . وكان على رأس هذه القوى حزب الكتلة الوطنية ، وبعض الشخصيات السياسية والمالية الكبرى ، من امثال هنري فرعون وغيره . وكانت جريدة « لوجور » تنطق بأسمها وتعبر عن مزاجها في مقالها المنشور بتاريخ ٢٧–١٠–١٩٥٧ – اي بعد تصريح الدول الاربع باسبوعين فقط – تقول فيه ان على البلدان العربية الا تتجاهل الدول الغربية ، وعليها ان تقتنع بان « الدفاع المشترك » يتلاءم ومصالحها الوطنية . فبهذا المنطق طالبت الجريدة الدول العربية بالاسراع في الحصول على المساعدات الغربية (٩٣) .

اما موقف لبنان الرسمي فكان في البدء موقف المترقب الحذر ، وكانت الحكومة متحفظة في اعلان موقف صريح ، ويعود هذا التحفظ الى رغبتها في عدم كشف أوراقها قبل الأوان ، وهي من جهة ثانية ارادت تجنب اثارة سخط واستنكار القوى الديمقراطية وعدم دفعها الى تصعيد نضالها ضد الامبريالية . بالاضافة الى ان الحكومة اللبنانية لم تكن بقادرة على تجاهل الموقف المصري من المشروع ، فالموقف المصري كان يؤخذ بعين الاعتبار في كافة الدول العربية ، نظرا الى دور مصر الكبير ، وما تتمتع به من وزن نوعي مرجح في القضايا العربية عامة . ولكن الدول الغربية لجأت الى ممارسة الضغوط على الحكومة اللبنانية ، فشرع ممثلوها بزيارة شارل حلو وزير خارجية

---

٩١ – « الشرق » ٣١–١٠–١٩٥١ .

٩٢ – « الطيار » بيروت ، ٢٠–١٠–١٩٥١

93) «Le Jour», 27-10-1951.

لبنان ، مروجين انه لا بد للمشروع ان يتحقق ، بغض النظر عن انضمام مصر اليه أو لا ، وقد لمح هؤلاء الممثلون الى أن حكوماتهم قد تلجأ الى الاحتلال بالقوة ، اذا ما تطلبت الظروف ذلك . وقد اثمرت هذه الضغوط الغربية في حمل بعض السياسيين اللبنانيين على اعلان تأييدهم لانضمام لبنان الى مشروع « الدفاع المشترك » ، معللين موقفهم المتخاذل بالفلسفة القدرية ، بان لبنان لا يستطيع مقاومة جيوش الاحتلال اذا ما اقدمت الدول الغربية على ذلك . وزعم هؤلاء انه من الافضل للبنان ، حينئذ ، أن ينضم الى المشروع تلقائيا وبمحض ارادته لكي يحصل على شروط اكثر مؤاتاة .

ولم يكن اصحاب هذا الموقف الاستسلامي المتخاذل يستخفون بقوة الشعوب العربية فحسب ، بل كانوا في الواقع يخشون بأسها ، فكان مشروع « الدفاع المشترك » بالنسبة اليهم مرسى لطمأنينتهم وأمنهم .

أجرت الحكومة اللبنانية اتصالات سريعة مع الحكومة المصرية والحكومات العربية الاخرى ، فتقرر ، بعد تبادل الاراء ، احالة الامر على اللجنة السياسية للجامعة العربية . وفي ٨–١١–١٩٥١ اعلن عبد الرحمن عزام باشا ، الامين العام للجامعة العربية ، ان الدول العربية اجمع ، ترفض الدخول في حلف الدفاع المشترك (٩٤) . وهذا القرار الاجماعي لم يكن من السهل صدوره عن الجامعة العربية ، لولا الموقف الحازم الذي أبدته الجماهير العربية ، تجاه « الدفاع المشترك » ، ونضالها من أجل احباط المشروع الامبريالي . وقد شهدت ارض لبنان ايضا موجة عارمة من النضال العنيف ضد المشاريع الامبريالية ، وكان الطلاب والعمال والمثقفون والفلاحون ينطلقون في صفوف متراصة ليعلنوا عن رفضهم الحازم لمشروع « الدفاع المشترك » وكان المرء في تلك الايام ، يشاهد في شوارع بيروت يافطات وشعارات تندد بالمشروع الاستعماري . وقد ظهرت شعارات مماثلة في شوارع زحلة وأدت الى موجة من الاعتقالات في صفوف الوطنيين .

كما عاد المؤتمر الوطني للاحزاب السياسية في لبنان الى ممارسة نشاطه في تشرين الاول ١٩٥١ ، واتخذ عدة مقررات خطيرة لعبت دورا كبيرا في تنظيم القوى الديمقراطية وتوجيه نضالها ضد الامبريالية . وأعلن المؤتمر الوطني ان مشروع الدول الاربع يعتبر تهديدا لاستقلال لبنان ، وأعلن حالة الخطر العام على الوطن (٩٥) وقرر انشاء « كتائب الحرية » على شكل منظمات شبه عسكرية .

وكان المؤتمر يذيع على الشعب نداءاته وتوجيهاته بصورة منتظمة ، فاضحا مخطط الدول الاربع الاستعمارية وأهدافها الامبريالية ، داعيا الجماهير الى مجابهة الامبريالية ومشاريعها العدوانية . وقد جاء في أحد هذه النداءات ما يلي : « لان المذكرة التي تقدمت بها اميركا وبريطانيا

---

94) Mohammed Shafi Aghwani, The United States and the Arab World, p. 123.

95) «Le Soir», Beyrouth, 31-10-1951.

وفرنسا وتركيا الى الحكومة اللبنانية والحكومات العربية ، بصدد الدفاع المشترك ، هي حيلة ابتكرها الاستعمار لترسيخ أقدامه في العالم العربي كله والسيطرة عليه . وان المؤتمر الوطني ، يدعوكم اليوم ان تحبطوا هذه المحاولة الاستعمارية الجديدة ، وان تقطعوا الطريق على كل من يطمع بالقضاء على استقلالكم وحريتكم » (٩٦) .

وقام « انصار السلم » في لبنان بحملات واسعة النطاق للتوعية في كل المناطق اللبنانية . وقدموا في ٢٩-١٠-١٩٥١ عريضة الى مجلس النواب أكدوا فيها تصميم الشعب اللبناني على مواجهة أدنى محاولة لاعادة الاحتلال مهما كان شكله ، وتحويل أرضه الى ميدان لقتال . وتوالت على دار الحكومة برقيات الاستنكار من كل المناطق اللبنانية ، مطالبة برفض مشروع « الدفاع المشترك » ، كذلك انهالت برقيات مماثلة على مجلس النواب . وجاء في بيان انتخابي للحزب الشيوعي ان « الشعب اللبناني لن يسير في المشاريع الحربية العسكرية ولن يسمح باستخدام اراضيه ومرافقه ودماء شبابه في حروب الاميركيين والانكليز والفرنسيين العدوانية » (٩٧) .

دعا المؤتمر الوطني الجماهير الى اعلان الاضراب العام في ١٤ تشرين الثاني ١٩٥١ انتصار لمصر في نضالها ضد المستعمرين ، واستنكار الدفاع المشترك . فأغلقت المحال أبوابها في المدن الكبرى ، وانطلقت التظاهرات العفوية في مناطق عديدة . وكان المضربون المتظاهرون يطالبون الحكومة اللبنانية باعلان تضامنها الفعلي مع مصر في كفاحها ضد الامبريالية الانكليزية ، وباعلان رفضها الصريح لمشروع « الدفاع المشترك » الامبريالي . والعمل على صيانة الاستقلال الوطني . وامام هذه الموجة العارمة من الاصرار الشعبي ، أضطرت الحكومة اللبنانية الى الاعلان عن موقفها الرسمي ، فرفضت مع الحكومات العربية الاخرى مشروع الدول الاربع الاستعماري . وجاء هذا الرفض ، دون شك ، تتويجا لنضال جميع القوى الديمقراطية العربية ، وهزيمة للمخططات الامبريالية العدوانية في الشرقين الادنى والاوسط .

يدعي بعض المؤرخين البرجوازيين ان فشل مخططات الدول الغربية ، أي « الدفاع المشترك » ، يعود الى التكتيك الذي اتبعته هذه الدول في عرض مشروعها (٩٨) ، كما يعود الى الخطأ الذي ارتكبته هذه الدول بعدم لجوئها الى عقد اتفاقيات سياسية ومشاورات قبل عرض المشروع على دول المنطقة (٩٩) . ومن ثم يضيف ج. كامبل سببين اخرين الى اسباب فشل

٩٦ — « الهدف » ٢٠-١٠-١٩٥١ .

٩٧ — « نضال الحزب الشيوعي » ج١ ص ١٧١ .

98) J. Campbell, Defence of the Middle East. Problems of American Policy, New York, 1958, p. 45.

٩٩ — المصدر السابق .. ص ٤٦ .

المشروع وهما : قضية فلسطين ، وعدم شمول المشروع ايران . وفي الواقع ليست هذه الاسباب المذكورة أسبابا موضوعية لتساقط المخططات والمشاريع الامبريالية في الشرق العربي خلال ١٩٥١ — ١٩٥٢ . فالمؤلف المذكور يتناسى ، على ما يبدو ، ان الاساس الذي اعتمده الامبرياليون لبناء مشروعهم عليه ، وأطلقوه بدعة وسموه « الخطر الشيوعي » او « العدوان » السوفياتي ، هذه البدعة لم تنطل على الشعوب العربية المتيقظة التي ناضلت جماهيرها الطليعية وقواها الديمقراطية المعادية للامبريالية ، نضالا حازما لاحباط المشروع . هنا في هذا النضال الواعي تكمن الاسباب الحقيقية التي احبطت جميع المخططات الامبريالية الرامية الى تنفيذ « الدفاع المشترك » .

ولكن رغم فشل هذا المشروع ، لم تتخل الدول الامبريالية-المتمثلة في حكومات فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة عن اغراضها واطماعها في خلق تكتلات عسكرية عدوانية في منطقة الشرقين الادنى والاوسط . فعمدت في السنوات التالية الى طرح مشاريع « جديدة » تحت شعارات مختلفة ، ولكنها متفقة في الغاية وهي : تحقيق ما عجز عنه مشروع « الدفاع المشترك » ، ومن هذه المشاريع مثلا مشروع « منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط » ، الذي ظهر سنة ١٩٥٢ ، ومشروع « الكتلة الاسلامية » الذي ظهر سنة ١٩٥٣ ، ولكنهما لم يعمرا طويلا في كواليس التآمر .

***

وقفت جماهير الشغيلة الارمنية والقوى الديمقراطية الارمنية في لبنان تناضل الى جانب الجماهير العربية ، متصدية لمشاريع المستعمرين الرامية الى فرض الاحلاف والتكتلات العسكرية على الدول العربية . « فالاحلاف العسكرية ليست سوى تهديد مباشر بالعدوان والحرب ، ويكفي الارمن ما عانوه ، مع الشعوب الاخرى ، من ويلات الدمار في الحربين العالميتين ، ان الارمن يرحبون بالتعاون ما بين الدول لخير شعوبها جميعا دون تمييز » (١٠٠) بهذا التحديد الواضح اتخذت الجماهير الارمنية مواقعها في جبهة النضال ضد المشاريع العدوانية . وكان اللبنانيون يقدرون هذا الموقف ، ويعبرون عن تقديرهم بوصفهم الارمن بانهم مواطنون طيبون يسهمون بنصيبهم في جميع مجالات العمل (١٠١) وان الارمن الذين هربوا من المذابح الى لبنان كانوا قدوة في التقدم والصناعة والفنون (١٠٢) .

***

١٠٠ — « ارارات » ٢-٦-١٩٥٣ .

١٠١ — « ارارات » ٢-٩-١٩٥٣ .

١٠٢ — المصدر السابق .

بعد ان فشلت المشاريع الامبريالية « الدفاعية » على صعيد منطقة الشرق الاوسط كلها ، لجأت الدول الغربية المتآمرة الى أسلوب جديد في تنفيذ اغراضها ، فعمدت الى انشاء حلف يضم عددا معينا من دول المنطقة . فظهر الى الوجود حلف بغداد الذي رأى النور سنة ١٩٥٥ . مستهدفا ضرب حركات التحرر الوطني في المنطقة وتطويق الدول الاشتراكية . وجاء هذا الحلف تهديدا مباشرا لجميع الاقطار العربية . وهو بالفعل لم يهدد بأخطاره الهائلة ، الشعب العراقي فحسب ، بل شمل بتهديده مصالح الامة العربية ومصالح الشعوب الاخرى في الشرق الاوسط (١٠٣) .

استهدف الامبرياليون بانشاء حلف بغداد ، الذي ضم بلدا عربيا واحدا فقط وهو العراق ، استهدفوا تمزيق التضامن ما بين الدول العربية ، والضغط عليها لجرها تباعا الى احضان الحلف العدواني . وكان هذا الاسلوب هو التكتيك الجديد الذي سارت عليه الدول الامبريالية . وبالفعل ، لقد مارس اعضاء حلف بغداد بعد انشائه ، ضغوطا شديدة على الدول العربية وخاصة على سوريا ومصر .

ولهذه الغاية بالذات ، قام فاضل الجمالي ، رجل الدولة العراقي المعروف ، بزيارات في اوائل عام ١٩٥٥ الى كل من سوريا ولبنان والاردن ومصر . فكان في لقاءاته مع رؤساء هذه الدول يحاول اقناعهم بالانضمام الى الحلف العراقي — التركي المرتقب (حلف بغداد) ، مدعيا ان الموقف الدولي يفرض تعاون الجيران في الدفاع عن النفس (١٠٤) .

اتخذت الدول العربية موقفا مناوئا ، بعد ان رفضت بمعظمها الانضمام الى حلف بغداد ، واعتبرت دخول العراق فيه طعنة مباشرة لحركة التحرر العربية .

اما موقف لبنان الرسمي فكان يحبو نحو الغرب . فقد ظهرت اولى بوادر انحياز السياسة اللبنانية نحو الغرب بعد قبول الحكومة اللبنانية « بمبدأ ترومان » . وباتت هذه النزعة الغربية تبرز بوضوح في مواقف التأييد التي تقفها الحكومات اللبنانية من سياسة الدول الامبريالية . لذا كان موقف حكومة شمعون من حلف بغداد مختلفا كل الاختلاف عن مواقف الحكومات العربية الاخرى ، اذ اعلنت عن تأييدها للحلف علنا ، وباتت اداة في يد الامبريالية لتوسيع قاعدة الحلف المذكور على حساب الدول العربية الاخرى . وقد قوبلت هذه السياسة بالتنديد من الحزبين الشيوعيين في سوريا ولبنان ، وجاء في بيان اصدراه حول تلك الاوضاع ان « السلطات اللبنانية المسؤولة قد تنكرت تنكرا غريبا لارادة الشعب اللبناني وامعنت في مساندة الحلف التركي العراقي الحربي ، وقد أتجهت كل سياستها في الاشهر الاخيرة الى تمهيد

١٠٣ — « انتفاضة العراق الاخيرة ، عرض وتحليل » بغداد ، ١٩٥٧ ، ص ٦ .

١٠٤ — محمد فاضل الجمالي ، من واقع السياسة العراقية ، بيروت ١٩٥٦ ، ص ٣٣–٣٤ .

السبيل لجر لبنان الى هذا الحلف ، رغم ارادة الشعب اللبناني » (١٠٥) ولكن هذا الحلف حظي بتأييد بعض القوى والمنظمات والاحزاب السياسية ذات المشارب الغربية في لبنان . وكان من رأي بيار الجميل ، رئيس حزب الكتائب ، انه من الصعب على لبنان البقاء على الحياد بل عليه ان ينحاز الى الحلف الغربي (١٠٦) . وقد لفتت الدول العربية انظار الحكومة اللبنانية الى خطورة سياستها المتنافية ومصلحة لبنان . كما أرسلت القاهرة في ٥ آذار ١٩٥٥ وفدا الى بيروت للتوصل الى تفاهم مع الحكومة اللبنانية (١٠٧) ولكن الرئيس شمعون تمادى في سياسته المنجازة ، ضاربا بالنداءات العربية عرض الحائط ، بل قام امعانا منه في التمادي ، بمضاعفة اتصالاته مع تركيا والعراق ، عضوي الحلف . وقد اسفرت هذه الاتصالات عن قيام وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية بزيارة لبنان في ١٢ اذار ١٩٥٥ ، وبعدها بثلاثة ايام ، أجرى الرئيس شمعون محادثات مطولة مع السفير التركي في بيروت، حيث جرى البحث في موضوع زيارة شمعون لتركيا (١٠٨) .

اثارت سياسة الحكومة اللبنانية الخارجة على الاجماع والتضامن العربيين ، نقمة عارمة في اوساط الجماهير الشعبية وقواها الديمقراطية . فقام الحزب الشيوعي اللبناني بدعوة الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية الى عقد اجتماع انبثق عنه المؤتمر الوطني للاحزاب والهيئات ، وقد لعب هذا المؤتمر دورا واسعا في قيادة المعركة وتوجيهها ضد حلف بغداد (١٠٩) واعلن احد قرارات المؤتمر عن معارضته للحلف التركي العراقي وطالب الحكومة اللبنانية ، اتخاذ موقف صريح بعدم الدخول في هذا الحلف ، أو غيره من الاحلاف العسكرية الاجنبية ، وذلك محافظة على سيادة لبنان واستقلاله ، وللحؤول دون عودة الاحتلال الاجنبي (١١٠) .

لم يأبه رئيس الجمهورية بالارادة الشعبية المعارضة للحلف ، فقام في أول نيسان ١٩٥٥ بزيارة انقرة ، حيث تباحث مع الحكومة التركية حول ضم لبنان الى الحلف العراقي التركي ، وشملت المباحثات مسألة جر بلدان عربية اخرى الى نطاق الحلف . وقد أسفرت هذه المباحثات عن نتائج واضحة ، تحملت فيها الحكومة اللبنانية مسؤولية القيام بمساع لدى الدول العربية الاخرى ، لعرقلة الاتصالات الجارية انذاك ، بين سوريا ومصر والعربية السعودية لانشاء حلف عربي في مواجهة حلف بغداد ، التركي —

١٠٥ — « النور » دمشق ، ١٨–٥–١٩٥٥ .

١٠٦ — « ارارات » ١٨–٣–١٩٥٥ .

١٠٧ — مارونوف يو. ، بوتميلين يو. ، العلاقات العربية — التركية في العصر الراهن ١٩٤٦–١٩٦٠ ، ص ٤٠ (روسي) .

١٠٨ — المصدر السابق .

١٠٩ — « نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه » جا ص ١٨٦ .

١١٠ — المصدر السابق .

العراقي (١١١) . فأعلنت الحكومة اللبنانية فجأة ، عن رغبتها في الانضمام الى الحلف العربي المذكور ، بشرط ان ينضم اليه العراق أيضا . ولم تكن هذه الخطوة اللبنانية ، سوى محاولة لنسف الحلف العربي من الداخل ، لان العراق كان قد ارتبط بالفعل بمعاهدة عسكرية مع تركيا وبريطانيا (حلف بغداد) ، لذلك لم يكن الرد العربي السلبي على طلب لبنان ردا ارتجاليا .

اما في الحقل الداخلي ، فقد اثارت زيارة الوفد اللبناني الى تركيا والبيان المشترك الذي صدر عنها ، سخطا شديدا في الاوساط اللبنانية ، فانطلقت التظاهرات تعم معظم المناطق اللبنانية . واجتمع ممثلو القوى الديمقراطية في جلسات مفتوحة مستمرة . وأصدروا البيانات والمناشير تستنكر حلف بغداد وتندد بسياسة الحكومة اللبنانية .

وفي الثاني من نيسان ١٩٥٥ ، اي في اليوم التالي لزيارة شمعون الى انقرة ، عقد المؤتمر الوطني اللبناني جلسته الدورية ، كرر فيها تنديده بالحلف العراقي — التركي ، واقترح بعض الخطباء انشاء جيش عربي موحد كبديل للاحلاف العسكرية الاجنبية (١١٢) . وفي الثالث من نيسان جرت تظاهرة ضخمة في بيروت ضمت الآلاف من المواطنين وقد حملوا يافطات بأدانة الامبريالية وحلف بغداد ، وكان المتظاهرون يطالبون بوحدة الصف العربي . ولكن قوى الامن تصدت للتظاهرة بالقمع واعتقلت ١٦ شخصا من اللبنانيين العرب والارمن (١١٣) وبعد عدة أيام ، اي في السابع من نيسان ، جرت تظاهرة جديدة في الهرمل ضد الحلف التركي — العراقي وضد نوايا الحكومة اللبنانية تجاهه (١١٤) .

وكان الحزب الشيوعي اللبناني والمؤتمر الوطني يوزعان المناشير ويصدران البيانات يفضحان فيها ملابسات التقارب اللبناني — التركي وكان الحزب الشيوعي اللبناني يدعو باستمرار الى وحدة جميع القوى الوطنية في البلاد (١١٥) . وقد أثمرت هذه الحملة الشعبية الواسعة حتى في داخل المجلس النيابي حيث اعلن عدد من النواب عن معارضتهم لحلف بغداد والسياسة الرسمية حياله .

وأخيرا ، اضطرت الحكومة اللبنانية الى التراجع امام الاصرار الجماهيري المتزايد في معارضته لحلف بغداد وسياسة الحكومة ، وقد صدرت أولى بوادر التراجع على لسان سامي الصلح ، رئيس الوزارة ، حيث أعلن ان لبنان

---

١١١ — مارونوف يو. ، بوتمكين يو. العلاقات العربية — التركية في العصر الراهن ١٩٤٦–١٩٦٠ ، موسكو ١٩٦١ ، ص ٤١ (روسي) .

١١٢ — « ارارات » ٦–٤–١٩٥٥ .

١١٣ — المصدر السابق .

١١٤ — المصدر السابق ٨–٤–١٩٥٥ .

١١٥ — المصدر السابق ٨–٥–١٩٥٥ .

لن ينضم الى حلف بغداد ، وان موقف حكومته هو الحياد (١١٦) . ولا شك ان هذا الاعلان كان بمثابة مكسب وطني ، انتزعته الجماهير اللبنانية بنضالها الباسل . وقد اشار بيان الحزبين الشيوعيين في سوريا ولبنان الى هذا المكسب وأعتبره نصرا حققته الجماهير بفضل وحدة نضالها وتضامن الشعوب العربية مع شعب لبنان ، وقد طالب بيان الحزبين بتشكيل حكومة وطنية تتمتع بثقة الشعب وبقدرة على مجابهة الحلف التركي — العراقي العسكري ، كما طالب البيان بضمان الحريات الديمقراطية في البلاد . كما حث الجماهير على النضال ذودا عن الاستقلال الوطني وتعزيزا للتضامن العربي (١١٧) . وفي الواقع لم تتمكن الحكومة اللبنانية من ضم البلاد الى حلف بغداد ، ولكنها كذلك ، لم تتخذ هذه الحكومة اللبنانية من ضم من الحلف اسوة بالموقف العربي . وقد التزمت الحكومة اللبنانية « الحياد » في نضال الشعوب العربية ضد الامبريالية العالمية . وكان هذا «الحياد» قائما على خدمة المخططات الامبريالية لانه بالفعل ، تسبب في صدع وحدة الصف العربي ، هذا « الحياد » الذي كانت نتيجته العملية : « انقاذ نوري السعيد وأسياده المستعمرين من العزلة ، وافساح المجال امامهم لانجاح مشاريعهم » «١١٨» .

وقد اثبتت الحكومة اللبنانية ، بموقفها من حلف بغداد ، ازدياد نزعتها الغربية وميولها نحو الدول الامبريالية . وقد برزت هذه النزعة المتأصلة ، بكل جلاء ، اثناء العدوان الثلاثي على مصر سنة ١٩٥٦ ، حين آثرت الحكومة اللبنانية عدم الاصغاء الى الارادة الوطنية ، التي طالبتها بالحاح ، بقطع العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا وفرنسا ، كذلك لم تأبه هذه الحكومة لمطالب الشعب اللبناني بتقديم المساعدة الى الشقيقة مصر ، ضحية العدوان الغاشم ، وبالتضامن الفعال معها .

وأخيرا ، كان قبول الحكومة اللبنانية « بمبدأ ايزنهاور » ذروة ميولها وانحيازها نحو الدول الامبريالية ، وخاصة الولايات المتحدة الاميركية .

★ ★ ★

« مبدأ ايزنهاور » ومضاعفاته السياسية في لبنان

بعد فشل العدوان الثلاثي على مصر ، شهدت حركة التحرر الوطني نموا واتساعا في المستوى العربي ، وباتت هذه الموجة التحررية العارمة ترسم علامات استفهام عديدة حول الوجود الامبريالي — الاستعماري ، وتشد

---

١١٦ — « النور » ١٨–٥–١٩٥٥ .

١١٧ — المصدر السابق .

١١٨ — « نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه » ج١ ص ١٨٦ .

الخناق على هذا الوجود الشاذ في المنطقة العربية . وفي هذا الجو العام من نضال الشعوب العربية ، أطلق الرئيس الاميركي ، ايزنهاور ، « مبدأه » ليجابه به هذا المد الثوري المتصاعد . فكان ذلك ايذانا بنزول الامبريالية الاميركية الى ميدان الشرق الادسط بكل ثقلها وحجمها ، لملء « الفراغ » الكبير الذي تركته جيوش فرنسا وبريطانيا ، بعد اضطرارها للانسحاب من معظم بلدان الشرق الاوسط . ولا ريب ان تضعضع مواقع الدولتين ، فرنسا وبريطانيا ، كان يجري لصالح الامبريالية الاميركية وتغلغلها السريع في المنطقة . ولكن الامبريالية « البديلة » لم تكن تنظر بمنظار الواقع الموضوعي . فلم تتحسب لحتمية انهيار المواقع الاستعمارية تحت ضربات حركة التحرر الوطني المتصاعدة بأستمرار » وغني عن القول ان هذه الضربات كانت ستصيب ، فيما تصيبه ، المواقع الاميركية ونفوذها أيضا .

وكانت الولايات المتحدة ترغب رغبة شديدة في احتلال المواقع التي احتلتها فرنسا وبريطانيا في المنطقة العربية ، الى جانب رغبتها في القيام بدور « البوليس الدولي » . لذا طرحت نظرية « الفراغ » ونظرية « الخطر الشيوعي » البالية . ومن ثم أخذت الامبريالية الاميركية على عاتقها شرح هاتين النظريتين بقولها : ان حالة من الفراغ قد نشأت في الشرق الاوسط ، نتيجة لاضمحلال النفوذ البريطاني والفرنسي ، وان الدول المستقلة حديثا في المنطقة باتت مهددة — حسب زعم الاميركيين — « بالغزو السوفياتي » و « خطر » الشيوعية العالمية . ومعنى هذا ان الولايات المتحدة كانت تدرك « مسؤولياتها التاريخية » في ملء ذلك « الفراغ » وانقاذ الشرقين الادنى والاوسط من « الخطر الشيوعي » . فهذه النظرة لا تنم الا عن أيديولوجية استعمارية فاشية قائمة على جعل الشعوب فصائل ومجموعات عرقية وعنصرية ، متدرجة من القمة الى الحضيض ، ولا تستطيع المجموعة الثانية — حسب هذه الايديولوجية — أن تستمر في الوجود والعيش ، دون قيادة العرق الاسمى « الحكيمة » . ومن هذه المنطلقات والنيات المبيتة كلفت الامبريالية الاميركية رئيسها ، بأن يوجه رسالة الى الكونغرس في ٥ كانون الثاني ١٩٥٧ ، يعرض فيها الخطوط الرئيستية لسياسة الولايات المتحدة الخارجية تجاه الشرق الاوسط . وسارع الكونغرس الاميركي في ٧ اذار ١٩٥٧ الى اتخاذ قرار حول « الوضع في الشرق الاوسط » وقعه الرئيس الاميركي ايزنهاور في ٩ اذار وعرف فيما بعد باسم « مبدأ ايزنهاور » . وقد خول هذا القرار الرئيس الاميركي صلاحية التدخل المسلح لضمان سلامة واستقلال أي بلد من بلدان الشرق الاوسط (١١٩) والدفاع عنه ضد « عدوان الشيوعية الدولية » (١٢٠) كلما رأى ذلك ضروريا . كما خوله صلاحية تقديم مساعدات عسكرية و « اقتصادية » لحكومات تلك الدول . وخصص الكونغرس مبلغ ٢٠٠

---

١١٩ — أ. كونينا ، مبدأ ايزنهاور ، موسكو ١٩٥٧ ، ص ٢٩١ (روسي) .

١٢٠ — أد. ثوغانوفا ، سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا في الشرقين الادنى والاوسط ، موسكو ١٩٦١ ، ص ٩٧ (روسي) .

مليون دولار لهذه الغاية (١٢١) .

ليس من الصعب الوقوف على خفايا هذا « المبدأ » ، على ضوء الصلاحيات المطلقة التي خولها للحكومة الاميركية بأن تتدخل تدخلا مسلحا في الشرق الاوسط ، متى رأت ذلك ضروريا . ولا شك ، والحالة هذه ، انه بامكان الحكومة الاميركية ارسال قواتها الى أي بلد عربي ، وفي أي وقت شاءت ، بحجة الدفاع عنه ضد تهديدات « الخطر الشيوعي » .

أما المساعدة الاقتصادية التي أتى « المبدأ » على ذكرها ، فلم تكن سوى ستار للتمويه ، بغية اخفاء أغراض الامبرياليين الحقيقية ، والظهور على الملأ ، بمظهر الصديق المتعاطف . ذكرنا ان المساعدة الاميركية المقررة في هذا « المبدأ » بلغت ٢٠٠ مليون دولار . وجدير بالذكر ان الارباح التي جنتها شركات البترول الاميركية والانكليزية من استثمارات بترول الشرق الاوسط بلغت مليارا وتسعمائة مليون دولار (١٢٢) في سنة ١٩٥٥ فقط . وهذا يعني ان الامبريالية الاميركية كانت « ستعيد » الى البلدان العربية ذرة من ثرواتها المنهوبة .

وقد فضحت وكالة **تاس في ١٣—١—١٩٥٧ ، أهداف هذا « المبدأ »** ، وبينت أخطاره على شعوب الشرق الاوسط ، وفندت ادعاءات الامبرياليين حول « الخطر الشيوعي » وقالت بأن الافتراءات لا تستطيع أن تخدع أحدا ، فشعوب الشرقين الادنى والاوسط لم تنس بعد ، مواقف الاتحاد السوفياتي الى جانب نضالها في تقرير مصيرها وانتزاع استقلالها (١٢٣) . وقالت تاس ان الحكومة السوفياتية تعارض كل أنواع « المبادىء » الموضوعة لحماية مصالح الامبريالية . والموقف السوفياتي هذا أسهم بدوره في فضح الاهداف الحقيقية « لمبدأ ايزنهاور » أمام الجماهير العربية وقواها الديمقراطية التي صعدت من نضالها ضد المشروع الامبريالي .

يغالط بعض المؤلفين البرجوازيين في تقييمهم « مبدأ ايزنهاور » من حيث محتواه وأسباب ظهوره . اذ نراهم يؤيدون بكل صراحة وجهة نظر الحكومة الاميركية حول نظرية « الفراغ » . ويرى ج. بينرجي مثلا ، ان « الفراغ » يجب أن يملأ من قبل أحد فريقين : اما الغرب أو الاتحاد السوفياتي (١٢٤) . ولهذا السبب ، يضيف الكاتب : كان لا بد من اتباع سياسة تضع عظمة القوة العسكرية الاميركية تحت تصرف الدول العربية ، لمقاومة التغلغل السوفياتي (١٢٥) في المنطقة .

ويروج الكاتب ج. مارلو ، للدعاية الاميركية المدعية ان الهدف الرئيسي

---

١٢١ — المصدر السابق .

١٢٢ — « الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية » ص ٢٩١ (روسي) .

١٢٣ — المصدر السابق ص ٢٩٢ .

124) J. Benerji, the Middle East in world politics Calcutta, 1960, p. 307.

١٢٥ — المصدر السابق ص ٣٠٧—٣٠٨ .

« لمبدأ أيزنهاور » هو الكفاح ضد الشيوعية (١٢٦) .

ان جنوح هذين الكاتبين وغيرهما الى تبرير سياسة الولايات المتحدة الاميركية والدفاع عنها يعميهم عن رؤية الطابع الامبريالي « للمبدأ » . فهؤلاء لا يرون مثلا ، ان الولايات المتحدة باتت بمثابة « البوليس الدولي » ، تريد أن تتخذ من « المبدأ » المذكور ذريعة مشروعة للتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية ، بغية تعزيز مواقعها الاقتصادية والسياسية فيها .

ولكن ما كان « غامضا » بالنسبة الى الكتاب البرجوازيين ، كان شديد الوضوح والجلاء في وعي الجماهير الشعبية العربية ، لذا أثار « المبدأ » سخط واستنكار هذه الجماهير . كذلك وقفت بعض الحكومات العربية في وجهه ، فأعلنت كل من مصر وسوريا والاردن والعربية السعودية في لقائها بالقاهرة بتاريخ ١٨ — ١٩ كانون الثاني ١٩٥٧ ، أعلنت انها لا تقبل بنظرية الفراغ ، ولن تدخل في فلك النفوذ الاجنبي (١٢٧) . وفي لقاء آخر عقد في القاهرة من ٢٤ — ٢٧ شباط من نفس العام ، أعلنت الدول المذكورة انها تعارض « مبدأ ايزنهاور » بشكل حازم ، وقالت ان الدفاع عن العالم العربي يجب أن ينبثق من داخل الامة العربية على هدي أمنها الحقيقي وخارج نطاق الاحلاف الاجنبية (١٢٨) .

أما الحكومة اللبنانية فانها قبلت « بمبدأ ايزنهاور » منذ ظهوره ، وبكل أهدافه ومحتواه . لقد أعلن شارل مالك (*) وزير خارجيتها ، في أوائل كانون الثاني ١٩٥٧ ، ان حكومته ترحب «بمبدأ ايزنهاور» ، وانها مستعدة للتعاون مع الولايات المتحدة الاميركية (١٢٩) ، كما أكد سامي الصلح ، رئيس الوزارة ، موقف الحكومة اللبنانية الايجابي من « مبدأ ايزنهاور » (١٣٠) بالاضافة الى ان الرئيس شمعون كان قد أعلن في عدة مناسبات عن قبوله « بالمبدأ » . يقول كمال جنبلاط بهذا الصدد « ولما برز مشروع ايزنهاور ، تسلق عليه شمعون وجماعته فورا كخشبة الخلاص من المأزق الداخلي العسير » (١٣١) . كما حظي « المبدأ » بتأييد حزب الكتائب والطاشناق والقوميين الاجتماعيين وبعض التكتلات ورجال السياسة في لبنان . ولم تبخل هذه الفئات في اطراء الامبريالية الاميركية وتصويرها « خير صديق » للبنان . وكان من الطبيعي أن تبرز في هذا الجو ، حملة واسعة ضد الشيوعية . وقد علقت جريدة « الاخبار » على هذه الموجة

---

126) J. Marlowe, Arab nationalism and British imperialism, London 1961, p. 148.

١٢٧ — أو. توغانوفا ، سياسة الولايات المتحدة وبريطانيا في الشرقين الادنى والاوسط ، موسكو ١٩٦٠ ، ص ١٠١ (روسي) .

١٢٨ — المصدر السابق . ص ١٠٣ .

(*) كانت القوى الديمقراطية في لبنان تسميه « وزير خارجية الولايات المتحدة الاميركية في لبنان » لنزعته الاميركية المغرقة .

١٢٩ — « أرارات » ١٣—١—١٩٥٧ .

١٣٠ — « هرانتش » بيروت ٣—٢—١٩٥٧ .

١٣١ — كمال جنبلاط ، حقيقة الثورة اللبنانية ، ص ٧٥ .

من الحملات قائلة انه « من أفظع نتائج سياسة الانحياز والارتباط « بمبدأ ايزنهاور » الاعلان والتنكر والعداء باسم محاربة « الشيوعية الدولية » حيال جميع بلدان العالم الاشتراكي الكبير وفي رأسه الاتحاد السوفياتي ، بلد الاشتراكية العظيم وأصدق صديق للبنان ، وأكبر مدافع عن السلام العالمي وحرية الشعوب » (١٣٢) .

ذكرنا ان الجماهير الشعبية وقواها الديمقراطية ، وسائر الاحزاب والمنظمات التقدمية في لبنان ، عارضت « مبدأ ايزنهاور » بشدة ، وأدانت سياسة الحكومة اللبنانية . وكانت الصحافة الوطنية على مستوى مسؤولياتها بهذا الصدد وقد كتبت جريدة « الاحد » تقول : ان الشرق العربي لا يشعر بأي خطر سوفياتي أو شيوعي يهدده ، وانما يشعر بالخطر البريطاني الفرنسي الاسرائيلي ... ونعلم ان الشيوعية هي قميص عثمان بيد الغرب يلوح به كلما تعرضت مصالحه في أرضنا للخطر » . وقالت التلغراف : « ان تصريحات وزير خارجية الولايات المتحدة تكشف عن الاخطار على استقلال دول الشرق الاوسط في المشروع (مبدأ ايزنهاور) بدليل ان دالس أعلن بأن أميركا ستتدخل في سياسة الحكومات لتقوي سياستها » . وأشارت مجلة « الوقت » الى ان « أميركا تحاول اليوم الايهام بأن مشروع ايزنهاور هو للوقوف بوجه الشيوعية » ... وتابعت « الوقت » تقول « نحن أحرار في بلادنا في تقرير سياستنا وفي ملء الفراغ عندنا ولا نريد أن نكون تابعين لأحد (١٣٣) . كما فضحت الجرائد اللبنانية التقدمية حقيقة « المساعدة » الاميركية التي تشترط على الدول التي تقبلها ، السير في فلك السياسة الاميركية (١٣٤) . وشجب أنصار السلم في لبنان « مبدأ ايزنهاور » وأصدروا بيانا جاء فيه انهم « يهيبون بجميع الاحزاب والهيئات والنقابات والشخصيات الوطنية في لبنان أن تقف الى جانب الشعب في مناهضة هذا المشروع الذي يشكل خطرا على استقلالنا السياسي وعلى اقتصادنا الوطني وعلى السلم في الشرق العربي والعالم بأسره » (١٣٥) .

وقامت وفود عديدة من المثقفين والطلاب والفئات الاخرى ، بزيارة النواب والسياسيين ورؤساء تحرير الصحف ، لتعرب لهم عن استنكارها « لمبدأ ايزنهاور » ، ولتطالب الحكومة باعلان رفضها له ، وبانتهاج سياسة وطنية عربية . وأعلن الطلاب في مدينة طرابلس أضرابا في ٢٨—١—١٩٥٧ للتعبير عن نقمتهم على سياسة الحكومة و « المبدأ » الاميركي (١٣٦) . وفي ٢٩ كانون الثاني عقدت عدة منظمات أرمنية وعربية في حي المدور ببيروت ، اجتماعا تقرر فيه مطالبة الحكومة بأن ترفض المشروع الاميركي الذي يعتبر ماسا بالسيادة

---

١٣٢ — « الاخبار » ١٩—١—١٩٥٨ .

١٣٣ — الاقتباسات من جريدة « الاخبار » ١٣—١—١٩٥٧ .

١٣٤ — « أرارات » ١٨—١—١٩٥٧ .

١٣٥ — « الاخبار » ٢٠—١—١٩٥٧ .

١٣٦ — « هرانتش » ٣—٢—١٩٥٧ .

الوطنية (١٣٧) . كما أصدر ثمانون محاميا لبنانيا بيانا في ٩ شباط يرفضون فيه مشروع ايزنهاور ويعلنون تضامنهم مع الصحافة في الغاء حالة الطوارىء . وقد وقع البيان كل من عبدالله لحود وادمون نعيم ، وفاروق معصراني ومحمد خطاب وهراتشيا شامليان وآخرون (١٣٨) . وصدرت بيانات مماثلة في كل المناطق اللبنانية .

لقد انطلقت القوى الديمقراطية اللبنانية في تصديها « لمبدأ ايزنهاور » من منطلقات وطنية ، لانها رات فيه تهديدا مباشرا لاستقلال الوطن وسيادته . ولانه استهدف ربط لبنان بعجلة الامبريالية الاميركية ربطا محكما ، بالاضافة الى محاولته عزل لبنان عن المنطقة العربية ، وخاصة عن سوريا ومصر اللتان وقفتا من المشروع الاميركي موقفا حازما انسجاما منهما مع سياستيهما بعدم الارتباط أو التحالف مع الدول الغربية الامبريالية . واخيرا كان القبول « بمبدأ ايزنهاور » وانتهاج سياسة معاداة الشيوعية يعني الاساءة الى العلاقات القائمة بين لبنان والاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية . والاضرار بالمصالح اللبنانية سياسيا واقتصاديا .

لم تأبه الحكومة اللبنانية بارادة الجماهير الواسعة وقواها الديمقراطية ، فباشرت في شهر اذار مفاوضاتها مع جيمس ريتشاردز المبعوث الخاص للرئيس الاميركي ، الذي كان يزور لبنان في نطاق جولته بالمنطقة ، للعمل على وضع « مبدأ ايزنهاور » موضع التنفيذ .

وكان لبنان قد شهد موجة عارمة من الاحتجاجات على هذه الزيارة المرتقبة . فتفجرت تظاهرات الطلاب والشغيلة باستنكار الزيارة ، مما اضطر قوى الامن الى اتخاذ تدابير مشددة لحماية المبعوث الاميركي يوم وصوله الى لبنان في ١٤ اذار ١٩٥٧ ، ورافقت هذه التدابير اعتقالات واسعة في بيروت وطرابلس وصيدا (١٣٩) ، وبعد يومين من زيارة المبعوث الاميركي ، وقعت الحكومة اللبنانية اتفاقية **قبلت بموجبها رسميا « مبدأ ايزنهاور »** . وكانت حكومة لبنان بذلك أول حكومة عربية تقبل بنظرية « الفراغ » .

نصت هذه الاتفاقية على « تعاون » الولايات المتحدة ولبنان في المجال السياسي والعسكري والاقتصادي . وجاء في البند الرابع من البلاغ المشترك ان الحكومتين تريان «ان الشيوعية الدولية تتنافى مع الاستقلال القومي وتكون سببا للاضطراب الدائم في سلم العالم وأمنه » (١٤٠) . أما البند السادس فقد نص على أن تعمل الدولتان معا (لبنان والولايات المتحدة) في سبيل الوصول الى حلول عادلة لمختلف القضايا التي تحدث توترا في داخل المنطقة » (١٤١) .

---

١٣٧ ــ المصدر السابق .

١٣٨ ــ « الاخبار » ١٠ــ٢ــ١٩٥٧ .

١٣٩ ــ « هرانش » ١٧ــ٣ــ١٩٥٧ .

١٤٠ ــ المصدر السابق ٢٤ــ٣ــ١٩٥٧ .

١٤١ ــ المصدر السابق .

نالت الولايات المتحدة بموجب هذه الاتفاقية صلاحية « الحفاظ » على سلامة لبنان من « الاخطار » الخارجية (١٤٢) . كما التزمت الولايات المتحدة بتقديم العون الاقتصادي والعسكري للبنان في حدود عشرين مليون دولار (١٤٣).

وهكذا تمكنت الولايات المتحدة من تعزيز مواقعها ونفوذها في لبنان ، ونالت من حكومته التي داست كل مبادىء الاستقلال والسيادة ، صلاحية التدخل في شؤونه الداخلية . وهكذا أخرجت حكومة شمعون لبنان من مجموعة الدول العربية المتحررة ورمت به في فلك سياسة الاحلاف الامبريالية (١٤٤) .

وعلى اثر نشر بنود الاتفاقية الاميركية ــ اللبنانية ، تفجرت حركة شعبية واسعة لم تشهد البلاد مثلها منذ معارك الاستقلال . وقد جذبت هذه الحركة الشعبية الى صفوفها أكثرية رجال السياسة من رؤساء سابقين ووزراء ونواب ومثقفين ، الذين ادانوا الحكومة واتهموها بخرق الميثاق الوطني الذي رأى النور مع فجر الاستقلال . واعلنوا ان الاتفاقية تتناقض والمصلحة اللبنانية ، وتدق اسفينا في الروابط اللبنانية مع الدول العربية . وحتى الشيخ بشارة الخوري الذي انحاز في عهده انحيازا كبيرا نحو الغرب ، صرح بأن الاتفاقية المذكورة تعزل لبنان عن البلاد العربية ، وتضعفه سياسيا واقتصاديا ومعنويا ، وتهدد وحدته الوطنية ، وتجعل استقلال البلاد في خطر (١٤٥) .

كذلك ادانت الاحزاب السياسية اللبنانية تصرفات الحكومة وتوقيعها الاتفاقية على أساس « مبدأ ايزنهاور » . وقد أصدر الحزب الشيوعي اللبناني بيانا انتخابيا في أواخر اذار ١٩٥٧ دعا فيه جميع القوى الوطنية لجعل المعركة الانتخابية ، بالدرجة الاولى ، معركة ضد « مبدأ ايزنهاور » وضد الارتباط بأي اتفاق من نوعه يعطي مركزا ممتازا لاية دولة . واكد البيان على تأييد الشيوعيين لكل مرشح مهما كان حزبه وانتماؤه الاجتماعي ، يقاوم « مبدأ ايزنهاور » ويعمل من اجل التضامن العربي واقامة حكم وطني معاد للاستعمار والتبعية ، ويدافع عن الحريات الديمقراطية واطلاقها ، وتحسين أحوال الجماهير الشعبية (١٤٦).

كما أعلن حزب النجادة ان الاتفاقية اللبنانية ــ الاميركية تناقض ميثاق الدفاع العربي وروح مقررات مؤتمر باندونغ ، واضاف ان لبنان بلد مسالم لا يريد أن يتحول الى قاعدة عسكرية لاية دولة مقابل حفنة من الدولارات (١٤٧) .

أحيلت الاتفاقية اللبنانية ــ الاميركية على المجلس النيابي لتصديقها في جلسات عاصفة استمرت من ٤ ــ ٦ نيسان . حيث القى سامي الصلح رئيس الوزارة بيان حكومته حول سياستها الخارجية ، وانبرى يدافع عن البنود

---

١٤٢ ــ « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي » ص ١٧٩ (روسي) .

143) «The Middle East», London, 1961, p. 218.

١٤٤ ــ أمين محمد سعيد ، ثورات العرب في القرن العشرين ، ص ١٦٣ (عن الترجمة الروسية) .

١٤٥ ــ « هرانش » ٢٤ــ٣ــ١٩٥٧ .

١٤٦ ــ « نضال الحزب الشيوعي اللبناني » ج ١ ، ص ٢٠٢ .

١٤٧ ــ « هرانش » ٢٤ــ٣ــ١٩٥٧ .

الاساسية في الاتفاقية التي عقدتها حكومته مع أميركا بموجب « مبدأ ايزنهاور » وأسهب في الكلام عن « الخطر الشيوعي » وقال ان محاربة الشيوعية هو مبدأ اساسي في سياسة حكومته (١٤٨) .

وتوالى على الكلام عدد من النواب ، فشجبوا سياسة الحكومة و « المبدأ » الاميركي . وقال النائب عبدالله الحاج انه ليس هناك من خطر شيوعي يهدد لبنان ، وتساءل قائلا : « هل استعمرتنا الشيوعية أم ان الغرب هو الذي استعمرنا ؟! ويحاول نهب خيراتنا ؟ » وأضاف « لولا التحذيرات والتهديدات الشيوعية للغربيين المستعمرين لما استطعنا احباط العدوان على مصر (١٩٥٦) ولما بقيت حتى الان دولة عربية واحدة مستقلة » (١٤٩) . وتكلم النائب الدكتور هاشم الحسيني فقال: ان البلاغ المشترك دعا الى محاربة الشيوعية الدولية... ونحن بيننا وبين روسيا اتفاقات اقتصادية ، ونرسل اليها منتجاتنا الزراعية ، فاذا انقطعت هذه العلاقات فالى أين نرسل منتجاتنا ؟! ولا تقبلها أميركا وانكلترا وفرنسا (١٥٠) . وقال رشيد كرامي : ان مبدأ ايزنهاور ليس سوى بديل للمشاريع الاستعمارية السابقة كالدفاع المشترك وحلف بغداد ، وقارن بين انضمام لبنان الى « المبدأ » وبين انضمام العراق الى حلف بغداد . وأضاف ان المستعمرين قد « عادوا الى اساليبهم القديمة يرمون الشرك الذي نصبوه لايقاع دول هذه المنطقة » (١٥١) .

ولكن معظم النواب كانوا يؤيدون سياسة الحكومة الخارجية واتفاقها مع ايزنهاور في نظرية « الفراغ » في لبنان . وقد شجع هذا الوضع رئيس الوزارة على طرح الثقة بسياسة حكومته ، فنهض على الاثر عدد من النواب المعارضين وغادروا القاعة بعد أن قدموا استقالاتهم من النيابة . وهكذا صوت ثلاثون نائبا بالثقة على سياسة الحكومة وارتباطها « بمبدأ ايزنهاور » .

أما الجماهير الشعبية الناقمة فانها لم ترضخ للامر الواقع ، بل واصلت نضالها رغم الابرام الرسمي للاتفاقية ، وأبدت مقاومة شديدة في وجه شمعون وزمرته . لقد أثارت خطوة الحكومة اللبنانية استياء لدى بعض فئات البرجوازية الكومبرادورية والمالية ، لان مصالحها المباشرة كانت مرتبطة بالسوق العربية عامة ، وبالتالي كانت حريصة أشد الحرص على علاقات لبنان الودية مع المنطقة العربية واستقرارها . وكان انحياز السياسة اللبنانية قد أحدث ثغرة في هذه العلاقات التي شهدت حالة من التوتر ، وخاصة مع سوريا ومصر اللتين أدانتا السياسة اللبنانية الخارجية . أضف الى ذلك ان قطاع السياحة الذي يعتبر أحد أعمدة الاقتصاد اللبناني ، والذي يسهم الى حد بعيد في سد عجز ميزان التجارة اللبناني ، هذا القطاع بات بدوره مهددا لكون معظم السياح والمصطافين

١٤٨ — المصدر السابق ٧—٤—١٩٥٧ .
١٤٩ — « الاخبار » ٧—٤—١٩٥٧ .
١٥٠ — المصدر السابق .
١٥١ — المصدر السابق .

القاصدين لبنان هم من رعايا الدول العربية ، وان اي ركود في علاقاتها مع لبنان يؤثر بالضرورة على حركة السياحة والاصطياف في لبنان . وبالفعل كانت السياسة اللبنانية قد تركت آثارها السلبية على هذا القطاع الحيوي ، ما أثار مخاوف تلك الفئات البرجوازية على مصالحها الاقتصادية .

شرعت قوى المعارضة بتجميع صفوفها تدريجيا ، وتشكلت « جبهة اتحاد وطني» ضمت أحزاب المؤتمر الوطني والحزب التقدمي الاشتراكي والنجادة وكتلة رشيد كرامي وبعض السياسيين الاخرين . وكان من أهداف الجبهة احداث تغيير في سياسة لبنان الخارجية ضمن نطاق الشرعية (١٥٢) . وفي أوائل نيسان ١٩٥٧ أصدرت الجبهة بيانا بينت فيه أهدافها في النضال ، وأسس السياسة الوطنية التي ينبغي انتهاجها في الحقل الخارجي . وتتلخص هذه الاسس في النضال بشتى الوسائل للذود عن استقلال لبنان وسيادته ، والاخلاص لروح الميثاق الوطني ، وانتهاج سياسة محايدة ، وعدم منح أية دولة امتيازات خاصة ، والعمل على تعزيز التضامن العربي ، ورفض أية مساعدة أجنبية مذلة لكرامة الوطن وسيادته ، ومقاومة جميع المخططات الامبريالية الصهيونية ، والحفاظ على النظام الديمقراطي البرلماني الجمهوري في لبنان (١٥٣) . وعلى الاثر ، أرسلت جبهة الاتحاد الوطني وفدا لمقابلة رئيس الجمهورية لتسليمه مذكرة بمقرراتها الآنفة الذكر . ولكن الرئيس رفض مقابلة الوفد . فقرر المعارضون مقاطعة كل حفلة يحضرها رئيس الجمهورية أو يدعو اليها ، وبدىء بتنفيذ القرار فورا (١٥٤) .

وكان انشاء هذه الجبهة الوطنية ظاهرة ايجابية ، لانها عملت على تجميع القوى الوطنية والديمقراطية وزادت من فرص نجاحها متحدة ، في مقاومة سياسة كميل شمعون . وكان قيام الجبهة منسجما والمصلحة الوطنية العليا لانها كانت تقضي بأن « تتحد جميع القوى الوطنية .. لانقاذ البلاد من لعنة هذه السياسة ، وحماة مشروع ايزنهاور وحلف بغداد ، والسير قدما في ركب الامن والحياد والسلم والسيادة والاستقرار والطمأنينة والاخاء الوطني » (١٥٥) . وتابعت الجريدة تقول بأن هذه القوى هي « أمنع بما لا يقاس من قوى الاستعمار وعملائه وأعوانه ، وبوسعها — اذا اتحدت وتابعت نضالها بصورة جماعية وبشكل حاسم — أن تنقذ لبنان من أعدائه في الداخل والخارج وتحرره من مبدأ ايزنهاور وكل المساعدات الاميركية » (١٥٦) .

حتمت جبهة الاتحاد الوطني والمعارضة عموما ، على جعل معركة الانتخابات النيابية في حزيران ١٩٥٧ معركة مجابهة مع الحكومة المنحازة .

١٥٢ — « لبنان المعاصر » ص ١٢٩ (روسي) .
١٥٣ — « هراتش » ٧—٤—١٩٥٧ .
١٥٤ — المصدر السابق .
١٥٥ — « الاخبار » ٢٧—٤—١٩٥٧ .
١٥٦ — المصدر السابق .

وبرز في هذه الفترة اتجاهان سياسيان متعارضان ، وقد تمثل الاتجاه الاول بالقوى الوطنية الديمقراطية الحريصة كل الحرص على سلامة لبنان واستقلاله وسيادته . والاتجاه الثاني تمثل بالقوى المرتبطة مصلحيا بالامبريالية وعملائها .
دعت الجبهة الوطنية جماهير الشعب الى مهرجان انتخابي حاشد في بيروت في ١٢ أيار ١٩٥٧ ، حيث ضم قرابة ٧٥ الف مواطن من العمال والفلاحين والمثقفين والتجار والحرفيين ، يمثلون جميع الطوائف والاقليات في البلاد . وكان المهرجان بمثابة تظاهرة سياسية ضخمة ، ولهذا ، حاولت الحكومة عرقلته وافشاله بشتى الوسائل ، فأمرت قوات الامن باغلاق منافذ العاصمة في وجه الوفود المتقاطرة على المهرجان من مختلف المناطق اللبنانية ، وقد أدت هذه التدابير الى منع أكثر من ثلاثين الف مواطن من المشاركة فيه (١٥٧) .

وكان هدف المهرجان ابراز ضخامة القوى المعارضة لسياسة الحكومة الداخلية والخارجية ، والتأكيد على ان الغالبية العظمى من أبناء الشعب اللبناني ترفض وصاية « مبدأ ايزنهاور » ، وكانت اليافطات المرفوعة في المهرجان تعلن في صمت مؤثر : « عاشت الوحدة الوطنية بين اللبنانيين ، عاشت الاخوة بين الطوائف ، عاش الحياد الايجابي ، ليسقط مبدأ ايزنهاور ، لتسقط الاحلاف العسكرية الاجنبية ، عاش أخواننا الارمن » ، وكانت الجماهير تهتف بصوت عارم : نريد العودة الى الميثاق ، نريد أن نبقى أحرارا[1] » (١٥٨) .
شاركت الجماهير الارمنية في هذا المهرجان التاريخي بأعداد غفيرة ، وقد دوى التصفيق في المهرجان كالرعد ترحيبا بأكثر من ثلاثة الاف من الجماهير الارمنية الذين وفدوا وهم يحملون يافطات تحيي الاخوة العربية ــ الارمنية(١٥٩) « وقد لفت الانظار مجيء وفد يمثل الارمن وهو يحمل يافطة كتب عليها فلتحيا الاخوة العربية الارمنية » (١٦٠) .
توالى على الخطابة في المهرجان رجال السياسة اللبنانيون ، حيث أكدوا جميعا ان ارادة الشعب اللبناني تتجلى في رغبته ان يرى الوطن سيدا مستقلا ، وأكدوا جميعا ان لبنان لن يكون اداة بأيدي الامبرياليين في حبك مؤامراتهم ضد الدول العربية الشقيقة والدول الشيوعية . كما اشادوا بروح التضامن للاخاء بين ابناء جميع الطوائف في لبنان .
وجاء في خطاب حميد فرنجية قوله : « اننا نطلب أن يكون لبنان مستقلا ، ويجب أن يعرف الاجنبي ان هذا البلد يتصرف بمقدراته . وغايتنا الثانية الولاء لذلك الميثاق المقدس . والهدف الثالث هو العودة بنا الى الصف العربي قلبا وقالبا » ... وأضاف حميد فرنجية يقول : « سنبقى أحرارا لاننا نعلم اننا نستند الى شعب حر يريد الحياة كريمة مستقلة ، وقد آلينا على نفوسنا أن نضرب

١٥٧ ــ « هراتش » ١٩ــ٥ــ١٩٥٧ .
١٥٨ ــ المصدر السابق .
١٥٩ ــ المصدر السابق .
١٦٠ ــ « السياسة » بيروت ١٣ــ٥ــ١٩٥٧ .

بيد من حديد كل من تحدثه نفسه أن يعبث بارادتكم » (١٦١) .
ثم أقسم المشتركون في المهرجان على تنفيذ كل مقرراته وهي : المحافظة على كيان لبنان واستقلاله وسيادته ، والولاء للميثاق الوطني ، والعودة بلبنان الى سياسة التعاون الفعلي الوثيق مع البلدان العربية ، واعلان حياد لبنان ، ورفض اقامة قواعد عسكرية في أراضيه ، والدفاع عن الحريات العامة واستنكار أساليب الضغط والتنكيل والتهديد التي تستعملها السلطة للتأثير على الناخبين قبيل الاستفتاء الشعبي واعتبارها دليلا على مقاصد السلطة في تزوير ارادة الشعب . وقد حذر المهرجان في مقرراته السلطة الحاكمة من التمادي في الطغيان » (١٦٢) .
ولكن الحكومة اللبنانية لم تبد أي دليل على تغيير سياستها ، بل تابعت سيرها في ركاب الامبريالية الاميركية ، وبالتالي كان على القوى الديمقراطية المعارضة أن تعزز نضالها وتصعده ، فطالبت باستقالة الحكومة وتشكيل حكومة جديدة وطنية تنتهج سياسة مستقلة محايدة ، وتضمن احترام الدستور والحريات الديمقراطية ، وتعمل على اشاعة جو من الطمأنينة والامن تمهيدا لاجراء الانتخابات المقررة في حزيران . وتحقيقا لهذه المطالب دعت الجبهة الوطنية الى اعلان اضراب عام في أواخر أيار ، فسارعت بيروت وطرابلس وصيدا وصور والنبطية وبعلبك ، ملبية نداء الجبهة الوطنية ، فأغلقت المعامل والمؤسسات والمحترفات والمحال أبوابها لمدة أربعة أيام متتالية ، ولم تنقطع التظاهرات الصاخبة طيلة فترة الاضراب .
استقر راي الحكومة على خنق النقمة الشعبية العارمة في بحر من الدماء الزكية ، فألقت في ٣٠ أيار ١٩٥٧ بقواتها المدججة بالسلاح والمصفحات في وجه المتظاهرين الوطنيين ، فسقط على الاثر عشرة شهداء وجرح زهاء ١٣٠ مواطنا واعتقل ٤١٠ اخرون (١٦٣) . وانتشرت اصداء هذه المجابهة الدموية والقمع الوحشي انتشار النار في الهشيم ، فتفجرت النقمة المكبوتة في صدور المواطنين في تظاهرات صاخبة في طرابلس وصيدا وبعلبك وفي مناطق أخرى . وقد استنكر بطريرك الموارنة ومفتي الجمهورية وزعماء الطوائف الاخرى الروحيون تصرفات الحكومة وأساليبها الدموية .. وفي الواقع كانت هذه التظاهرات الوطنية « التي قامت في ٣٠ أيار ... قد سجلت صفحة رائعة من البطولة والنضال ، وقد أصيب « مبدأ ايزنهاور » بضربات مميتة » (١٦٤) . وتضيف « الاخبار » قائلة : ان أعمال الحكومة هذه قد بينت مدى عزلتها عن الشعب ، وفضحت مراميها في اخضاع لبنان للنفوذ الاجنبي .
لم تفلح تصرفات السلطة الوحشية في حمل الجماهير الشعبية على

١٦١ ــ « السياسة » ١٣ــ٥ــ١٩٥٧ .
١٦٢ ــ المصدر السابق .
١٦٣ ــ « هراتش » ٢ــ٦ــ١٩٥٧ .
١٦٤ ــ « الاخبار » ١٩ــ١ــ١٩٥٨ .

التراجع ، ولم تنل من تصميم قوى المعارضة على مواصلة النضال حتى النهاية . فأعلنت الجبهة الوطنية في أول حزيران ، ان الشعب على أتم استعداد لمتابعة النضال في سبيل المحافظة على أمن واستقلال الوطن ، وان الاضراب مستمر في البلاد .

أجبرت المقاومة الباسلة التي أبدتها الجماهير اللبنانية ، الحكومة على تقديم بعض التنازلات . وعلى الاثر جرت في الثاني من حزيران مباحثات بين ممثلي الجبهة الوطنية وقائد الجيش اللواء فؤاد شهاب ، تم الاتفاق فيها على تأمين المطالب التالية : وقف جميع الملاحقات القضائية التي نتجت عن تظاهرة ٣٠ أيار ، والافراج عن الموقوفين ، وعدم التدخل في الانتخابات .

وفي اليوم التالي صدر مرسوم بتعيين كل من يوسف حتي ومحمد علي بيهم وزيري دولة عملا باقتراح الجبهة الوطنية . وصدر مرسوم آخر ينيط بالجيش الاشراف على الانتخابات . كما وافقت الحكومة على تشكيل لجنة وزارية للنظر في الشكاوي أثناء الانتخابات ، كما اطلقت سراح المعتقلين في تظاهرات ٣٠ أيار وما بعدها . والغت مذكرات الاعتقال والتوقيف التعسفي (١٦٥) .

جرت الانتخابات في حزيران على أربع مراحل ، ولكن الحكومة ، رغم وعودها بالنزاهة وعدم التدخل ، لم تقدم على توفير أجواء الحرية والامن الضروريين للاقتراع الحر . وكان ما حصل في حزيران تحت راية الانتخاب ، تزويرا سافرا عماده الضغط والارهاب . يقول أمين سعيد بهذا الصدد : لم يكن ما جرى انتخابات نيابية وانما كان تزويرات شاملة (١٦٦) . وقد اعتقل أنصار الجبهة الوطنية وممثلو مرشحيها في غرف الاقتراع اعتقالا تعسفيا . ولجأت الحكومة الى عصابات الطاشناق المسلحة واستخدمت مرتزقيها ، في اطلاق نيران رشاشاتهم بشكل بربري ، على المواطنين الابرياء الذين كانوا يؤدون واجباتهم الانتخابية ، فقتلوا ثلاثة شبان أبرياء وجرحوا آخرين » (١٦٧) . أما جداول الشطب فقد اختفت منها أسماء الناخبين غير المحسوبين على لوائح الحكومة . وقد صرح المرشح هراجيا شامليان ان « نسبة الاسماء الارمنية المحذوفة من لوائح الشطب تراوحت ما بين ٧٠ — ٨٠ بالمائة من أسماء موقعي العريضة احتجاجا على انتخاب الكاثوليكوس عن طريق التعيين (*) ، تلك العريضة التي وقعها زهاء ٣٠ ألف أرمني » (١٦٨) . ومن المعروف ان الاحزاب الارمنية التقدمية كانت قد اتحدت جميعها « ضد عصابة الطاشناق الفاشستية الارهابية » فلجأت هذه الى اطلاق النيران « من رشاش حربي على الجموع

١٦٥ — « هراتش » ٩—٦—١٩٥٧ .

١٦٦ — أمين سعيد ، ص ١٦٣ (بالروسية) .

١٦٧ — « هراتش » ١٦—٦—١٩٥٧ .

(*) يشير الى الانتخاب المزور سنة ١٩٥٦ لاختيار بطريرك الارمن في مقر البطريركية في انطلياس (لبنان) .

١٦٨ — « الاخبار » ١٦—٦—١٩٥٧ .

المحتشدة في نادي بغراميان (١٦٩) » .

وكانت الامبريالية الاميركية قد أدلت بدلوها في بئر الانتخابات هذه ، في محاولة للتأثير على نتائجها وجعلها حسب أهوائها ، فقد صرح سفيرها في لبنان قبيل الانتخابات : ان خسارة اللائحة الحكومية تعتبر كارثة . وفي تلك الايام وصل الى بيروت رسول أميركي خاص ذو رتبة عالية ، للاشراف على تحقيق وتنفيذ أهداف « مبدأ ايزنهاور » . وبموجب هذا « المبدأ » تسلمت الحكومة في فترة الانتخابات أسلحة أميركية وذخائر وضعت بأكملها تحت تصرفها (١٧٠) . وكان الاسطول الاميركي السادس ، يمخر كخفر السواحل ، على شواطىء لبنان ، طوال فترة الانتخابات (١٧١) . وأخيرا « أثمرت » هذه الاساليب القمعية الارهابية عن ٤٤ نائبا « قطفتهم » الحكومة ظافرة . وبذلك جاء ثلثا أعضاء المجلس الجديد (أي ٤٤ من أصل ٦٠ نائبا) من مرشحيها .

ولا شك ان الحكومة حققت « انتصارا باهرا » في هذه الانتخابات ، ولكنها مع ذلك لم تفلح في عرقلة انتخاب عدد من المرشحين المعارضين ، ومنهم سياسيون بارزون ، ومن وصولهم الى قبة المجلس .

لقد استهدفت الحكومة بتزويرها الانتخابات ، المضي في سياستها بأسلوب جديد من « الاستفتاء » الشعبي النادر المثال . ولكنها لم تفلح في ذلك أيضا ، لان الجماهير الشعبية واصلت صب نيران حقدها على سياسة حكومتها الخارجية ، وتزويرها الانتخابات ، وبالتالي تزويرها لارادة الشعب في جو من الارهاب والقمع .

وعلى صعيد المعارضة ، لم تتمكن الجبهة الوطنية كذلك من انجاز مهمات نضالها الاساسية . صحيح ان بعض معارضي سياسة شمعون قد نجحوا في الانتخابات ووصلوا الى المجلس النيابي ، الا ان القوى الديمقراطية المعارضة لم تنجح ، في انتخاب مجلس يمثل نوابه ارادة الشعب الحقيقية ، وبالتالي يعملون على انتهاج سياسة خارجية جديدة ، وتغيير السياسة المنحازة بالطرق الشرعية ، ولقد كان هذا التغيير المنشود من الاحداث الرئيسية للجبهة الوطنية . وقد أثبتت هذه الانتخابات للقوى الوطنية الديمقراطية اللبنانية ان الوسائل السلمية أي الوسائل « الشرعية » باتت عاجزة عن احداث أي تغيير في سياسة الحكومة ، وبالتالي لم تعد كفيلة بانقاذ البلاد من براثن الامبريالية الاميركية . وباتت هذه القضايا الوطنية الملحة تطرح أشكالا جديدة للنضال .

١٦٩ — المصدر السابق .

170) «The Middle East», 1961, p. 218.

١٧١ — « لبنان المعاصر » ص ١٣٠ (روسي) .

الفصل الرابع

انتفاضة ١٩٥٨ ومغزاها التاريخي

أطلت سنة ١٩٥٨ على لبنان في جو من التوتر السياسي الشديد، نتيجة ـ كما ذكرنا ـ للسياسة التي اعتمدتها حكومة شمعون في الخروج عن الصف العربي ، والسير في خطى الامبريالية الاميركية بانضوائها تحت لواء « مبدأ ايزنهاور » وانتهاجها سياسة مجارية للشيوعية . وقد أدى تمادي الحكومة اللبنانية في سياستها المنحازة هذه ، الى رص صفوف المعارضة وانتقالها الى مرحلة أعلى من النضال ضد سياسة الحكومة . ومنذ أواخر ١٩٥٧ وحتى مطلع ١٩٥٨ جرى تمايز القوى اللبنانية سياسيا ، فتكتلت على صعيد موالاة العهد كل القوى الرجعية المرتبطة مصلحيا ومصيريا بالوجود الاجنبي الامبريالي، وهذه القوى التي كان عهد شمعون ـ الصلح ـ مالك ، خير ممثل لمصالحها المباشرة هي : الكتائب ، القوميون السوريون وقادة الطاشناق . وعلى صعيد المعارضة تعاضدت جميع القوى الديمقراطية المعادية للامبريالية ، في صف واحد ، ولكنها لم تكن منسجمة في عناصرها ، فقد ضمت البرجوازية الوطنية الصناعية الى جانب العمال والفلاحين والمثقفين والحرفيين، بالاضافة الى بعض فئات البرجوازية الوسيطة للاقطاعيين. وأدى هذا التركيب الاجتماعي المتباين على صعيد المعارضة الى وجود عدة تجمعات في صفوفها ، اذ رأينا في فصل سابق قيام جبهة الاتحاد الوطني التي ضمت الاحزاب التالية : التقدمي الاشتراكي و « النجادة » والبعث والنداء القومي (العروبيون) والكتلة الدستورية (أتباع بشارة الخوري من الموارنة) (١) . والى جانب هذه الجبهة كان هناك فريق معارض مستقل في طرابلس يقف على رأسه رشيد كرامي ، ولم ينضم هذا الفريق الى الجبهة رغم تأييده لبرنامجها .

وسرعان ما برز فريق آخر من المعارضين وهو مؤتمر الاحزاب والهيئات والشخصيات ، وكان يتزعمه حسين العويني .

كما نزل الى المعترك السياسي جماعة من المعارضين اطلقت على نفسها اسم « القوة الثالثة » وكانت في الأساس تضم ممثلي البرجوازية الكبرى في

1) F. Qubain, Crisis in Lebanon, Washington, 1961, p. 50.

لبنان من امثال هنري فرعون ، غبريال المر ، جورج نقاش ، يوسف سالم ، غسان تويني ، شارل حلو ، يوسف حتي وغيرهم . وتجلت مواقف هذه الجماعة في التعبير عن مصالح وتطلعات البرجوازية التي لا تعارض اساسا سياسة التقرب من الدول الغربية ، ولكنها ضد الانفتاح المكشوف للانحياز الكلي نحوها ، بالارتباط الفعلي بالسياسة الامبريالية وما ينطوي على ذلك من مخاطر جدية على استقلال البلاد . من هنا كانت معارضة هذه الفئة من البرجوازية الكبرى لاتجاهات سياسة شمعون . ومن ناحية اخرى ، كانت هذه الفئة تأخذ بعين الاعتبار المزاج العام لاغلبية الجماهير وتصديها الجريء لاطماع الامبريالية ، وتصميمها الاكيد على الذود عن استقلال الوطن وسيادته . لذا حاول هذا الفريق ان يلعب دور « القوة الثالثة » أي دور الوسيط بين الحكومة ومواليها ، وبين الجماهير الشعبية وقواها الديمقراطية ، وذلك عن طريق فرض تنازلات على الفريقين ، كممارسة الضغوط على شمعون لحمله على التريث في اندفاعه العلني نحو الارتباط بالامبريالية ، والضغط المقابل على المعارضة بغية افراغ حركة التحرر الوطني من مضمونها النضالي ضد الامبريالية .

ازداد توتر الوضع السياسي الداخلي على أثر انكشاف نوايا شمعون في تعديل الدستور وتضمينه مادة تخوله تجديد رئاسته لست سنوات أخرى(*) . وكان قد أعلن اثناء استقباله لوفد « القوة الثالثة » قائلا : « اذا لم اتمكن في الوقت اللازم من ايجاد شخص يستطيع ان يؤمن استمرار سياستي ، فانني اعلن منذ الآن انني سأعيد النظر في الدستور » (٢) . فعقب احد أعضاء الوفد قائلا : « اذا كان لبنان الذي يعد مليونا ونصف المليون من السكان عاجزا عن ايجاد شخص يصلح لرئاسة الجمهورية ، فلماذا هذه الجمهورية ، ولماذا هذه الدولة » (٣) .

تفجرت النقمة الشعبية على محاولات شمعون لتمديد ولايته لست سنوات اخرى ، عن طريق التلاعب بالدستور . ولم تكن هذه المحاولات عبارة عن شكليات روتينية بل كانت تتعداها الى المساس بالسياسة الخارجية مباشرة . لان الموضوع في جوهره يكمن في مساعي شمعون لاعادة نفسه (تجديد انتخابه) رئيسا للجمهورية . وبتعبير آخر كان يمهد السبيل لمواصلة سياسته المنحازة نحو الغرب لست سنوات اخرى ، وكان من الطبيعي ألا توافق المعارضة الوطنية على تعديل أي بند في الدستور ، وقد أكدت المعارضة ان الشعب اللبناني لا يتطلع الى استمرار هذه السياسة المنحازة بل يطالب بتغييرها جذريا وتحويلها الى سياسة وطنية عربية .

واصدرت الاحزاب السياسية بيانات حددت فيها مواقفها من تعديل

٢ ـ « هراتش » ٥ ـ ١ ـ ١٩٥٨ .
٣ ـ « الاخبار » ٥ ـ ١ ـ ١٩٥٨ .
(*) لا يسمح الدستور اللبناني باعادة انتخاب رئيس الجمهورية لفترتين متتاليتين .

الدستور والتجديد لعهد شمعون ، فقد أصدر حزب الهيئة الوطنية بيانا عارض بشدة نوايا العهد بتعديل الدستور وتجديد ولاية الرئيس شمعون(٤) . واذاعت جبهة الاتحاد الوطني بيانا في ٢٧ كانون الثاني ١٩٥٨ حول التجديد ، دعت فيه الى صيانة الدستور وعدم العبث به ، وهاجمت استمرار السياسة التي أدت الى الانشقاق بين اللبنانيين وأشارت الى أن سياسة الحكومة افقدت لبنان مكانته في الحقلين العربي والدولي ، واضاف البيان « أما التجديد للرئيس الحالي ، فنحن أشد الحاحا على محاربته واكثر صمودا في مواجهته ... وان مرشحنا هو المرشح الذي يعمل بوحي سياسة لبنانية عربية مستقلة تنبثق من صميم ميثاقنا ومن صميم لبنان » واضاف البيان ان الرئيس شمعون «وضعنا في موضع لا مناص فيه من الاختيار : اما الرئيس كميل شمعون واما لبنان ، ومن الطبيعي ، ومن الوطنية ان يكون جوابنا « بل نريد لبنان » (٥) .

وعقد مؤتمر كبير في دار هنري فرعون حضره ٨٢ شخصا من مختلف الاتجاهات السياسية . وبعد ان تناقش المجتمعون في قضايا تعديل الدستور وتجديد ولاية الرئيس والميثاق الوطني ، قرروا « توحيد جهودهم وجميع قواهم لمقاومة تجديد الولاية الذي يشكل تحديا لارادة الشعب ومجازفة بمصير الوطن » . واعلنوا عن تمسكهم بلبنان السيد المستقل للميثاق الوطني، وبتوثيق عرى الاخوة مع البلاد العربية جميعها (٦) .

كما أبدى البطريرك الماروني بولس المعوشي ، ومفتي الجمهورية الشيخ محمد علايا عن معارضتهما لمرامي شمعون في تعديل الدستور ، وقد أعلن البطريرك أنه لن يسمح لاية يد بمس الدستور ، لان التعديل معناه المغامرة بمصير البلاد (٧) .

واجتمع اكثر من ٣٠٠ شخص من ممثلي الطوائف الاسلامية ورجال السياسة الى مائدة مفتي الجمهورية في ١٠ نيسان ١٩٥٨ حيث تكلم كل من المفتي الشيخ محمد علايا ، ومعروف سعد ، والشيخ عبد الله العلايلي ، وآخرون متعهدين جميعا بمقاومة مس الدستور والتجديد (٨) .

وقد رافقت هذه البيانات موجة عارمة من تظاهرات السخط للاستنكار في البلاد . وقد جرت احدى التظاهرات الضخمة في ٢١ آذار في طرابلس حيث انطلق الآلاف يهتفون ضد تعديل الدستور وتجديد رئاسة شمعون (٩) .

اما الرئيس شمعون فانه لم يلتفت الى أصوات المعارضة ، ولم يفكر في التنحي عن الحكم أو تقديم استقالته ، بل عمد الى تعبئة أنصاره لمجابهة النقمة

٤ ـ « هراتش » ١٢ ـ ١ ـ ١٩٥٨ .
٥ ـ « الاخبار » ٢ ـ ٢ ـ ١٩٥٨ .
٦ ـ « المصدر السابق » ٣٠ ـ ٣ ـ ١٩٥٨ .
٧ ـ « هراتش » ٣٠ ـ ٣ ـ ١٩٥٨ .
٨ ـ « الاخبار » ١٣ ـ ٤ ـ ١٩٥٨ .
٩ ـ « هراتش » ٢٣ ـ ٣ ـ ١٩٥٨ .

الجماهيرية ، والسير قدما في مساعيه الرامية الى اعادة نفسه رئيسا على اللبنانيين ، مهما كان الثمن . لذا شرع مواليه من النواب في حملة واسعة من الدعاية والترويج لفكرة تعديل الدستور ، فالتجديد . ومن ثم وزع شمعون السلاح على اعوانه ومواليه من الكتائب والقوميين السوريين والطاشناق. وقد تم توزيع السلاح في بعض مناطق جبل لبنان بواسطة الدرك وسياراته» (١٠). فعمد المسلحون الى اثارة النعرات الطائفية لتمزيق صفوف الجماهير الشعبية وتبديد قواها .

أثارت أساليب الحكومة للايقاع بين المواطنين ، سخطا عاما في كل المناطق اللبنانية ، واهاليها من المسلمين والمسيحيين ، وأعرب ممثلو الطوائف عن استنكارهم لسياسة الحكومة ، ودعوا الى توحيد الصفوف بين ابناء كل الطوائف في لبنان . وكانت الصحف تتسلم عرائض بهذا المضمون من كل المناطق تستنكر أساليب الحكومة ومحاولاتها الايقاع بين أبناء الشعب الواحد (١١) . وكانت هذه الاساليب التي اعتمدتها حكومة شمعون ، تذكر الناس بأساليب المستعمرين الفرنسيين الذين حاولوا مرارا تمزيق وحدة الشعب اللبناني باثارة الطائفية .

أما الجماهير ، فكانت بوعيها السياسي العميق ، تتخطى الاعيب السلطة الطائفية ومحاولاتها تحويل القضايا الوطنية المصيرية ، الى اقتتال ديني بين الاخوة . وقد جاءت تظاهرة طرابلس في ٢١ آذار ١٩٥٨ أعمق تعبير عن شعور الاخاء بين مختلف ابناء الطوائف ، حين هتفت الاكثرية المسلمة من سكان هذه المدينة بحياة البطريرك المعوشي (١٢) .

واصل شمعون مساعيه الى التجديد ، بسلاح كثيف من المؤامرات والمكائد واساليب الضغط والاكراه والاغتيال . فكان ضحية هذه الاساليب « الصحفي الوطني المناضل ، واحد اركان الجبهة الوطنية في لبنان ، الاستاذ نسيب المتني صاحب « التلغراف » . ففي السابع من أيار ، وأثناء عودته من الجريدة الى المنزل ، أطلق عليه مجرم جبان عدة رصاصات » (١٣) وكانت هذه الجريمة اغتيالا سياسيا. لقد صرع أزلام شمعون نسيبا لاسكات صوته الجريء في انتقاده لسياسة العهد الغربية النزعة . وهكذا كان « التجديد » يخوض معاركه في « زواريب » الاغتيال .

اتجهت اصابع قوى المعارضة الوطنية الى شمعون وحكومته ، تتهمه بتدبير هذه الجريمة (١٤) السياسية التي كانت بمثابة القطرة الاخيرة التي طفح من بعدها الكيل . ففاضت النقمة الشعبية المترسبة في النفوس تأججا ، ومن

١٠ ـ « السياسة » ٢٢ ـ ٣ ـ ١٩٥٨ .
١١ ـ « هراتش » ١٣ ـ ٤ ـ ١٩٥٨ .
١٢ ـ المصدر السابق .
١٣ ـ « النور » دمشق ١٠ ـ ٥ ـ ١٩٥٨ .
١٤ ـ « أمين سعيد » ، انتفاضة العرب في القرن العشرين ، ص ١٦٥ (روسي) .

ثم تفجرت في وجه شمعون وسياسته الاميركية متمردة ثائرة . وكان أن هب الشعب منتفضا في وجه حاكمه .

***

نقف لدى المؤرخين البرجوازيين على آراء متباينة متناقضة أحيانا، تتعلق بالانتفاضة اللبنانية سنة ١٩٥٨ ، ودوافعها .

وقد انتشرت في البدء آراء جون فوستر دالس وزير الخارجية الاميركية، الذي اعتبر الانتفاضة الشعبية العارمة « عملا هداما » تقوده الشيوعية الدولية . ولكن هذا « الراي » سرعان ما تبخر بسبب عجز أعداء الشيوعية عن الاتيان ببرهان واحد على الاقل ، يشهد على كون الانتفاضة «مؤامرة شيوعية» . لذا استبدل هذا الادعاء فيما بعد بآخر ومؤداه ان القائد العربي الراحل جمال عبد الناصر قد حرض انصاره في لبنان ، ودفع بهم في وجه الحكومة . واليكم ما يقوله ج . مارلو بالحرف الواحد : « لقد حرضت الجمهورية العربية المتحدة المتمردين وساندتهم بغية قلب الحكومة اللبنانية وتسليم السلطة الى حكومة تستطيع ضم لبنان الى الجمهورية العربية المتحدة » (١٥) . ونجد انعكاس هذا الرأي عند مؤرخ آخر ، حيث يشير الى طموح عبد الناصر الى الاضطلاع بالدور القيادي في العالم العربي، ساهم الى حد بعيد في نشوب الازمة اللبنانية (١٦) . وهذان المؤلفان يتفقان في تحميل عبد الناصر مسؤولية الانتفاضة الشعبية في لبنان ، ويفترقان في ان المؤلف الاخير يضيف الى هذا السبب الاول اسبابا اخرى داخلية ، أدى تراكمها الى الانتفاضة في وجه الحكم ، ومن هذه الاسباب التي يذكرها : الرشوة ، والاستبداد بالسلطة ، وتزوير الانتخابات النيابية عام ١٩٥٧ ، ومساعي شمعون الى تجديد ولايته بشتى الطرق .. الخ . ولكن المؤلفين يقعان عموما في نفس المغالطات .

ان جمال عبد الناصر لم يكن بأي شكل مسؤولا عن نقمة الشعب اللبناني على حاكمه وانتفاضته في وجهه ، ولم تكن الجمهورية العربية المتحدة تتدخل في شؤون لبنان الداخلية ، ولم تحرض الجماهير على عهد شمعون . ان المؤلفين المذكورين أعلاه لم يحاولا قط سبر وتحليل الدوافع الداخلية للانتفاضة ، بل اكتفيا برد الامور برمتها الى عوامل خارجية .

وثمة « راي » لاقى رواجا واسعا ، يعيد دوافع الانتفاضة الى ما يسمى « بالنزعة العروبية » ، ويزعم هذا « التفسير » ان المسلمين اللبنانيين كانوا مضطهدين في بلادهم بسبب كون السلطة الفعلية بيد المسيحيين . لذا ـ يدعي هذا التفسير ـ كان المسلمون ناقمين على الاوضاع القائمة، فدفعتهم هذه النقمة الى اعلان التمرد على الحكومة الشرعية ، بغية ضم لبنان الى الدول العربية الاخرى .

15) J. Marlowe, Arab Nationalism and British Imperialism, p. 171.
16) Fahim Qubain, Crisis in Lebanon, p. 44.

نجد هذا « الرأي » مثلا ، عند أ . لانجيال الذي يقول : ان القضية الاساسية كانت قضية العروبة ، لان كثيرا من المسلمين في لبنان لم يكونوا يرون أي تبرير لبقاء بلدهم في كيان مجزأ ، هو من صنع الانتداب الفرنسي سابقا. ويضيف المؤلف قائلا : ولهذا السبب كان المسلمون في لبنان يرغبون في الانضمام الى سوريا فالجمهورية العربية المتحدة (١٧) .

ان دوافع الإنتفاضة سنة ١٩٥٨ ، يجب ان نبحث عنها في مجمل السياسة الداخلية والخارجية التي مارسها شمعون . اذ عمد فور تسلمه السلطة في البلاد ، الى ضرب الحريات الديمقراطية ، وتنكر لمصلحة جماهير الشغيلة ، وقام باستغلال العناصر الرجعية في الداخل ، لاثارة النعرات والفتن الطائفية . كما عمل على فتح أبواب البلاد على مصراعيها امام الرأسمال الاجنبي ، متسببا بذلك في خلق ازمات خطيرة في وجه الصناعة الوطنية . اضف الى كل ذلك ، سياسته الخارجية التي داس بها مبادىء الميثاق الوطني الذي وضع الخطوط العريضة لسياسة لبنان الخارجية . وقد عمد شمعون الى ربط لبنان بعجلة الامبريالية الاميركية وتخلى عن سياسة الحياد وعدم الانحياز ، بقبوله وصاية « مبدأ ايزنهاور » . فهذه السياسة الشاذة التي اعتمدها شمعون اساسا لحكمه ، اثارت نقمة عامة في نفوس الجماهير وقواها الديمقراطية عموما ، بغض النظر عن انتماءات أولئك الطائفية .

وقد أصدرت الاحزاب : التقدمي الاشتراكي ، والنجادة ، والاتحاد الدستوري ، والمؤتمر الوطني للاحزاب وغيرها ، بيانا لخص أسباب الانتفاضة ، فهو ـ اي البيان ـ « بعدما يعلن وضوح الخيط الذي يربط السياسة اللبنانية الرسمية بالبيان الثلاثي وحلف بغداد ، وبيان انقرة ، ومشروع ايزنهاور » ، ووضوح « السر الذي يربط المساعدات العسكرية والاقتصادية بحملة القمع المسلح والبطش بالعناصر الوطنية (١٨) » يضيف ان قادة الرأي قد أجمعوا « على ضرورة التعاون من أجل احباط هذه الضغوط» (١٩) وان « العلاج الحقيقي للازمة السياسية في لبنان لا يتم الا بزوال الاوضاع الشاذة اللادستورية ، ــ وزوال الاشخاص الذين انحدروا بسياستهم الى هذه الحالة المحزنة » (٣٠) وجاء في بيان الحزب الشيوعي اللبناني الصادر في حزيران ١٩٥٨ قوله : « ان اهداف شعبنا واضحة ، انه ينشد تحرره والقضاء على اي تدخل استعماري في شؤونه الداخلية » ... وأضاف يقول ان الشعب « لن يترك السلاح ما لم يطح بحكم شمعون ، ويتوصل الى تأليف حكومة وطنية ديمقراطية ... تعمل على اخراج لبنان من مبدأ ايزنهاور ،

---

17) E. Lengyel, The Changing Middle East, p. 190.

١٨ ـ « النور » دمشق ٤ـ٤ـ١٩٥٨ .

١٩ ـ المصدر السابق .

٢٠ ـ « السياسة » ٣ـ٤ـ١٩٥٨ .

وتنتهج سياسة وطنية تحررية » (٢١) .

وصرح صائب سلام (*) أحد قادة المقاومة الشعبية بالعاصمة ، صرح لمندوب جريدة ايرانية بقوله : ان سبب الانتفاضة هو انحياز سياسة الحكومة واضاف : « نحن لسنا شيوعيين ولكننا في نفس الوقت لا نريد ان نسير في ملك السياسة الغربية » (٢٢) ومن المفيد ان نستشهد هنا برأي ج. بانرجي احد الباحثين القلائل الذين يمكنهم اعطاء الاجابات الموضوعية الصحيحة عن الانتفاضة ١٩٥٨ في لبنان ، يقول هذا الباحث : ان الانتفاضة قد اندلعت لان « أغلبية السكان كانت ترفض انحياز شمعون الكلي الى الغرب » (٢٣) ويعيد هـ. أغباشيان اسباب الانتفاضة الى ما انتهجه شمعون مع زمرته من سياسة خارجية تلائم اهداف الامبريالية المعادية للعرب ، ومن سياسة داخلية قامت على أسس تسهيل ترسيخ السيطرة الامبريالية (٢٤) .

كذلك تضاربت الآراء حول محتوى هذه الانتفاضة ، فقد « تعامى » عدد من المؤلفين البرجوازيين عن طابعها التحرري الوطني ، واتجاهها المعادي للامبريالية . اذ تغاضى هؤلاء عن الوقائع والبراهين التاريخية الموضوعية ، وادعوا ان الانتفاضة لم تكن سوى صراع بين المسلمين والمسيحيين . يقول ج. مارلو بالحرف الواحد : « ان المواجهة بين الشماعنة والناصريين (يقصد المعارضة) قامت على خلفية دينية (٢٥)» . وثمة مؤلفون يرددون نفس المغالطات منهم ج. شربي ، الذي يدعي ان نقمة المسلمين أدت الى تنظيم مقاومة سرية تحولت بعد الوحدة بين مصر وسوريا الى حركة تمرد (٢٦) .

ولم تقصر الصحافة الغربية ، كمجلة « تايمس » وال « نيوزويك » وغيرهما ، عن تشويه أهداف انتفاضة الشعب اللبناني الجليلة ، اذ زعمت انها اقتتال ديني بين المسلمين والمسيحيين .

---

٢١ ـ نضال الحزب الشيوعي اللبناني ، ص ٢٠٤ .

(*) تصدرت الانتفاضة في اغلب المناطق اللبنانية فئات من البرجوازية التقليدية التي كانت على خلاف مع عهد شمعون . وقد رأت في تفجر النقمة الشعبية فرصة سانحة لتحقيق مصالحها فركبت موجة الانتفاضة الشعبية وحرفتها عن أهدافها بان جعلت المساومات الفوقية تلعب دورها واكتفت بتغييرات طفيفة دون المساس بمصالح البرجوازية عموما . وقد تمكنت البرجوازية التقليدية بما تملك من امكانات ونفوذ المفاتيح الانتخابية أن تتصدر الانتفاضة وتوجه المقاومة المسلحة في أهم جبهاتها . ومن ابرز ممثلي هذه البرجوازية صائب سلام وعبدالله اليافي وحسين العويني وآخرون في العاصمة ، وأحمد الاسعد في الجنوب ، وصبري حمادة في الهرمل ، ورشيد كرامي في طرابلس وغيرهم في مناطق أخرى . (المعرب) .

٢٢ ـ « كايخان » طهران ، ٦ تموز ١٩٥٨ (عن الترجمة الروسية) .

23) J. Banerji, the Middle East in world politics, p. 125.

٢٤ ـ هـ. اغباشيان ، نهضة حركة التحرر الوطني العربية ، بيروت ١٩٥٩ ، ص ٥٢ (بالارمنية) .

25) J. Marlowe..., p. 170.

26) H. Sharabi, Governments and politics of the Middle East in the twentieth Century, New York, 1962, p. 146.

وقد كانت هذه الانتفاضة بعيدة كل البعد عن أية صبغة دينية طائفية . وكانت في الواقع ، صفحة ناصعة في مسار النضال التحرري الوطني الذي خاضته جماهير الشعب اللبناني بكل بسالة وبطولة . وكان طابعها المميز ، هو النضال ضد الامبريالية واهدافها ، والقضاء على سياسة الحكومة المنحازة نحو الغرب ، والعمل على توثيق التضامن مع الدول العربية المتحررة التي كانت ضالعة في خوض نضال مرير وحاد ضد الامبريالية العالمية . وقد تبلور محتوى الانتفاضة المعادي للامبريالية وبات اكثر بروزا مع نزول القوات الاميركية في لبنان (١٩ تموز ١٩٥٨) ، واضحت غايتها الاساسية تحرير الوطن من الاحتلال الاميركي . اذ « اراد الامبرياليون الاميركيون ان يجعلوا من لبنان قاعدة لهم في الشرق الاوسط مثل اسرائيل وتركيا ، فنفذ صبر الشعب العربي اللبناني فوحد صفوفه في جبهة وطنية واسعة ، وهب للدفاع عن شرفه الوطني ، مناضلا في سبيل انقاذ بلاده من تدخل الامبريالية ، واقامة حكم وطني ديمقراطي » (٢٧) .

وكان رجال المقاومة من مسلمين ومسيحيين المتعاضدين كتفا الى كتف ، يخوضون نضالا باسلا في وجه قوى الرجعية المحلية التي جمعت صفوفها من المسلمين والمسيحيين على السواء . فوجود المسلمين والمسيحيين معا على الجبهتين برهان قاطع ، على ان تمايز القوى لم يجر على اساس ديني طائفي ، بل على اساس الانتماء السياسي والالتزام بالقضايا الوطنية الخطيرة التي احفت بالبلاد . وثمة براهين تثبت هذا الواقع .

١ — ان البطريرك بولس المعوشي ، الرئيس الروحي للطائفة المارونية ، والشيخ محمد علايا مفتي الجمهورية اللبنانية ومعه المجلس الاسلامي ، قد استنكرا سياسة شمعون وأعربا عن عطفهما على المقاومة .

٢ — كان على رأس الموالين لشمعون ، حزب الكتائب (موارنة — مسيحيون) والقادة الطاشناق (الرجعية الارمنية — مسيحية) والحزب القومي السوري الذي يضم في صفوفه مسيحيين ومسلمين . لقد رأينا القوميين يبدون حماسا بالغا لمشروع « سوريا الكبرى » . وكان هذا المشروع — وبحسب تقديرهم — يدعو الى قيام دولة عربية موحدة اسلامية (تحت لواء الاسرة الهاشمية) ولو كانت انتفاضة ١٩٥٨ اقتتالا بين المسلمين والمسيحيين في لبنان، — كما يزعم بعضهم — لاقتضى ذلك ، من القوميين ، عدم الوقوف مع الكتائب والطاشناق في خندق واحد تأييدا لحكومة شمعون ، الذي كان — كما يقول بعض المؤلفين — يخطط « لوطن مسيحي » يتمتع فيه المسيحيون بامتيازات مشروعة ، وبتعبير آخر نقول ان تأييد القوميين لشمعون يتعدى الطابع الديني المزعوم للانتفاضة ، ويتخطاه الى آفاق السياسة الدولية .

اما جبهة الاتحاد الوطني ، فكانت بدورها تضم — كما ذكرنا سابقا — الحزب التقدمي الاشتراكي (معظم اعضائه من الدروز) والنجادة (معظمهم من المسلمين السنة) وحزب الاتحاد الدستوري (مسيحيون موارنة) واحزابا

٢٧ — « الاخبار » ٣—٨—١٩٥٨ .

ومنظمات اخرى . اي ان جبهة المعارضة التي نظمت الانتفاضة وقادت المقاومة في وجه شمعون وسياسته الشاذة ، هذه الجبهة وحدت جميع القوى الوطنية اللبنانية المعارضة بغض النظر عن انتماءاتها الطائفية .

لم يكن الحزب الشيوعي اللبناني ، المحظور رسميا آنذاك ، عضوا في «جبهة الاتحاد الوطني» الا انه كان يؤيد مواقفها واهدافها، وقد شارك اعضاؤه في المقاومة المسلحة مشاركة فعالة . والحزب الشيوعي هو المعبر الاساسي عن مصالح العمال والفلاحين اللبنانيين ، بغض النظر عن طوائفهم وانتماءاتهم القومية ، وهذا الواقع دليل آخر ، نضيفه الى البراهين الموضوعية التي اتينا على ذكرها ، لنؤكد تأكيدا قاطعا على ان التمايز بين القوى المختلفة لم يكن على خلفية دينية او طائفية ، بل جرت على خلفية من الوعي السياسي الذي كان المحرك الاساسي للانتفاضة . واغناء لهذا الواقع التاريخي نقول : ان معظم اللبنانيين الارمن من شيوعيين الى « هنشاق » الى « رامغاوار » ومستقلين ايجميع الارمن ما عدا الطاشناق ، كانوا الى جانب المقاومة في نضالها المرير ضد النهج الشمعوني الامبريالي النزعة المعادي للاماني القومية ، وزبانيته من الكتائب والطاشناق والقوميين السوريين .

٣ — واخيرا ، فان ادعاءات مزيفي التاريخ وميلهم الى تشويه انتفاضة ١٩٥٨ ، بوصفهم اياها بانها اقتتال ديني ، هذا الادعاء ينقصه الواقع الموضوعي الملموس ، حيث خاضت القوى الوطنية من مسلمين ومسيحيين « حربا » اهلية ضد القوى الرجعية المحلية من مسلمين ومسيحيين ايضا .

* * *

انفجار الاوضاع الداخلية في أيار ١٩٥٨

أثار مصرع نسيب المتني ، صاحب جريدة « التلغراف » موجة عارمة من السخط والهيجان بين جموع القوى الدمقراطية التي اتهمت حكومة شمعون بمسؤوليتها عن الجريمة (٢٨) .

وأصدرت على الاثر الاحزاب والهيئات الوطنية ، ومؤتمر الاحزاب والشخصيات ، وقوى المعارضة الاخرى ، وكذلك « القوة الثالثة » ، بيانات تندد بالجريمة البشعة ، وتدعو الشعب الى اعلان الاضراب العام الشامل استنكارا لاغتيال الصحافي المغدور . وجاء في هذه البيانات ان الحكومة تستهدف بهذه الاغتيالات اشاعة جو من الذعر والارهاب ، وان هذه الاساليب تتهدد كيان الوطن اللبناني ووحدته. وحملت البيانات السلطة مسؤولية تماديها في غيها (٢٩). وقد أثار اغتيال المتني مناقشات حادة في مجلس النواب في جلسته بتاريخ

28) E. Lengyel, The Changing Middle East, p. 89.

٢٩ — « هرانش » ٩—٥—١٩٥٨ .

٨ــ٥ــ١٩٥٨ ، وقد هاجم بعض النواب الحكومة على مسؤوليتها .

واشترك في تشييع جنازة نسيب المتني ، في التاسع من ايار ، زهاء خمسين الفا من المواطنين ، وقد تحول موكب التشييع الى تظاهرة سياسية ادانت سياسة الحكومة داخليا وخارجيا . وكان هذا الموكب الضخم نذيرا بتفجر الوضع الداخلي .

وفي نفس اليوم ، اي التاسع من أيار ، قررت جبهة الاتحاد الوطني الدعوة الى اضراب عام شامل في البلاد . وطالبت باستقالة شمعون الفورية من منصبه، وبتأليف « حكومة انقاذ » تتسلم مقاليد الامور حتى انتخاب رئيس جديد (٣٠) .

وعلى الفور ، لبت جميع المناطق اللبنانية دعوة الجبهة الوطنية الى الاضراب والذي سرعان ما تحول الى انتفاضة مسلحة في وجه الحكومة . وكانت عناصر الانتفاضة الرئيسية من العمال والفلاحين والحرفيين وصغار التجار . وقد شارك الحزب الشيوعي اللبناني ، منذ البداية ، في الانتفاضة المسلحة ، و « كان اشتراكه فعالا ونشيطا ، وكان له مراكزه ومخيماته للمقاومة في مختلف المناطق ... كما انه عمل بالتعاون مع قوى المقاومة الاخرى » (٣١) . غير ان معظم قيادات المقاومة كانت بيد البرجوازية الوطنية ، يتعاون معها بعض الاقطاعيين وبعض كبار الملاك العقاريين ، وخاصة في جنوب لبنان . بالاضافة الى بعض فئات البرجوازية الوسيطة . ولكن معظم فئات هذه البرجوازية كانت تقف الى جانب شمعون وتكن للمقاومة الشعبية روح العداء .

وفي الجهة المقابلة ، تجلت القوى المسلحة التي ساندت شمعون في قوى الامن من الشرطة والدرك ، ومسلحي الكتائب والقوميين السوريين والطاشناق، كما وقفت الى جانبه الفئات المغرقة في الرجعية من الاقطاعيين والبرجوازية الوسيطة .

أما الجيش اللبناني ، فصحيح انه لم يساند الانتفاضة الشعبية ، ولكنه لم يؤيد الحكومة كذلك ، بل التزم الحياد بين الفريقين المتصارعين . وقد صرح قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب ، ان واجب الجيش هو في الذود عن حياض الوطن في وجه الاعتداءات الاجنبية ، وبالتالي ليس في امكان الجيش ــ كما قال ــ الفصل بين فريقين متنازعين سياسيا (٣٢) .

ولكن شمعون عوض عن ذلك بالمساندة الخارجية ، وخاصة مساندة ودعم الامبريالية الاميركية التي نقلت جوا الى لبنان كميات ضخمة من الاسلحة والذخائر والقنابل المسيلة للدموع (٣٣) ، بالاضافة الى الدبابات التي وصلت فيما بعد ، والدعم « المعنوي » الذي أظهرته قطع الاسطول السادس الاميركي في البحر المتوسط ، بجولاتها المتواصلة على سواحل لبنان . وهذه المساندة العسكرية الاميركية جاءت ، كما صرح جوزيف ريب ــ ممثل وزارة الخارجية

30) F. Qubain, Crisis in Lebanon, p. 71.

٣١ ــ نضال الحزب الشيوعي ، ص ٢٠٣ ، أنظر ايضا المصدر السابق ص ٧٠ .

32) E. Lengyel..., p. 191.

٣٣ ــ « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي » ، ص ١٨٥ (روسي) .

الاميركية ــ تطبيقا لاتفاقية « مبدأ ايزنهاور » مع الحكومة اللبنانية .

تلقت حكومة شمعون كذلك دعما من حكومتي العراق والاردن ، الهاشميتين اللتين نظمتا ما سمي بفرق « المتطوعين » وأرسلتهم الى لبنان . وكان هؤلاء « المتطوعون » ، ومعهم ضباط وجنود ومظليون من القوات المسلحة في البلدين ، يقاتلون دعما لشمعون في وجه الشعب اللبناني الثائر على حاكمه . وجدير بالذكر ان حكومتي البلدين أرسلتا الى شمعون مساعدات مادية وكميات كبيرة من الاسلحة (٣٤) .

هذه هي اذن ، جميع القوى السياسية ــ من لبنانية وخارجية دخيلة ــ التي تجابهت في انتفاضة الشعب سنة ١٩٥٨ ، لمدة اربعة أشهر (أيار ــ تشرين الاول) .

رفعت راية الانتفاضة اولا في طرابلس ، حيث خرج في التاسع من أيار أكثر من ١٠٠٠ مواطن من جامع المنصور ، وساروا في تظاهرة احتجاج ، على مصرع الصحافي الوطني نسيب المتني ، في نفس الوقت الذي كان يجري فيه تشييع جثمان الشهيد في بيروت . وكان متظاهرو طرابلس يهتفون ضد رئيس الدولة والامبريالية ، ويرددون شعارات بسقوط العهد وحلف بغداد والاستعمار (٣٥) ، فسارعت قوى الامن الى قمع المتظاهرين بالقوة فاشتبكت معهم في معارك حقيقية اسفرت عن سقوط ٤٠ جريحا (٣٦) . وقد تجددت الاشتباكات في الايام التالية فوقع « اشتباك بين الشعب وقوات الحكومة في ميناء طرابلس ، وقد استمرت المعركة قرابة ساعتين وأسفرت عن سيطرة الشعب على الموقف » (٣٧) حيث أحرق الثائرون مكتب الاستعلامات الاميركي ، ومراكز الحزب القومي السوري .

اتخذ الثائرون مراكز لهم في قلب المدينة القديمة ، حيث قاموا بحفر الخنادق وبناء المتاريس ، وانشأوا فرق الطلائع الشعبية . وكان الثوار في طرابلس يدمرون ويحرقون متاجر ومحلات المناوئين للانتفاضة .

كان رشيد كرامي على رأس الانتفاضة في طرابلس ، يقودها ويوجه عملياتها بمعاونة مجلس قيادة مركزية مسؤول عن جميع الامور السياسية والتنظيمية . وقد انشأت هذه القيادة هيئة تنفيذية ومحاكم شعبية (٣٨) . كما انشئت في طرابلس ، وفي المناطق الاخرى التي سيطر عليها الثوار فيما بعد ، هيئات للادارة المحلية .

تصدت الحكومة لاخماد الانتفاضة الشعبية في طرابلس ، فقذفت الى الميدان اعدادا ضخمة من قواتها بدباباتها وطائراتها ، فقامت هذه القوات بمحاصرة حي الميناء والمدينة القديمة التي تحصن فيها الثوار ، في محاولة

٣٤ ــ المصدر السابق ص ١٨٧ .

٣٥ ــ « السياسة » ١٣ــ٥ــ١٩٥٨ .

36) F. Qubain..., p. 72.

٣٧ ــ « النور » دمشق ، ١٩ــ٥ــ١٩٥٨ .

38) F. Qubain..., p. 75.

لتجويع الثوار . وقد قامت قوات الحكومة (٣٩) حتى أوائل حزيران باثنتي عشرة محاولة لاقتحام معاقل الثوار في طرابلس ، بغية القضاء عليها واخماد الثــــورة الشعبية (٤٠) ، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل ، اذ صمد الثوار ببسالة وحصنوا مراكزهم بأن وضعوا في « الخنادق براميل البترول وكميات كبيرة من الديناميت للحؤول دون دخول دبابات ومصفحات الحكومة الى أحياء المدينة »(٤١). وخاضوا معارك دامية مظفرة ، اضطرت قوات الحكومة الى التقهقر .

أما في بيروت فقد تأخرت الانتفاضة نسبيا ، وذلك نظرا الى احتشاد معظم قوات الحكومة فيها ، ولكونها مركزا مباشرا لادارات الدولة الرئيسية ، أضف الى ذلك ان بيروت وضواحيها كانت تضم أهم عناصر القوى الرجعية الموالية لشمعون (كتائب ، قوميون سوريون ، طاشناق) والتي كانت على أتم استعداد للبطش بقوى الشعب الثائر .

بدأت أولى الاشتباكات في بيروت في ١٢ أيار ١٩٥٨ ، بعد توارد أنبـــاء الاحداث الدامية في طرابلس . وقد وجهت الجبهـــة الوطنية ومؤتمر الاحزاب والحزب الشيوعي اللبناني ، نداء الى الشعب بمواصلة الاضراب العام المعلن سابقا . وكان الاضراب في ١٢ ايار شاملا جميع انحاء العاصمـــة ، فانطلقت التظاهرات تأييدا لمقاومي طرابلس الابطال ، حيث تعـــالت الهتافات بسقوط « مبدأ ايزنهاور » وعملائه في لبنان . وقد شهدت احياء المنطقة الغربية مـــن العاصمة اضخم هذه التظاهرات واكثرها تنظيما . ففي هـــذا اليوم بالذات وقعت اولى الاشتباكات بين المتظاهرين وبين قوات الحكومة اسفرت عـــن سقوط عشر ضحايا (٤٢) ، وقد احرق المتظاهرون مكتب المعلومات الاميركي في بيروت . وفي ١٦ ايار جرت في العاصمة معارك حامية بين قوات الحكومة ومسلحي المقاومة الوطنية الذين هاجموا ثكنة الدرك في منطقة رأس بيروت ، واشتبكوا في معركة استخدمت فيها الرشاشات والقنابل (٤٣) . واضحى حي البسطة قلعة الثائرين في بيروت ، حيث اقيمت المتاريس في المصيطبة والطريق الجديدة والمزرعة وغيرها . وكانت بيروت تشهد كل يوم معارك دامية تسفر عن عشرات الضحايا .

وقد تصدر ممثلو البرجوازية التقليدية قيادة المقاومـــة في العاصمـــة وضواحيها . وكان صائب سلام من ابرز عناصرها .

جابه الثوار في بيروت صعوبات كبيرة في اوائل الانتفاضة، بسبب النقص في الاسلحة والمتفجرات ، ولكنهم لم يقنطوا ، بل شرعوا في انشاء معامـــل

٣٩ ـ نقصد بها قوى الامن الداخلي من الشرطة والدرك . (المؤلف)

٤٠ ـ « هراتش » ٨ـ٦ـ١٩٥٨ .

٤١ ـ « النور » ، ١٩ـ٥ـ١٩٥٨ .

٤٢ ـ « هراتش » ١٣ـ٥ـ١٩٥٨ .

٤٣ ـ « النور » ١٧ـ٥ـ١٩٥٨ .

صغيرة لانتاج المتفجرات ، وتلقوا فيما بعد ، مساعدات من كمال جنبلاط الذي ارسل اليهم من منطقة الشوف ، كميات من الاسلحة تحوي رشاشات وقنابل يدوية والغاما (٤٤) .

وفي ١٤ ـ ١٥ حزيران وقعت معـــارك عنيفـــة بين ثوار بيروت وقوات الحكومة التي ارادتها ان تكون المعارك الحاسمة في بيروت بحيث تؤدي الى خنق الانتفاضة في العاصمة واضعافها في بقية المناطق اللبنانية . وقد جرت هذه المعارك الطاحنة في شوارع العاصمة ، حيث كانت القوات الحكوميـــة معززة بالدبابات . غير ان حسابات شمعون باءت بالفشل ، فانتقل الثوار الى شن هجوم معاكس ، ولجأوا الى احراق منزل سامي الصلـــح رئيـــس الوزارة ، وقصفوا القصر الجمهوري واحد السجون في بيروت (٤٥) . وقـــد رفعت هذه العمليات من معنويات الثوار وعززت مواقعهم في بيروت وبقيـــة المنـــاطق .

اما منطقة الشوف فكانت احدى اهم مراكز الانتفاضة الشعبية في لبنان، ويمكن القول انها كانت من اكثرها تنظيما ، وكان كمال جنبلاط رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي ، يقود الانتفاضة فيها بنفسه، وقد اقام في قرية المختارة ادارة محلية لها نواتها المسلحة وقوى أمنها وهيئاتها الادارية والقضائية .

هاجمت هذه القوات في ١٣ ايار ١٩٥٨ قرية بيت الدين حيث يوجد القصر الجمهوري الصيفي ، فسيطرت على قسم كبير من القرية دون القصر ، فأعادت في اليوم التالي محاولتها لاحتلال القصر ، ولكن دون جدوى (٤٦) . واخـــيرا تمكنت قوات شمعون ، المعززة بنجدات من العاصمة ، من صـــد هجمـــات الثوار الشوفيين . بيد ان هذا الاخفاق لم يؤثر مطلقا على شمولية الحركـــة الثورية لمنطقة الشوف بأكملها فيما بعد . فقد قامت قوات جنبلاط في ١٨ ايار باحتلال قرية بتلون ، وفي ٩ ـ ١٠ حزيران احتلت قرية الفريديس بعد معارك عنيفة دامت ٣٦ ساعة . وفي ١٠ حزيـــران احتلت الباروك وفي ١١ حزيران سقطت عين زحلتا (٤٧) بيد الثوار الشيوعيين الذين غنموا في هذه المعارك كميات كبيرة من الذخائر .

وكان على منطقة الشوف ان تشهد معارك حاسمة ، لان ثوارها كانوا يضعون خطة للاستيلاء على قرى شملان وعيناب وكفر شمول ، الواقعـــة استراتيجيا على مطار بيروت وعلى طريق العاصمة الرئيسي .

بدأ ثوار جنبلاط تنفيذ خطتهم في ٣٠ حزيران ، فاحتلت في ٢ تموز قرية كفرشمول وتلالها المطلة على مطار بيروت . ومن ثم حاصروا قرية شملان . وفي الواقع ، كانت هذه العمليات تهديدا مباشرا للعاصمـــة . لـــذا اسرعت

44) F. Qubain..., p. 74.

٤٥ ـ المصدر السابق .

٤٦ ـ المصدر السابق ص ٧٦ .

٤٧ ـ المصدر السابق ص ٧٧ .

الحكومة بالقاء اعداد ضخمة من قواتها في وجه ذلك التهديد الخطير ، فارسلت قوة قوامها ١٢٠٠ مقاتل وعشرون مدفعا ، واربعة مدافع ميدان ، وعدد كبير من المصفحات والدبابات ، بالاضافة الى الحماية الجوية (٤٨) . فدارت معارك حقيقية بين الطرفين دامت ٤ ايام انتقلت فيها قرية عيناب بين الطرفين ثلاث مرات ، وشهدت كفرشمول قصفا مدفعيا مركزا . وقد اضطرت قوى الثورة، في نهاية هذه المعارك ، الى التراجع بعد ان كبدت قوات الحكومة خسائر كبيرة في الارواح بلغت ٣٠٠ مقاتل بين قتيل وجريح ، بينهم ١٧ عراقيا و٣٢ اردنيا و٠٠ بحرانيا وضابط انكليزي كان متخفيا في زي عربي (٤٩) .

وقد اعاد جنبلاط اسباب فشله باحتلال بيروت الى تقاعس قادة المقاومة في بيروت عن تقديم المساندة اللازمة له ، بالاضافة الى ان عمليات الثوار في بيروت براي جنبلاط كانت متباطئة .

بالاضافة الى المراكز المذكورة اعلاه ، انتفض الشعب في مناطق اخرى من البلاد ، فاقام لنفسه مراكز لمقاومة عهد شمعون في صور وصيدا والنبطية والهرمل وبعلبك وزغرتا ومرجعيون وبنت جبيل (٥٠) وكان صبري حماده على رأس الانتفاضة في الهرمل حيث انشئت فرقة مسلحة قوامها الف رجل تسلمت السلطة هناك واحتلت في ٢٣ ايار بلدة بعلبك (٥١) . وكان معروف سعد (٥٢) على رأس الانتفاضة في صيدا حيث اقام ثوارها لجانا محلية للاشراف على الشؤون المالية والامن الداخلي .

وقعت الاشتباكات الدامية في منطقة عكار الجبلية في شمالي لبنان(٥٣) بعد انشاء فرقة مسلحة هناك قوامها ١٥٠٠ رجل ، قاموا باحتلال مدينة حلبا في شمال طرابلس (٥٤) . وقد حقق الثوار نجاحات كبيرة في كل المناطق اللبنانية ، كما قاموا في عدة مواقع بتفجير انابيب النفط التابعة « لشركة نفط العراق » (٥٥) .

وكان الثوار اللبنانيون قد اقاموا ثلاث محطات للاذاعة ، هي محطة «لبنان الحر» (طرابلس) و«المشعل» و « صوت العروبة » (بيروت) (٥٦) وهذه الاخيرة كانت اقواها جميعا وتبث ٩ ساعات يوميا باللغات العربية

---

٤٨ — المصدر السابق ص ٧٨ .
٤٠ — المصدر السابق .
٥٠ — « النور » ١٩–٥–١٩٥٨ .
٥١ — المصدر السابق .
(52) F. Aubin... p. 75
٥٣ — « هراتش » ١٨–٥–١٩٥٨ .
٥٤ — « السياسة » ١٤–٦–١٩٥٨ .
٥٥ — « هراتش » ١٣–٥–١٩٥٨ .
٥٦ — المصدر السابق ٢٩–٦–١٩٥٨ .

والانكليزية والفرنسية والارمنية (٥٧) .

سيطر الثوار حتى منتصف تموز ١٩٥٨ على ثلثي مساحة لبنان ،ووصل تعدادهم الى ١٠ — ١٢ الف مسلح (٥٨) . وتدل هذه الارقام على مدى شمولية الانتفاضة والنجاحات التي حققتها .

* * *

ان انتفاضة ١٩٥٨ لم تكن سوى معركة وطنية كبرى ، شاركت فيها جميع الفئات الوطنية ومنظمات الاقليات القومية في لبنان . وقد وقفت جماهير الشغيلة الارمنية وقواها الديمقراطية من الشيوعيين الى الهنشاق الى الرامفاوار واللاحزبيين ، الى جانب القوى الوطنية اللبنانية في معركتها الوطنية الكبرى . وهذا امر طبيعي ، لان الجماهير الارمنية اعتادت على اعتبار القضايا اللبنانية قضيتها بالذات ، فانطلقت من هذا الموقف الوطني الواضح ، تفي بالتزاماتها المقدسة تجاه لبنان . فوقفت الى جانب الشعب اللبناني في جميع نضالاته . تقول جريدة « هراتش » بهذا الخصوص : « لقد التزم الارمن اللبنانيون بخط النضال الوطني لانطلاقهم من مواقف الوطنية الاصيلة ، التي تفرض خوض نضال مستميت ذودا عن الوطن لبنان ، واحباطا لدسائس الامبريالية وعملائها في الداخل » . واضافت الجريدة الارمنية تقول « ان الارمن مدعوون للوقوف جنبا الى جنب مع اخوانهم اللبنانيين العرب ، للدفاع عن الوطن اللبناني في وجه التدخل الامبريالي المسلح ، ولاحراق الارض تحت اقدام الغزاة اذا ما اقتضت ضرورات النضال ذلك » (٥٩) .

وبالفعل شكلت الجماهير الشعبية العربية والارمنية في احيائها المشتركة ، جبهة موحدة للعمل من اجل رص صفوف المواطنين وتعزيز النضال في وجه الرجعية المحلية للامبريالية .وكانت هذه الجبهة تصدر نداءات لتوعية الاهالي وتحذيرها من الاخذ بشائعات الاعداء الرامية الى بذر بذور الشقاق بين الجماهير العربية والارمنية ، وتحثها على الوقوف في صفوف متراصة موحدة في معركة تحرير لبنان . وقد جاء في أحد هذه النداءات قوله : « ان واجبنا الوطني يقتضي منا اليوم ، في هذه التجربة العصيبة التي يمر بها لبنان ، ان نعمل على توثيق روابط الاخوة العربية — الارمنية ، لقطع الطريق على اصحاب النيات السيئة ومراميهم في بذر التفرقة بين ابناء الوطن الواحد ... اننا ندعو اهالي حينا ، الى التحلي بالوعي وبروح الاخوة والوحدة ، للدفاع عن استقلال لبنان وسيادته ، والتصدي لكل محاولات التدخل في شؤوننا الداخلية . عاش لبنان . عاشت الاخوة العربية — الارمنية » (٦٠) .

---

57) F. Qubain..., p. 80.
٥٨ — « لبنان المعاصر » ص ١٣١ — ١٣٣ (روسي) .
٥٩ — « هراتش » ٧–٧–١٩٥٨ .
٦٠ — « هراتش » ٧–٧–١٩٥٨ .

وبفضل هذه الجهود التي بذلتها القوى الديمقراطية العربية والارمنية، وبفضل ما أبدته الجماهير الشعبية من وعي عميق ، تم احباط جميع محاولات التفرقة وخلق الفتن بين الجماهير الشعبية العربية والارمنية ، التي نهضت صفا واحدا للدفاع عن الوطن اللبناني وصيانة استقلاله وسيادته . أما الطاشناق ، فكانوا بموقفهم المؤيد لشمعون ، نشازا ، لقد وصفتهم جريدة « الاخبار بقولها : « ان هذه الفئة المغامرة ، التي نبذها الشعب الارمني من صفوفه من وقت بعيد ، تحولت الى أداة طيعة في يد شمعون » . وقد رقى هذا الاخير « عصابة الطاشناق » . وراح يشجع هذه العصابة على الاجرام ويحميها ... وهذا ما يفسر تآمرهم وتجسسهم على الحركة الوطنية، وقتلهم انصارها ومؤيديها من الارمن والعرب على السواء » (٦١) . و « قامت السلطات انقاذا للموقف ، بتسليح العناصر الرجعية من الكتائب والقوميين السوريين والطاشناق ، بالاسلحة الواردة من العراق وتركيا » (٦٢) . ولقد تلقت هذه العناصر ، أوامر بشن هجمات على مراكز المقاومة ، وبث الاشاعات الكاذبة عن طبيعة الانتفاضة ، وتصويرها على انها قتال بين المسلمين والمسيحيين ، بغية تمهيد الاجواء أمام التدخل الاجنبي (٦٣) .

وقد ادعى الطاشناق ايام الانتفاضة ، كعادتهم دائما ؛ انهم الممثلون الحقيقيون لجميع الارمن في لبنان . ولكن هذا الادعاء لم يصمد ، اذ سارعت القوى الديمقراطية العربية والارمنية الى فضح أضاليلهم ، وابراز حقيقة المنظمات الارمنية أمام الجماهير اللبنانية ، وتبيان حقيقة عصابة الطاشناق ومواقفها الرجعية ، وتحولها الى أداة في يد شمعون وأسياده الامبرياليين ، ومواقفها المعادية عموما للثورة الوطنية (٦٤) . وقد كشف الديمقراطيون العرب عن ان الطاشناق « الذين يدعون تمثيلهم لجميع الارمن في لبنان ، ليسوا في الواقع سوى عصابة التزمت بخدمة الامبريالية » (٦٥). وكشفت جريدة « الاخبار » حقيقة الخلافات التي تفصل جموع الارمن عن عصابة الطاشناق بقولها « ان هناك خلافا ، بل عداء عميقا بين عصابة الطاشناق للجماهير الارمنية على اختلاف ميولهم ونزعاتهم ، فهذا الخلاف ليس جزئيا بسيطا او انه خصام بين « الهنشاق والطاشناق » كما جرت العادة على تسميته، انما هو خلاف وطني سياسي » (٦٦) . وأضافت الجريدة ان هذا الخلاف السياسي يدور منذ أمد بعيد حول الموقف الواجب التزامه في الشرق العربي، اما الى جانب حركة التحرر الوطني العربية أو التبعية والعمالة للامبريالية .

---

٦١ – « الاخبار » ٢٦–١٠–١٩٥٨ .

٦٢ – هـ. اغباشيان ، نهضة حركة التحرر الوطني العربية ، ص ٥٤ (ارمني) .

٦٣ – المصدر السابق .

٦٤ – « هراتش » ١٩ – ١٠ – ١٩٥٨ .

٦٥ – المصدر السابق .

٦٦ – « الاخبار » ٢٦ – ١٠ – ١٩٥٨ .

و « كان الوطنيون الارمن من الشيوعيين والهنشاق والرامكافار وجماهير غفيرة من اللاحزبيين ، تصر على وقوف الشعب الارمني الى جانب اخوانهم العرب المناضلين في سبيل استقلالهم وحريتهم » (٦٧) . وبخلاف هذه الجماهير «كان الطاشناق ولا يزالون يعملون لجر الشعب الارمني وراء المستعمرين وعملائهم وجعله احتياطا لهم » (٦٨) .

وفي الواقع ، لم تنجر الجماهير الارمنية في لبنان وراء الطاشناق ، بل وقفت ، أيام الانتفاضة ، نفس الموقف المشرف الذي وقفته في المراحل السابقة من النضال التحرري الوطني في لبنان ، فحملت السلاح الى جانب الوطنيين العرب ذودا عن استقلال الوطن وحريته ، وسجلت بذلك صفحة بطولية في انتفاضة العاصمة خاصة ، حيث خاضت في أحيائها الشعبية الارمنية ، مثل حي حاجين ، وخليل البدوي ، وشرشبوك ، والكرنتينا ، والمسلخ .. نضالات باسلة الى جانب الثائرين من اخوتهم العرب ، وتقول جريدة « هراتش » انه « لمفخرة لنا ان نذكر ان نضال الجماهير الارمنية ... في فترة الاحداث الاخيرة المضادة للثورة خاصة ، قد ابلت بلاء حسنا في احباط مؤامرات اعداء الثورة لاثارة الفتن الطائفية » (٦٩) . وجدير بالذكر ان الجماهير الارمنية لم تخض نضالها في بيروت فقط وانما شارك شبابها في معارك طرابلس (٧٠) والشوف (٧١) وغيرهما من المناطق . حيث انضم هؤلاء الى الثوار وقاتلوا معهم في وجه شمعون وأعوانه . ويذكر كمال جنبلاط ان صفوف مقاتليه كانت تضم شبابا أرمن من بيروت ، حيث ابلوا ببسالة في الخطوط الامامية دفاعا عن استقلال لبنان وسيادته ، وأثنى جنبلاط على تعلق الارمن بلبنان وقال : انهم مثل جميع اللبنانيين من الدروز الى الموارنة والشيعة والسنة ، لبنانيون صالحون (٧٢) . كذلك أثنى رشيد كرامي على مشاركة الارمن في انتفاضة ١٩٥٨ ، وذكر ان العرب والارمن أخوة خاضوا النضال متكاتفين خلف المتاريس ، وأراقوا دماءهم سوية من اجل استقلال وطنهم . وقال ان العرب والارمن سيعملون على تعزيز وتوثيق عرى الاخوة والنضال فيما بينهم ذودا عن الوطن (٧٣) .

لقد برهن الارمن اللبنانيون ، بالتزامهم بالمواقف الوطنية ومشاركتهم في النضال التحرري ، انهم جديرون بالانتماء الى الوطن اللبناني ، واستعدادهم لبذل دمائهم في سبيل لبنان وعزته . ولم يكن هذا الموقف الملتزم وطنيا من

---

٦٧ – المصدر السابق .

٦٨ – المصدر السابق .

٦٩ – « هراتش » ٢٦ – ١٠ – ١٩٥٨ .

٧٠ – المصدر السابق .

٧١ – « الاخبار » ٢٦ – ١٠ – ١٩٥٨ .

٧٢ – « زارتونك » ٢١ – ٩ – ١٩٥٨ .

جانب الارمن سوى قيام بواجباتهم ومسؤولياتهم المترتبة عليهم تجاه لبنان .

ان وقوف الارمن اللبنانيين الى جانب القوى الديمقراطية العربية في انتفاضة ١٩٥٨ أدى الى نتائج ايجابية :

أولا : عزز الجبهة المعادية للامبريالية ، في لبنان ، وزاد من حجم ودور القوى الديمقراطية مما انعكس ايجابيا على عوامل انتصار الانتفاضة .

ثانيا : اسهم في احباط المحاولات التي بذلها الشماعنة وعملاء الامبريالية في بذر الشقاق بين الثوار باثارة النعرات الطائفية .

ثالثا : وأخيرا ، عزز موقف الارمن هذا ، عرى الصداقة العربية ـ الارمنية ، هذه الصداقة التي رويت بدماء خير ابناء هذين الشعبين .

* * *

الاحتلال الاميركي للبنان

شعر شمعون وأنصاره بوطأة الانتفاضة الشعبية التي شملت كل مناطق لبنان ، وكاد اليأس يدب في أوصاله لولا اتصالاته الوثيقة مع الدول الامبريالية منذ بداية الازمة. لقد امدته هذه الدول بالاسلحة والمساعدات المادية والمعنوية، وأعلنت مرارا ، وخاصة الولايات المتحدة ، عن استعدادها الكامل لتقديم المساندة العسكرية له ولاعوانه . وقد صرح دالس وزير الخارجية الاميركية ، امام زعماء الكونغرس في ١٥ أيار ١٩٥٨ ، ان حكومته مستعدة لانزال قوات عسكرية في لبنان (٧٤) . ولكن هذا الميل الى التدخل العسكري السافر كان يتطلب ذريعة ولو كانت شكلية . فلم يكن من شمعون الا وان « وجد » الذريعة المفتقدة ، فأقدم في ٢٢ أيار ١٩٥٨ على تقديم شكوى الى مجلس الامن ، ضد الجمهورية العربية المتحدة يتهمها بالتدخل في شؤون لبنان الداخلية « بتحريضها » اللبنانيين على الحرب الاهلية الدائرة رحاها في البلاد . وكان غرض شمعون من وراء ذلك هو تدويل الاحداث الداخلية لافساح المجال امام الولايات المتحدة والدول الامبريالية الاخرى ، بالتدخل « المشروع » . ظنا منه بأن ذلك يمكنه من المحافظة على سلطته المنهارة بدعم من الرماح الاميركية .

ولكن الشعب اللبناني هب برمته ليدين تصرفات حكومته الخرقاء ، فاصدرت الجبهة الوطنية ومؤتمر الاحزاب والهيئات ، والحزب التقدمي والاتحاد الدستوري ، والنجادة ، والهيئة الوطنية وغيرها ، بيانات تستنكر فيها شكوى الحكومة لدى مجلس الامن ، كما اعرب مفتي الجمهورية ، وشيخ الدروز ، وانصار السلم في لبنان ، عن ادانتهم لمحاولات الحكومة ، ومزاعمها حول تدخل الجمهورية العربية المتحدة في الاحداث اللبنانية . كما عقد غبطة بولس لمعوشي بطريرك الطائفة المارونية ، مؤتمرا صحافيا في ٣٠ ايار ، اعلن فيه ان الجمهورية

٧٤ ـ « الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية » ص ٥٠٢ (روسي) .

العربية المتحدة لم تتدخل ابدا في شؤون لبنان، وقال ان الازمة لا تنحل الا بمغادرة رئيس الجمهورية (شمعون) البلاد . وحذر غبطته من خطر الحرب الاهلية وقال ان المعارضة ليست مقتصرة على المسلمين وحدهم . واضاف ان لبنان يجب ان يكون صديقا للجميع وقال « لقد جاؤونا بمشروع ايزنهاور لنحارب الشيوعية الدولية ... لم يجدوا لهذا الدور الكبير سوى هذا البلد الصغير » . وطالب بان يتسلم قائد الجيش اللواء شهاب مقاليد الامور ، وان يتم تشكيل حكومة وطنية (٧٥) .

وجهت جبهة الاتحاد الوطني في لبنان برقية الى داغ همرشولد ، الامين العام للامم المتحدة ، فندت فيه ادعاءات الحكومة اللبنانية حول تدخل الجمهورية المتحدة . كما بحثت الجامعة العربية الموضوع ، وتمنت سحب الشكوى اللبنانية من مجلس الامن ، وناشدت جميع الاطراف في لبنان ان تضع حدا لاراقة الدماء (٧٦) . ولكن حكومة شمعون لم تأبه بكل ذلك ، بل قررت المضي بشكواها في مجلس الامن ، غير مكترثة بالرأي العام الداخلي والجامعة العربية على السواء .

بدأ مجلس الامن في ٦ حزيران مناقشة الشكوى اللبنانية ضد الجمهورية العربية . فكان اول المتكلمين شارل مالك وزير خارجية شمعون ، الذي ردد ادعاءات حكومته باصرار . فرد عليه ممثل الجمهورية العربية المتحدة عمر لطفي موضحا ان هدف الشكوى اللبنانية هو تدويل الاحداث الداخلية في لبنان ، لافساح المجال امام التدخل الاجنبي (٧٧) . اما ممثلو الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فانهم ايدوا الشكوى اللبنانية بصراحة ، وهذا ما فعله كذلك فاضل الجمالي ممثل العراق .

اما موقف الاتحاد السوفياتي فكان منذ بدء الازمة ، موقف المترقب الحذر، لمنع اي تدخل امبريالي في شؤون لبنان . وقد اذاعت وكالة « تاس » السوفياتية الرسمية بيانا في ١٨ ايار جاء فيه ان الامبريالية التي اختارت لبنان مسرحا جديدا لتنفيذ مؤامراتها وتحدياتها الخطرة ، تستهدف ضرب حركة التحرر الوطني العربية برمتها ، وذلك بتحويلها لبنان الى قاعدة استعمارية (٧٨) . واضاف البيان المذكور قائلا : ان الاتحاد السوفياتي يرى ان الاحداث الداخلية في لبنان هي من شأن الشعب اللبناني وحده ، ولا يحق لاية دولة التدخل مطلقا .

وكان موقف الاتحاد السوفياتي في مجلس الامن انعكاسا لموقفها المعلن هذا ، فقد اعلن ا. سوبوليف ممثل الاتحاد السوفياتي في المجلس ، ان حجج شارل مالك لم تتمكن من اقناع احد لافتقارها الى الادلة الكافية لدعم مضمون شكوى حكومته . واضاف سوبوليف : ان الحكومة اللبنانية قد لجأت الى مجلس

٧٥ ـ « الاخبار » ٤ـ٦ـ١٩٥٨ ـ « هراتش » ١ـ٦ـ١٩٥٨ .

٧٦ ـ « هراتش » ١ـ٦ـ١٩٥٨ .

٧٧ ـ « هراتش » ٨ـ٦ـ١٩٥٨ .

٧٨ ـ « الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية » ص ٤٩٩ (روسي) .

الامن بسبب عجزها عن تدبير امورها الداخلية ، فارادت بتدويل شؤونها الذاتية ، العثور على مخرج بمساندة بعض الدول الغربية (٧٩) . واضاف ان الاتحاد السوفياتي يقف في وجه اي تدخل اجنبي في شؤون لبنان الداخلية ، وبالتالي ينبغي عدم السماح باستغلال مجلس الامن لتسهيل تلك الاغراض . وخلص المندوب السوفياتي الى القول : « وفيما يتعلق بالشكوى اللبنانية ، فعلى مجلس الامن ان يردها لعدم توفر الادلة » (٨٠) .

وفي ١١ حزيران اقر مجلس الامن المشروع الذي تقدمت به السويد ، بارسال فريق من مراقبي الامم المتحدة الى لبنان ، والطلب الى الامين العام بان يتخذ التدابير الضرورية بشأن ذلك .

وبهذا القرار تم احباط محاولات الدول الغربية لاستحصال « اذن مشروع» من مجلس الامن ، بالتدخل العسكري في شؤون لبنان الداخلية .

اطلع فريق المراقبين الدوليين على واقع الاحداث اللبنانية، وزار الحدود مع سوريا ، ودرس الموضوع بكل دقة ، فتعرف عن كثب على الاوضاع السائدة اثناء انتفاضة الشعب على حكومته المنحازة . وقد رفع فريق المراقبين تقريرين الى مجلس الامن نفى فيهما وجود اي تدخل من قبل الجمهورية المتحدة في شؤون لبنان . وكان اول هذين التقريرين (رفع في ٣ تموز) دليلا واضحا على ان الاحداث اللبنانية لم تكن سوى ازمة داخلية بحتة ، بعيدة عن كل ادعاء بالتدخل الخارجي . كما اكد فريق المراقبين بان الاسلحة التي كانت بحوزة الثوار اللبنانيين لم تكن اسلحة مصرية او سورية ، بل كانت اسلحة انكليزية وفرنسية وايطالية (٨١) . وفي التقرير الثاني (رفع في اول اب) اعاد فريق المراقبين الدوليين تأكيده لما جاء في التقرير الاول .

لم يكن قرار مجلس الامن ليرضي حكومة شمعون ومرامي الامبرياليين ، خاصة بعد تقارير المراقبين التي جاءت معاكسة لاهدافهم المبيتة . فاقدمت الامبريالية الى التدخل العسكري السافر للقضاء على انتفاضة الشعب اللبناني، وتوجيه ضربة قاضية لمجمل حركة التحرر الوطني العربية ، الا انها ارادت ان تضطلع بهذا الدور احدى دول الاحلاف العسكرية في المنطقة ، فوقع اختيارها على العراق وانيط بحكومتها « شرف » الاقدام على العمليات العسكرية في لبنان لانقاذ حكامه من غضبة الشعب . ولهذا الغرض تقرر ان تعقد دول حلف بغداد اجتماعا في استنبول في ١٤ تموز ، لتفويض العراق رسميا « بمساندة » حكومة شمعون — الصلح — مالك ، اي الاقدام على غزو لبنان عسكريا ، وكان فاضل الجمالي وزير خارجية العراق قد اعلن ان مصيرهم مرتبط بمصير الحكام في لبنان (٨٢) .

---

٧٩ — المصدر السابق .
٨٠ — المصدر السابق .
٨١ — « هرانش » ٧ تموز ١٩٥٨ .
٨٢ — « هرانش » ١٣ تموز ١٩٥٨ .

انكشفت خيوط هذه المؤامرة الاستعمارية ، امام الرأي العام اللبناني الذي هب غاضبا يعرب في موجات عارمة من السخط عن احتجاجه الشديد ، وادانته لكل النوايا بالتدخل في شؤون الشعب اللبناني . وقد اصدر مؤتمر الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية ، بيانا في ٩ تموز هذا نصه : « لقد خلق الاستعمار حلف بغداد ليكون ركيزة له لتدعيم سيطرته ونفوذه في الشرق العربي ،وظهيرا له عند الحوادث وسياجا لاحتكاراته البترولية .

« في هذه المحنة الدامية التي يطل بها وجه نوري السعيد ويدعو اللبنانيين من جديد للدخول في حلف بغداد ، ويلوح بارسال نجدات عسكرية ليستمر اللبنانيون في تقتيل بعضهم البعض ، وينبري فيها جلال بايار لعرض خدماته عليهم لذات الاغراض الدموية ، ويجتمع غدا حلف بغداد في انقره وفي لندن للمساومة على دماء اللبنانيين واستقلالهم وسيادتهم الوطنية المطلقة ، يحذر مؤتمر الاحزاب والهيئات والشخصيات الوطنية في لبنان من هذه التجربة الخطرة التي يستعد المسؤولون للالتجاء اليها » (٨٣) .

لم يتمكن ممثلو حلف بغداد من عقد اجتماعهم في ١٤ تموز بسبب الثورة التي اطاحت في فجر ذلك اليوم ، بالملكية الاستبدادية واعلنت قيام الجمهورية في العراق ، فاضحى بذلك حلف بغداد اسما دون مسمى . وقد جاءت ثورة ١٤ تموز ضربة شديدة لمخططات الامبريالية ومواقعهم في الشرقين الادنى والاوسط، كما كانت ضربة اليمة لقوى الرجعية العربية عموما ، واللبنانية خصوصا ، لانها فقدت بزوال الملكية في العراق سندا مهما واساسيا . وكانت هذه الثورة في العراق نذير « شؤم » ورعب بالنسبة الى شمعون واعوانه ، لذا سارع شمعون في صبيحة ١٤ تموز ، الى اجراء اتصالات مع سفراء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، وطلب اليهم مساندة بلدانهم وتدخلها العسكري في لبنان فورا ، والح شمعون على ان يتم ذلك في مدة اقصاها ٤٨ ساعة ، والا فات الاوان ، فيضطر لبنان — حسب زعمه — ان يدخل في فلك الجمهورية المتحدة، بعد ان يكون قد اغتيل هو — اي شمعون — فعلا (٨٤) .

قر راي الامبريالية الاميركية على اتخاذ موقف سريع حاسم من الازمة في المنطقة العربية ، فانزلت في ١٥ تموز ١٩٥٨ ، وحدة من مشاة البحرية الاميركية في خليج « سان جورج » في بيروت . واذاعت الحكومة الاميركية بيانا بررت فيه غزوتها للبنان بحجة انها انزلت قواتها تلبية لنداء رئيس الجمهورية اللبنانية.وجاء في البيان: «أرسلت الولايات المتحدة وحدة من قواتها الى لبنان لحماية الارواح الاميركية وتشجيع الحكومة اللبنانية ، بوجودها هناك، للدفاع عن السيادة والسلامة اللبنانية ... ولم ترسل هذه القوات كعمل حربي ... سوف تظهر هذه القوات اهتمام الولايات المتحدة باستقلال وسلامة لبنان اللذين تعتبرهما حيويين للمصلحة الوطنية وسلام العالم » (٨٥) .

---

٨٣ — « السياسة » ٩—٧—١٩٥٨ .
84) Fahim Qubain..., p. 115.
٨٥ — « الجريدة » بيروت ، ١٦—٧—١٩٥٨ .

حاول البيان الاميركي التستر على اغراض الامبريالية الاميركية المبيتة .

وفي الواقع ، فان الغزوة الاميركية للبنان – التي تمت بعلم من الامبريالية الانكليزية والفرنسية – استهدفت مساندة حكم شمعون المعادي لاماني شعبه، وسحق انتفاضة الجماهير اللبنانية ضد حكامه . بالاضافة الى الغاية المشتركة مع بريطانيا ، التي انزلت قواتها في الاردن في ١٧ تموز (بعد يومين من الانزال الاميركي في لبنان) ، في سحق ثورة ١٤ تموز في العراق . وبتعبير اخر ، فان التدابير العسكرية التي اتخذتها الولايات المتحدة وبريطانيا كانت تستهدف ضرب حركة التحرر الوطني العربية ، وصيانة مصالحهما الاستعمارية في الشرق الاوسط ، سياسيا واقتصاديا .

لم يكن التدخل العسكري الاميركي سوى عدوان مكشوف وخرق فاضح لاستقلال لبنان وسيادته الوطنية . فقد داست الامبريالية بذلك كل المعايير والاعراف ومبادىء السيادة الدولية ، وكان هذا التصرف بمثابة احتلال حقيقي.

وقد ادى هذا الاحتلال الاميركي للبنان الى ابراز طابع النضال التحرري الوطني المعادي للامبريالية . فاذا كانت الانتفاضة تطالب ، حتى الاحتلال المذكور ، بتقويم سياسة الحكومة الخارجية بانتهاج مسلك الحياد الايجابي ، فانها اضحت بعد الانزال الاميركي تخوض نضالا وطنيا لاخراج قوات الاحتلال الاجنبية واستعادة سيادة الوطن واستقلاله .

اثار التدخل الاميركي المسلح نقمة عارمة في صفوف الشعب لم تشهد البلاد مثيلا لها . وقد اعرب قادة الانتفاضة عن احتجاجهم الشديد للاحتلال الاميركي ، وبعث رئيس المجلس النيابي ببرقية الى مجلس الامن يستنكر فيها الاحتلال الاميركي لبلاده . كما قدم اللواء فؤاد شهاب قائد الجيش اللبناني ، احتجاجا بهذا المعنى الى السفير الاميركي في بيروت ، وطلب منه ان تسحب حكومته قواتها من لبنان خلال ٢٤ ساعة (٨٦) . كما تعالت صيحات الاحتجاج من رجال السياسة اللبنانية والمنظمات الجماهيرية والصحافة الوطنية والتقدمية ، بادانة التدخل الاميركي ، وبينت ان الانزال الاميركي في لبنان يعتبر احتلالا عسكريا واضحا ، وهو يرمي الى ضرب حركة التحرر الوطني العربية.

وكتب الدكتور سهيل ادريس في جريدة « السياسة » يقول « وليس هناك ما يمنع من الاعتقاد بان الولايات المتحدة هي التي طلبت من كميل شمعون ان يطلب منها ان تنزل جيوشهافي ارض لبنان ... ولقد تكشفت الولايات المتحدة في هذين اليومين عن انها اصبحت اليوم اكبر دولة استعمارية في العالم» (٨٧)

وكانت الصحافة الوطنية تحذر شمعون من مغبة تصرفاته ، مؤكدة له ان الاسطول السادس الاميركي وجميع الخونة سيزولون وسيبقى لبنان معززا .

واضافت قائلة : لم نكن ندرك ان يداس استقلالنا وسيادتنا بعد خمسة عشر عاما من الاستقلال وذلك تحت ستار حماية هذا الاستقلال بالذات (٨٨) .

٨٦ – « الرأي العام » دمشق ، ١٦–٧–١٩٥٨ .

٨٧ – « السياسة » ١٨–٧–١٩٥٨ .

٨٨ – « هرانش » ٢٠–٧–١٩٥٨ (الاقتباسات عن « الصياد » و« التلغراف ») .

وكان المواطنون في بيروت وطرابلس والمناطق الاخرى يعقدون اجتماعات ولقاءات جماهيرية في الاحياء ،ويصدرون بيانات بادانة الاحتلال الاميركي ، والمطالبة بالجلاء فورا .

***

ادت تصرفات جنود الاحتلال الاميركي في لبنان الى حدوث بعض المناوشات بينهم وبين الثوار اللبنانيين في حي البسطا ومنطقة مرفأ بيروت . وصرح كمال جنبلاط لمراسل جريدة « كوريرا ديللاسيرا » الايطالية ، ان الثوار مصممون على مجابهة القوات الاميركية اذا لم تنسحب فورا من البلاد (٨٩) .

وكان الجنود الاميركيون يتصرفون تصرفات جنود احتلال حقيقيين في لبنان ، فكانوا يعربدون ويقومون ، وهم في حالة السكر ، بتعديات كالنهب والقتل والاعتداء على الاعراض ، واستخدام الرصاص لسترها . وحدث « ان اربعة من الجنود اقتحموا بيتا في رياق وقتلوا صبية في عمر الزهور لم تتجاوز الخامسة عشرة ،بعد الاعتداء عليها . وعندما وصل والدها نشبت معركة بين الاهلين والجنود استعملت فيها الحجارة والعصي ، ولكن الاميركان المجرمين قتلوا اثنين وجرحوا والد الفتاة جرحا خطيرا ، واركنوا الى الفرار » (٩٠) .

وذكرت جريدة «المنار» الدمشقية حادثا مؤسفا ابطاله جنود بلاد « الحرية » ووصفت الحادث كما يلي : « ففي الساعة السابعة من صباح هذا اليوم ، كانت ثلاث دبابات ثقيلة تحرسها فرقة من المشاة البحرية تغادر باب ميناء بيروت الواقع تجاه بنك سوريا ولبنان ، وقبيل وصولها الى بناية فتال ، ظهرت من بعيد سيارة مدنية صغيرة قادمة من جهة شارع المعرض، فما كان من قائد احدى هذه الدبابات الا ان اتجه بدبابته باتجاه هذه السيارة وزاد من سرعتها ... ولم يستطع سائق السيارة المسكين ان يتفادى دبابة الاحتلال ، فكان نصيبه الموت بعدما تحطمت سيارته ... وتطايرت اجزاؤها » (٩١) .

وهذه الحوادث لم تكن نادرة الوقوع ، وهي ، بحد ذاتها تأكيد على ان الاميركيين كانوا يظنون انفسهم غزاة محتلين وكأن لبنان مستعمرة لهم . وقد أججت هذه الحوادث نقمة الجماهير اللبنانية ، وخلقت جوا كثيفا من الحقد والكراهية تجاه جنود الاحتلال .

***

لم تقف المنظمات والقوى التقدمية العالمية مكتوفة الايدي تجاه العدوان الاميركي الصارخ على لبنان ، بل اعربت عن تضامنها مع الشعب اللبناني وعبرت عن استنكارها الشديد لتصرفات الامبرياليين . وكان صوت الاتحاد السوفياتي يدوي دفاعا عن حقوق الشعب العربي في لبنان والاردن .

٨٩ – « كوريرا ديللا سيرا » ميلانو ، ٢٥–٧–١٩٥٨ .

٩٠ – « الجمهور » دمشق ، ٢٨–٧–١٩٥٨ .

٩١ – « المنار » دمشق ، ٢٨–٧–١٩٥٨ .

ففي ١٥ تموز ١٩٥٨ دعي مجلس الامن الى الانعقاد للنظر في الوضع في لبنان ، ومن المثير ان نعرف بان حكومة الولايات المتحدة هي التي دعت المجلس للانعقاد بعدما كانت قد غزت لبنان قبل يوم واحد فقط . ولا شك ان هذه الخطوة كانت مناورة من جانب اميركا لاضفاء مسحة من البراءة على تصرفها الحربي وانزالها القوات في لبنان . فقد دعت اعضاء مجلس الامن «لاطلاعهم» انها تلبية لنداء الحكومة اللبنانية ، قامت بانزال وحدة من قواتها المسلحة في لبنان . وقد رمت الولايات المتحدة من وراء مناورتها الخبيثة هذه ، الى تشويه الحقائق وتزوير الوقائع امام الرأي العام العالمي ، واقناعه بالتالي ، ان الحكومة الاميركية تصرفت ضمن نطاق الشرعية الدولية ، وانها تحترم جميع المنظمات والهيئات الدولية المكلفة بالمحافظة على الامن والسلام العالميين .

انبرى المندوب السوفياتي في مجلس الامن ، أ. سوبوليف ، لفضح المناورة الاميركية . واعلن ان الحكومة الاميركية قد ارتكبت عدوانا صريحا على لبنان لا يبرره نداء رسمي من قبل رئيس الجمهورية اللبنانية . وشدد سوبوليف على ان « النداء » الذي وجهه شمعون لم يكن سوى تدبير اميركي صرف ، واضاف ان العدوان على لبنان هو عدوان على جميع الدول العربية ، وخرق فاضح لميثاق الامم المتحدة الداعي الى عدم استخدام القوة في حقل السياسة الخارجية (٩٢) . ومن ثم تقدم المندوب السوفياتي بمشروع قرار يندد بالتصرفات الاميركية ويعتبرها تدخلا عسكريا في شؤون لبنان الداخلية ، وتهديدا مباشرا للسلم العالمي ، وخرقا لميثاق الامم المتحدة . ودعا مشروع القرار ، حكومة الولايات المتحدة الاميركية الى ان توقف حالا تدخلها العسكري في الشؤون الداخلية للدول العربية ، وان تسحب قواتها من الاراضي اللبنانية فورا » (٩٣) .

وفي ١٦ تموز ١٩٥٨ ، اصدرت الحكومة السوفياتية بيانا حول الوضع الناجم في الشرق الاوسط بسبب العدوان الاميركي ، وقال البيان ان الهدف الاساسي للعدوان الاميركي هو ضمان مصالح الاحتكارات البترولية الغربية ، والاميركية خاصة ، والحفاظ على سيطرتها الاستعمارية في المنطقة . وهو اجراء بديل عن انهيار مبدأ ايزنهاور وسقوط حلف بغداد وافلاس سياسة الامبرياليين في الشرق العربي (٩٤) .

وطالب البيان السوفياتي حكومة الولايات المتحدة بسحب قواتها فورا من لبنان . واضاف ان الاتحاد السوفياتي لا يمكنه ان يتجاهل الوضع الخطر على حدوده الذي يحمل في طياته تهديدات حربية . وختم البيان بتأكيد حق الاتحاد السوفياتي في اتخاذ التدابير المناسبة التي تفرضها ضرورات الامن والسلام (٩٥) .

استمرت مناقشات مجلس الامن حول الوضع في لبنان حتى ١٨ تموز ،

---

٩٢ — « الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية » ص ٥١٤ (روسي) .

٩٣ — « الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية » ص ٥١٦ (روسي) .

٩٤ — المصدر السابق ص ٥١٧ .

٩٥ — المصدر السابق ٥٢٠ .

حيث جرى التصويت على مشروع القرار السوفياتي الآنف الذكر . وقد اقترعت الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ومعها خمس دول اخرى اعضاء في المجلس ضد المشروع ، وامتنعت اليابان والسويد عن التصويت . وهكذا رفض مجلس الامن ، عمليا ، مشروع القرار السوفياتي الداعي الى اجلاء القوات الاميركية عن لبنان . وقد تكلم المندوب السوفياتي بعد هذا الاقتراح وقال ان مجلس الامن برهن انه مقصر في مسؤولياته تجاه منظمة الامم المتحدة ، واضاف ان « التصويت الذي جرى اليوم هو لطخة سوداء في سجل مجلس الامن ، وان هذا اليوم بالذات يوم عار بالنسبة لمنظمة الامم المتحدة » (٩٦) .

لم يتخاذل الاتحاد السوفياتي امام رفض مجلس الامن لجلاء القوات الاميركية عن لبنان ، بل قرر المضي قدما دفاعا عن حقوق الشعب العربي في لبنان ، فطلب ان تعقد الجمعية العمومية لمنظمة الامم المتحدة جلسة استثنائية للبحث في اجلاء القوات الاميركية والبريطانية عن لبنان والاردن . وكان من الطبيعي الا تجرؤ الدول الامبريالية على معارضة الدعوة الى عقد الجلسة الاستثنائية. وفي ٨ اب ١٩٥٨ ظهر في الجلسة المذكورة اتجاهان متناقضان، اي سياستان متباينتان : الاولى سياسة الاتحاد السوفياتي ودول المنظومة الاشتراكية والدول الافرو — اسيوية المناضلة في سبيل السلم العالمي . والثانية هي سياسة الدول الامبريالية . وقد طالب اصحاب السياسة الاولى باجلاء القوات الاميركية والبريطانية عن لبنان والاردن . ولكن الدول الغربية الامبريالية التي لم تجرؤ على الوقوف ضد مطلب الجلاء ، اقترحت تشكيل « قوات تابعة للامم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الاوسط». ولم يكن هذا الاقتراح سوى محاولة لكسب الوقت ،واطالة امد الاحتلال في لبنان والاردن ، وذلك عن طريق ما اسموه « بقوات الامم المتحدة » . ولهذا السبب بالذات ، وقف معظم الدول الاعضاء في منظمة الامم المتحدة ، ضد الاقتراح الامبريالي هذا . وبالمقابل تقدمت مجموعة من عشر دول عربية بمشروع قرار يطالب بسحب القوات الاميركية والبريطانية من لبنان والاردن ، وبعدم التدخل في شؤون الدول الاخرى ، وبنبذ استعمال القوة (٩٧) . وطلب مشروع القرار من الامين العام للامم المتحدة ، السهر على تنفيذ بنوده بدقة ، ورفع تقرير عنه في مدة اقصاها ٣٠ ايلول ١٩٥٨

اضطرت الولايات المتحدة وبريطانيا ، بعد ان لقي مشروع القرار العربي تأييدا من معظم الدول الاعضاء في الامم المتحدة ، الى سحب اقتراحهما تجنبا للفضائح وكشف حقيقة نياتهما امام الرأي العام العالمي .

وفي ٢١ اب ١٩٥٨ ، اقرت الجمعية العمومية لمنظمة الامم المتحدة مشروع القرار العربي.. فأصيبت بذلك الدول الامبريالية بضربة جديدة في المنطقة العربية.

وقد أظهرت مناقشات القضية اللبنانية في مجلس الامن وفي الجمعية العمومية التابعين لمنظمة الامم المتحدة ، ان الدول العربية لم تكن وحدها في

---

٩٦ — المصدر السابق ص ٨٢٢ .

٩٧ — المصدر السابق ص ٨٢٩ .

ميدان النضال ضد الامبريالية العالمية . وقد رأى الشعب العربي في لبنان والاردن ان الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الاخرى تنطلق دائما من مواقع الدفاع عن نضال جميع الشعوب وقضاياها العادلة . ولا شك ان هذه المواقف عززت من نضال العرب التحرري الوطني .

***

الخروج من الازمة تحت شعار لا غالب ولا مغلوب

ذكرنا ان المعارضة الوطنية طالبت شمعون بالاستقالة من منصبه كرئيس للجمهورية ، الا ان الاخير اصر على البقاء في مركزه ، حتى انتهاء ولايته في ٢٣ ايلول ١٩٥٨ . ونرى هنا ان جميع محاولات التجديد والعودة الى منصب الرئاسة لست سنوات اخرى قد تلاشت ، وبرز في الافق امر اختيار الرئيس الجديد الذي سيخلف شمعون ، وبات هذا الامر من اهم قضايا الساعة في الحياة السياسية للبنان .

نشط انصار شمعون والقوى الرجعية في مساعيهم لمنع أي من ممثلي الحركة التحررية الوطنية من الوصول الى منصب الرئاسة الاولى في البلاد . ومن جهة ثانية بذلت الرجعية كل ما في وسعها للاتيان بشخص ينتهج سياسة سلفه شمعون . كما نشط ماكليندوك السفير الاميركي في لبنان نشاطا محموما لترجيح كفة الاتجاهات الرجعية .

ولكن المعارضة الوطنية عارضت هذا الاتجاه واعربت عن تأييدها لترشيح قائد الجيش اللواء فؤاد شهاب . وبالفعل تم انتخاب شهاب رئيسا للجمهورية في الجلسة التي عقدها مجلس النواب في ٣١ تموز ١٩٥٨ ، وقد نال اغلبية ٤٨ صوتا وعارضه سبعة (٩٨) نواب فقط ، وهم سامي الصلح ، قحطان حماده ، البير مخيبر ، خاتشيك بابكيان ، وموسى ديركالوستيان من الطاشناق ، واخرون .

اصدرت جبهة الاتحاد الوطني بيانا حول انتخابات الرئاسة ، وبعد ان رحبت بالرئيس الجديد ، نبهت الى ان الانتفاضة لم تستهدف مطلقا استبدال شخص بشخص اخر (١٠٠) . وبينت الجبهة السبل الكفيلة بالاسراع في حل الازمة الداخلية واوجزتها فيما يلي :

١ — جلاء القوات الاجنبية فورا على اختلاف انواعها واسلحتها عن الاراضي اللبنانية .

٢ — ان يتسلم الرئيس شهاب صلاحياته الدستورية فورا ، وقد جاء هذا

98) E. Lengyel..., p. 195.

٩٩ — « هرانش » ٣—٨—١٩٥٨ .

١٠٠ — المصدر السابق .

المطلب ردا على تصريح شمعون بعد انتخاب شهاب رئيسا للجمهورية ، اذ قال انه سيبقى في الحكم حتى انتهاء فترة ولايته الدستورية في ٢٣ ايلول ١٩٥٨ .

٣— تأليف حكومة وطنية ترضى عنها المعارضة ، والعودة الى سياسة الحياد التي سار عليها لبنان منذ الاستقلال ، ورفض الدخول في الاحلاف العسكرية الغربية ، والسير في سياسة عربية صحيحة (١٠١) .

وكانت هذه المواقف التي اعلنتها الجبهة الوطنية تتفق ومواقف الرئيس شهاب وتصريحاته بعد انتخابه رئيسا للجمهورية ، فقد حدد سياسته بالعودة الى الميثاق الوطني ، وتحقيق الوحدة الوطنية ، وانتهاج سياسة عربية ناصعة وخارجية حرة . واعرب شهاب عن ثقته في ان الوحدة الوطنية « لا تزال الاساس لكل عمل نستهدف منه اليوم ودائما كل غاية مماثلة من غاياتنا الوطنية، وفي مقدمتها انسحاب القوات الاجنبية من الارض اللبنانية (١٠٢) .

ولكن الرجعية الداخلية (الكتائب ، القوميين السوريين ، الطاشناق ، وبقية اعوان شمعون) تصدت لعرقلة تنفيذ هذه المهام الوطنية الملحة، وركزت كل جهودها على استغلال الفترة المتبقية من ولاية شمعون ، لتعزيز مراكزها ومواقعها في الداخل . وقد كان الحزب القومي السوري الاجتماعي محظورا رسميا منذ عام ١٩٤٩ (محاولة انقلاب انطون سعاده) بالرغم من انه كان سندا كبيرا لشمعون ، فاراد هذا الاخير ان يكافىء الحزب القومي على « جهوده » تجاهه ، فاصدر ترخيصا باسم رئيسه اسد الاشقر ، ليعيد تنظيم حزبه علنا وبصفة شرعية . ومن ثم اسس شمعون لنفسه ولاتباعه حزبا اسماه « حزب الوطنيين الاحرار » (١٠٣) .

وقد نشطت هذه العناصر الرجعية ، حينما ادركت ان نية الرئيس شهاب تتجه الى تكليف رشيد كرامي ، احد قادة المقاومة ، بتأليف الوزارة العتيدة . فعمدت الرجعية مسترشدة بتوجيهات شمعون ، الى فرض جو من الارهاب والعنف في البلاد ، فقامت بارتكاب سلسلة من الجرائم واعمال التخريب ، بالقاء المتفجرات على عدد من الابنية والمؤسسات المختلفة ، وشن هجمات جماعية على الاحياء الارمنية والعربية التي صمدت الى جانب الانتفاضة الشعبية ، بالاضافة الى اغتيال المواطنين الابرياء . وقد استهدفت الرجعية اللبنانية ، باثارة الفوضى والذعر والارهاب ، خلق الذرائع لتأخير جلاء القوات الاميركية عن لبنان ، لممارسة الضغط على الرئيس اللواء شهاب والمعارضة الوطنية ، لاجبارهما على بعض التنازلات ، كصرف النظر عن تكليف رشيد كرامي بتأليف الوزارة اللبنانية المرتقبة ، او ، في حالة تعذر ذلك ، ضمان الحصول على اكبر قدر ممكن من الحقائب الوزارية لممثلي الرجعية .

ولكن الرجعية اللبنانية لم تكن تخطط وتنفذ مآربها على « جبهة » الارهاب

١٠١ — المصدر السابق .

١٠٢ — « السياسة » ٥—٨—١٩٥٨ .

١٠٣ — « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي » ص ١٨٩ (روسي) .

والعنف فقط ، بل كانت غارقة حتى اذنيها في حبك خيوط مؤامرة « تستهدف الاطاحة بنظام العهد الجديد الذي سينبثق بعد رحيل شمعون في ٢٣ ايلول ، ورجالاته العتيدين ابتداء من الرئيس اللواء فؤاد شهاب ، واعتقال الكثيرين من اقطاب المعارضة وزعمائها واغتيال بعضهم » (١٠٤) . وقد كشفت اجهزة الامن عن هذه المؤامرة في ١٧ ايلول (قبل انتهاءولاية شمعون بستة ايام فقط). وكانت الغاية من هذه المؤامرة تحقيق احد أمرين : اما تجديد الولاية لشمعون بحد السلاح ، والاستيلاء على مقاليد الحكم ، واما الاتيان بسليم لحود رئيسا للجمهورية . لقد اعتقل فؤاد لحود — شقيق سليم — واعترف انه اتصل بشخص يدعى محمد المدني ، من ازلام سامي الصلح ، رتب له اجتماعات تعدت النطاق المحلي اللبناني فيما بعد ، الى نطاق اوسع . كما اتصل بشخص من قبل شمعون يدعى عادل حمدان (١٠٥) واوضح انه كان قد تلقى وعودا بالمساعدة على تنفيذ المؤامرة من القوميين السوريين والحكومة الاميركية التي تعهدت بالاعتراف الفوري بالسلطة التي تنبثق بعد نجاح المؤامرة (١٠٦) .

انتهت ولاية شمعون في ٢٣ ايلول ١٩٥٨ ، وتم في نفس اليوم تسلم اللواء شهاب لسلطاته الدستورية كرئيس للجمهورية اللبنانية . وفي اليوم التالي اي في ٢٤ ايلول ، اعلن رشيد كرامي تشكيل الحكومة الجديدة من سبعة وزراء ، ولم تضم هذه الوزارة من اقطاب المقاومة سوى رئيسها ، وكان اربعة من هؤلاء يمثلون القوى الموالية ، اما الثلاثة الباقون فكانوا يمثلون المعارضة المستكينة التي لم تبد اي نشاط فعال في مناهضة اتجاهات شمعون . ولكن هذه الوزارة ، رغم القوى التي تمثلت بها، لم تحظ بموافقة الرجعيةالداخلية، ولم تباركها دوائر الامبريالية الاميركية . فعمدت هذه القوى ، بعد ان ايقنت من تصريحات فؤاد شهاب ورشيد كرامي ان الحكومة ستنتهج سياسة محايدة ، عمدت الى ممارسة الضغوط على رئيس الوزارة بغية حمله على الاستقالة، او دفعه الى القبول بادخال ممثلين عن شمعون في حكومته . فانبرى القوميون السوريون والطاشناق وانصار شمعون الى افتعال الحوادث من جديد ، والتمادي في الارهاب الى حد الصدام المسلح مع عناصر الجيش اللبناني . فانتهز السفير الاميركي في بيروت حالة الفوضى واضطراب الامن في البلاد فلجأ الى ممارسة الضغط على رشيد كرامي ، داعيا اياه الى دار السفارة الاميركية في بيروت ليعرض وساطته للجمع بينه وبين بيار الجميل رئيس حزب الكتائب ، معربا عن استعداده لمباركة حكومة رشيد كرامي شرط ان يضم الى وزارته ممثلين عن شمعون والكتائب (١٠٧) . وكان من الطبيعي ان يرفض كرامي دعوة السفير الاميركي معتبرا خطوته تدخلا سافرا في شؤون لبنان ، ونقضا

---

١٠٤ — « السياسة » ، ١٨—٩—١٩٥٨ .

١٠٥ — المصدر السابق .

١٠٦ — « هرانش » ٢١—٩—١٩٥٨ .

١٠٧ — « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي » ص ١٩٢ (روسي) .

صريحا لمبادىء السيادة الوطنية . لقد اثارت خطوة السفير الاميركي هذه ، الراي العام اللبناني والصحافة التقدمية . كما اصدرت الجبهة الوطنية توضيحا حول الموضوع جاء فيه « تعلن جبهة الاتحاد الوطني ... بانها تشجب مثل هذا التدخل الاجنبي في امور لبنان الداخلية ... وان الجبهة ترحب دوما بالمصالحة الوطنية والعودة الى الميثاق الوطني على اساس المبادىء الوطنية وليس على اساس المساومات على المراكز والمناصب » (١٠٨) .

لجأت الرجعية اللبنانية بعد ان فشلت جميع محاولاتها السابقة ، الى «الدعوة» لاضراب عام في البلاد ، وكان حزب الكتائب والقوميون والطاشناق، يجبرون الناس على اغلاقحوانيتهم ومحالهم ومحترفاتهم تحت التهديد والارهاب، ولكن هذه الاساليب لم تجد في « انجاح » اضراب شامل . ثم وقعت اشتباكات بين افراد من حزب « الوطنيين الاحرار » (حزب شمعون) وبين عناصر من الجيش اللبناني استمرتمن ٥ — ٧ تشرين الاول ١٩٥٨ . فما كان من القوات الاميركية الا ان اتخذت تلك الاشتباكات ذريعة لدخول العاصمة اللبنانية من جديد في ٩ تشرين الاول ، بحجة الحفاظ على الامن والنظام .

اثمرت مساعي الرجعية اخيرا في حمل رشيد كرامي على تقديم استقالة حكومته الاولى ، وتشكيل حكومة جديدة في ١٥ تشرين الاول ، وقد جاءت هذه الحكومة رباعية الاركان على النحو التالي :

رشيد كرامي : رئيسا لمجلس الوزراء ، ووزيرا للمالية والاقتصاد والدفاع الوطني .

حسين العويني : وزيرا للخارجية والعدلية والتصميم .

بيار الجميل : وزيرا للاشتغال العامة والمواصلات والصحة والتربية الوطنية والزراعة .

ريمون اده : وزيرا للداخلية والعمل والشؤون الاجتماعية والبرق والبريد (١٠٩) .

وعرفت هذه الوزارة باسم « حكومة التسوية » . ويبدو من تركيب هذه الوزارة ان الرجعية الداخلية المتضافرة الجهود مع الامبريالية الاميركية قد نجحت في تحقيق بعض المكاسب . فان احد اركان هذه الوزارة الرباعية تمثل في شخص بيار الجميل رئيس حزب الكتائب الذي ساند شمعون بقوة ايام الانتفاضة . اما ريمون اده ، اي الركن الثاني في التركيب الرباعي ، كان يمثل « قوى الوسط » اي القوى الجاهدة في الحفاظ على استمرارية العهد السابق.

بيد انه لا يمكن تفسير الاسباب التي ادت الى قيام « حكومة التسوية » على ضوء ضغوط وممارسات الرجعية — الامبريالية وحدها . بل يجب ان نأخذ بعين الاعتبار بان البرجوازية الوطنية هي التي وقفت على رأس الانتفاضة قيادة وتوجيها ، رغم كون الانتفاضة حركة شعبية عارمة . فهذه البرجوازية —

---

١٠٨ — « السياسة » ٢—١٠—١٩٥٨ .

١٠٩ — « السياسة » ١٦—١٠—١٩٥٨ .

القائدة ، لم يكن في وسعها ، بحكم انتمائها الطبقي ــ الاجتماعي ، دفع المعارك النضالية الوطنية الى نهايتها الحتمية . لقد حاولت هذه البرجوازية بالفعل ، اجتزاء قضايا الانتفاضة وتشويه اغراضها بحصرها في هدف « شكلي » وهو اسقاط حكم شمعون وتنحية اعوانه . صحيح ان البرجوازية الوطنية لم تتخل عن شعار معاداة الامبريالية ، ولكنها مع ذلك كانت شديدة الحذر من ان يتحول الزخم الشعبي الهائل في وجه الامبريالية ، الى ثورة اجتماعية ، تجرف فيما تجرفه بسيلها الصاخب ، قائدتها ، اي البرجوازية الوطنية بالذات . ولا شك ان البرجوازية الوطنية اللبنانية كانت قادرة على الصمود في وجه الضغوط الامبريالية والرجعية الداخلية ، لو انها افسحت في المجال امام الحركة الشعبية . ولكن هذا الامر كان ينطوي على مخاطر جدية لها لموقعها الطبقي ــ الاجتماعي ، فاحجمت عن ذلك ، ورضخت للضغوط الداخلية والخارجية بعد ان توصلت الى تحقيق احد اهدافها وهو ابعاد شمعون عن الحكم وعدم تمكينه من التجديد . فهذه الاسباب مجتمعة ــ اي ضغوط الرجعية وممارساتها وموقف البرجوازية الوطنية ومصالحها الطبقية ــ ادت الى تشكيل « حكومة التسوية » تلك ، فتكرست هذه « التسوية » فيما بعد تحت شعار « لا غالب ولا مغلوب » الذي طرح من قبل فؤاد شهاب وبعض السياسيين الاخرين .

ولكن مناورات الرجعية ــ الامبريالية اللاحقة لم تفلح في تحويل انظار قوى الانتفاضة عن اجلاء القوات الاميركية عن لبنان ، وكانت هذه القوى تصر على مطلبها هذا وتدعو الى الجلاء الفوري ، خاصة بعد انتفاء مبررات تدخلها « الشكلية »، بعد انتخاب رئيس جديد وتشكيل حكومة جديدة في البلاد. وبالفعل استقبل الرئيس شهاب في اوائل تشرين الاول ، السفير الاميركي في بيروت وبحث معه قضية جلاء (١١٠) القوات الاميركية عن لبنان، فلم يبق امام الحكومة الاميركية ، بعد الاصرار الشعبي والطلب الرسمي ، الا المباشرة بسحب قواتها البالغة ١٧ الفا ، بعد ان احتلت لبنان لمائة يوم ويومين . وتم جلاء اخر مجموعاتها في ٢٥ تشرين الاول ١٩٥٨، وكان الشعب اللبناني في ذلك اليوم في غبطة وابتهاج للنصر الذي حققه بفضل نضاله المرير الذي دام ٤ اشهر .

اما الغزو الاميركي للبنان ، فانه فشل كليا في تحقيق اهدافه التي كان يتطلع اليها . فهو لم يتمكن من دعم شمعون والحؤول دون انهيار سياسته المنحازة ، كما فشل في الاتيان بمن يكمل تجربة شمعون في الحكم . وقد صرح معروف سعد ، قائد الانتفاضة في صيدا قائلا : « ان جلاء القوات الاميركية عن لبنان يثبت مرة اخرى ان العدوان لن تقوم له قائمة بعد اليوم ، وان القرصنة الدولية مصيرها الى زوال ، وان زمن الاستعمار مضى وانقضى الى غير رجعة » (١١١) .

تجلت التدابير الاولى التي باشرت بها الحكومة اللبنانية الجديدة عهدها ،

---

١١٠ ــ « التلغراف » ٦ــ١٠ــ١٩٥٨ .

١١١ ــ « بيروت المساء » ٢٧ــ١٠ــ١٩٥٨ .

في الغاء اتفاقية « مبدأ ايزنهاور » .فقد صرح رشيد كرامي لاحد المراسلين الاميركان بانه كان ، منذ البداية ، يعارض ذلك المبدأ (١١٢) . وفيما بعد ، اكدت الحكومة اللبنانية ان بلادها ليست مرتبطة « بمبدأ ايزنهاور » (١١٣) بأي شكل من الاشكال . ثم اوضحت ان سياستها تقوم على مناهضة الاحلاف العسكرية ، وانتهاج الحياد . ثم ،قدمت فعلا على تحسين علاقاتها مع الدول العربية عموما ، ومع الجمهورية العربية المتحدة خصوصا بعدما اعادت علاقتها الدبلوماسية معها . وعمدت في حقل السياسة الداخلية الى توفير جو اكثر ملاءمة نسبيا لنشاط القوى الدمقراطية والتقدمية .

وقد خرجت القوى الديمقراطية والتقدمية منتصرة من الازمة وذلك بفضل وحدة صفوفها وتراصها على الصعيد السياسي الوطني ، وتجلت هذه الوحدة في روح الاخوة التي جمعت ابناء جميع الطوائف والاقليات القومية للنضال المتعاضد في سبيل لبنان ، والحفاظ على استقلاله وتعزيز كرامته وسيادته. ولا يخفى ان الجماهير الارمنية قامت بواجبات النضال الوطني بروح ايجابية وطنية حقة .

واخيرا كان لموقف الاتحاد السوفياتي السياسي والمعنوي ، ومواقف الدول الاشتراكية ومجموعة الدول الافرو ــ اسيوية ، اثر ايجابي واضح في احراز النصر الذي حققه الشعب اللبناني .

ان المغزى التاريخي لانتفاضة ١٩٥٨ في لبنان كبير جدا ، لكونها اولا قد وجهت ضربة شديدة للامبريالية العالمية ، وخاصة الاميركية ، على صعيد الشرق العربي عموما ، وعلى صعيد لبنان خصوصا . حيث ارادت الامبريالية ان تجعل منه رأس جسر لنفوذها في المنطقة .

وثانيا ، حررت الانتفاضة لبنان من روابط « مبدأ ايزنهاور » ، ووضعت حدا للاندفاع في سياسة التبعية للامبريالية ، فادى ذلك الى تعزيز السيادة الوطنية وصون استقلال البلاد .

ثالثا ــ اعادت الانتفاضة الشعبية لبنان الى ممارسة سياسة محايدة ، هذه السياسة المنسجمة كليا مع مصالح لبنان الوطنية ، ومصالح الدول العربية عموما .

رابعا ــ ادت الى تحسين علاقات لبنان مع الدول العربية ، واعادته الى محيط المنطقة العربية ، مما اثر هذا في استقرار الوضع في الشرق العربي .

واخيرا لم تكن انتفاضة ١٩٥٨ في لبنان سوى حلقة اصيلة من حلقات حركة التحرر الوطني العربية ، وصفحة ناصعة من ابهى صفحاتها ، وكانت في الواقع ثانية الضربات الكبرى التي منيت بها الامبريالية بعد هزيمتها في لبنان عام ١٩٤٣.

---

١١٢ ــ « هراتش » ٥ــ١٠ــ١٩٥٨ .

١١٣ ــ « سياسة الولايات المتحدة الاميركية في الشرق العربي » ص ١٩٢ (روسي)

الخاتمة

ان النضال التحرري الذي خاضته الجماهير الشعبية اللبنانية ، ضد الامبريالية العالمية خلال سنوات ١٩٣٩ — ١٩٥٨ ، قد اسفر عن تحقيق الاستقلال ، ومن ثم صيانته والدفاع عنه ، في وجه المحاولات المستميتة التي بذلتها الامبريالية لربط لبنان بسياسة الاحلاف العسكرية . لقد فشلت الامبريالية في حمل لبنان على التخلي عن انتهاج سياسة محايدة . بيد ان الدوائر الحاكمة في لبنان كانت تترجم الحياد بمنطقها الذاتي ، لذا كان حياد لبنان يختلف اختلافا كبيرا عن الحياد الايجابي الذي انتهجته سوريا والجزائر ومالي مثلا ، وسبب ذلك يعود الى تمسك الحكومة اللبنانية « بالحياد اللبناني » وتفضيلها له على الحياد الايجابي ، فكانت ، بهذا الشعار ترجح مواقفها السلبية على النشاط الفعلي .

ومن جهة ثانية ، امتاز « الحياد اللبناني » هذا ، بشغف جارف في اقامة علاقات سياسية — اقتصادية وثيقة مع الدول الغربية — الامبريالية ، بالرغم من مناهضته للاحلاف العسكرية .

ونحن اذ نشير الى نقاط الضعف في « الحياد اللبناني » لا بد لنا ان نذكر ، لوجه الحق والواقع ، ان سياسة الحكومة اللبنانية القائمة على رفض الدخول في احلاف عسكرية غربية ، ان السماح لتلك الدول باقامة قواعد عسكرية لها في لبنان ، هذه السياسة تسهم بدورها في استقرار الوضع السياسي نسبيا في الشرق الاوسط ، وتشكل الى حد ما عائقا في وجه مخططات الدول الغربية واهدافها الامبريالية في العالم العربي .

ومن هنا يمكننا ان نفسر اسباب الضغوط التي تمارسها الرجعية الداخلية والامبريالية العالمية على الحكومات اللبنانية لحملها على التخلي عن سياستها

المناهضة للاحلاف العسكرية . ولهذه الغاية بالذات ، قامت عناصر الحزب القومي السوري يؤيدها نفر قليل من ضباط الجيش اللبناني، بمحاولة انقلابية فاشلة في ٣١ كانون الاول ١٩٦١ . الا ان الجيش تصدى لهذه المؤامرة عند محاولتها احتلال مباني وزارة الدفاع ، والاذاعة ، والبريد والبرق ، وقضى على بؤرتها في سهولة ويسر . وكانت هذه المؤامرة قد خططت بمؤازرة دوائر الاستخبارات البريطانية ، اذ كانت بريطانيا قد اعادت طرح مشروع « سوريا الكبرى » مجددا ، وفي يقينها ان الطريق الى تحقيق المشروع المذكور يمر عبر تصفية عهد الرئيس شهاب وايصال القوميين السوريين الى السلطة .

وجدير بالذكر ان الظاهرة الايجابية التي برزت ما بعد الانتفاضة في سياسة لبنان الخارجية ، والمتمثلة في اتباع سياسة عربية وثيقة والاسهام في القضايا العربية عامة ، قد اغضبت بعض الاوساط السياسية والقوى الرجعية في الداخل ، لذا تكتلت هذه القوى لمجابهة تلك السياسة ، وسعت سعيا محموما في انتخابات الرئاسة سنة ١٩٦٤ ، لاختيار رئيس رجعي يفرض على البلاد سياسة التبعية للدول الغربية الامبريالية ، ويعيدها الى سياسة ما قبل الانتفاضة التي مارسها شمعون . الا ان القوى الديمقراطية والتقدمية تصدت لهذه المحاولات رافضة باصرار سياسة الانتماء الى الاحلاف الامبريالية والسير في فلكها السياسي ، مؤكدة على عزمها في انتخاب رئيس يسير في خطى السياسة العربية ، وبالفعل تم انتخاب شارل حلو رئيسا للجمهورية اللبنانية سنة ١٩٦٤ ، الذي انتهج عمليا سياسة سلفه الرئيس فؤاد شهاب .

رأينا ان حقل السياسة الخارجية ما بعد الانتفاضة قد سجل بعض الظواهر والممارسات الايجابية . ولكن الوضع كان مختلفا بالنسبة الى الحقل الداخلي الذي لم يشهد اية تغييرات حيوية . فما زالت الحكومة تدافع عن سياسة « الاقتصاد الحر » ، وتحمي سياسة «الباب المفتوح» في وجه الرساميل الاجنبية والاحتكارات الامبريالية . فلم يجر اي بحث جدي للقضايا الحيوية الملحة في الاقتصاد الوطني اللبناني . الامر الذي ادى الى استمرار التدهور في اوضاع الجماهير الشعبية ، فكان على القوى الديمقراطية والتقدمية ان تواصل نضالها الاجتماعي — الوطني ، من اجل ارساء دعائم الاقتصاد الوطني على اسس متينة خالية من الاعراض المرضية والعلل ، واتباع طريق التنمية في كل فروع الاقتصاد وخاصة الصناعة الوطنية .

فما زال على عاتق القوى الدمقراطية والتقدمية في لبنان ، مسؤوليات خطيرة وصعبة ، تناضل من اجلها على جبهتين : جبهة التصدي الحازم للمخططات الامبريالية والصهيونية ، والذود عن حرمة الوطن وتعزيز استقلاله وسيادته . وجبهة النضال اليومي المتواصل في الحقل الداخلي صونا للحريات الديمقراطية، وفي سبيل التقدم الاجتماعي ، وتحسين اوضاع الجماهير الشعبية ، وانتشال الاقتصاد الوطني من مستنقع التبعية للامبريالية ، وارساء صرح الاقتصاد اللبناني المستقل المتطور . فلا بد ان تثمر هذه المعارك النضالية التي تخوضها القوى الديمقراطية والتقدمية في لبنان ، اذا ما عززت من بأسها ونضالها في جبهة وطنية متحدة .

الفهرس

مطابع الأمل

بيروت - لبنان - كورنيش المزرعة ، بناية مجدلاني
بجانب سينما بيروت - تلفون ٣١٠٧٩٩